BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

البيئة وتغير المناخ والعلاقات الدولية

تحرير
جوستافو سوسا-نونيز
إد أتكينز

ترجمة
محمد عوض يوسف

مركز الدراسات الاستراتيجية
Strategic Studies Center

٢٠١٩

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

Environment, climate change and international relations.

البيئة و تغير المناخ و العلاقات الدولية / تحرير جوستافو سوسا-نونيز، إد أتكينز ؛ ترجمة محمد عوض يوسف. - الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩.

صفحة ؛ سم. (جسور ؛ ٢)

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 978-977-452-521-4

١. العلاقات الخارجية. ٢. المناخ، تغير. أ. سوسا نونيز، جوستافو. ب. أتكينز، إد. ج. يوسف، محمد عوض. د. مكتبة الإسكندرية. مركز الدراسات الاستراتيجية. هـ. العنوان. و. السلسلة.

ديوي -327 2019877437973

ISBN 978-977-452-521-4

رقم الإيداع: 2019/5450

© مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٩.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتاب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتاب، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

طُبع في مصر

١٠٠٠ نسخة

البيئة وتغير المناخ والعلاقات الدولية

مكتبة الإسكندرية
مركز الدراسات الاستراتيجية
سلسلة «جسور» (٢)

رئيس مجلس الإدارة
مصطفى الفقي

المشرف العام
مصطفى الفقي

سكرتير التحرير
محمد العربي

مراجعة الترجمة
عبد الرحيم يوسف

المراجعة اللغوية
رانيا يونس
فريدة صبيح

التصميم الجرافيكي
الحسن عصام

الآراء الواردة في هذا الكتاب تُعبِّر عن آراء كاتبَيها فقط، ولا تُعبِّر عن رأي مكتبة الإسكندرية.

الفهرس

عن المحررين ٧

ملخص ٩

مقدمة ١١

القسم الأول: توجهات العلاقات الدولية حول البيئة وتغير المناخ ٢٥

١- تغير المناخ، والتكيف، ونظرية العلاقات الدولية ٢٧

٢- منظورات التغير البيئي العالمي في عصر الأنثروبوسين ٤٢

٣- البيئة والسياسة الدولية: الربط بين الإنسانية والطبيعة ٥٦

٤- مأسسة تغير المناخ في السياسة العالمية ٧٣

٥- رفض الاعتراف بالمشكلة: مصالح القلة، والآثار المترتبة على الكثيرين ٩١

القسم الثاني: تقييمات - أي الطرق نتبع؟ ١٢٣

٦- السياسات البيئية المتقاطعة ١٢٥

٧- النزاع البيئي: تسمية خاطئة؟ ١٤٠

٨- الجهات الفاعلة بخلاف الدول: دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية كمحرك للتغيير ١٥٨

٩- تمويل تغير المناخ العالمي ١٧٤

القسم الثالث: خطوتان إلى الأمام، وخطوة إلى الخلف: وجهات نظر بينما نواصل حياتنا ٢٠٣
١٠- ممارسات وسرديات جديدة من الدبلوماسية البيئية ٢٠٥
١١- تغير المناخ، والجغرافيا السياسية، والعقود القطبية الآجلة ٢٢٨
١٢- الطاقة المتجددة: التغيرات العالمية ٢٤٧
١٣- تصفية استثمارات الوقود الأحفوري داخل الجامعات ٢٦٥
١٤- الاستثمار في المستقبل: النرويج، وتغير المناخ، وتصفية الوقود الأحفوري ٢٨٣
الاستنتاجات: النظر إلى ما وراء العلاقات الدولية ٣٠٤
المساهمون ٣٣٧

عن المحررين

جوستافو سوسا-نونيز هو أستاذ مشارك في برنامج البحوث في التعاون الدولي والتنمية والسياسة العامة، لمعهد أبحاث الدكتور خوسيه ماريا لويس مورا (معهد مورا) في مكسيكو سيتي. حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة إيست أنجليا. تتركز اهتماماته البحثية على التعاون الدولي في مجال البيئة، والسياسات البيئية وتغير المناخ على المستوى الإقليمي (الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية) والمستوى الوطني - مع اهتمام خاص بجودة الهواء وسياسات المحيطات على حدٍّ سواء. وهو عضو في شبكة البحوث المكسيكية حول التعاون الدولي والتنمية REMECID، من بين جمعيات بحثية أخرى.

إد أتكينز هو مرشح دكتوراه في الطاقة والبيئة والمرونة بجامعة بريستول. ويتركز بحثه للدكتوراه على التصورات المتنافسة للبيئة، وعلى وجه الخصوص عن المياه وكيفية التفاعل والتنافس بين هذه التفاهمات في إطار الخطاب، مع استخدام بناء السدود في البرازيل المعاصرة كدراسة حالة. هذا مع التركيز بشكل خاص على الخطابات المستخدمة في إضعاف المعارضة للمخططات المهمة للإصلاح وبناء البنية التحتية. وتشمل اهتماماته البحثية الأوسع نطاقًا سرديات التغير المناخي، والنزاع البيئي، والأنثروبوسين.

ملخص

ليس من قبيل المبالغة القول بأن تغير المناخ وقضايا البيئة قد أصبحت لهما أهمية متزايدة في مجال العلاقات الدولية. إن مناقشات واستراتيجيات وآليات التخفيف والتكيف يتم تطويرها بالكامل على المستوى الدولي، وهو ما يدل غالبًا على الفروق الدقيقة في السياسات الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن التعقيدات الملازمة لتغير المناخ تجعله ظاهرة شائكة بشكل خاص بالنسبة للحوكمة الدولية. ومع ذلك، فإن الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي ما زالت توفر أنجع الطرق للتصدي لشبح تغير المناخ.

في أعقاب مؤتمر باريس ٢٠١٥، تقدم هذه المجموعة المحررة من المقالات فهمًا للعلاقة المعقدة بين العلاقات الدولية، والبيئة، وتغير المناخ. وتورد تفاصيل الاتجاهات الحالية للدراسة، وتستكشف أهم المسارات لتقييم القضايا البيئية بوصفها مسألة تتعلق بالحوكمة الدولية، كما توفر وجهات نظر حول المسار المتجه قُدُمًا. وتقدم كل مساهمة في المجموعة فهمًا مهمًّا لفكرة أن اتفاقية باريس لا يمكن أن تمثل الذروة. بالأحرى، وكما تبين هذه المجموعة المحررة من المقالات، إنما هي بداية الجهود العالمية.

مقدمة

تغير المناخ والعلاقات الدولية

إد أتكينز
جامعة بريستول، المملكة المتحدة
جوستافو سوسا-نونيز
معهد موراء المكسيك

في ١٢ نوفمبر ٢٠١٥، جلست مجموعة من ٥٠ طالبًا من طلاب المدارس في بريستول بالمملكة المتحدة، للمشاركة في تمرين تفاوض شبه منظم، بهدف واحد: أن يقوموا معًا بتكوين نظام عالمي إيجابي للتخفيف والتكيف مع شبح التغير المناخي المتحول[1]. لقد كان حدثًا صغيرًا، ولكنه تضمن مغزى هامًّا. في تجميع الاستراتيجيات الدولية معًا، اضطر جميع المشاركين للتصارع مع تعقيدات المصالح الوطنية (سواء كانوا مُؤْثرين على أنفسهم، أو منغمسين في المصلحة الذاتية) على المستوى الدولي. كانت النتيجة، باختصار، فوضوية. انسحبت منظمة السلام الأخضر Greenpeace من المفاوضات. استولت البرازيل على الميكروفون من رؤساء الجلسة. أما السويد وروسيا فقد سارت إحداهما على نهج الأخرى، تعبيرًا عن عدم سعادتهما بسرقة الأضواء من قبل البرازيل. وبصورة مؤثرة، كانت هذه الطبيعة الفوضوية موجودة حتى بدون تعقيدات نظام تغير المناخ - فليس هناك حق في إجراء تعديلات، ولا حاجة إلى توافق الآراء، مع ضغط محدود من خارج القاعة. لقد كان ضربًا من ضروب المعجزات أن يتم الوصول إلى أي شكل من أشكال الاتفاق ولكنه حدث، وكان هذا إيجابيًّا للغاية.

في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥، تدفق مندوبو ما يقرب من ٢٠٠ دولة إلى «لو بورجيه» في باريس لحضور المناقشة العامة للمؤتمر الحادي والعشرين للأطراف COP-21، في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC. بعد أسبوعين من المفاوضات المحمومة - والتي غالبًا ما كانت ليلية - تم التوصل إلى مسودة اتفاق. حملت هذه اللحظة، التي تم اعتبارها بمثابة منعطف تاريخي في المعركة ضد التغير المناخي، حملت وعودًا عظيمة. وبهدف إبقاء درجات الحرارة أقل من ١,٥ درجة مئوية، فإن إنشاء آلية الفقد والأضرار - على الرغم من استبعاد المطالبات بالتعويض - وتوفير خطط المناخ الوطنية، كلها تقدم مسارًا مهمًّا إلى الأمام.

ومقارنة بالكيفية التي أمكن بها لهذا المؤتمر أن ينجح - وقد سبق له ذلك - فإن ذلك يعد تقدمًا. ومع ذلك، استمرت الأصوات الناقدة. لكن يبدو أن الدول والمجتمعات الضعيفة قد أصابها القليل من التغير، كما يظهر أن هدف البقاء تحت ١,٥ درجة مئوية غير قابل للتحقق، وأن آليات التخفيف الأكثر تقدمية غائبة بشكل ملحوظ. وعلى الرغم مما حدث من ارتياح في «لو بورجيه»، فإن الوقت وحده سيخبرنا ما إذا كان هذا هو الاتفاق الذي يحتاجه العالم.

وقد وُضع هذا الكتاب في الأسابيع والأشهر السابقة لمؤتمر باريس، وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن حبر الاتفاقية قد جف بعد. ونتيجة لذلك، لا يمكن لهذه المجموعة من المقالات أن تقدم أي تحليل متماسك للمسار الماضي قُدُمًا الذي تمثله. وبدلًا من ذلك، فإنها تسعى إلى توفير فهم تكميلي للكيفية التي يجب أن يسعى بها المجتمع الدولي إلى إعادة تقييم فهمه لتغير المناخ، وتكتيكات التخفيف والتكيف، ولماذا يتعين عليه ذلك. باريس ليست هي الحل - يجب فقط أن تكون البداية.

هـذه الحالـة الأولى أعـلاه، قـد تظهـر في صـورة أقاويـل - وهي كذلـك على الأرجـح. آلاف مـن الفعاليـات المماثلـة سـبق أن تـم تنظيمهـا في جميـع أنحـاء العالـم، وهي تشـير جميعًـا إلى الاسـتنتاج نفسـه: إن تغـير المنـاخ والبيئـة يكتسـبان أهميـة متزايـدة في مجـال العلاقـات الدوليـة، ولكـن العكـس صحيـح أيضًـا. لقـد تـم تطويـر اسـتراتيجيات وآليـات للتخفيـف مـن آثـار تغـير المنـاخ والتكيـف معـه على الصعيـد الدولي - ممـا يـؤدي إلى تشـبعها بـصراعات السياسـة الدوليـة والحوكمـة. وهـذا أمـر مثـير للمشـاكل: فآثـار تغـير المنـاخ لـن يتـم اختبارهـا في المقـام الأول على مقيـاس مبـدأ وسـتفاليا، بـل سـتؤثر بـدلًا مـن ذلـك على حيـاة مـن هـم على المسـتوى المحـلي. وهكـذا، قـد يبـدو أن المفارقـة المتناهيـة أنشـئت؛ حيـث نشـعر بالظواهـر على أحـد المسـتويات، بينمـا القـرار يتـم اتخـاذه على مسـتوى آخـر.

ومـع ذلـك، ونظـرًا للطابـع العالـمي لتغـير المنـاخ - والمسـئوليات المتعلقـة بـه، فـإن المسـتوى الدولي يوفـر أنجـع الطـرق نحـو التخفيـف والتكيـف[٢]. وعـلاوة على ذلـك، فـإن الآثـار المحليـة لتغـير المنـاخ يمكـن أن تتجـاوز الموقـع وأن تكـون ملموسـة على الصعيـد الدولي. ويمكـن ربـط الحـرب في سـوريا - وأزمـة اللاجئـين المرتبطـة بهـا - بفـترة طويلـة مـن الجفـاف في البـلد الذي دفـع فقـراء الريـف إلى المـدن لـكي يجـدوا مسـتقبلهم محـدودًا بالحكـم الاسـتبدادي والتقاعـس. وقـد نمـت الاحتجاجـات الشـعبية ضـد التكسـير الهيدروليـكي والتخلـص مـن صنـاعات الوقـود الأحفـوري، لتصبـح تحالفًـا عالميًّـا مـن المجتمـع المـدني، والأحـزاب السياسـية والأفـراد. وأخـيرًا، فـإن مسـتقبل الحـل الوسـط الذي تنتظـره العديـد مـن الدول الجزريـة الصغـيرة الناميـة SIDS، بسـبب ارتفـاع مسـتوى سـطح البحـر، والمصـير غـير المحسـوم لسـكانها، قـد أديـا إلى فهـم واضح للظلـم الدولي الموجـود في المفاوضـات متعـددة الأطـراف حـول تغـير المنـاخ.

إنها تلك الحالة الأخيرة التي تمنحنا قراءة هامة لتغير المناخ: وهي أنه يمثل أزمة وجودية. ليس للكوكب، ولكن بالنسبة لنا. ومع ذلك، ونظرًا للأوضاع البيئية الخطيرة التي سيجد فيها كثيرون من العالم أنفسهم، فإن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لفهم العلاقات بين تغير المناخ والحوكمة الدولية. وهي تلك الحاجة التي تتخذها هذه المجموعة كنقطة انطلاق لها. وللقيام بذلك، فإنها تقوم بتتبع خط غني من الأدبيات. من بول ر. إيرليك (١٩٧١)، وجاريت هاردن (١٩٦٨)، إلى أنتوني جيدنز (٢٠٠٩)، ونعومي كلاين (٢٠١٥)؛ إذ استحوذ مجال تغير المناخ وحوكمته على عقول كثيرين.

فالباحثون في الدراسات الأمنية غالبًا ما يصورون المشاكل البيئية باعتبارها تهديدًا للأمن الدولي - مع تركيز متزايد على تغير المناخ[٣]. فيما نظر آخرون إلى مناقشة المشاكل العالمية الشائعة (مثل استنفاد طبقة الأوزون، والاحتباس الحراري) كقضايا يجب حلها في الاتفاقات متعددة الأطراف[٤]، وقد تم تقديم العديد من وجهات النظر من خلال هذه الأدبيات، إما داعمة أو رافضة للحاجة إلى اتخاذ إجراء دولي. وقد افترض أنصار الداروينية الاجتماعية وجود علاقة قوية بين الطبيعة، والبشرية الجماعية[٥] والتي من شأنها أن توفر تبريرات بيولوجية للاقتصاديات الرأسمالية القائمة على مبدأ «دعه يعمل»، في نظام يواجه أزمة تغير المناخ[٦]. في إطار هذه القراءة، يمكن للأسواق الحرة أن تؤدي دورًا حاسمًا في التعامل مع ندرة وتردي الموارد الطبيعية، من خلال توفير الحافز. فالاعتقاد بأن السوق سوف يعالج جميع المشاكل لا يزال مستمرًّا. ويمكن ملاحظة مثل هذا النشاط في مخططات خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها REDD، وREDD + لمكافحة إزالة الغابات، وتجارة الكربون، وخصخصة

إمـدادات الميـاه في جميـع أنحـاء العالـم. ومـع ذلـك، تجـدر الإشـارة إلى أن مثـل هـذه المخططـات تعرضـت لانتقـادات واسـعة، باعتبارهـا سـاحة جديـدة لتسـليع المـوارد[٧]. ونتيجـة لذلـك، إذا أردنـا إصـلاح السياسـات البيئيـة، ينبـغي أن نضـع في اعتبارنـا كلًّا مـن التغـيرات الاجتماعيـة والتغـيرات البيئيـة[٨]، وكذلـك الطريقـة الـتي يتفاعـلان بهـا. ومـن المهـم أن نلاحـظ أن تغـير المنـاخ يجبرنـا جميعًـا على مواجهـة سـؤال وجـودي هـام: مـا جوهـر علاقتنـا بالعالـم الطبيـعي؟

باختصـار، مرحبًـا بكـم في عـصر الأنثروبوسـين. جميـع الكائنـات الحيـة تقـوم بتحويـل مسـكنها بدرجـة مـا، نقـار الخشـب يصنـع ثقوبًـا في الأشـجار، ممـا يؤدي إلى إنشـاء مواقـع للأعشـاش، القـوارض تقـوم بحفـر الجحـور، والقنـادس تبـني السـدود. أمـا المجتمـع البـشري، فقـد أخذهـا إلى مسـتوى جديـد. لقـد تـم تجزئة أكـثر مـن نصـف الأنظمـة النهريـة الكبـيرة على كوكـب الأرض مـن خـلال بنـاء السـدود، وأدى أكـثر مـن ٤٥,٠٠٠ سـد عمـلاق إلى تعطيـل ثلـثي تدفقـات الميـاه العذبـة الطبيعيـة في جميـع أنحـاء العالـم. لقـد قمنـا باسـتنزاف مسـتنقعات ومسـتودعات الميـاه الجوفيـة بأكملهـا. وغيرنـا دورة الكربـون، ودورة النيتروجـين، وحموضـة المحيطـات. لقـد أنشـأنا مناطـق حضريـة تتعـدى هيمنتهـا وعواقبهـا البيئيـة حـدود أطرافهـا. ويقـع مـا يقـرب مـن ٧٠٪ مـن غابـات العالـم على مسـافة تقـل عـن نصـف ميـل تفصـل مـا بـين حافـة الغابـة والمناطـق الحضريـة الموجودة خارجهـا. إن مفهـوم البريـة هـو الآن بمثابـة التحفـة التاريخيـة. فقـد انقرضـت العديـد مـن الفصائـل نتيجـة لأفعالنـا. وانتهـت الطبيعـة البكـر؛ حيـث قمنـا بتسـخيرها، وإنشـاء بيئتنـا الماديـة حـتى أصبـح مـن غـير الممكـن التعـرف على البيئـة الطبيعيـة. (غايـا) تمـوت، والأرض أصبحـت بالـكاد مجـرد حاشـية في تاريـخ الإنتـاج والاسـتهلاك.

تغير المناخ هو مشكلة مشاعية عالمية. يتم توزيع أسبابه - انبعاثات الغازات الدفينة من صنع الإنسان - وتأثيرها والشعور بها عبر النظام الدولي، متجاوزة الحدود التقليدية والولاية القضائية لدول النظام الدولي. ونتيجة لذلك، من الصعب إثبات العلاقة السببية بشكل موضوعي. تستخدم مفاهيم «المسئولية التاريخية»، و«الحق في التنمية» بشكل منتظم في المناقشات المتعلقة بتغير المناخ، غير أن ترسيخ تلك المفاهيم محدود. وقد تكون هذه التأكيدات إشكالية بشكل خاص بسبب تخصيص هذه المفاهيم لحالات بعينها، مع إهمال استضافة الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعمل داخل حدود الدولة وخارجها، وكلها تتقاسم درجة من هذه المسئولية. إنه في ظل أهمية هؤلاء الفاعلين بالنسبة لتغير المناخ؛ يصبح من المهم أن نفهم أن الدول ليست كيانات متجانسة، بل مجموعات معقدة تتكون من أنظمة ووحدات صغيرة ومتكاملة تتعدى نطاق السياسات الدولية. وهذا التعقيد هو ما يجب فهمه عند استكشاف العلاقة بين تغير المناخ والعلاقات الدولية.

يهدف هذا الكتاب إلى تزويد القارئ بدليل تمهيدي لهذا التعقيد، والسياق الذي يتم فيه اكتشاف البيئة وفهمها في مجال العلاقات الدولية. ومن المهم أن نلاحظ أنه نظرًا لهذه التعقيدات، من الصعب إقامة هذا الاستكشاف وفقًا لإطار دقيق لنظرية العلاقات الدولية. هذه المجموعة من المقالات ليست لهذا الغرض - ولكنها بدلًا من ذلك تعمل على التوصل بشكل إمبريقي لمثل هذا الفهم في خبرة تغير المناخ على المستوى الدولي - سواء كان ذلك في شكل نزاع، أو مفاوضات، أو الآليات التي أنشأها المجتمع العالمي.

في هذا الكتاب، تطلعنا إلى استكشاف ما نعتبره بعضًا من الموضوعات الرئيسية تماشيًا مع هذا الهدف. ونحن ندرك تمامًا أن العديد من القضايا

المتعلقة بالعلاقة بين البيئة وتغير المناخ والنظام الدولي، قد استُبعِدَت مراعاةً لحجم الكتاب بدرجة أكبر من مراعاة القضايا المنسية. وفيه ثلاثة أقسام هي مساهمات لمؤلفين من خلفيات أكاديمية متنوعة، وتوزيع جغرافي مختلف. وهذا قرار واع اتُّخِذَ من البداية. فمحررا هذا الكتاب مقيمان في مكسيكو سيتي (المكسيك)، وبريستول (المملكة المتحدة)، على التوالي، وقد استقبلا مساهمات من خمس قارات. وتمثل هذه الفصول أيضًا مجموعة من الأصوات الأكاديمية من مرشحي الدكتوراه إلى الأساتذة. هاتان الخاصيتان على قدر من الأهمية - قضايا البيئة وتغير المناخ هي قضايا عالمية ومتداخلة الأجيال، وينبغي التعامل معها على هذا النحو. وأخيرًا، يتبنى هذا الكتاب مدى تعقيد تغير المناخ من خلال نسج الفكر متعدد الاختصاصات؛ حيث يتم تمثيل علم الاجتماع، والقانون، وعلم النفس، بما يتيح استكشافًا واسعًا للمعنى الدقيق لتغير المناخ في المجال الدولي.

يتكون هذا الكتاب من ثلاثة أقسام مستقلة؛ يقدم القسم الأول: اتجاهات العلاقات الدولية حول البيئة وتغير المناخ، وهي سلسلة من المساهمات التي تسعى إلى وضع هذه المجموعة في سياقها، واستكشاف كيفية تفاعل تغير المناخ مع المستوى الدولي. يشرح هذا القسم الذي يتألف من خمس مساهمات، الاتجاهات المعاصرة التي تفيد التفاهمات الدولية للقضايا البيئية وتغير المناخ.

يقدم الفصل الأول، الذي أعده ميزان خان، إدارة تغير المناخ لنظريات العلاقات الدولية، واستكشاف دور الواقعية، والليبرالية، والبنيوية (ضمن أمور أخرى) في فهمنا للنظام الدولي للتكيف مع تغير المناخ. وكما يؤكد خان: «تغير المناخ هو الطفل المدلل للدبلوماسية العالمية اليوم». ومع ذلك، فإن هذا غالبًا ما يتجاهل التعقيد الجوهري لهذه الظاهرة كمشكلة

سياسية. يفهم خان هذه «العاصفة الأخلاقية المثالية»[٩] من خلال إطار نظري يستقي من الليبرالية الجديدة، ونظرية النظام، والوظيفية المؤسسية، قبل طرح منظور جديد. وللقيام بذلك، تسعى هذه المساهمة لاستكشاف تغير المناخ بوصفه يخلق معيارًا أخلاقيًّا جديدًا من الصالح العام العالمي، والضرر العام العالمي، بما يفتح تحليلًا لتعقد التكيف مع تغير المناخ من الناحية النظرية وعلى مستوى الممارسة.

تقدم أورسولا أوزوالد سبرينج تقريرًا للعلاقات المتبادلة المعقدة، والتغذية المرتدة بين النظام البشري والبيئي. من خلال استخدام نهج يجمع بين الأمن البشري، والجنساني، والبيئي HUGE Security، تستكشف مساهمتها جدوى المفاوضات متعددة الأطراف بين الحكومات ومجتمعات الأعمال، والمجتمعات المنظمة فيما يتعلق بأهداف الاستدامة طويلة الأجل. تشرح أوزوالد سبرينج، وتميز بين مفاهيم التغير البيئي العالمي وتغير المناخ، وبين «الأنثروبوسين» وأهمية خدمات النظام الإيكولوجي. وعلاوة على ذلك، تقدم توضيحات حول نموذج الضغط والاستجابة للدول.

في قسم «البيئة والسياسة الدولية: ربط الإنسانية والطبيعة»، يشرح سايمون دالبي بالتفصيل الأهمية التي اكتسبتها البيئة في منحة العلاقات الدولية الدراسية، والمناقشات القائمة حولها، والروابط الوليدة التي تربطها بالأمن والسلام والحرب. يشرح دالبي كذلك التفاهمات المختلفة التي ينتجها مصطلح «البيئة»، سياسيًّا وماديًّا، للفاعلين في كلٍّ من الشمال والجنوب. إن دور العلم في الأحداث الدولية الكبرى خلال الحرب الباردة وبعدها، يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه البيئة لدى الترويج للفعل الدولي من أي نوع. بالإضافة إلى ذلك، يقدم دالبي رؤى إضافية حول أهمية الاتفاقيات

الدولية، والأمن البيئي، والاقتصاد السياسي، وتغير المناخ، وكذلك أين يكمن المستقبل في «الأنثروبوسين».

تبحث نينا هول في «الاتجاهات الحالية للمجادلة» بأن تغير المناخ قد أصبح مؤسسيًّا في الشئون العالمية كمسألة ذات أولوية قصوى، وتحديد أربعة أبعاد تؤكد ذلك: الإجماع العلمي، والفعل السياسي، وموقع الموارد المالية، وإضفاء الطابع المؤسسي على المنظمات متعددة الأطراف المعنية بتغير المناخ. تدرس هول بيانات G7، وG8، وكذلك انضمام المنظمات الدولية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC. ويسمح هذا النهج بالملاحظة الختامية أنه على الرغم من أن تغير المناخ قد سبق تخفيض أثره من قبل الجهات الفاعلة الدولية، فإن هذا الاتجاه ينقلب الآن.

في المساهمة النهائية لهذا القسم، تستكشف «كيرستي م. جيلها» الجانب النفسي لإحجام البشر عن الاعتراف بتغير المناخ كمشكلة من صنع الإنسان. تقترح «جيلها» الانتقال من التساؤل عما إذا كان سبب التغير المناخي هو البشر إلى التساؤل عما يمنع الناس من الاعتراف به كمسار مهم للبحث. ومن أجل القيام بذلك، تؤكد أن الإنكار يتطور لأسباب عديدة ومختلفة، ضمن مجموعة من الآليات النفسية. بالإضافة إلى ذلك، تربط «جيلها» بين مفهوم التوجه الاجتماعي المسيطر SDO، وبين عمليات إنكار تغير المناخ، مشيرة إلى الإدراك بأن البشر هم أنفسهم، كجماعة متفوقة، يميلون إلى مضاعفة الحق المدرك للهيمنة على بقية الطبيعة.

يقدم القسم الثاني من الكتاب، والمعنون بـ «تقديرات الموقف: أي الطرق نتبع؟» للقارئ أربع مساهمات مختلفة تستكشف الأسلوب الذي نفهم من خلاله - كمجتمع دولي - المشاكل البيئية وآثار تغير المناخ وآليات السياسة القائمة.

في «السياسات البيئية المستعرضة»، يقدم جوستافو سوسا-نونيز رؤية لدور السياسات البيئية في إطار سياسي أوسع. هذه الطبيعة المستعرضة ملحوظة، لكن إغفالها أو مشاركتها الجزئية واضحة أيضًا. في هذا السياق، يعلق سوسا-نونيز على نهج السياسة تجاه الإدارة البيئية، ويعدد العقلانية الإدارية، والبرجماتية الديمقراطية، والعقلانية الاقتصادية، كخيارات يمكن من خلالها إدراج البيئة في سياسات أوسع يمكن تطبيقها. علاوة على ذلك، يتناول سوسا-نونيز دور السياسات البيئية في أطر السياسة العامة الأوسع. ويتم توضيح ذلك من خلال مساحات مختلفة مثل الصناعة والأمن والعلوم وتغير المناخ والتخطيط الحضري. ويستمر سوسا-نونيز بعد ذلك في تحديد المفاهيم المناسبة للسياسات البيئية ؛ التساؤل عما إذا كان التعاون عبر الحدود أو الإدارة الدولية يمكن أن يفسر بشكل أفضل النهج المستعرض الذي تتبعه السياسات البيئية.

في مساهمته، يستكشف إد أتكينز، ما يعرف على نطاق واسع بـ«شبح الصراع البيئي». في إطار هذه القراءة للتراجع والتغير، أكد الكثيرون أن سلسلة السببية سوف تتطور، مع الضغوط البيئية التي تؤدي إلى زيادة المنافسة التي ينتج عنها نزاعات على الموارد النادرة. يبدو أن هذه المساهمة تفسد هذا التأكيد، وتجادل برسم تمييز مهم بين العوامل البيئية الصارمة والموارد ذات الطبيعة الاقتصادية. وهذا الأخير هو الذي يوفر فهمًا مهمًّا لثقافة الأنثروبوسين، مع تفاعل المجتمع مع هذه الموارد (مثل النفط والغاز) مما يمنحهم قيمة، ويدفع تجاه المنافسة المحتملة. بدلًا من ذلك، تجادل هذه المساهمة للتركيز على المسارات البيئية الصارمة للنزاع. وهذا يفتح تحليلًا لدور البيئة في شبكة سببية أوسع نطاقًا من الصراع - كما هو موضح في حالة النزاعات حول اللاجئين البيئيين.

تؤكد إيميلي دوبوي في مساهمتها أن زيادة مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في الحكومة الدولية تحدث بسبب التشظية العالية التي تعاني منها الإدارة البيئية العالمية. هذا، كما تدعي دوبوي أن هذه فرصة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، فهي تدرك أيضًا أن هذا الاحتمال يؤدي إلى التنافس على الرؤية والقوة، وهو ما يمكن أن يعرقل قوة المشاركة. من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالحكم متعدد الدرجات، تؤكد دوبوي على أهمية الجهات الحكومية وغير الحكومية في الانتقال من نظام دولي هرمي نحو شبكة أفقية.

في قسم «تمويل تغير المناخ العالمي»، يشارك سيمون لوكاتيلو في النقاش حول من سيدفع تكاليف التخفيف والتكيف في إطار الاستجابات الوطنية والدولية لتغير المناخ. ومن أجل القيام بذلك، يستكشف فعالية المساعدات البيئية والمبادرات الاقتصادية. يقترح لوكاتيلو أن المساعدات متعددة الأطراف هي الأفضل للمعونة الثنائية لعدد من الأسباب؛ أولًا: توفر رقابة مالية أكبر للبلدان - النامية بشكل عام - المتلقية للمساعدات. ثانيًا: النظام متعدد الأطراف محبذ أكثر؛ لأنه أقل انفتاحًا على القضايا السياسية، ويمكن تقديمه بشكل أفضل، ومن ثم توفير نتائج أفضل. ومع ذلك، تظل هناك إشكاليات حول مصدر الموارد الاقتصادية. من الذي يجب أن يدفع، وكيف يجب أن يتم تسليم الأموال، وأين يجب أن تكون وجهة هذه الأموال، كلها أسئلة يجب أن ترافق المخاوف المحيطة بإدارة تغير المناخ.

يقدم القسم الثالث من الكتاب «خطوتان إلى الأمام، وخطوة إلى الخلف: وجهات نظر بينما نواصل حياتنا» نظرة متعمقة على الإجراءات والعمليات التي يجب أن نتوقعها من الإدارة البيئية الدولية في المستقبل. ويسعى هذا القسم إلى الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي نواجهها، كمجتمع دولي، إذا

كنا بصدد إيجاد المرونة، والحفاظ عليها في مواجهة المشاكل البيئية والتغير المناخي. من المهم أن نلاحظ، كما هو موضح في هذا القسم، أن الكثير من ذلك سيعتمد على الالتزام بالذي يمكن أن توفره مختلف قطاعات المجتمع الوطني والدولي لضمان هذه المرونة للأجيال القادمة.

يستكشف لاو بلاكسكيار في فصله الدور الناشئ لدراسة الدبلوماسية البيئية باعتبارها عدسة إضافية لفهم أدبيات العلاقات الدولية. باستخدام أمثلة لدور «حوار قرطاجنة» في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC، وتأثير شبكات النمو الأخضر، يفترض بلاكسكيار أن البحث المعاصر يجب أن يسعى لفهم «الدور المنسق الذي تلعبه الدبلوماسية في هذه المجالات الجديدة والمتداخلة للحكم البيئي» والموجود داخل نظام تغير المناخ. من المهم أن نلاحظ، كما تفعل هذه المساهمة، أن هذه الائتلافات غالبًا ما تتخذ شكل الشراكات، باستخدام أساليب ربط القضايا. ومع الحكم الدولي لتغير المناخ، الذي يقف عند مفترق طرق مهم داخل نظام ما بعد باريس، من المهم استكشاف الدور المتزايد لهذه الشراكات في تطوير العلاقات الدولية لتغير المناخ.

كما يستكشف دونكان ديبلدج في تحليله للجغرافيا السياسية للمنطقة، فإن التغيرات المناخية المرصودة والمتوقعة سيتم تجربتها بشكل خاص في الدائرة القطبية الشمالية - وهي منطقة تتداخل مع الحدود الإقليمية لعدد من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والدول الإسكندنافية، وروسيا. يشرح ديبلدج من خلال الرسوم البيانية كيف أدى ذلك إلى اتخاذ قرارات بشأن القطب الشمالي، وتحدث على جميع مستويات الحكم - من المجتمع إلى العالم. يتبع ذلك مناقشات واسعة النطاق عن أفضل طريقة للمضي قدمًا وكيفية اتخاذها. إن قضية معينة أصبحت مهمة

في إطـار هـذه العمليـات لهـا علاقـة بالتفاهمـات الواسـعة للاقتصـاد السـياسي: فهـل سـتقدم المنطقـة القطبيـة الشـمالية حـدًّا جديـدًا للمـوارد أم مشـاعًا عالميًّـا؟

في «الطاقـة المتجـددة: التحديـات العالميـة»، تستكشـف لادا ف. كوشتشـيفا التعقيـد المتأصـل في تجميـع اسـتراتيجيات تشـغيل الطاقـة المتجـددة. على الرغـم مـن أن اسـتخدام الطاقـة المتجـددة يتزايـد في جميـع أنحـاء العالـم، فـإن نجـاح هـذه التدابـير - وتبنيهـا على نطـاق واسـع - غالبًـا مـا يكـون مقيـدًا بسلسـلة مـن الحواجـز التنظيميـة والتكنولوجيـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة. وكمـا تجـادل كوشتشـيفا، فـإن هـذا غالبًـا مـا يكـون نتيجـة للحاجـة إلى الموازنـة بـين الأهـداف المتنافسـة للسياسـة - مثـل الاسـتدامة والتنميـة الاقتصاديـة، فـلا تزال الإعانـات كبـيرة الحجـم للوقـود الأحفـوري والطاقـة النوويـة، قائمـة - وغالبًـا مـا تـؤدي إلى إضعـاف القـدرة التنافسـية لتكنولوجيـا الطاقـة المتجـددة. ويمكـن في كثـير مـن الأحيـان أن تقـترن هـذه الإخفاقـات السـوقية بيبيئـات مؤسسـية غـير مواتيـة تحـد بدرجـة كبـيرة مـن النجـاح في تبـني هـذه التكنولوجيـا. وتؤكـد هـذه المسـاهمة أنـه يمكـن إيجـاد الحـل في اقـتراب بحـثي أكـثر منهجيـة، يهـدف إلى تعزيـز فهمنـا للظـروف غـير المواتيـة الـتي تعرقـل تبـني الطاقـة المتجـددة.

يمكـن فهـم الفصلـين الأخيريـن كصنـوي اقـتراب إلى جهـة فاعلـة سريعـة النمـو في الحوكمـة الدوليـة لتغـير المنـاخ: حملـة سـحب الوقـود الأحفـوري. في حين أن المطالـب الفرديـة للحركـة قـد تختلـف على الأرض، الهدف الشـامل بسـيط: أن تقـوم الـشركات والمؤسسـات بإلغـاء (أو سـحب الاسـتثمارات) مـن الـشركات الـتي تتربـح مـن صناعـة الوقـود الأحفـوري (مثـل شركات النفـط والغـاز). أولاً، ينظـر الناشـطان البـارزان في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، «ليـهي يونـا»، و«أليكـس لينفيرنـا»، إلى حركـة سـحب الاسـتثمار الـتي يقودهـا الطـلاب، كوسـيلة لفهـم مسـتقبل الإدراك الشـعبي لتغـير المنـاخ وتفاعلـه مـع المجتمـع الدولي. تمتـد

جـذور هـذه الحركـة إلى إحـدى الحمـلات الـتي أقيمـت في كليـة سـاوثمور بولايـة بنسـلفانيا عام ٢٠١٠، وقـد تحولـت على نطـاق واسـع منـذ ذلـك الحـين. تجـادل يونـا ولينفيرنـا بـأن هـذا هـو نتيجـة لعمليـة بنـاء التحالـف، والدعـم/ الضغـط مـن مجمـوعات الخريجـين، والاعتقـاد الجيـلي ذي القـدرة على التحـوّل بأنـه لا يمكنـك حـل المشـكلة مـن خـلال دعـم الجهـات الفاعلـة الـتي خلقـت هـذه المشـكلة.

في الفصـل الأخـير، يقـدم ماثيـو ريمـير تحليـلًا أوليًـا هامًـا، ومـزودًا بالمصـادر حـول كيفية سـعي حركـة سـحب الاسـتثمارات إلى التأثـير في إدارة صناديـق الثروة السـيادية. وباسـتخدام النرويـج نموذجًـا، يستكشـف رمـير الطريقـة الـتي قامـت بهـا حركـة سـحب الاسـتثمارات الشـعبية بعولمـة جهودهـا - والهجـوم على قلـب النظـام الدولي. ويمكـن اسـتخدام القـرار الجـريء مـن قبـل الحكومـة النرويجيـة للتخلـص مـن صناعـة الفحـم، كنمـوذج يمكـن للعديـد مـن الدول أن تحتـذي بـه. يجـادل ريمـير بأنـه على الرغـم مـن أن تقديـم سـحب الاسـتثمارات كمبـادرة سياسـية على المسـتوى الدولي مـا زال غـير مؤكـد، لكـن دوره المسـتقبلي سـيوفر على الأرجـح خيـارات مهمـة في نظـام قانـون المنـاخ الدولي.

في الختـام، يقـدم المحـرران مـا يعتبرانـه النتائـج الرئيسـية لهـذه المجموعـة المحـررة مـن المقـالات. ويعرضـان تقييمًـا نقديًـا في سـياق البيئـة وتغـير المنـاخ ضمـن دراسـات العلاقـات الدوليـة، ثـم الاختتـام بمقترحـات لتطويـر الفهـم المسـتقبلي للعلاقـة التأسيسـية المتبادلـة بـين تغـير المنـاخ والعلاقـات الدوليـة.

القسم الأول
توجهات العلاقات الدولية حول البيئة وتغير المناخ

١

تغير المناخ، والتكيف، ونظرية العلاقات الدولية

ميزان ر. خان
جامعة الشمال والجنوب، بنجلاديش

تغير المناخ هو الطفل المدلل للدبلوماسية العالمية اليوم. في الواقع، يمكن بسهولة اعتبارها مشكلة السياسة العالمية الأكثر تعقيدًا. وينعكس هذا التعقيد في فهم الاقتصاد السياسي لتغير المناخ في أبعاده الزمنية والمكانية والمفاهيمية. إنها مشكلة تلوث في المخزون، وليس التدفق. تختلط الانبعاثات التاريخية من البلدان الصناعية، مع الانبعاثات سريعة النمو في الوقت الحاضر من البلدان النامية. وستظهر الآثار بشكل كامل في العقود القادمة، ومن المرجح أن تعاني الأجيال القادمة أكثر من غيرها؛ ومع ذلك، فإن العلماء يعزون بالفعل اتجاه زيادة حجم الكوارث المناخية، وتواترها، وشدتها في السنوات الأخيرة، لتغير المناخ[١٠]. إن المتسببين الرئيسيين في المشكلة هم البلدان الصناعية الغنية، التي من المحتمل أن تعاني أقل من غيرها. في حين أن الفقراء، الأقل إسهامًا في المشكلة، سيعانون أكثر من غيرهم.

إن البعد المفاهيمي للتكيف أكثر تعقيدًا بكثير. تغير المناخ مشكلة عالمية على مستوى سببه وأثره. وبما أن تغير المناخ هو حقًّا مشكلة عمل جماعي، فهناك إلزام مدمج لمعالجة الأسباب الجذرية من خلال التعاون الدولي. لم ينجح نظام التخفيف بعد، بسبب الخلافات حول التكلفة، أو تقاسم المسئولية بين الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC، ولكن لا أحد يشكك في خصائص مناخ مستقر

داعـم للحيـاة كـ«سـلعة عامـة عالميـة» GPG. وقـد تـم تجسـيد ذلـك في إطـار اتفـاق منصـة ديربـان المتفـق عليـه في مؤتمـر الأطـراف COP17 في ديسـمبر ٢٠١١، والذي ينـص على أن جميـع الأطـراف في اتفاقيـة الأمـم المتحـدة الإطاريـة بشـأن المنـاخ، يتعـين عليهـا قبـول مسـئولية التخفيـف.

يصـف جاردنـر[١١]، على نحـو ملائـم، مشـكلة تغـير المنـاخ بأنهـا «عاصفـة أخلاقيـة مثاليـة» وفي الأسـاس منهـا تكمـن أطروحتـه عـن «عـدم الكفـاءة النظريـة»[١٢]. في هـذا الفصـل، نجـادل بـأن الثغـرة المزعومـة تكمـن بشـكل أوضح في تصـور التكيـف. وللقيـام بذلـك، ننتقـل إلى النظريـات الرئيسـية للعلاقـات الدوليـة؛ مثـل الواقعيـة، ونظريـة النظـام، والليبراليـة الجديـدة، والبنيويـة؛ لـنرى كيـف ينظـر إلى التغـير المنـاخي والتكيـف. في العلاقـات الدوليـة، يمكـن للدولـة أن تتخـذ أيًّـا مـن الاقترابـات الثلاثـة: التعـاون، أو الأحاديـة، أو الخمـول. ضمـن نطـاق دبلوماسـية المنـاخ، نشـهد دولًا تلعـب كل هـذه الأدوار.

ربمـا تكـون الواقعيـة هي الخيـط الأكـثر تأثـيرًا في العلاقـات الدوليـة، خاصة خـلال الحـرب البـاردة، لقيامهـا بتوجيـه الدول في مسـاعيها في مجـال السياسـة الخارجيـة. الفرضيـة الأساسـية لهـذه النظريـة هي أنـه في حالـة المجـال الفوضـوي الخـالي مـن النظـام، تسترشـد الدول كفاعـل وحـدوي عاقـل عـن طريـق تعظيـم المصالـح على أسـاس سياسـات القـوة. وفي هـذا المسـعى، تقـوم الدول بتوظيـف آليـات القـوة رهـن إشـارتها لإنهـاء الصفقـات لصالحهـا. بالنسـبة لأنصـار الواقعيـة، أو نظريـة الاختيـار العقـلاني، فـإن الأخـلاق والقيـم الأخلاقيـة والعدالـة ليـس لهـا مـكان في السياسـة الدوليـة، بـل ينظـر إليهـا بـدلًا مـن ذلـك على أنهـا «تعبـيرات متناقضـة»[١٣]. يجـادل فاندرهيـدن (٢٠٠٨) بـأن النظريـة الواقعيـة مـن منظـور النظـر فقـط للمصالـح الوطنيـة، قـد تبـدي الاهتمـام مـع تزايـد الفقـر العالـمي بسـبب إدراك أن هـذا قـد يزيـد مـن التهديـدات الأمنيـة

وليس أي ظلم مستوطن للفقر العالمي نفسه. وبالمثل، قد يدعم الفهم الواقعي معاهدة مناخية ذات حدود إلزامية للاحتباس الحراري GHG إذا كانت المصالح الوطنية يتم خدمتها بهذه الحدود على نحو أفضل عنها بدونها. وقد يكون هذا هو الحال أيضًا فيما يتعلق بمساعدة البلدان النامية على التكيف.

وينظر إلى اتفاق كوبنهاجن، الذي أعده قادة دول البرازيل، والصين، والهند، وجنوب إفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية، على أنه عودة إلى الواقعية، رغم أن بعض الباحثين يختلفون حول ذلك. على الرغم من أن التخوف الرئيسي لدى مهندسي اتفاق كوبنهاجن هو التخفيف، فإنه يحتوى على إحالات غنية للتكيف. ويمكن الإشارة إلى نقطتين؛ أولًا: الحاجة الملحّة للتعاون الدولي من أجل التكيف، وثانيًا: الحاجة إلى توزيع متوازن للمبلغ المتعهد به والبالغ ٣٠ بليون دولار، بين التكيف والتخفيف. ومن ناحية أخرى، يفترض فاندرهايدن (٢٠٠٨) أن آثار تغير المناخ على الشعوب الأخرى التي لا تحمل أي تأثر بالواقعية، هو أمر لا يزعجه. من هذا المنظور، لا يعتبر التكيف في البلدان النامية مصدر قلق للدول الغنية، لأنه لا يوفر لها أي منفعة مباشرة[١٤]. وعلى النقيض من هذا المنظور، فإن نظرية السياسة الدولية المعيارية تضع قضية العدالة الدولية محل التركيز. يجادل براون بأن النزعة المعيارية تشدد على أن الدول لن تعمل فقط من أجل المصلحة الذاتية، ولكن أيضًا وفقًا للمبادئ المتعلقة بالعدالة؛ حيث «تتلقى الدول ما هو مستحق لها، أو يكون لها الحق في توقع أنواع معينة من المعاملة»[١٥].

تجادل الليبرالية، ونسختها اللاحقة؛ الليبرالية الجديدة، بأن الدول تستفيد من التعاون في جو من السلام والوئام. كان الرئيس الأمريكي السابق وودرو

ويلسون من أبرز المنادين بالليبرالية. وعلى هذا المنوال، يزعم البعض أنه من دون تمويل التكيف، قد لا تظل العديد من البلدان النامية الضعيفة شريكًا صالحًا في التجارة والاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإن الهجرة الناجمة عن تغير المناخ قد تؤدي إلى نشوب صراعات داخل المناطق وفيما بينها. وبهذا الفهم، يُنظر إلى تمويل التكيف على أنه حث للبلدان النامية على السعي إلى التخفيف[١٦]. وتقتضي المصلحة الذاتية أن تقدم الدول الصناعية التمويل اللازم للتكيف.

وبصورة ملحوظة، فإن العناصر الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، تعكسان العقيدة الاقتصادية لليبرالية الجديدة، وبطريقة أخرى، فإن المستوى المقبول لتركيز غازات الاحتباس الحراري يتم تحديده من خلال تحليل مردودية التكاليف. لتحقيق هذا المستوى بأقل تكلفة، هناك حاجة إلى تطبيق آليات السوق[١٧]. تمثل مخاوف التكيف حالة سيئة يجب الاهتمام بها بواسطة الأدوات القائمة على السوق[١٨]. يجادل دريسن (٢٠٠٩) بأن الحواجز التي تعوق تعزيز التكيف، تتعلق بالأسواق الحرة التقليدية في إطار أجندة الليبرالية الجديدة في جميع أنحاء العالم، مع قيام الأسواق، وليس الحكومات، بإدارة اللعبة - كما في الطريقة التي تحولت بها الطاقة الاستيعابية لحوض الغلاف الجوي إلى حقوق ملكية من خلال تجارة الكربون[١٩]. وهناك المزيد عن هذا الأمر في القسم الأخير.

تجادل نظرية النظام بأن الدول القومية هي الجهات الفاعلة المركزية في المفاوضات العالمية؛ حيث إن للمجتمع المدني دورًا ثانويًّا أو داعمًا في تشكيل النتائج. يتم تعريف الأنظمة بأنها مجموعات من المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات صنع القرار التي تدور حولها توقعات الجهات الفاعلة في منطقة

معينة[٢٠]. يتزعم كلٌّ من يونج، وكيوهان، وناي، دعاة نظرية النظام[٢١]. بما أن تغير المناخ ظاهرة عالمية، يركز منظرو النظام على التخفيف بدلًا من التكيف. ويعكس نظام المناخ هذا الخط، رغم أن المحادثات عن زيادة التعاون حول التكيف حاضرة. ويرجع ذلك إلى تبادلية المصالح في التخفيف. في الواقع، تعكس نظرية النظام قيم المؤسسية الليبرالية، التي تعتبر المؤسسات الدولية قوة في السياسة العالمية. بالنسبة للمشاكل البيئية التي تدور حول المشاعات العالمية، فمن الصعب أن نصنع انقسامًا، كما يفعل النموذج الإحصائي، في المناقشات السياسية بين المجالين المحلي والدولي، وفي هذه القضايا المشتركة فإن للمنظمات الدولية دورًا نشطًا. تحدى روزنو (١٩٩٧) النموذج الإحصائي في عمله حول الحوكمة العالمية. وينطبق هذا بشكل خاص على دبلوماسية تغير المناخ؛ حيث إن لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNDP، والبنك الدولي، وبعض الكيانات الأخرى، دورًا هامًّا للغاية في صياغة ووضع جدول الأعمال للمناقشة.

في كتابهما، يقدم كلٌّ من بولكي ونيول (٢٠١٠) نقدًا لنظرية النظام المستندة إلى القوة. وفقًا لهما، يتم تشكيل الأنظمة والسيطرة عليها بواسطة طرف مهيمن. وعلى خلاف الحسابات القائمة على القوة، وتعني وظائف الاقترابات القائمة على المصالح بالنسبة للنظم، بالكيفية التي تقوم بها التصميمات المؤسسية المختلفة بتشكيل سلوك الأمم والتأثير عليه. وعلى هذا المنوال، يشير نقد الاقتصاد السياسي إلى أن هذه المؤسسات، بما لها من أجندة تعزيز فلسفة السوق الليبرالية الجديدة، تساعد على تكوين رأس المال، وتديم النظام القائم. ويجادل تانر وعلوش (٢٠١١) أنه في ظل نظام السوق الليبرالي، يُنظر إلى تغير المناخ على أنه تحدٍّ يهدد بعرقلة التقدم نحو الحد من الفقر والوضع المهيمن

للتنمية الرأسمالية. ويجادل نيويل وباترسون (١٩٩٨) بأنه نتيجة لسلطة الشركات، فإن استجابة رأس المال الدولي لتغير المناخ ضعيفة.

مقارنة مع نهج «السياسة العليا» الذي تتبناه نظرية النظام إزاء العلاقات الدولية، فإن الايكولوجيا السياسية تجلب قضايا «السياسة الدنيا» في السياسة العالمية، مثل عدم المساواة، والفقر، والضعف الهيكلي، والأبعاد الأخلاقية والقضائية، بما في ذلك التعويض عن الأضرار التي تتمحور حولها المناقشات المتعلقة بتغير المناخ[٢٢]. يجادل سورين (٢٠٠١) بأن عدم الاعتراف باعتبارات الايكولوجيا السياسية في تغير المناخ ليس بالأمر المستغرب، وهو ما ينعكس في تجاهل الباحثين الذين يكتبون عن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لأنهم غير مبالين إلى حد كبير بنظام الدولة. وعليه، ينظر إلى الايكولوجيا السياسية على أنها تقدم بديلًا للتحليلات التقليدية لنظام المناخ من خلال طريقتها في تفسير العقلانية الاقتصادية عبر العدسات الاجتماعية والبيئية[٢٣]. إنها تعني أكثر بالآثار المترتبة على نتائج الاتفاقية بالنسبة للعدالة الإيكولوجية بين الأجيال الحاضرة والمقبلة، وبالنسبة للحياة غير البشرية، وكذلك بتطبيق مفهوم «المشاعات» على الغلاف الجوي العالمي[٢٤]. ويجادل سينجر (٢٠٠٤) بأن الحدود الوطنية، في صورتها المفاهيمية التقليدية، أصبحت عتيقة بفعل المشاكل البيئية العالمية مثل تغير المناخ.

تجد البنيوية أصولها في تحدٍّ للفلسفة الوضعية التي تركز على المنظور المعرفي، أي أن طبيعة المعرفة العلمية «شيدت» من قبل العلماء[٢٥]. وفي حين تستخدم العلوم الفيزيائية نماذج وصفية بأدوات كمية، فإن بحوث العلوم الاجتماعية تتم، في الغالب، في إطار نموذج تفسيري، والذي يركز على المعنى الذي ينسبه الناس إلى جوانب مختلفة من حياتهم على أساس القيم

الثقافية[٢٦]. وكما قال كوهن (١٩٧٠)، فإن ما يلاحظه المرء يتوقف على ما تعلمه من خبرته البصرية المفاهيمية السابقة. لذا، فإن هذه الطريقة تجادل بأن الواقع ذاتي، وبناءً عليه فإن «الحقيقة» هي بناء يعكس خبرتنا الخاصة التاريخية، والثقافية، والتجريبية. وهذا التفسير ليس جامدًا، بل ديناميكيًّا، ويتطور بمرور الوقت نتيجة للتفاعلات مع الشعوب والكيانات الأخرى.

في العلاقات الدولية، يؤكد البنيويون على التحول عن الحسابات العقلانية والقائمة على المنفعة، إلى دور المعرفة والمبادئ، والقيم في تشكيل المواقف التي تتبناها الدول القومية، ويرون أن التعاون بين الدول لا يسترشد فقط بعوامل المادة والقوة، ولكن أيضًا بقوة الخطاب والعناصر الفكرية[٢٧]. وكدليل على قوة الخطاب في العلاقات بين الدول، يجادل كوكس (١٩٨١) بأن صعود الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة إنتاج الهيمنة العالمية في القرن العشرين يرجع إلى مزجها القوة المادية بقوة الخطاب. وتشير اعتبارات البنيويين إلى موقفهم بالإشارة إلى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ IPCC، والمجتمعات المعرفية التي تواصل تشكيل جدول الأعمال الخاص بالمناخ، بتقييماتها العلمية الدورية. ويركز باحثو البنيوية بدرجة أكبر على الإجراءات الخطابية والذاتية المشتركة التي تتطور بها الحوكمة الدولية[٢٨].

ومن الأمور المشابهة إلى حدٍّ ما، ولكن على خط مختلف في الاسم، أن تدعو الكوزموبوليتية إلى نظام عالمي قائم على العدل وحقوق الإنسان والقانون الدولي[٢٩]؛ وهي التي تضطلع فيها الجهات الفاعلة غير الحكومية بدور متزايد الأهمية. وتجادل هذه المدرسة بأنه بالنظر إلى العولمة، فإن البشر مرتبطون معًا، وأن الاحتياجات الحيوية الأساسية للمجتمعات العالمية ينبغي أن تحظى بالأولوية على حساب الاحتياجات التافهة[٣٠]. وبموجب تشكيلات البنيوية، يمكن القول إنه نظرًا لأن التكيف لم يتم تعريفه أو

وضع تصور مفاهيمي له بطريقة متسقة في النظام المناخي، فإن هناك عملية نشطة لبناء المعرفة في مجال علم التكيف، ورسم وتنفيذ السياسات. وعلى هذا المنوال من وضع القواعد والمعايير الجديدة، تتم المجادلة بأن التكيف هو سلعة عامة عالمية GPG.

معيار جديد للتكيف بوصفه سلعة عامة عالمية

تنطوي طبيعة السلعة العامة العالمية على خاصيتين أساسيتين هما: عدم الاستبعاد، وعدم التنافس. وتشير الأولى إلى أنه لا يمكن إقصاء أحد من استخدام مورد من الموارد، بينما تقول الثانية إن استخدام شخص واحد أو بلد واحد لا يجب أن يقلل من كمية أو جودة المورد المستخدم بالنسبة لغيرها من الدول. ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد أي شيء قابل للاستبعاد بطبيعته، فالسياسات أو المؤسسات الاجتماعية مطلوبة لجعل أي سلعة أو خدمة قابلة للاستبعاد. ومن ناحية أخرى، فإن بعض هذه السلع/الخدمات لا يمكن استبعادها بطبيعتها كخاصية فيزيائية[٣١]. ومن الأمثلة على ذلك قواعد تنظيم المناخ. ومن المهم أيضًا الإشارة إلى أن التنافس هو خاصية مادية لسلعة أو خدمة، ولا يتأثر بالمؤسسات البشرية.

ومع ذلك، فإن استقرار المناخ، أو القدرة الاستيعابية لحوض الغلاف الجوي يمكن تصورهما بشكل أفضل كمورد تجمع مشترك CPR، وهو أمر عرضة للتنافس؛ فالعديد من الموارد البيئية، بما في ذلك القدرة الاستيعابية لحوض الغلاف الجوي، يمكن وصفها بقدر أكبر من الدقة بكونها مورد تجمع مشترك CPR[٣٢]. هذا التنافس هو مصدر قوة لهؤلاء المشاركين في المفاوضات وغير الراغبين في تجديد موارد التجمع المشترك[٣٣]. ومنذ لحظة اكتشاف العلماء لتغير المناخ بشري المنشأ، وآثاره السلبية لأول مرة، لم

يعد من الممكن اعتبار حوض الغلاف الجوي سلعة عامة خالصة؛ لأنه لا يزال غير قابل للإقصاء. وبالتالي، فإنه يمكن اعتباره «سلعة عامة ممتدة». أو أفضل من ذلك، يمكن تسميته بالمشاعات العالمية، التي لها قدرة محدودة على امتصاص تلوث الغلاف الجوي.

كانت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ودراسات أخرى، بما في ذلك التقييم الوطني الأمريكي، تحاول باستمرار نقل هذه الرسالة إلى المجتمع الدولي[٣٤]. وعليه، فإن تغير المناخ يعتبر بحق الحالة الكلاسيكية لمأساة «المشاعات» كما يراها هاردين (١٩٦٨)، بينما يطلق عليها ستيرن الفشل الأعظم للسوق في عصرنا (٢٠٠٧). وتحدث الحالة الأخيرة عندما لا يكون السوق عاملًا في التكلفة الخارجية، ويفرضها على المجتمع. ومن منظور معضلة السجين، فإن المنفعة الجماعية للتعاون المحتمل، بالمقارنة مع الضرر الجماعي، عادة ما تجعل التعاون ممكنًا[٣٥]، ومع ذلك فإن التصور المفاهيمي السائد للتكيف قد استمر، وهو يستند إلى حد كبير إلى محدودية المصلحة، والانضباط.

وحتى في إطار النموذج التقليدي للتفكير، يمكن لتمويل التكيف أن يحقق منافع عالمية مباشرة أو غير مباشرة؛ مثل تحسين رصد تغير المناخ والتنبؤ به، وتحسين نمذجة الآثار المناخية، والبحث والتطوير R&D لتحسين مقاومة المحاصيل للجفاف والفيضانات، إلخ. قد تمنع تدابير التكيف من النزوح الناجم عن تغير المناخ، والذي يعتبر منفعة عالمية غير مباشرة[٣٦].

وبناءً على ذلك، بدأ عدد من الدارسين في وضع النظريات المتعلقة بالجوانب المعيارية لتخصيص الأموال للتكيف من مصادر متعددة الأطراف[٣٧] وينظر آخرون إلى تمويل التكيف كوسيلة للحث على تطوير

استراتيجيات التخفيف[٣٨]. وقد ناقشت بعض الدراسات استخدام مؤشرات الضعف بالنسبة للبلدان كأساس لتوزيع التمويل الخاص بالمناخ[٣٩]. وبدأت دراسات أخرى في استكشاف مقاييس مختلفة لمقارنة فعالية مشاريع التكيف مع تغير المناخ[٤٠]. وبدأ البعض الآخر يتحدث عن ظهور إدارة عالمية للتكيف[٤١] غير أن أيًّا من هذه المبادرات لا تحاول وضع تصور للآثار المناخية من حيث التخفيف الفاشل باعتباره ضررًا عامًّا عالميًّا GPB، ومن ثم الاعتناء بالعواقب من خلال التكيف بوصفه «منفعة عامة عالمية». ويبدو أن فكرة فاندرهيدن عن التكيف، فكرة توسعية وتميل إلى سد الفجوة المفاهيمية إلى حدٍّ ما: «يتدخل التكيف في السلسلة السببية بين تغير المناخ والضرر البشري، مما يسمح للأول بالحيلولة دون حدوث الأخير، ولكن عندما لا يكون ذلك ممكنًا، فإنه يجب أن يتم تعيين فئة ثالثة من تكلفة التعويض من أجل معالجة الجهود الفاشلة للتخفيف والتكيف [...] ومن ثم يفهم من التكيف أنه يشمل منع الضرر وكذلك التعويض اللاحق له»[٤٢].

في الوقت نفسه فإن أعمال كاول وآخرين[٤٣] بشأن المنافع العامة العالمية تحت راية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هي أعمال مهمة؛ من حيث تفسيراتها الجديدة والموسعة. ومع بداية العولمة، فإنها تجلب المنافع والأضرار (أي تعزيز النمو الاقتصادي والتجارة، وتوسيع الفوارق، وتزايد الآثار الخارجية السلبية). وهم يجادلون بأن هناك حاجة إلى فهم جديد للمنفعة العامة العالمية يختلف عن المنافع العامة الوطنية التقليدية في إطار التفسيرات الكلاسيكية الجديدة. واقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريفًا أوسع، يدمج ثلاثة عناصر، تسمى مثلث العمومية: (أ) العمومية في الاستهلاك، (ب) العمومية في توزيع المنافع، (ج) العمومية في صناعة القرار.

يعرف كول[٤٤] المنافع العامة العالمية بأنها «السلع التي تكون أرباحها أو تكاليفها تكاد تكون عالمية الانتشار، أو التي يمكن أن يكون لها تأثير محتمل على أي شخص في أي مكان. وهي تشكل، إلى جانب المنافع العامة الإقليمية، فئة المنافع العامة عبر الوطنية. وقد صنف كاول وآخرون[٤٥] أنواعًا مختلفة من المنافع العامة العالمية في ثلاث مجموعات: (أ) المشاعات الطبيعية العالمية؛ مثل أعالي البحار والغلاف الجوي، (ب) المشاعات العالمية من صنع الإنسان؛ مثل الشبكات العالمية، والمعارف، والنظم الدولية، (ج) مخرجات وشروط السياسة العالمية؛ مثل السلام والأمن والاستقرار المالي.

وتعتبر السويد وفرنسا من الرواد في تبني نهج المنافع العامة العالمية[٤٦]. وقد أنشأ هذان البلدان فرقة عمل دولية معنية بالمنافع العامة العالمية في أوائل عام ٢٠٠٣. وقد عرَّف هذا الفريق[٤٧] المنافع العامة العالمية بأنها قضايا تعتبر هامة بالنسبة للمجتمع العالمي، وهي مسائل لا يمكن أن تقدمها فرادى البلدان التي تعمل منفردة، والتي يجب أن تعالج بشكل جماعي من جانب كلٍّ من الدول المتقدمة والنامية. وعلى هذا المنوال، قامت فرقة العمل هذه، بالاشتراك مع آخرين، بتعريف التصدي لتغير المناخ بوصفه منفعة عامة عالمية، وشملت استراتيجيات من قبيل تعزيز التكيف ودعم بناء القدرات في الدول النامية. وقد كلف البنك الدولي بإجراء دراسة خاصة به للبحث في دوره في توفير المنافع العامة العالمية[٤٨]. وقد استند هذا المفهوم الموسع للمنافع العامة العالمية إلى دمج عدة خيوط نظرية: (أ) نظرية السلع العامة على النحو المفهومة به في الاقتصاد. (ب) نظرية فشل السوق؛ من حيث العوامل الخارجية الإيجابية والسلبية. (ج) نظرية الاحتياجات الأساسية لتبرير مفهوم حرية الوصول إلى الموارد. (د) عناصر الاقتصاد السياسي، لتحديد الإجراءات الجماعية والسلع الجماعية[٤٩]. ومع ذلك،

فـإن هـذا التفسـير الموسـع للمنافـع العامـة العالميـة له منتقـدوه على المسـتويين الأكاديـمي والسـياسي. فعـلى سـبيل المثـال، يجـادل لونـج وولي[٥٠] بـأن تفسـير الأمـم المتحـدة للمنافـع العامـة العالميـة هـو تفسـير فعـال على مسـتوى الخطـاب، ولكنـه ضعيـف مـن حيـث التعريـف، ويفتقـر إلى الوضـوح المفاهيـمي مـع كثـير مـن الأفـكار التجريديـة. وعـلاوة على ذلـك، فإنهـم يجادلـون بـأن «المفهـوم يعطـي أساسًـا منطقيًّـا بسـيطًا لأنشـطة هـؤلاء المرتبطـين بـوكالات الأمـم المتحـدة [...] لـكي يتـلاءم مـع مقتضيـات السياسـة العامـة الدوليـة بـدلًا مـن النظريـة التفسـيرية»[٥١]. وعلى مسـتوى السياسـات، هنـاك مؤيـدون للمنفعـة العامـة العالميـة، مثـل دول الاتحـاد الأوروبي، ومعارضـون لهـا مثـل اليابـان والولايـات المتحـدة الأمريكيـة. والقضايـا المركزيـة الـتي تفـرق بينهـم هي الاسـتجوابات المتعلقـة بإضافـة المـوارد الماليـة، فضـلًا عـن المعونـة الأجنبيـة. وتخـشى الدول الناميـة تحويـل المسـاعدة الإنمائيـة الرسـمية إلى منفعـة عامـة عالميـة (بـدون إضافـة)[٥٢].

ومـع ذلـك، فـإن هـذا التفكـير لـم يعـد مـبررًا في حقبـة تتزايـد فيهـا مشـاكل المشـاعات الـتي يرافقهـا العولمـة السريعـة وغـير المتكافئـة. والفهـم التقليـدي للمنافـع العامـة العالميـة بوصفهـا وطنيـة وإقليميـة، يدعـو إلى التشـكك بفعـل هـذا المحصـول الجديـد مـن المشـاكل الخارجيـة. وتمثـل المشـاكل الخارجيـة العابـرة للحـدود في الوقـت الحـالي، مجموعـة مـن المنافـع العامـة العالميـة الـتي تسـوغ إدماجهـا بشـكل جمـاعي في عمليـات السياسـات الوطنيـة والدوليـة. وحـتى التفـاوت والتركـيز المتزايديـن للفقـر في الدول ذات الدخـل المتوسـط، ينظـر إليـه البعـض الآن على أنـه ضرر عام عالـمي يسـتحق حـلًّا جماعيًّـا. وفي حالـة الآثـار المناخيـة والتكيـف، يمكـن دحـض الانتقـادات بعـدد مـن الطـرق؛ أولًا: سيكشـف تحليـل أعمـق أن فوائـد التكيـف تمتـد مـن المسـتوى الوطـني

إلى الصعيد العالمي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة (جدول١، أدناه)، وتجلب استراتيجيات التخفيف الطموحة فوائد التكيف في شكل تجنب الخسائر والأضرار. ولكن هذا لا يحدث. ويجادل فاندرهيدن بأن التكيف يجب أن يشمل كلًّا من منع الضرر والتعويض اللاحق عن الخسائر والأضرار التي لا مفر منها. وعلاوة على ذلك، فإن قواعد مثل حقوق الإنسان، والحق في التنمية، وقاعدة عدم الضرر، معترف بها عالميًّا وتعتبر بمثابة فئة جديدة من المنافع العامة العالمية. ومن الواضح أن كلًّا من التخفيف والتكيف يبدوان بمثابة منافع عامة عاملية لضمان تحقيق المعايير ذات الصلة. ويتحدث فولجر[٥٣] عن الضعف المشترك أو المصير العالمي المتبادل الذي ولده تغير المناخ. وبدلًا من ممارسة مفهوم سيادة ويستفاليا، القائم على الواقعية والذي يبلغ من العمر قرونًا، هناك نوع جديد - ما يسميه كاول[٥٤] السيادة الذكية أو المجمعة - له ما يسوغه لمعالجة المشكلة العابرة للوطنية. وأخيرًا، دعونا نلق نظرة على الفوائد متعددة الأبعاد والمستويات للتكيف. يبين الجدول أدناه أنواع الاستحقاقات، مع أمثلة على ذلك، بالإضافة إلى ثلاثة أبعاد: إلى من تعود تلك الاستحقاقات (الخاصة/ العامة)، ونطاقها الجغرافي (المحلي إلى العالمي)، وما إذا كانت ذات طابع مباشر أو غير مباشر.

جدول ١: الأنواع الرئيسية لفوائد التكيف

الفوائد المحلية الخاصة	الفوائد المحلية العامة	الفوائد العالمية العامة المباشرة	الفوائد العالمية العامة غير المباشرة
قيمة المحاصيل المدخرة لفرادى المزراعين؛ تحسين اختزان المياه للأسر المعيشية.	البنية التحتية المقاومة للفيضانات، والتشجير الذي يمنع الانهيارات الطينية، وتشجير السواحل كمصدات للرياح وللغذاء، وتخزين المياه.	مكافحة الأمراض المعدية الحساسة للمناخ، وحماية التنوع البيولوجي الحساس للمناخ، والبحوث الزراعية المتعلقة بالأغذية والمحاصيل المقاومة للملوحة، وتحسين نمذجة الآثار المناخية.	استمرار قيام العديد من الدول الجزرية الصغيرة، وتجنب الهجرة الدولية، وتقليل تقلب الأسعار على المنتجات الزراعية الحساسة للمناخ، وتعزيز القوة الشرائية بين المجتمعات والدول الضعيفة.

المصدر: مقتبسة من بيرسون[٥٥]، وموسعة من قبل المؤلف.

وبالتالي، فإن القائمة تبين بوضوح أن التكيف، بالاقتران مع فوائده المتنوعة متعددة المستويات، يسهم في المنافع العالمية المباشرة وغير المباشرة. ومن الأمور المركزية في هذه الصياغة، البنيوية الاجتماعية والنظرية السياسية الدولية المعيارية، التي تجادل بأن الأسئلة حول المعايير والأخلاق والعدالة ليست خارجية ولكنها جوهرية إلى حدٍّ كبير للتفاعلات بين الدول في القرن الحادي والعشرين[٥٦].

مختتم

استعرض هذا الفصل المسارات الرئيسية لنظرية العلاقات الدولية؛ مثل الواقعية، والليبرالية، ونظرية النظام، والبنيوية، لمعرفة كيفية تناولها للتعاون العالمي في التكيف. ويبين الاستعراض أن جميع المسارات لها عناصر للتعاون من أجل التكيف، ولكن بطرق ومنظورات متنوعة. ويعكس النظام المناخي الحالي بشكل عام، مزيجًا من الليبرالية الجديدة، ونظرية النظام، والوظائف المؤسسية. ومع ذلك، وفقًا لحجج أينشتاين أن حل مشكلة ما يتطلب الارتقاء فوق مستوى الوعي الذي خلقها، فإن هذا الفصل يتتبع تطور التفكير البنيوي، ويهيئ الأرضية لظهور معيار جديد - تفسير موسع للمنافع العامة العالمية/ الأضرار العامة العالمية في حقبة من مشاكل المشاعات العالمية المتزايدة. ويمكن لهذه العملية أن تحظى باستجابة سياسية أقوى لعولمة المسئولية عن التعاطي مع التكيف. وعلى الرغم من أن هذه القاعدة الجديدة الخاصة بالنظر إلى التكيف كمنفعة عامة عالمية، هي في مرحلتها الجنينية، فإنه من المتوقع أن يكون هناك مزيد من التصورات المفاهيمية التي يضعها منظرو إدارة المشاعات العالمية؛ مثل القدرة الاستيعابية لحوض الغلاف الجوي.

٢

منظورات التغير البيئي العالمي في عصر الأنثروبوسين

أورسولا أوزوالد سبرينج
الجامعة الوطنية المستقلة بالمكسيك

يواجه العالم أزمات اقتصادية، ونموًّا سكانيًّا، وتغير المناخ، وندرة المياه، والتلوث، وأزمات غذائية، ونضوب التربة، والتعرية والتصحر، والتوسع الحضري مع تنمية الأحياء الفقيرة، والهجرة الريفية-الحضرية والدولية، والعنف المادي والمنظم، والتمييز الجنسي والعرقي والاثني، وبطالة الشباب، وتزايد فقدان خدمات النظام الإيكولوجي. وقد يؤدي التفاعل بين هذه الأزمات المتعددة إلى نتائج بالغة، ولا سيما بالنسبة للفئات الهشة التي تعيش في أماكن محفوفة بالمخاطر، وقد يؤدي إلى الحد من الأمن البشري والجنساني والبيئي.

ويتناول هذا الفصل العلاقات المتشابكة والتغذية المرتدة بين النظام البيئي والنظام البشري. ويستكشف أيضًا إمكانات المفاوضات متعددة الأطراف بين الحكومات والمجتمع المنظم، ومجتمع الأعمال التجارية بشأن أهداف التنمية المستدامة طويلة الأجل.

خلفية

تغير المناخ هو عملية طويلة الأجل تعمل في سياق التقلبات المناخية على المدى القصير، ولها تأثيرات عديدة على البيئة والجنس البشري. وهي تجري على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن الناحية التاريخية، كانت التغيرات

المناخيــة موجــودة مــن قبــل وأنتجتهــا الأحــداث الطبيعيــة، مثــل الانفجــارات البركانيــة والنشــاط الشــمسي. وقــد تغــيرت الظــروف الجويــة بالنســبة لــكلٍّ مــن دورات الميــاه والكربــون، إلى جانــب البارامــترات الخارجيــة الأخــرى للكوكــب؛ مركــز الشــمس ونشــاطها. ومــع ذلــك، فــإن تغــير المنــاخ يرتبــط حاليًــا بالآثــار البشريــة على الأرض[٥٧].

مــع تغــير المنــاخ، وارتفــاع درجــة الحــرارة في طبقــة التربوســفير، على اليابســة وفي البحــر، وزيــادة بخــار المــاء، فــإن الجليــد البحــري والكتلــة الجليديــة، والجليــد المتجمــد يفقــد حجمــه، وتحافــظ المحيطــات على الحــرارة والطاقــة، ويحــدث ارتفــاع منســوب ســطح البحــر بســبب توســع الميــاه وذوبــان الكتلــة الجليديــة. وفيمــا يتصــل بتفاعــل هــذه العوامــل الطبيعيــة والبشريــة، تحــدث الظواهــر الجويــة المتطرفــة (الأعاصــير، والجفــاف، والانهيــارات الأرضيــة) بتواتــر أكــبر وبتأثــيرات أقــوى على العديــد مــن المناطــق[٥٨].

إن التغــير البيــئي العالــمي أوســع نطاقًــا مــن تغــير المنــاخ. ويشــير المصطلــح إلى التحــول الذي ينتجــه البــشر في المحيــط الإيكولــوجي ويؤثــر على الغــلاف المــائي (الكتلــة المتجمعــة مــن الميــاه الموجــودة فــوق ســطح الكوكــب وتحتــه)، والغــلاف الجــوي (طبقــة الغــازات الــتي تحيــط ســطح الأرض)، والمحيــط الحيــوي (النظــام الإيكولــوجي العالــمي الذي توجــد فيــه جميــع الكائنــات الحيــة)، والغــلاف الحجــري (الطبقــة الخارجيــة مــن الأرض)، والغــلاف الجليــدي (في إشــارة إلى التربــة)[٥٩].

التغــيرات الــتي طــرأت على النظــام الطبيــعي هي نتيجــة للتعديــلات الــتي أدخلــت على الإنتــاج الــزراعي، وعمليــات التحــضر الســريــع، والنمــو الســكاني - تضاعــف عــدد ســكان الأرض مــن البــشر ثــلاث مــرات خــلال القــرن المــاضي، في حــين زاد اســتهلاك الميــاه بمقــدار ســتة أمثــال[٦٠]. وعــلاوة على ذلــك، فــإن

العمليات الإنتاجية غير المستدامة تلوث الموارد الطبيعية وتخلق تهديدات صحية للبشر، فضلًا عن تعريض النظم الإيكولوجية للخطر[٦١]. وقد سببت قطاعات الطاقة والنقل والإنتاج تلوثًا شديدًا بسبب استخدامها للوقود الأحفوري[٦٢]. وبالإضافة لذلك، فإن تغير استخدام الأراضي، وإزالة الغابات، يؤدي إلى الحد من احتجاز ثاني أكسيد الكربون CO_2. ومن ثم، فقد زاد الاحتباس الحراري بشكل مطرد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام المالي المعولم، والوصول غير المتكافئ إلى الائتمان. وتسهم الأنماط الحالية من الاستهلاك والإنتاج، والتفاوت في الوصول إلى الموارد، تسهم أيضًا في التغير البيئي. كما أدى السلوك غير العقلاني أيضًا إلى الفقر، والجوع، وانعدام المساواة بين المناطق والفئات الاجتماعية[٦٣].

على مدار تاريخ البشر والكرة الأرضية، حدثت تغيرات جذرية بشكل تدريجي منذ الثورة الصناعية (١٧٨٠-١٨٧٠). ويربط كروتزن[٦٤] هذه التغييرات بمفهوم الأنثروبوسين، والذي يتعلق بالتغيرات البيئية المُستحثَّة والمُنتَجة في الغالب بتدخلات بشرية. وقد حدثت هذه التغيرات بصفة خاصة خلال العقود الخمسة الأخيرة بسبب الاستخدام المكثف للطاقة الأحفورية؛ والزيادة الحثيثة في انبعاثات الغازات الدفينة في الغلاف الجوي؛ وتلوث البحار واحترارها وتحمضها؛ التغيرات الهائلة في استخدام الأراضي؛ وعملية التحضر المتسارعة. ويمثل الأنثروبوسين عصرًا جيولوجيًّا جديدًا يغير تاريخ الأرض. وقد عرفها بوند وآخرون[٦٥]، بأنها «أحدث مظهر لدورة مناخية واسعة النطاق تمتد على مدى الألفية تعمل بشكل مستقل عن الحالة المناخية للعصر الجليدي وما بين الجليدي». وهذا المفهوم مفيد لفهم الآثار السلبية التحولية للنشاط البشري على كوكب الأرض، وخدمات

النظـام الإيكولـوجي، والبشريـة نفسـها. ومـع ذلـك، فـإن التدخـلات البشريـة لديهـا الإمكانيـة أيضًـا لإحـداث تغيـير إيجـابي.

ومـن هـذا المنطلـق، تـم تطويـر نمـوذج PEISOR[٦٦]. واسـتنادًا إلى نمـوذج اسـتجابة الدولـة للضغـط الخـاص بمنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة OECD[٦٧]، ومـن خـلال تحليـل التفاعـل بـين النظـم الطبيعيـة والبشريـة، يجمـع هـذا النمـوذج بـين خمـس مراحـل:

P: يشـير الضغـط إلى أربعـة محـركات طبيعيـة (تغـير المنـاخ، والميـاه، والتربـة، والتنـوع البيولـوجي)، والـتي تتفاعـل مـع أربعـة محـركات اجتماعيـة (النمو السـكاني، والنظـم الريفيـة، والنظـم الحضريـة، والعمليـات الاجتماعيـة-الاقتصاديـة). ويسـبب التفاعـل المعقـد والتغذيـات المرتـدة، تغـيرًا بيئيًّـا.

E: آثـار التفاعـل؛ حيـث يـؤدي تدهـور المـوارد الطبيعيـة وندرتهـا إلى الضغـط، الذي يعـززه التحـضر والعمليـات الإنتاجيـة والثـورة الخـضراء والنمـو السـكاني.

I: آثـار الأخطـار الطبيعيـة الناجمـة عـن الإنسـان والمتعلقـة بالمنـاخ (العواصـف، والأغذيـة، والانهيـارات الأرضيـة، والجفـاف، وحرائـق الغابـات، والموجـات الحـارة، والانسـكابات البـاردة)، والظواهـر الجيوفيزيائيـة المتطرفـة (الـزلازل، وأمـواج تسـونامي، والانفجـارات البركانيـة) والكـوارث التكنولوجيـة أو الـتي يتسـبب فيهـا الإنسـان (حـوادث، إرهـاب).

SO: وتمثـل المخرجـات المجتمعيـة الاسـتجابة الاجتماعيـة؛ حيـث يجـري تحليـل الاسـتجابات الفرديـة والمجتمعيـة للتغلـب على الفقـر والتهميـش ونقـص التعليـم الذي كثـيرًا مـا يـؤدي إلى معضلـة النجـاة: البقـاء في المـنزل، والمعانـاة، والمـوت في نهايـة المطـاف؛ الهجـرة ومواجهـة المـكان الجديـد وعـدم التيقـن مـن

المأوى والغذاء وانعدام الأمن والعمل؛ أو الاحتجاج والمحاربة من أجل ظروف النجاة في المنزل. وقد تسفر الأزمات، والهجرة، والصراعات عن استجابات مجتمعية واسعة النطاق؛ مثل التحضر السريع مع تنمية الأحياء الفقيرة، وتفشي العنف والأزمات الداخلية، أو تجنب الصراعات والحلول السلمية للخلافات، مما يتيح عمليات التفاوض لتغيير السياسات وبناء المؤسسات.

R: الاستجابة على المستويات المحلية، أو الإقليمية، أو الوطنية، أو الدولية، حيث تشرك العمليات السياسية الدولة والمجتمع ومجتمع الأعمال التجارية في التعامل مع التغير البيئي العالمي، والحد من الإجهاد البيئي، والتكيف مع الظروف المعاكسة، وتطوير المرونة وبناء المؤسسات؛ حيث قد تساعد المعارف التقليدية والعلمية على استعادة توازن جديد بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وتساعد التغذية المرتدة بين هذه المراحل المختلفة، على الحد من الضغط ويمكن أن تعزز الحد من مخاطر الكوارث DRR وإدارة مخاطر الكوارث DRM، وتحفز عمليات التنمية وتحسن المستويات الاجتماعية - الاقتصادية العالمية والمحلية، والمؤسسية، والسياقات السياسية. ومع ذلك، هناك عوامل كثيرًا ما تتفاعل بطرق غير متوقعة وغير خطية وفوضوية؛ متحدية المجتمع والبيئة بنقاط التحول التي ربما من المتعذر إلغاؤها[٦٨]. وللتغلب عليها، قد تكون هناك حاجة إلى عمليات التفاوض السياسي للحد من الإجهاد البيئي والاجتماعي، وتعزيز التكيف، وإنشاء مؤسسات قادرة على تعزيز المرونة من القاعدة إلى القمة بدعم من السياسات الحساسة من أعلى إلى أسفل.

الضغط والإجراءات على النظم الطبيعية والاجتماعية

تستخدم البشرية ما يعادل ١,٦ من كوكب الأرض لتوفير الموارد التي نحتاجها للاستهلاك ولامتصاص نفاياتنا، وإذا واصلنا على نفس النمط، سنحتاج كوكبين بحلول عام ٢٠٣٠[٦٩]. معدل انقراض الأنواع يبلغ اليوم ١٠٠٠ مرة - مقارنة بالعصر ما قبل الأحفوري، وإذا استمرت البشرية في النظام الحالي غير المستدام للإنتاج والاستهلاك، فإنها ستزيد بمقدار ١٠,٠٠٠ مرة في المتوسط؛ بما يؤثر على البرمائيات، والطيور، وانهيار مصائد الأسماك، وتضاؤل الغطاء الحرجي، واستنزاف شبكات المياه العذبة[٧٠]، وزيادة الاحتباس الحراري. سيؤدي كل ذلك إلى زيادة آثار التغير البيئي. وعلاوة على ذلك، حذر العلماء من أن الأرض ستدخل في سادس أكبر حدث انقراض - والأول من نوعه الذي تسببه الأنشطة البشرية. ٨٠٪ من غاز ثاني أكسيد الكربون الموجود في الغلاف الجوي تأتي الآن من الطاقة المستخدمة في النقل والأنشطة الصناعية والاقتصادية والاستهلاكية؛ وترتبط النسبة الباقية بإزالة الغابات[٧١] وتدمير النظم الإيكولوجية.

اثنان من المؤشرات الرئيسية لتغير المناخ هما؛ درجة الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر، مع التغيرات في هطول الأمطار. ووفقًا للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ IPCC[٧٢]، فإن المتوسط العالمي لدرجة حرارة الهواء فوق سطح الأرض والمحيطات قد تحسن بمقدار ٠,٨٥ درجة مئوية خلال الفترة ١٨٨٠-٢٠١٢. وخلال الفترة ١٩٠١-٢٠١٠ ارتفع المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر ٠,١٩ مترًا، مع زيادة من عام ١٩٠١ بلغت من ١,٧ ملم/ السنة إلى ٣,٢ ملم/السنة بين ١٩٩٣، و٢٠١٠، كما أن التغيرات في هطول الأمطار تؤثر إقليميًا مع الظواهر الجوية المتطرفة.

مـع زيـادة الرفـاه، وتعزيـز الطبقـات المتوسـطة في البـلدان الناشـئة، انتقـل النـاس إلى أعلى سـلم الغـذاء - على الرغـم مـن أن تنـاول اللحـوم غـير فعـال مـن حيـث إطعـام الجميـع على الأرض. ومـع ذلـك، تـم تحويـل الحبـوب إلى الصناعـة، أو الوقـود الحيـوي المسـتخدم أو النقـل. فعـلى سـبيل المثـال، تُسـتخدم نسـبة ٤٠٪ مـن الذرة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لإنتـاج الإيثانـول[٧٣]. ولكـن هـذا النهـج غـير مسـتدام. لـتر واحـد مـن الإيثانـول يسـتلزم ٢,٣٧ كليـو جرامًـا مـن الذرة، ومـن ١٢٠٠ إلى ٣٦٠٠ لـتر مـن المـاء؛ ويحـرق ٥٠٠ جـرام مـن الفحـم، ويسـبب تـآكل مـن ١٥ إلى ٢٥ كيلـو جرامًـا مـن التربـة. وعلى الرغـم مـن ذلـك، فـإن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تدعـم هـذه الصناعـة.

لـن يتسـنى تعزيـز إجـراءات التخفيـف والتكيـف الفعالـة دون انخـراط الأشـخاص المعرضـين للخطـر، والدعـم الشـفاف مـن جانـب الحكومـات، والاسـتثمار مـن جانـب مجتمـع الأعمـال التجاريـة. وقـد تـؤدي أوجـه الضعـف الثنائيـة على الصعيديـن الإقليـمي والمحـلي إلى زيـادة التهديـدات، ويمكـن للتفاعـل التعـاوني مـن القاعـدة إلى القمـة أن يقلـل مـن المخاطـر، وخاصـة عندمـا تتعـزز بالمعـارف الدوليـة والوطنيـة والمحليـة والإسـقاطات العالميـة، والدعـم الثنـائي ومتعـدد الأطـراف.

وتبـين العلاقـات المتشـابكة المعقـدة بـين النظـم الطبيعيـة والبشريـة، مـع التغذيـة المرتـدة على السـاحة السياسـية والاجتماعيـة - الـتي تتميـز بالسـياقات الوطنيـة والمحليـة - تعميـم الهشاشـة الاجتماعيـة وصلاتهـا بالتغـير البيـئي. تؤثـر قـرارات السياسـة العامـة على المجتمـع بـأسره، وترتبـط بعمليـات التفـاوض. والواقـع أن تاريـخ الحضـارات السـامية له دلالتـه فيمـا يتعلـق بالتدهـور البيـئي وإدارة الـصراعات الاجتماعيـة السياسـية.

وقد اعتبر عام ٢٠١٥ العام الأكثر سخونة في التاريخ منذ بدء القياسات المنهجية[٧٤] وقد ازدادت المخاطر الجسيمة في جميع أنحاء العالم بسبب التغير البيئي العالمي، مع ارتفاع معدلات الوفيات وزيادة السكان المتضررين في الجنوب، وارتفاع الأضرار الاقتصادية في الشمال. آسيا هي القارة الأكثر تعرضًا للمخاطر، وضعفها المزدوج (البيئي والاجتماعي)[٧٥] يزيد من تكلفة الكوارث والخسائر البشرية[٧٦].

في عام ٢٠٠٨، زاد ارتفاع أسعار الأغذية من الجوع في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الحالي، يعاني من الجوع ما بين ٨٠٠,٠٠٠ وبليون شخص[٧٧]. ويعتمد ٤٤٪ من سكان العالم بصورة مباشرة على خدمات النظم الإيكولوجية من أجل الزراعة المعتمدة على المطر، وفي عام ٢٠١٤، تأثر ٢ بليون شخص بالفيضانات[٧٨]. وتقدر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO، والمنظمة الدولية للهجرة IOM، أن الهجرة المدفوعة بيئيًّا ستزداد زيادة كبيرة نتيجة للأحداث المناخية الشديدة. ومن المرجح أن يرتفع وجود المرض، وتتزايد الملاريا وحمى الضنك والأمراض المدارية الأخرى مع ارتفاع درجة الحرارة وانتشارها إلى معدلات أعلى، مما يؤثر على الأشخاص الذين لا تتوفر لهم الدفاعات الكافية في جهازهم المناعي[٧٩].

إن آثار تغير المناخ ليست محايدة من المنظور الجنساني. النساء معرضات بشدة للكوارث الناجمة عن الظواهر الطبيعية[٨٠]. فعلى سبيل المثال، ادعت انتيلا- هيوز وهسيانج[٨١] أن الوفيات الاقتصادية في فترة ما بعد الإعصار تشكل ١٣٪ من المعدل الوطني لوفيات الرضع في الفلبين، وأن الأطفال الرضع من الإناث يتوفين أكثر بمقدار ١٥ ضعفًا، في حين لا توجد أي زيادة في نسبة وفيات الأطفال الرضع من الذكور. وتزيد الآثار طويلة الأجل لهذا النوع من الكوارث الطبيعية من حدة الفقر.

الاستجابات للتغير البيئي العالمي

وقد خلص الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ[٨٢] إلى أن التكيف أصبح جزءًا لا يتجزأ من عمليات التخطيط، مع تنفيذ أكثر محدودية للاستجابات. والخيارات الهندسية والتكنولوجية هي الاستجابات التكيفية الأكثر تطبيقًا، وكثيرًا ما تدمج في البرامج القائمة؛ مثل إدارة مخاطر الكوارث وإدارة المياه. وهناك اعتراف متزايد بقيمة التدابير الاجتماعية والمؤسسية والقائمة على النظم الإيكولوجية، وبمدى القيود التي تعترض التكيف. ومع ذلك، كثيرًا ما يقتصر التكيف على الآثار، والهشاشة، والتخطيط للتكيف، والإجراءات الوقائية.

ويجب أن تحد السياسة العالمية من زيادة درجة الحرارة إلى أقل من ٢ درجة مئوية فوق المستويات ما قبل الصناعية قبل نهاية القرن. وهذا يعني عملية تدريجية لإلغاء الكربون في الاقتصاد، يرافقه تحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة[٨٣]، وتعزيز كفاءة الطاقة واستعادة النظم الإيكولوجية المدمرة. وينبغي أن تنطوي هذه الإجراءات على إضفاء الصبغة المادية على الإنتاج، وإعادة تدوير النفايات، وإدخال تعديلات على النموذج الحالي للحضارة والنزعة الاستهلاكية.

ويمكن لسياسات التخفيف الاستباقية العالمية[٨٤] أن تغير الاتجاه نحو الانتقال المستدام[٨٥]؛ الأمر الذي قد يحول دون حدوث عدد متزايد من الكوارث. بالإضافة إلى ذلك، تتيح العمليات التكيفية والتعلم الوقائي، والمرونة في المجتمعات المعرضة للتغير البيئي، تطوير القدرات اللازمة لحماية الناس بفعالية من الظواهر المناخية في المستقبل. إن استعادة النظم الإيكولوجية الساحلية، وإعادة تشجير المنحدرات، وإدارة

الأراضي والبيئة، واستدامة مستجمعات المياه، وحماية الماء، تدعم كلًّا من التخفيف والتكيف. ولن تؤدي الزراعة الخضراء واستعادة خدمات النظم الإيكولوجية إلى تحسين إمدادات المياه ونوعية الهواء فحسب، بل ستحد أيضًا من مخاطر الكوارث.

ويوضح الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ[٨٦] أن التفاعل في مجالات التكيف والتخفيف والتنمية المستدامة يحدث داخل المناطق والمستويات وفيما بينها، وغالبًا ما يكون ذلك في سياق العديد من عوامل الضغط. ويمكن لبعض خيارات الاستجابة لتغير المناخ أن تنطوي على مخاطر التكاليف البيئية والاجتماعية الأخرى، وأن تكون لها آثار سلبية على التوزيع، وأن تستخلص الموارد من الأولويات الإنمائية؛ مثل القضاء على الفقر.

ولحماية الطبيعة والناس وأنشطتهم الإنتاجية، يعد التعاون متعدد التخصصات بين مختلف المجتمعات المعرفية أمرًا حاسمًا. ولهذا الغرض، وضع العلماء المعنيون بتغير المناخ، نماذج للسياسات المناخية طويلة الأجل، والوقاية، والإنذار المبكر على المدى القصير[٨٧]. كما يمكن ملاحظة الدعم الذي تقدمه مجتمعات الحد من مخاطر الكوارث DRR، وإدارة مخاطر الكوارث DRM، للحد من أخطار الكوارث، والأنشطة الوقائية واللاحقة للكوارث[٨٨]. فضلًا عن الأسس الاجتماعية-الاقتصادية، والثقافية لبناء القدرة على الصمود[٨٩]. وعلاوة على ذلك، هناك فرصة حقيقية للحد من المخاطر التي يتعرض لها أشد الناس ضعفًا، إذا ما تم إدراج المنظور الجنساني[٩٠]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التفاعل المحتمل بين هذه الآراء يمكن أن ييسر التكيف مع المخاطر الجديدة وغير المعروفة[٩١]. وفي الوقت نفسه، قد تقلل أيضًا من الأضرار التي تلحق بالأرواح البشرية والممتلكات،

وقد تساعد السكان المتضررين على أن يصبحوا أكثر قدرة على الصمود وأن يقللوا من ضعفهم البيئي والاجتماعي[٩٢].

من المفاوضات إلى التدابير الاستثنائية للسياسة متعددة الأطراف

وتثير النجاحات المحدودة التي حققتها مرحلة ما بعد بروتوكول كيوتو هذه الأسئلة: من الذي يدير عملية التوريق البشري وتحت أي شروط[٩٣]؟ والسؤال التالي هو: ما العقبات التي يتعين التغلب عليها؟ تتغير السياسة تغيرًا جذريًّا عندما يكون هناك تحول من القضايا السياسية «المعتادة» إلى «المسألة الأمنية» ذات «الأهمية القصوى». وبالتالي، هناك حاجة إلى تطوير حجة تتجاوز الأسس الأخلاقية أو المعنوية، والتي تستكشف مزيجًا من ثلاثة ضمانات: بشرية، وجنسانية، وبيئية - أو منظور HUGE الأمني[٩٤]. ويمكن استخدام هذا المفهوم كأداة تحليلية للتحليل، أو كدليل سياسي من أجل اتخاذ إجراءات استباقية. وبربط نموذج PEISOR بمنظور HUGE الأمني، نقترح توسيع نطاق البحث المفاهيمي، والنظري، والتجريبي بشأن الصلة بين المناخ والأمن.

وقد تؤدي سياسات الإدارة الحالية المعتادة للأعمال التجارية، إلى تغير عالمي خطير مع تزايد عدد الكوارث والنقاط الحرجة التي لا رجعة فيها. وقد ينطوي نهج HUGE الأمني على إمكانية التعجيل بإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بين الحكومات والمجتمع المنظم ومجتمع الأعمال التجارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأجل الطويل. ويجب أن توفر هذه الأهداف حتى أكثر سبل العيش والرفاهية ضعفًا، إلى جانب الانتعاش المنهجي للنظم الإيكولوجية والخدمات التي تقدمها هذه النظم فيما يتعلق بالمياه العذبة والمحيطات. ويتمثل التحدي في تغيير نموذج القوة العالمية

المركـزة القائمـة على المؤسسـات متعـددة الجنسـيات والسـيطرة العسـكرية، بطريقـة تمكـن مـن التحـول طويـل الأجـل نحـو التحـولات المسـتدامة. وتتطلـب هـذه العمليـة سـاحة سياسـية مختلفـة، دون هيمنـة أي قـوة عظـمى قائمـة، وسـيطرتها على الشـعوب والمـوارد. ومـن الـضروري أيضًـا تغيـير اتفاقـات بريتـون وودز، وإضفـاء الصبغـة الديمقراطيـة على البنـك الدولي وصنـدوق النقـد الدولي ومنظمـة التجـارة العالميـة. إن بنـاء مؤسسـات جديـدة مـن القاعـدة إلى القمـة، والكـوارث الخطـرة، قـد يحققـان عقـودًا اجتماعيـة - سياسـية لعالـم غـير مـادي وخـالٍ مـن الكربـون، مـع إمكانيـة تحسـين العدالـة الاجتماعيـة والتكافـل، وهـو مـا يتجـاوز بكثـير الاتفاقـات الطوعيـة الـتي تـم التوصـل إليهـا في مؤتمـر الأمـم المتحـدة لتغـير المنـاخ COP 21، في باريـس عام ٢٠١٥.

مختتم

لا يركـز نهـج HUGE الأمـني على الأمـن مـن وجهـات النظـر العسـكرية أو السياسـية؛ حيـث إن الهـدف المرجـعي هـو الدولـة، والقيـم المعرضـة للخطـر هي السـيادة والسـلامة الإقليميـة. وفي الفهـم التقليـدي، تتصـل التهديـدات بـدول أخـرى، والإرهـاب، والجهـات الفاعلـة الفرعيـة، أو رجـال حـرب العصابـات. ومـن خـلال التركـيز، في الوقـت نفسـه، على الأمـن البـشري، والجنسـاني، والبيـئي، يتحـول المرجـع إلى البـشر والعلاقـات بـين الجنسـين، والنظـم الإيكولوجيـة الطبيعيـة والحضريـة والريفيـة. والقيـم المعرضـة للخطـر هي بقـاء البشريـة والطبيعـة، مـع تحقيـق العدالـة والمسـاواة والهويـة والتنـوع الثقـافي والاسـتدامة في أوقـات الخطـر. تـأتي التهديـدات مـن النـاس أنفسـهم. وهـم أيضًـا ضحايـا لهـذا السـلوك غـير العقـلاني. ويجـب إجـراء تغيـيرات نحـو نمـوذج حضـاري جديـد، مدعـوم بعالـم متنـوع ومسـتدام عالـمي يحكمـه التضامـن[٩٥]. فمـا الجهـات الفاعلـة الـتي يمكنها أن

تبادر بهذا التغيير وتنفذه؟ لا حركة اجتماعية تفعل ذلك. ويمكن أن يساعد نهج HUGE الأمني في تحليل أفضل السبل لبلوغ أهداف التنمية المستدامة وسياساتها واستراتيجياتها، التي يمكن من خلال مبدأ المسئوليات المشتركة، ولكن متفاوتة أيضًا CBDR، أن تتيح سبلًا للمضي قدمًا.

يرتكز كلا المفهومين، HUGE وCBDR، على ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويمكن استخدامهما لإجراء مراجعة نقدية للاتفاقيات الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة SDGs وأهدافها هي خرائط أولية لتحدي النظم الاقتصادية الغربية العالمية الحالية، والظلم المتفاقم - بما أن العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والاستدامة هي عناصر أساسية.

تشمل أهداف التنمية المستدامة، الاقتصادات الصغيرة والذكية، والسيادة الغذائية، والتجارة الدولية العادلة، والسياسات الضريبية البديلة، والجهود الأخرى من القاعدة إلى القمة؛ حيث يتم تمحيص المعونة الخاصة وتعزيز الشفافية والمساءلة من جانب الشعب. ويتزامن مفهوم HUGE الأمني أيضًا من الناحية النظرية مع Ps 5 - الشعوب، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة - مع التركيز بشكل خاص على الحد من الضعف المزدوج.

وتنطوي التغييرات المطلوبة على الساحة السياسية على تغيير نموذج الحكم. وهناك حاجة إلى الحكم التشاركي[٩٦]، الذي تسهل فيه الساحات العالمية المتغيرة، سياسات مستدامة للمياه والهواء والمناخ والتربة والغذاء والتنوع البيولوجي والطاقة. ويتطلب ذلك وضع جداول أعمال يتم التفاوض عليها على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وتمكين

سياسات استعادة خدمات النظم الإيكولوجية المدمرة، والتغلب على الفقر المدقع، والجوع، والأمية، والأمراض، والكوارث. وقد تتمكن الجهات الفاعلة السياسية المدربة، والمجتمع المدني الحيوي القائم على المشاركة، من تعزيز الأنشطة الرامية إلى تحقيق الأهداف المشتركة لمجتمع مستدام ومتكافئ ومسالم في القرن الحادي والعشرين.

٣

البيئة والسياسة الدولية: الربط بين الإنسانية والطبيعة

سايمون دالبي
جامعة ويلفرد لاورير، كندا

لقد أصبحت البيئة الآن، عنصرًا رئيسيًّا في العلاقات الدولية، بالنظر إلى الاهتمام المتزايد الذي يتلقاه تغير المناخ على وجه الخصوص[٩٧]، وهي مسألة تحظى في الوقت الحالي بأولوية عالية في الدوائر الدبلوماسية. ومع تعرض الدول لخطر الزوال بفعل ارتفاع منسوب البحار، والاضطرابات الرئيسية المتوقعة في إمدادات المياه والنظم الغذائية، في العقود المقبلة إذا لم تُتخذ خطوات للحد من الاحتباس الحراري قريبًا، أصبحت المسائل البيئية محورية في السياسة الدولية المعاصرة، ودراستها الأكاديمية[٩٨]. وقد ظهرت البيئة، بعد الحرب الباردة، كمسألة ذات أولوية للتحليل العلمي؛ إذ إن الباحثين يهتمون بمسائل التلوث، والحفظ، والموارد، ولكن أيضًا لأن هناك ألغازًا تحليلية مثيرة للاهتمام تحيط بالكيفية التي يتعامل بها النظام الدولي مع هذه المسائل، والتغييرات الناجمة عن إدخال أساليب جديدة للحكم، والمؤسسات، والوكالات، والمعرفة، والمعايير.

إن كيفية دراسة كل هذه الجوانب بوصفها علاقات دولية، ليست مسألة بسيطة أيضًا، ولكن نظرًا لأهميتها فإنها تؤثر بصورة متزايدة على المنح الدراسية. وبالمثل، فإن صعود العلاقات الدولية بوصفها «الانضباط» الأنجلو أمريكي - وهي مسألة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بصعود القوى الصناعية بشكل أكبر مما هو معترف به عادة[٩٩]- قد شكل نوعية الأسئلة المطروحة عن

البيئـة، والافتراضـات حـول كيفيـة إدراج السياسـة البيئيـة في المجـال. وكثـيرًا مـا أدى ذلـك إلى تركـيز المسـائل التقنيـة المتعلقـة بتصميـم النظـام، والامتثـال له، وآليـات تمويلـه، على مسـائل العدالـة أو وجهـات النظـر مـن الأماكـن الهامشـية. وكانـت الاسـتجابة الجزئيـة لذلـك هي دراسـات حالـة مثـيرة للاهتمـام بشـأن الحـركات الاجتماعيـة، وكيـف أن قواعدهـا قد تجـاوزت المداولات الرسـمية لـلدول والـوكالات الحكوميـة الدوليـة[١٠٠]، وهي إحـدى مسـائل الحكـم المفهومـة على نطـاق أوسـع مـن المخـاوف الأضيـق نطاقًـا للحكومـة الرسـمية للدولـة[١٠١].

وقـد تحـدى النقـاد، الذيـن يجادلـون بـأن ترتيبـات الإدارة البيئيـة الـتي تركـز على المسـائل التقنيـة كثـيرًا مـا تقـوم بالتغطيـة على العمليـات المعقـدة للظلـم العالـمي وتشريـد السـكان المهمشـين في النظـام السـياسي العالـمي، هـذا التركـيز التحليـلي الضيـق، وطرحـوا أسـئلة أكـبر حـول القـوة العالميـة، والعدالـة، والـنزاع[١٠٢]. والنتيجـة هي إجـراء سلسـلة مكثفـة مـن المناقشـات الأكاديميـة في العلاقـات الدوليـة ومـا شـابه ذلـك مـن مناقشـات بشـأن مـا يجـب دراسـته، ولمـن، ومـا آثـار السياسـة العامـة على الحوكمـة المتصـورة على نطـاق واسـع. ولا تؤثـر المواضيـع الجوهريـة التقليديـة للعلاقـات الدوليـة المتعلقـة بالحرب والسـلام والأمـن تأثـيرًا مبـاشرًا على المناقشـات البيئيـة إلا في بعـض الأحيـان.

البيئة

العديـد مـن المواضيـع الـتي كثـيرًا مـا تُـدرج حاليًّـا تحـت عنـوان «البيئـة» ليسـت بالـضرورة مفهومـة في إطـار هـذه المصطلحـات مـن قبـل المتأثريـن بتغـير الغـلاف الجـوي، واعتبـارات نقـاء الميـاه، وفقـدان الأنـواع، والتلـوث الصنـاعي، والاسـتيلاء على الأراضي، وإزالـة الغابـات، والعديـد مـن الممارسـات الأخـرى. كمـا أن مصطلـح «البيئـة» نفسـه شـمل مؤخـرًا مناقشـات إنسـانية طويلـة الأمـد

بشأن دور الطبيعة في تشكيل المصير الإنساني، وكيف أن البشرية قد حولت بدورها الظروف الطبيعية[١٠٣]. إن استخدام البيئة كمصطلح غالبًا ما يؤدي إلى المخاوف بشأن التلوث الصناعي، والإصلاحات التقنية لنظم الإنتاج، التي تم انتقادها للتسبب في الاستهلاك[١٠٤]، والمخاوف من جانب الكثيرين في الشمال العالمي أن النمو السكاني سوف يطغى على الإنتاجية الزراعية، مما يؤدي إلى المجاعة والكوارث الاجتماعية[١٠٥].

وهناك اشتباه منذ أمد بعيد، على الأقل من جانب بعض البلدان في الجنوب العالمي، في أن صياغة البيئة هي التي تستخدم للسيطرة على شعوب الجنوب؛ ومن الواضح أن التدابير البيئية تستخدم في العديد من الحالات كمبرر للاضطلاع بمشاريع إنمائية تتسبب في تشريد الفقراء ومعاناتهم جميعًا باسم القضايا العالمية[١٠٦]. إن الأساليب التقليدية لإدارة الغابات، والحد من الصيد، والترتيبات المجتمعية الأخرى، لا تكون في كثير من الأحيان جيدة بالنسبة لهياكل الحوكمة المعتمدة على الدولة، وهي الكيانات التي عادة ما تخضع للاتفاقات الدولية. والاستخدام واسع النطاق لمصطلح التنمية المستدامة، الذي تم ترميزه الآن في أهداف الأمم المتحدة الشاملة للتنمية المستدامة SDGs التي تم اعتمادها مؤخرًا في عام ٢٠١٥، كان منذ فترة طويلة حجة توفيقية تتعامل ظاهريًّا مع حماية البيئة بينما تقدم في الوقت نفسه المساعدات والتعويضات لدول الجنوب لما يفهم أحيانًا على أنه فرص إنمائية ضائعة. وبالمثل، يشمل هذا النموذج جميع أنواع الابتكارات التقنية، والمسائل المتعلقة بالتحديث الإيكولوجي التي يفترض أنها تسمح للعمليات الصناعية بالمضي قدمًا دون تلوث. وكانت هذه المناقشات أساسية للاهتمام المهيمن في المسائل البيئية الأخيرة، ومسألة تغير المناخ، وكيفية معالجة ما يفهم الآن على أنه مشكلة عالمية[١٠٧].

في الآونة الأخيرة، حيث بدأت الأنشطة البشرية في التجلي تدريجيًّا على صانعي السياسات، وأصبحت الروابط بين مختلف عمليات النظام الأرضي أكثر وضوحًا، سواء في البحوث التاريخية الجديدة[١٠٨]، والتقييمات العلمية للتغير العالمي[١٠٩]، فإن المناقشات المتعلقة بالبيئة قد ركزت بصورة متزايدة على الكيفية التي ستشكل بها الأجزاء الغنية والقوية من البشرية، التكوين المستقبلي للكوكب. ومن الواضح أن هناك العديد من إخفاقات الحوكمة في محاولتها لمعالجة المشاكل المترابطة لما يطلق عليه بشكل متزايد عصر الأنثروبوسين[١١٠]. هل سيؤدي التغير السريع في المناخ إلى محاولات متعمدة لتغيير الغلاف الجوي لإبطاء أو مواجهة الاحترار العالمي كما هو الحال في الهندسة الجيولوجية، أو أن الدول والشركات القوية تتصرف بسرعة للحيلولة دون ضرورة اتخاذ مثل هذه التدابير المسببة لصراعات حتمية عنيفة؟ وفي حين أنه قد يكون من السابق لأوانه تسمية الظروف الراهنة «عصر الإيكولوجيا»[١١١]، فإن هذه الاعتبارات تشكل بصورة متزايدة مسائل السياسة العالمية.

العلم والسياسة

قبل الستينيات كانت هناك سوابق لفكرة وجود كيان عالمي واحد يمكن تنظيمه وإدارته؛ أمور مثل الاتفاقيات المتعلقة بالطيور المهاجرة، كتلك التي وقَّعتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بالنيابة عن كندا في عام ١٩١٨، قد حاولت التصدي لما يفهم الآن على أنه الأبعاد الدولية لحفظ الطبيعة. ولكن، فقط بحلول النصف الثاني من القرن العشرين، أصبحت هذه المجالات محط اهتمام واسع النطاق من جانب الأكاديميين وصناع السياسات[١١٢]. وكان الدافع وراء ذلك هو مزيج من النمو الاقتصادي السريع،

والضغوط السياسية من الدوائر البيئية المحلية المهتمة بالتلوث، والسكان، والمتنزهات وحماية الطبيعة، وتنامي المنظمات البيئية الدولية التي جسدها ظهور منظمة السلام الأخضر في السبعينيات، فضلًا عن الابتكارات الحاسمة في مجال العلوم التي ركزت الاهتمام على القضايا التي تتطلب تعاونًا دوليًّا، وربما بشكل واضح، لمعالجة استنفاد الأوزون الإستراتوسفيري.

كما أن تزايد القلق بشأن ما أصبح يعرف بالبيئة العالمية، هو أيضًا في جزء منه الآثار العرضية لاهتمامات الحرب الباردة بالجيوفيزياء. وكانت السنة الجيوفيزيائية (١٨ شهرًا في الواقع) بين عامي ١٩٥٧، و١٩٥٨، مدفوعة جزئيًّا بالجهود والتعاون العلمي عبر انقسام الحرب الباردة، ولكن أيضًا بالاهتمامات العسكرية بشأن الهيمنة على الفضاءات الجوية والسيطرة عليها. (ما أصبح الرسم البياني الأيقوني لعصرنا، فإن ما يسمى بمنحنى كيلينج لارتفاع تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، الذي يقاس فوق جبل في هاواي، له أصوله في السنة الجيوفيزيائية الدولية). وقد أوضحت التداعيات الناجمة عن تجارب الأسلحة النووية التي حملتها الرياح حول الأرض، أن الغلاف الجوي العالمي هو أحد النظم المترابطة. وقد أدت هذه المخاوف إلى إبرام معاهدة للحظر الجزئي للتجارب النووية في أوائل الستينيات، وهي المعاهدة التي كانت في الوقت نفسه محاولة لتقييد سباق التسلح بين القوى العظمى، وكانت أيضًا أول معاهدة بيئية عالمية خاصة بالغلاف الجوي[١١٣].

وكما يوضح إدواردز[١١٤]، فإن هذه المساعي العلمية، ولا سيما ظهور الأرصاد الجوية والتنبؤ بالطقس، وما تلاها من اختراع الأقمار الصناعية الخاصة بالأرصاد الجوية، كانت أجزاء بالغة الأهمية في ارتفاع الحساسية العالمية كخلفية للأنشطة البشرية. وفي حين أن التجارة العالمية والتليفزيون

قد نسجا العالم معًا في العمليات التي لدينا الآن، وبعد الحرب الباردة، وأصبحت تسمى العولمة، فإن بعض العوامل الرئيسية كانت العلوم البيئية والتطبيق العلمي للتنبؤات الجوية الموثوقة نسبيًّا. وبالمثل، فقد أثار الضرر الذي لحق بطبقة الأوزون الإستراتوسفيري من التجارب النووية المرتفعة المزيد من القلق بشأن الغلاف الجوي العلوي في الخمسينيات. وقد وصلت هذه المسائل المتعلقة باستنفاد الأوزون إلى المقدمة في الثمانينيات عندما تسبب نضوب الإستراتوسفير في أنتاركتيكا في تحقيقات علمية أكدت أن مركبات الكربون الكلورية فلورية CFC تقوم بكسر للأوزون في الغلاف الجوي العلوي وتهدد الحياة البرية بسبب زيادة تغلغل الأشعة الشمسية فوق البنفسجية UVB. وقد غذت المناقشة العلمية الناتجة، بشكل مباشر، المفاوضات المتعلقة بالقضاء على إنتاج مركبات الكربون الكلوروفلورية على الصعيد العالمي، وبروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٧، والتوسعات اللاحقة لهذه الترتيبات لتقييد المواد الأخرى المستنفدة للأوزون[١١٥].

كما قاد العلم أيضًا المخاوف المتزايدة بشأن التلوث في الخمسينيات، على الرغم من أن عدد الوفيات الهائل الناجم من الضباب الدخاني المتولد عن الفحم في لندن، على وجه الخصوص، لا يحتاج إلى الكثير من التحليل العلمي لشرح ما حدث أو الحث على تمرير تشريعات الهواء النظيف في المملكة المتحدة. في الولايات المتحدة الأمريكية، لفت كتاب «الربيع الصامت» لراشيل كارسون (١٩٦٢)، بتحليله للأضرار غير المباشرة التي ألحقها استخدام مبيدات الآفات على نطاق واسع بالنظم الإيكولوجية وطوائف الطيور، الانتباه إلى الآثار غير المقصودة للصناعة الكيميائية، وضغط بشكل مكثف لضبط التلوث الكيميائي. وشدد الضباب الدخاني في لوس أنجلوس على المخاطر البيئية للإنتاج الصناعي والتحضر، وارتبط بقضايا الإصلاح الحضري وتخطيط المدن التي طال أمدها[١١٦].

لطالما كانت المخاوف المتعلقة باستنفاد الموارد ونقص السلع الأساسية في قلب الاهتمامات الجيوسياسية[١١٧]. وقد شغلت المخاوف العامة من استنفاد الموارد حكومات الدول لفترة طويلة؛ وفي أواخر القرن الثامن عشر، كانت هناك مخاوف من نقص الأخشاب وعدم كفاية إدارة الغابات. ويخشى توماس مالثوس (١٩٧٠) من أن السكان سوف يزيدون بشكل أسرع من قدرتهم على إطعام أنفسهم، وقد شكلت مقالته الشهيرة العديد من السرديات الحديثة التي تحدد الندرة كحالة إنسانية، حتى وإن كانت الإنتاجية الاستثنائية للأنظمة الصناعية تكذب هذا الافتراض. وعلى نحو مماثل، ربط بول إرليك (١٩٦٨) في الستينيات من القرن الماضي بين مخاوف الزيادة السكانية المستمدة من الدراسات الإيكولوجية للحياة البرية، والذعر الأكبر حول التلوث واستنفاد الموارد في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال كتابه الأكثر مبيعًا «القنبلة السكانية». وشملت المحاولات المبكرة لوضع نموذج للنظام الأرضي مثل هذه الأنماط لاستنفاد الموارد، وأنتجت تقريرًا شائعًا إلى حدٍّ كبير عن «حدود النمو»[١١٨]. وقد ربط ريتشارد فالك (١٩٧١) بشكل واضح بين السكان وعدم كفاية الإنتاج الغذائي، وبين المخاوف من نهاية العالم النووية، من خلال مناقشة للعلاقات الدولية والإصلاح السياسي العالمي.

في الستينيات من القرن الماضي، ترابطت كل هذه الموضوعات وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وولدت ما يعرف الآن باسم الحركة البيئية[١١٩]. إن ابتكار منظمة السلام الأخضر لاتخاذ إجراءات مباشرة خالية من العنف في أعالي البحار واستخدام لقطات تليفزيونية للمواجهات، قد خلق مسرحيات سياسية سلطت الضوء على سياسات البيئة. وفي الوقت نفسه[١٢٠] أظهرت الصور الأولى للأرض من

برنامج القمر أبولو، مجموعة من الرخام الأزرق الهش على خلفية مظلمة من الفضاء تؤكد حساسية الترابط العالمي. وقد صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من التشريعات البيئية في نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي. وكان أول احتفال بـ «يوم الأرض» في عام ١٩٧٠.

البيئة العالمية

وقد ولَّدت كل هذه الأمور اهتمامًا سياسيًّا كبيرًا خارج الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا، وعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم في عام ١٩٧٢. وقد كتب كلٌّ من باربرا وارد، ورينيه دوبوس التقرير المرجعي غير الرسمي المقدم إلى المؤتمر، وبعنوان «أرض واحدة فقط». وقد لخصت صورة الغلاف لطبعة بنجوين البريطانية من كتاب وكالة ناسا «ارتفاع الأرض»، الرسالة الرئيسية لهذا التقرير. وقد قاطعت بلدان حلف وارسو المؤتمر، ولم يحضره سوى عدد قليل من رؤساء الدول، ولكنه أثار اهتمامًا معتبرًا - ليس أقلها عندما أصرت أنديرا غاندي على أن الفقر هو أسوأ أنواع التلوث، وأنه لا ينبغي للدول المتقدمة النمو أن تستخدم الحجج البيئية لإحباط التطلعات الإنمائية للدول الفقيرة ودول ما بعد الاستعمار. ولعل الإرث الأهم لهذا المؤتمر هو أن هذه المسائل أدرجت بحزم في جدول الأعمال الدولي، وأنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، مع الاعتراف بموارده الشحيحة للغاية، لتحريك المداولات بشأن كيفية استجابة المجتمع الدولي في المستقبل.

وتبعًا لذلك، وسعت المناقشات المتعلقة بالقانون الدولي للبحار، ومفاهيم الإرث المشترك للإنسانية، المخاوف المتعلقة بالمسائل البيئية لتشمل المحيطات وكذلك المسائل المتعلقة بالبرية والفضاء والغلاف الجوي[١٢١].

وأصبحت التغيرات البيئية والجغرافيا السياسية مترابطة مرة أخرى في عام ١٩٨٣، عندما أشار البحث في إمكانيات الشتاء النووي في أعقاب الحرب النووية بين القوى العظمى، إلى أن الوفيات الفورية الناجمة عن التفجيرات النووية سيتبعها انخفاض حاد في درجات الحرارة العالمية بسبب الغبار والدخان في الغلاف الجوي[١٢٢]. وقد قيل إن العواقب الإيكولوجية الناجمة عن هذا التغير السريع في المناخ، قد تقضي على الحضارة. وقد ربطت هذه المناقشات مرة أخرى بين المناخ والمخاوف المركزية للعلاقات الدولية، وفي نفس الوقت أوضحت أن النشاط البشري قادر على تغيير الجيوفيزياء الأساسية للغلاف الجوي الكوكبي.

وقد استكملت المخاوف المتعلقة بالشتاء النووي من خلال كلٍّ من انهيار مفاعل تشيرنوبل النووي في عام ١٩٨٦، وتزايد الرهبة بشأن استنفاد الأوزون. وفي الوقت ذاته، كانت المناقشات المتعلقة بالتنمية المستدامة تقود على قدم وساق إلى نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك في عام ١٩٨٧. «تقرير برونتلاند» كما يطلق عليه في كثير من الأحيان نسبة لرئيس اللجنة النرويجي، قد مهد الساحة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢؛ حيث أطلقت الأمم المتحدة الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ UNFCCC. لكن النقاد سارعوا بالإشارة إلى أنه على الرغم من كل الضجة حول إنقاذ العالم والتعامل مع قضايا التنمية، فإن الدول والشركات الغنية والقوية صبت اهتمامها في المقام الأول على الأعمال التجارية كما هو معتاد، بدلًا من التعامل مع الفقر أو الأساليب الجديدة للنشاط الاقتصادي الذي من شأنه أن يجعل المستقبل مستدامًا للشعوب والأماكن الهامشية[١٢٣].

هـذه المخـاوف المتزايـدة بشـأن البيئـة، مـع انتهـاء الحـرب البـاردة، تبعتهـا العديـد مـن المواضيـع المهيمنـة في المنـح الدراسـية للعلاقـات الدوليـة في ذلـك الوقـت. ولا تـزال هـذه المقاربـات تشـكل عـدد الدراسـات الـتي تتـم صياغتهـا. ويـأتي زخمهـا جزئيًّـا مـن العلاقـات الدوليـة، ولكـن مـن المهـم التأكيـد على أنهـا تتشـكل أيضًـا بكيفيـة تأطـير القضايـا البيئيـة في السياسـات المحليـة، ومـن خـلال الاتجاهـات السياسـية الأوسـع نطاقًـا. وقـد شـكل التركـيز على المنظمـات الدوليـة والاقتصـاد السـياسي الليـبرالي جـزءًا كبـيرًا مـن مناقشـة النظـم الدوليـة وأهميـة المجتمعـات المعرفيـة في تيسـير الاتفاقـات[١٢٤].

لطالمـا كان الاهتمـام الجوهـري للعلاقـات الدوليـة هـو الحـرب وأخطـار الـصراعات الدوليـة وكيفيـة منعهـا. وفي أعقـاب الحـرب البـاردة، نظـر منظـرو الـصراعات إلى الـصراع البيـئي وإمكانيـات الـصراع على المـوارد كمصـدر للحـرب. وقـد شـددت مخـاوف أكـبر متعلقـة بالاقتصـاد السـياسي، على أهميـة التفاوتـات العالميـة، ودور الإنتـاج والتجـارة في تشـكيل كيفيـة تأثـير التلـوث، واسـتخدام الأراضي، واسـتخراج المـوارد في جميـع أنحـاء العالـم.

الأنظمة

نـشرت جاريـت هـاردن (١٩٦٨) مقـالًا مؤثـرًا إلى حـدٍّ كبـير تقـترح مـن خـلاله أن العديـد مـن المشـاكل المتعلقـة بالمـوارد يمكـن فهمهـا مـن حيـث «مأسـاة المشـاعات»، وهـو تشـبيه تاريـخي مضلـل أثـار العديـد مـن الدراسـات في مجـال السياسـة البيئيـة. إن شـكاوى النشـطاء في السـبعينيات[١٢٥]، ومـا أعقبهـا مـن عمـل دقيـق على أنظمـة المـوارد مـن قبـل إلينـور أوسـتروم (١٩٩٠) - والـتي فـازت في نهايـة المطـاف بجائـزة نوبـل في الاقتصـاد - توضـح أن أنظمـة المشـاعات كان لديهـا بشـكل متكـرر أنظمـة إدارة فعالـة، وأن التسـييج وإزالـة الأنمـاط

التقليدية من خلال توسيع نطاق الترتيبات التجارية الاستخراجية، كثيرًا ما يسبب التدهور. ولكن هذا التشبيه موجٍ للغاية في العلاقات الدولية، حيث لا تملك المحيطات والغلاف الجوي سلطة مركزية لتنظيم الأنشطة، وكثيرًا ما يحتج المنظرون على النظام بصيغة «هاردن» في المناقشات، كما هو الحال في مصطلحات فولجر[١٢٦]، المشاعات العالمية.

يعتمد هذا الاقتراب، الذي يركز على تصميم الاتفاقات الدولية، والابتكارات والقواعد المؤسسية التي تدعمها، على الفكر الدولي الليبرالي ويركز على الإمكانات التعاونية في المسائل الدولية التي تشكل المعاهدات والبروتوكولات التي تحكم مسائل المشاعات التي تتجاوز الولاية القضائية للدول[١٢٧]. وقد وسع نطاقه ليشمل تحليل ترتيبات المعونة، وكذلك المساعدة الإنمائية المتصلة بالإدارة البيئية[١٢٨]. وكثيرًا ما تكون هذه مسائل تتعلق بالقيود التجارية، باستخدام آليات لمنع نقل السلع الأساسية عبر الحدود، كما هو الحال في حالة العاج كوسيلة لإزالة الحوافز المالية لقتل الماشية. وتعد اتفاقية الإتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض، حالة نموذجية.

وتعد مسائل المعرفة التقنية والمعايير التقنية المتصلة بها والخاصة بقياس ورصد المسائل البيئية، من الأمور الحاسمة بالنسبة لتشكيل العديد من النظم[١٢٩]. إن بناء مجتمعات معرفية ذات معرفة علمية مشتركة وأساليب متفق عليها لتحديد المشاكل وصياغة الإجراءات والتقنيات، هي شروط مسبقة ضرورية للإدارة الدولية للمشاكل المعقدة؛ مثل استنفاد الأوزون. وتؤكد حالة الأوزون النقطة التي تشير إلى أن المسائل البيئية كثيرًا ما تكون تقنية للغاية[١٣٠]. وفي الواقع، لا يمكن لأحد أن يرى استنفاد الأوزون الإستراتوسفيري؛ فالكيمياء المعقدة لمسح الأوزون تشمل تحلل مركبات الكربون الكلورية فلورية، والتفاعلات التي تحفزها جزئيات الجليد في

الغيوم الإستراتوسفيري فوق أنتاركتيكا، وقياس تركيزات الأوزون، وهي مسألة تقنية تتطلب أجهزة قياس معقدة. ومن هنا تأتي أهمية التفاهمات العلمية المشتركة في صياغة الاتفاقات وضمان الامتثال لها. وعلى الرغم من أهمية التعامل مع استنفاد الأوزون، فإنه يجدر التشديد على مختلف الصناعات، ولا سيما مزارعي الفراولة في كاليفورنيا، الذين يطالبون بالإعفاء الاستراتيجي من هذه الترتيبات؛ وهناك نمط من التهرب الصناعي والتأخير في التعامل مع الأنظمة البيئية المرتبطة بحملات التشويش والإنكار السياسية التي أعاقت جهود الحوكمة بشكل واضح للغاية في حالة تغير المناخ[١٣١].

الأمن البيئي

في سياق الثمانينيات من القرن الماضي، ومع تزايد القلق بشأن الأوزون، وتداعيات تشيرنوبل، والإزالة السريعة للغابات، والحرق في البرازيل، والكوارث الكيميائية؛ مثل بوبال، والمخاوف الوليدة بشأن تغير المناخ الذي يسبب اضطرابات في الطقس ونقصًا في المياه؛ وليس من الصعب الإشارة إلى انعدام الأمان الذي تسببه المسائل البيئية في كثير من الأماكن. وأشارت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية[١٣٢] إلى أن سوء استخدام الموارد وندرتها المتزايدة، قد يؤديان إلى نشوب الصراعات، وبالتالي فإن التنمية المستدامة تفهم على أنها إجراء وقائي ضروري.

ولكن كما أشار توماس هوميروس- ديكسون[١٣٣]، فإن الافتراض البسيط في مناقشة السياسات بأن هذا هو التهديد الأمني الرئيسي التالي بعد الحرب الباردة، يحتاج إلى تحليل علمي جاد قبل أن يمكن الادعاء بأنه مسألة أمنية. وتوحي المناقشة اللاحقة التي تربط بين الأمن والبيئة بأن التغير البيئي كثيرًا ما يوفر فرصًا للتعاون بدلًا من الصراع، وأنه إذا ما

وقع الصراع البيئي، فمن المستبعد جدًّا أن يؤدي إلى الحرب بين الدول، على الرغم من أنه قد يتبعه الكثير من العنف على نطاق صغير[١٣٤]. وفي وقت مبكر من هذه المناقشة، قال دانييل ديودني[١٣٥]: إن الجيش ربما كان المؤسسة الأخيرة التي ينبغي استخدامها لمعالجة المسائل البيئية، بالنظر إلى أنها كانت غير مجهزة بصفة متفردة للمهام العملية المطروحة.

وقد أعيد النظر في كل ذلك مؤخرًا في المناقشات المتعلقة بالمناخ والآثار الأمنية المحتملة لعالم سريع التغير، وهو العمل الذي يوحي بإعادة التفكير بصورة جذرية في دور الدول الحديثة في توفير الأمن[١٣٦]. كما أشار العمل الحاسم بشأن الصراع البيئي في التسعينيات إلى أهمية فهم الكيفية التي يقود بها الاقتصاد السياسي العالمي التغير البيئي[١٣٧]. وبالمثل، أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن عمليات التنمية كثيرًا ما تكون مخلة جدًّا بالمجتمعات الريفية وأساليب الحياة التقليدية؛ وهي مسألة تُفهم الآن في ضوء العنف البطيء حول مشاريع الموارد الخاصة بالناشطين الاستخراجيين[١٣٨]، وإلى حد كبير، من يكون غير آمن، وحيث تكون الحاجة إلى تحليل دقيق في المناقشات المتعلقة بالأمن البيئي[١٣٩].

الاقتصاد السياسي

وقد اتبعت الاستجابات الصناعية للتنظيم البيئي عددًا من الاستراتيجيات استجابة لتزايد المخاوف البيئية منذ الستينيات فصاعدًا. وكانت الابتكارات الأكثر وضوحًا سلسلة من الإصلاحات التقنية لمنع التلوث. وأعقبت أجهزة تنقية الغازات والمرشحات على أنابيب النفايات السائلة، عمليات أكثر تطورًا تهدف إلى القضاء على نفايات المنتجات بزيادة كفاءتها في استخدام المواد الخام. واستُخدمت أنظمة التصاريح المتطورة التي

سمحت للمنتجين الأنظف ببيع تراخيص التلوث للمنتجين الأقل كفاءة بغطاء الصناعة الشاملة للانبعاثات، وذلك للحد من الأمطار الحمضية في أمريكا الشمالية[١٤٠]، وهي آلية للتحديد والتداول في السوق التي يجري الآن اختراعها في محاولات التصدي لتغير المناخ[١٤١] وتستخدم جميع هذه الابتكارات، وهي مسألة تحديث إيكولوجي، لوائح متطورة للحد من العبء البيئي لصناعات معينة ولكنها لا تعالج التوسع العام للاقتصاد العالمي ولا أوجه الإجحاف في نظامه. وعلى هذا النحو، فإنها تتفق مع الاقتصاد السياسي العام لليبرالية الجديدة التي تيسر فيها الدول تراكم رأس المال كأولوية أولى وتستخدم آليات السوق للقيام بذلك.

وفي حين ينصب تركيز الاهتمام بالنظم الدولية والمجتمعات المعرفية التي تربط بين القواعد والأنظمة والممارسات التقنية البيئية، على هيكل وديناميات المنظمات الدولية وعلى النقاط الدقيقة لاستراتيجيات الدولة في عمليات المساومة التي تخلق نظمًا، هناك أدبيات أوسع تستمد من العمل الأكثر أهمية في الاقتصاد السياسي الذي يبحث في الإنتاج والتراكم ودور الثروة والسلطة في تشكيل السياسات البيئية[١٤٢]. يصيغ ماثيو باترسون العنوان الفرعي لكتابه «فهم السياسة البيئية العالمية، طبعة عام ٢٠٠٠، كالتالي: «الهيمنة، والتراكم، والمقاومة»، وذلك للتأكيد على أهمية الاقتصاد السياسي في قضايا الموارد والبيئة.

ولا شيء من هذا يثير الدهشة بالنظر إلى جذور العديد من المناقشات المتعلقة بالموارد في منظور توماس مالثوس المتشائم، كما أن التدابير التجارية في التنظيم الدولي ليست ذات جدوى بالنسبة للمسائل البيئية. ولكنه يشير إلى أن التركيز فقط على نظم وأشكال المعرفة دائمًا ما يكون عرضة لخطر إغفال العوامل الاقتصادية التي تدفع قرارات الإنتاج، ومخصصات استخدام

الأراضي، وفعالية تنظيم الحكومة للتلوث واستخدام الموارد[١٤٣]. ومن الواضح أنه إذا أريد للعالم أن يجد سبلًا للمستقبل الأخضر، فإن هذه القضايا المتعلقة بالاقتصاد السياسي ستكون حاسمة[١٤٤]. وقد أصبحت جميع هذه المسائل ملحة بشكل خاص في المناقشات المتعلقة بتغير المناخ.

تغير المناخ

إن التفكير في تغير المناخ من حيث وجود نظام مماثل لذلك النظام الذي قيّد بنجاح استنفاد طبقة الأوزون (وبشكل خاص حد من الاحتباس الحراري) - مع التعامل مع نمط المطالب الخاصة بالبلدان النامية التي زودتها الدول المتقدمة بالتعويض المالي عن التكيف مع تغير المناخ والمشاريع الإنمائية المتنازل عنها التي قد تعتمد على نظم وقود الكربون- قد حقق نجاحًا محدودًا بالرغم من بروتوكول كيوتو الذي تم التفاوض عليه في التسعينيات. وقد نظرت الكثير من المنح الدراسية الأخيرة والمتعلقة بتغير المناخ في العلاقات الدولية، إلى نقاط التفاوض الدقيقة، واستراتيجيات المساومة في مؤتمرات الأطراف COP في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC، ومؤخرًا التحالفات بين مختلف «الأندية» الدولية[١٤٥].

كما ركزت البحوث أيضًا على الآليات المالية التي تم استخدامها كأدوات في محاولات التعامل مع تغير المناخ، وموازنة الكربون، وآليات التنمية النظيفة، والترتيبات السوقية ذات الصلة بمخططات الحديد والتداول المزدهرة في جميع أنحاء العالم[١٤٦]. غير أن عدم كفاية هذه الترتيبات أصبح قضية ملحة في السياسات المناخية، وقد كان باحثو العلاقات الدولية ينظرون في أفكار أكثر تعقيدًا في الحوكمة والتي تنتشر بشكل يتجاوز الساحات التقليدية للعلاقات بين الدول[١٤٧]. وهم، في هذه العملية، يتحدّون العلماء

السياسيين للتفكير من خلال الحوافز السياسية التي قد تدفع السياسة المناخية إلى الأمام بمزيد من الفاعلية[١٤٨] وهذا ليس أقل ما يعزى إلى التباينات المستمرة بين المنظورين الشمالي والجنوبي بشأن ما ينبغي القيام به، ومن المسئول عن تغير المناخ[١٤٩].

ويبدو أن كل هذا ضروري؛ لأنه من الواضح أن هناك فجوة كبيرة بين آليات الحكم القائمة والمهام التي يلزم التصدي لها في عالم سريع التغير[١٥٠]. وقد يتطلب القيام بذلك أن تنخرط جوانب أخرى من العلاقات الدولية أو السياسة العالمية، في الموقف العالمي الراهن. ومؤخرًا، أشار كين كونكا[١٥١] إلى أن المسائل البيئية في منظومة الأمم المتحدة قد انقطعت إلى حدٍّ كبير عن الجهود المبذولة للتفكير بجدية في حقوق الإنسان والسلام. والتعامل مع البيئة كمسألة تحسين القوانين بين الدول، وتحسين أشكال التنمية داخلها، يتجاهل مخاوف الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام وحقوق الإنسان. ولعل كونكا[١٥٢] يقترح بأن معالجة البيئة؛ من حيث الحقوق وصنع السلام قد تؤدي إلى إحراز تقدم أكثر فائدة في كلٍّ من المدخل السياسي، والمدخل البحثي على حدٍّ سواء.

مستقبل الأنثروبوسين

وعلى الرغم من أن سيادة الدولة هي مبدأ من مبادئ النظام العالمي الذي يدعم النظام الحالي، فقد اتضح منذ وقت طويل أن المسائل البيئية لا تحترم الحدود[١٥٣]. وتتمثل هذه الرؤية في استخدام مصطلح الأنثروبوسين للتأكيد على أن الأجزاء الغنية والقوية من البشرية تسبب الحدث السادس للانقراض في تاريخ الكوكب[١٥٤]، بينما تقوم بتحويل العديد من أوجه الغلاف الحيوي[١٥٥]. وهذه الصياغة هي الآن التفكير مفتاح التفكير الابتكاري الذي يتجاوز القيود الفكرية لنظام الدولة[١٥٦].

تتشكل حملات للتصدي لتغير المناخ في أنحاء كثيرة من العالم، وهي مرتبطة باحتجاجات ضد نهب المناجم، وتطهير الغابات، وبناء السدود، وغيرها من المشاريع الاستخراجية[١٥٧]. وهذه الحملات الاحتجاجية بدورها تثير مرة أخرى تساؤلات بشأن مركز السلطة في النظام العالمي ومن ثم تؤدي إلى مزيد من العمل من جانب الدارسين بشأن دور الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني العالمي في تشكيل العلاقات الدولية وتوسيع نطاق التقييم النقدي لحدود الاقترابات التقليدية إزاء السياسات البيئية[١٥٨].

ومن المرجح أن يؤدي عدم التعامل بجدية مع تغير المناخ بوجه عام، ولا سيما التحولات الكبيرة في عناصر النظام الأرضي الأخرى الجارية بالفعل[١٥٩] إلى مجادلات بشأن تعديل درجات حرارة النظام الأرضي بشكل مصطنع من خلال مشروعات الهندسة الجيولوجية؛ مثل حقن الإيروسول الإستراتوسفيري[١٦٠]، وفي حين أن هذا الإنذار الدقيق لمنتقدي التعديلات البيئية، وذلك لأسباب ليس أقلها احتمالًا أن تؤدي هذه المشاريع إلى تفاقم التوترات الدولية[١٦١]، فإن المستقبل من المرجح أن يشهد بروز مثل هذه المناقشات بشكل بارز في العلاقات الدولية، ما لم تصبح سياسات التعامل مع التغير العالمي أكثر فعالية بكثير في القريب العاجل.

ونظرًا لسرعة ونطاق التحولات العالمية التي تجري في الوقت الحالي، والإخفاقات في إدماج مسائل الإيكولوجيا في شواغل أكبر مع السلام وحقوق الإنسان والنزعة العسكرية[١٦٢]، فإن السؤال البيئي القديم «من الذي يتحدث بلسان الأرض؟» هو قضية أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى بالنسبة للعلاقات الدولية. ومن بين المواضيع الرئيسية الجديدة للجيل الحالي من الباحثين، الأسئلة المتعلقة بكيفية إنهاء حقبة الوقود الأحفوري[١٦٣]، والمسألة الملحة المتمثلة في تيسير الانتقال إلى أنماط حياة أكثر استدامة بكثير.

٤

مأسسة تغير المناخ في السياسة العالمية

نينا هول
كلية هيرتي للإدارة، ألمانيا

«تقوم الإنسانية بتجربة غير مقصودة، وغير منضبطة، ومتفشية عالميًّا، وقد تكون نتائجها النهائية في المرتبة الثانية بعد الحرب النووية».

المؤتمر العالمي حول تغير المناخ ١٩٨٨

من الشائع اليوم القول بأن تغير المناخ أولوية عالمية ملحة. وقد أبرزت الدول والعلماء آثارها المدمرة. وفي الواقع، تكثر الدراسات العلمية التي توضح كيف سيؤدي تغير المناخ إلى زيادة تواتر الظواهر الجديدة شديدة القسوة، بما يثير المزيد من العواصف العاتية، وذوبان الجليد القطبي والأنهار الجليدية، ورفع مستويات البحر(١٦٤). وسيكون لذلك آثار كبيرة على كل شيء من الزراعة إلى انتشار الأمراض. غير أن العديد من العلماء رفضوا مرة أخرى تغير المناخ بشري المنشأ، والذي تجاهله رؤساء الدول، واعتبرته مؤسساتنا متعددة الأطراف غير ذي أهمية. إذن، كيف أصبح تغير المناخ أولوية عالمية عليا؟ وكيف نعرف أنه سيظل كذلك؟

وتدفع هذه المساهمة بأن تغير المناخ أصبح مؤسسًا في الشئون العالمية بوصفه مسألة ذات أولوية عليا. أولًا: هناك توافق قوي في الآراء العلمية على أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري آخذة في الازدياد بسبب السلوك البشري، وهذا يقود إلى ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية. بالإضافة

إلى ذلك، تجتمع الدول، بما فيها القوى العظمى، وتناقش بانتظام كيفية التخفيف من آثار تغير المناخ في مؤتمرات القمة العالمية. وثالثًا: التزمت الدول بموارد جديدة لمعالجة مسألة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته في البلدان النامية. رابعًا: قامت مجموعة واسعة من المؤسسات متعددة الأطراف، من مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR، إلى منظمة الصحة العالمية WHO، بمأسسة تغير المناخ في إطار عملها. بالإضافة إلى ذلك، كان لحركة المجتمع المدني عبر الوطنية من أجل العدالة المناخية دور حاسم في الإبقاء على الضغط على الدول والمؤسسات العالمية لاتخاذ إجراءات، وإن لم يكن هذا هو محط التركيز هنا[١٦٥]. ويكمل هذا المقال فهمنا للكيفية التي تصبح بها القضايا البيئية مؤسسية في الشئون العالمية[١٦٦].

ويجادل هذا الفصل بأن تغير المناخ معترف به الآن على نطاق واسع من جانب الدول والمؤسسات بوصفه أحد التحديات العالمية الكبرى. وقد حدث التغيير على أربعة أبعاد: (١) الإجماع العلمي. (٢) العمل السياسي. (٣) الموارد المالية. (٤) مأسسة تغير المناخ في المنظمات متعددة الأطراف. ويستند الفصل إلى دراسة لبيانات مجموعة السبعة، ومجموعة الثمانية، وكذلك إلى بحوث مستفيضة بشأن مشاركة المنظمات الدولية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC [١٦٧].

الإجماع العلمي حول تغير المناخ

في القرنين التاسع عشر والعشرين، أظهرت سلسلة من الدراسات العلمية أن البشر، من خلال التصنيع، يؤثرون على تغير المناخ. وبالفعل في عام ١٨٥٩، أثبت جون تيندال «تأثير الاحتباس الحراري» من خلال البرهنة على أن الغازات لديها أنماط امتصاص مختلفة[١٦٨]. في عام ١٩٣٨، وجد جاي

ستيوارت كالندار أن زيادة تركيز ثاني أكسد الكربون في الغلاف الجوي كانت مرتبطة بزيادة في درجة الحرارة العالمية[١٦٩].

وفي البداية لم يأخذ العلماء الآخرون هذه النتائج مأخذ الجد، مشككين في أن مستويات ثاني أكسيد الكربون قد زادت. وعلاوة على ذلك، قدم كالندار استنتاجاته في الوقت الذي كان فيه الاهتمام العالمي منصبًّا على القوة المتزايدة للنازيين في ألمانيا، في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية.

في النصف الثاني من القرن العشرين، نما الدليل العلمي على تغير المناخ. وفي الخمسينيات والستينيات، بدأ العلماء في نمذجة مستويات ثاني أكسيد الكربون ووجدوا أدلة أخرى على تغير المناخ بشري المنشأ[١٧٠]. وفي عام ١٩٧٩، اجتمع العلماء في مؤتمر المناخ العالمي، وهو أحد أوائل المؤتمرات الدولية المكرسة لتغير المناخ. وبدأ المشرعون أيضًا في الإصغاء إلى المخاوف العلمية: ففي عام ١٩٨٨، قدم جيمس هانسن، وهو عالم في الوكالة الوطنية للغلاف الجوي والفضاء NASA، أدلة في جلسة استماع لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مخاطر واحتمالات الاحترار العالمي. في عام ١٩٨٨، عقد المؤتمر الحكومي الدولي الأول المعني بتغير المناخ في تورونتو، وحضره العديد من العلماء والسياسيين. وأوصى المؤتمر بتخفيض انبعاثات ثاني أكسد الكربون بنسبة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٠٥، وإنشاء هيئة علمية حكومية دولية لرصد المسألة: الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ IPCC.

تم تكليف فريق IPCC بإعداد مراجعة شاملة وتوصيات فيما يتعلق بحالة المعرفة بعلم تغير المناخ؛ الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تغير المناخ، واستراتيجيات وعوامل الاستجابة المحتملة، لإدراجها في اتفاقية دولية مستقبلية محتملة بشأن المناخ[١٧١]. في عام ١٩٩٠، نشر الفريق تقريره الأول الذي يوجز الأدلة العلمية المتعلقة بتغير المناخ بشري المنشأ[١٧٢]. ومنذ

ذلك الحين، أصدرت عشرات التقارير الإضافية، وعمل آلاف العلماء الذين يقومون بمراجعة عمل بعضهم، وأصبح الفريق هو السلطة العالمية المعنية بتغير المناخ. وأكد التقرير الخامس للفريق، والصادر في عام ٢٠١٤، على الحالة العلمية القوية لتغير المناخ بشري المنشأ، مشيرًا إلى أن «احترار النظام المناخي لا لبس فيه»[١٧٣]. وقد فاز الفريق بجائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٧، بالمشاركة مع آل جور، لجهودهما الرامية إلى بناء ونشر المزيد من المعارف بشأن تغير المناخ البشري المنشأ، وإرساء الأسس للتدابير اللازمة للتصدي لهذا التغيير[١٧٤].

المعرفة العلمية بطبيعتها مفتوحة دائمًا للنقاش والخلاف. فعلى سبيل المثال، لم يكن فريق IPCC على الدوام مصيبًا في توقعاته. وفي تقرير عام ٢٠٠٧، ادعى الفريق بشكل غير صحيح أن الأنهار الجليدية في الهيمالايا ستذوب بحلول عام ٢٠٣٥ [١٧٥]. وتشكل نمذجة آثار تغير المناخ تحديًا، ومن ثم يصعب التنبؤ بالآثار الدقيقة التي تحدث في موقع بعينه. بيد أن هناك الآن إجماعًا واضحًا على أن الاحتباس الحراري (الناجم عن احتراق الوقود الأحفوري الذي يشكل أساس الاقتصادات الصناعية) قد أدى إلى زيادة في متوسط درجات الحرارة على الصعيد العالمي. والزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية لها عدد من الآثار الأخرى: من ذوبان القمم الثلجية القطبية والأنهار الجليدية، إلى زيادة وتيرة وشدة العواصف والجفاف في مناطق كثيرة من العالم. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تكون هناك نقاط حرجة حاسمة يمكن أن تؤدي إلى تغيرات لا رجعة فيها[١٧٦]. وعلى مدى السنوات المائة والخمسين الماضية، انتقل تغير المناخ من قضية رفضها العديد من العلماء، إلى قبولها على نطاق واسع بوصفها تحديًا عالميًّا حاسمًا يجب أن يستجيب له القادة الوطنيون.

العمل السياسي بشأن تغير المناخ

ومنذ أواخر الثمانينيات، اعترف قادة العالم بالآثار الكارثية المحتملة لتغير المناخ. وفي عام ١٩٨٨، ألقت رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر خطابًا أمام الجمعية الملكية في لندن، لفتت فيه الانتباه إلى تغير المناخ، زاعمة أنه من الممكن «أن نكون قد بدأنا عن غير قصد تجربة ضخمة مع نظام هذا الكوكب»[١٧٧]. وفي العام نفسه، دعا وزير خارجية الاتحاد السوفيتي إدوارد شيفرنادزه أيضًا إلى اتخاذ إجراء بشأن تغير المناخ في خطاب أمام الجمعية العام للأمم المتحدة، وتعهد الرئيس جورج بوش خلال حملته الانتخابية بعقد مؤتمر عالمي حول تغير المناخ في البيت الأبيض[١٧٨]. وفي عام ١٩٨٩، ذكرت مجموعة السبعة G7، واجتماع دول عدم الانحياز، واجتماع رؤساء حكومات الكومنولث، أن الاحترار العالمي مسألة عالمية ملحّة.

غير أن القادة قد شهدوا في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي تغير المناخ بوصفه واحدًا من قائمة طويلة من القضايا البيئية، وليس بوصفه القضية البيئية العالمية الوحيدة الأكثر أهمية، كما أصبح الآن. إن القادة - حتى أولئك الذين لم يكونوا معروفين بسياستهم التقدمية مثل تاتشر- الذين سلطوا الضوء على آثار تغير المناخ، قد فعلوا ذلك في سياق زيادة الوعي العالمي بالمشاكل البيئية. وفي عام ١٩٩٢، اجتمعت الدول في ريو دي جانيرو في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض). وكان أكبر اجتماع بيئي عالمي منذ مؤتمر ستوكهولم البيئي في عام ١٩٧٢ - عندما اعترفت الدول بواجبها في حماية وتحسين البيئة في مؤتمر قمة دولي للمرة الأولى[١٧٩].

إبـان الفـترة السـابقة على مؤتمـر قمـة الأرض في ريـو دي جانـيرو في عام ١٩٩٢، أبـرز قـادة العالـم عـددًا مـن المشـاكل البيئيـة، بمـا في ذلـك التنـوع البيولـوجي، وتنـامي ثقـب الأوزون، والتلـوث، والتصحـر، وتغـير المنـاخ. وتعكـس البيانـات الصـادرة عـن مجموعـة السـبعة، ومجموعـة الثمانيـة، تصـور تغـير المنـاخ بوصفـه واحـدًا مـن المشـاكل البيئيـة العالميـة الهامـة. فـفي عام ١٩٨٧ على سـبيل المثـال، دعا بيـان مجموعـة السـبعة إلى «مزيـد مـن العمـل» بشـأن «تغـير المنـاخ العالـمي، وتلـوث الهـواء والبحـر والميـاه العذبـة، والأمطـار الحمضيـة، والمـواد الخطـرة، وإزالـة الغابـات، والأنـواع المهـددة بالانقـراض». ولا يعتـبر تغـير المنـاخ مسـألة ذات أولويـة قائمـة بذاتهـا، بـل هـو مجموعـة فرعيـة مـن المشـاكل البيئيـة العالميـة الرئيسـية الأخـرى.

وقـد بـدأ هـذا الأمـر يتغـير مـع إنشـاء الاتفاقيـة الإطاريـة بشـأن تغـير المنـاخ، الـتي فُتـح بـاب التوقيـع عليهـا في عام ١٩٩٢. وتهـدف الاتفاقيـة إلى تثبيـت تركـيزات الغـازات الدفيئـة في الغـلاف الجـوي عنـد مسـتوى يمنـع التدخـل الخطـير في النظـام المنـاخي[١٨٠]. وكان الهـدف الأولي هـو تحقيـق الاسـتقرار في الانبعاثـات عنـد مسـتويات عام ١٩٩٠ بحلـول عام ٢٠٠٠، وأصبحـت الاتفاقيـة الإطاريـة المحفـل الذي تفاوضـت فيـه الدول بشـأن كيفيـة بلـوغ هـذا الهـدف. وقـد عقـدت المفاوضـات السـنوية الأولى - أو مؤتمـر الأطـراف COP - في برلـين في عام ١٩٩٥، واتفقـت الدول الأطـراف على أن الدول الصناعيـة سـتحتاج إلى التعهد بالتزامـات ملزمـة لخفـض الانبعاثـات. كمـا قامـت الاتفاقيـة بإضفـاء الطابـع المؤسـسي على تغـير المنـاخ، وكلفـت بـأن تجتمـع الدول بانتظـام لمناقشـة كيفيـة معالجـة الاحتبـاس الحـراري العالـمي المتزايـد.

وفي اجتمـاعات الاتفاقيـة الإطاريـة بشـأن تغـير المنـاخ، تبنـت الدول مواقفهـا مـن التغـير المنـاخي - بعضهـا كانـت متشـككة مثـل المملكـة العربيـة السـعودية[١٨١]، والبعـض الآخـر، ولا سـيما الدول الجزريـة الصغـيرة الناميـة،

طالبت باتخاذ إجراءات عاجلة. وهناك مجموعة متنامية من المنح الدراسية في العلاقات الدولية التي تدرس تطور مواقف الدول[١٨٢]، تشكيل التحالفات في الغالب على طول الخطوط بين الشمال والجنوب؛ والمفاوضات بشأن مختلف الاتفاقات[١٨٣]. وبحلول عام ١٩٩٧، وافقت أكثر من ١٥٠ دولة على التوقيع على بروتوكول كيتو الذي يلزم معظم الدول الصناعية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري[١٨٤]. وهي تعرف باسم بلدان «الملحق الأول». وقد استغرق البروتوكول أربع سنوات أخرى لكي يتم تفعيله في الفترة التي انهارت فيها مفاوضات الاتفاقية الإطارية في عام ٢٠٠٠ بشأن خلافات رئيسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ثم في عام ٢٠٠١، أعلن الرئيس الأمريكي الجديد وقتئذ جورج دبليو بوش، أنه سيسحب الولايات المتحدة الأمريكية من بروتوكول كيوتو الذي وقعه سابقه الرئيس كلينتون[١٨٥]. إن غياب الاقتصاد الأوسع والأكثر إنتاجًا في العالم يهدد التوصل إلى اتفاق، غير أن دولًا أخرى واصلت التفاوض، وفي عام ٢٠٠١ استكمل بروتوكول كيوتو.

في التسعينيات من القرن العشرين، وأوائل القرن الحادي والعشرين، كانت الاتفاقية الإطارية هي المحفل الرئيسي للدول لمناقشة تغير المناخ. وقد تغير هذا الوضع في منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة؛ حيث جعلت القوى العالمية من تغير المناخ بندًا قائمًا بذاته من بنود جدول الأعمال في مؤتمرات القمة الاقتصادية والأمنية العالمية الهامة. بحلول عام ٢٠٠٥، كان تغير المناخ أحد البنود الرئيسية في جدول أعمال مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في جلين إيجلز. ودعت المملكة المتحدة، التي استضافت القمة، خمس دول ناشئة (البرازيل، وجنوب إفريقيا، والصين، والمكسيك، والهند) للحضور. وشكلوا مجموعة جديدة هي مجموعة الثمانية زائد خمسة،

لبناء اتفاق بشأن تغير المناخ، وأصدروا بيانًا منفصلًا، وهو خطة عمل جلين إيجلز التي «تحدد هدفنا المشترك في التصدي لتغير المناخ»[١٨٦]. وجاء في البيان «إننا اتفقنا جميعًا على أن تغير المناخ يحدث الآن [...] وعقدنا العزم على اتخاذ إجراءات عاجلة للتعامل مع التحديات التي نواجهها»[١٨٧]. وواصلت الاجتماعات اللاحقة لمجموعة السبعة/ مجموعة الثمانية هذا التركيز على تغير المناخ، الذي اعتبر مسألة هامة تتطلب مناقشة تتجاوز الاتفاقية الإطارية ورؤساء أقوى الاقتصادات في العالم.

بالإضافة إلى ذلك، بدأت الدول ترى أن تغير المناخ ليس مسألة بيئية فحسب، بل هو أيضًا مسألة اقتصادية. وقد تيسر هذا التحول في رؤية تغير المناخ من خلال مراجعة سترين التي قامت بها المملكة المتحدة. كلف جوردون براون؛ مستشار المملكة البريطانية في ٢٠٠٦، اللورد نيكولاس سترين، وهو خبير اقتصادي بارز، بكتابة تقرير عن تكاليف تغير المناخ. وقد قدم التقرير مبررًا قويًّا للتخفيضات الفورية للانبعاثات على أساس أن تكاليف التخفيف قصيرة الأجل ستكون أقل بكثير من تكاليف التقاعس على المدى الطويل[١٨٨]. وكان للتقرير أثر دولي كبير لأنه كان أول تقرير طلبته حكومة لتقديم حجج اقتصادية لتخفيف الانبعاثات، وقام اللورد ستيرن، مدعومًا من حكومة المملكة البريطانية، بنشر هذه الرسالة على نطاق واسع في أواخر عامي ٢٠٠٦، و٢٠٠٧[١٨٩].

وقد اعتبر تغير المناخ أيضًا تهديدًا للأمن. وجادلت بعض الدول والعديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، بأن تغير المناخ سيؤدي إلى زيادة النزاع، وسيكون محركًا جديدًا للتشرد، وسيجعل بعض الدول الجزرية الصغيرة غير مأهولة[١٩٠]. وفي الواقع، لقد نجحت المملكة المتحدة في حملتها على مجلس الأمن الدولي لمناقشة تغير

المناخ في إبريل ٢٠٠٧. وقد تكلم عدد قياسي من الدول خلال هذا الاجتماع - ٥٥ دولة، من بينها ٤٠ من غير الأعضاء - وتم تأطير الحاجة الملحة إلى التصدي لتغير المناخ بسبب تهديداته المحتملة للأمن[١٩١]. وباختصار، فإنه بحلول عام ٢٠٠٧، قام المنتدى الاقتصادي والأمني الأول في العالم بوضع تغير المناخ كأولوية عليا واضحة، وخص بالذكر القضايا البيئية الأخرى.

وكان مؤتمر قمة الاتفاقية الإطارية عام ٢٠٠٩ الذي عقد في كوبنهاجن، واحدًا من أكبر تجمعات قادة العالم على الإطلاق. واتجهت أنظار العالم أجمع إلى الدانمارك لمعرفة ما إذا كان بإمكان الدول أن تأتي بمعاهدة جديدة عادلة وملزمة للتخفيف من انبعاثات الكربون. لقد كانت لحظة رائعة بالنسبة للسياسة العالمية: فقد تكلم كل رؤساء الدول تقريبًا في المفاوضات التي دارت في مركز بيلا. وفي الساعات الأخيرة، أعدّ الرئيس الأمريكي باراك أوباما اتفاقًا مع قادة الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، ولكن لم توافق جميع الدول على خطتهم بعد ساعات من التفاوض طوال الليل. وأخيرًا، خرج المؤتمر باتفاق مفاده أن جميع الدول الأعضاء مدعوة إلى «الإحاطة علمًا» بهذه الخطة، ولكن لم يتم اعتمادها بشكل رسمي من قبل جميع الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[١٩٢]. وعلى نطاق واسع، تم اعتبار مؤتمر كوبنهاجن فاشلًا. ومع ذلك، فإن المفاوضات أحرزت تقدمًا أكبر في السنوات التالية في كانكون، ودربان، ووارسو. فعلى سبيل المثال، أنشئ صندوق عالمي جديد GCF للمناخ لتمويل التخفيف والتكيف في البلدان النامية.

وبعد مؤتمر كوبنهاجن مباشرة، انحسر الاهتمام بتغير المناخ، ويعزى ذلك جزئيًا إلى خيبة الأمل في عملية الاتفاقية الإطارية. كما حول قادة العالم اهتمامهم إلى المؤتمر البيئي العالمي الذي عقد في ريو+٢٠ عام ٢٠١٢.

ومع ذلك، فقد قامت القوى العالمية مرة أخرى في السنتين الماضيتين بوضع أولويات لتغير المناخ في مؤتمرات القمة العالمية الرئيسية، وتعهدت بالتزامات هامة لخفض انبعاثاتها من الكربون. ففي نوفمبر ٢٠١٤، على سبيل المثال، التقى الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالرئيس الصيني زي جينبينج، وتعهدا بالتزامات جديدة لتخفيض انبعاثاتهما الكربونية المحلية، ممهدين الطريق أمام الدول الأخرى لكي تحذو حذوهما. أعلن أوباما هدفًا جديدًا لخفض صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠٢٥، بنسبة تتراوح بين ٢٦٪ و٢٨٪، دون معدلات عام ٢٠٠٥، وأعلن زي أهدافًا لذروة انبعاثات ثاني أكسد الكربون بحلول عام ٢٠٣٠، مع نية الوصول لهذه الذروة في وقت أبكر، وزيادة حصة الوقود غير الأحفوري من جميع أشكال الطاقة إلى حوالي ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠[١٩٣]. وفي سبتمبر ٢٠١٥، أكد كلاهما من جديد التزامهما بالتوصل إلى اتفاق طموح في مؤتمر قمة الاتفاقية الإطارية في باريس. إن حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين - وهما القوتان العالميتان الرئيسيتان في القرن الحادي والعشرين - وضعتا تغير المناخ جزءًا محوريًّا في مفاوضاتهما الثنائية، تشير إلى أهمية القضية على الصعيد الدولي اليوم.

وفي الوقت نفسه، في يوليو ٢٠١٥ جعلت ألمانيا تغير المناخ محور التركيز الأساسي للقمة التي عقدتها مجموعة السبعة في قلعة إلماو، وشدد بيان القمة الختامي على أنه:

من المطلوب إجراء تخفيضات كبيرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي، مع التقليل من الكربون في الاقتصاد العالمي خلال هذا القرن [...]. ونلتزم بالقيام بدورنا لتحقيق اقتصاد عالمي منخفض

الكربون على المدى الطويل، بما في ذلك تطوير ونشر تكنولوجيات مبتكرة تسعى إلى تحويل قطاعات الطاقة بحلول عام ٢٠٥٠، وندعو جميع البلدان إلى الانضمام إلينا في هذا المسعى[١٩٤].

وقد وضع رؤساء الدول، من القوى العالمية الكبرى إلى أشد البلدان تأثرًا بتغير المناخ، هذه القضية على رأس أولوياتهم، وحققوا تحولات كبيرة في مواقفهم، والتزموا باتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ. وقد رأينا أكثر الأمثلة إلحاحًا على ذلك في باريس في ديسمبر ٢٠١٥، عندما صاغت الدول اتفاقًا دوليًا جديدًا بشأن تغير المناخ. وفي اتفاق باريس، وافقت الدول على إبقاء متوسط الزيادات في درجات الحرارة العالمية دون درجتين، بهدف الإبقاء على الزيادات في حدود ١,٥ درجة. ووضعوا أيضًا عملية واضحة لبلوغ هذا الهدف: سيقدمون كل خمس سنوات خططًا أكثر طموحًا تحدد كيف سيخفضون انبعاثاتهم من غازات الاحتباس الحراري. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الدول التي تعتزم تقديم مساهمات محددة محليًا INDCs، لا تفي بهدف الإبقاء على الاحترار العالمي تحت درجتين[١٩٥]. وما زلنا بحاجة إلى إجراء مزيد من التخفيضات لوقف التغير الخطير في المناخ.

تمويل تغير المناخ

وفي العقد الأول من الألفية الجديدة، قامت الدول بمأسسة تغير المناخ بوصفه أولوية عليا في الشئون العالمية من خلال تخصيص موارد جديدة معتبرة لهذا الأمر. وقد أنشئ أول تمويل للمناخ في ريو في عام ١٩٩٢[١٩٦]. وقدم مرفق البيئة العالمية GEF منحًا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية لمعالجة التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، واستنفاد طبقة الأوزون، والمياه الدولية[١٩٧]. وقد مكن مرفق البيئة العالمية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

UNDP، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، والبنك الدولي (الثلاث مؤسسات متعددة الأطراف الوحيدة التي أمكنها الوصول إليها) من توسيع أنشطتها البيئية والمتعلقة بتغير المناخ[١٩٨].

ومع ذلك، ومنذ مطلع الألفية، أنشأت الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية سلسلة من الآليات الجديدة والواضحة للتمويل الموجه لتغير المناخ. في عام ٢٠٠٠ في مؤتمر القمة السنوي السادس للاتفاقية الإطارية، ونظرًا لأن المفاوضات بشأن بروتوكول كيوتو أصبحت صعبة، فقد وافق الاتحاد الأوروبي على إنشاء صندوق سنوي لتغير المناخ بمبلغ ١٥ مليون دولار أمريكي، لاستهداف التكيف والتخفيف. وفي وقت لاحق، في مؤتمر الأطراف التالي في مراكش عام ٢٠٠١، أنشئت ثلاثة صناديق متعددة الأطراف: الصندوق الخاص لتغير المناخ SCCF، والذي يستند إلى تبرعات طوعية لتيسير نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية؛ صندوق الدول الأقل نموًّا LDCF لكي تقوم الدول الأقل نموًّا بتطوير برامج عمل محلية للتكيف NAPA؛ وصندوق التكيف الذي يتم تمويله من خلال ضريبة ٢٪ على آلية التنمية النظيفة CDM. وأتاح إنشاء هذه الصناديق المناخية الثلاثة فرصًا جديدة لتمويل المنظمات متعددة الأطراف. كما أنها هامة لأنها تحول أنشطة تغير المناخ من مجرد التركيز على الحد من انبعاثات الكربون (التخفيف) إلى الاعتراف بأن الدول النامية ستحتاج إلى المساعدة للإعداد لآثار تغير المناخ والتصدي لها (التكيف).

وقد تم الإعلان عن مكاسب كبيرة في التمويل الجديد في عام ٢٠٠٩ في قمة الاتفاقية الإطارية في كوبنهاجن. والتزمت الدول المانحة بالتمويل المعتبر «الجديد والإضافي» للمناخ[١٩٩]. وسيأتي هذا التمويل في شكلين؛ أولًا: من «صندوق المسارع السريع» الجديد للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٢، والذي يبلغ إجماليه

٣٠ مليـار دولار أمريكـي في السـنة. وثانيًـا: التزمـت الدول بتعبئـة تمويـل جديـد يصـل إلى ١٠٠ مليـار دولار أمريكـي بحلـول عام ٢٠٢٠ مـن مجموعـة مـن المصـادر الخاصـة والعامـة. سـيتدفق بعـض هـذا التمويـل مـن خـلال صنـدوق المنـاخ الأخـضر الجديـد. وقـد بـدأت الدول في تخصيـص مـوارد كبـيرة للصنـدوق الأخـضر للمنـاخ. وفي سـبتمبر ٢٠١٤، حـضر ١٢٥ مـن رؤسـاء الدول والحكومـات، فضـلًا عـن ٨٠٠ مـن رجـال الأعمـال، والمـال، والمجتمـع المـدني، مؤتمـر قمـة الأمـم المتحـدة المعـني بالمنـاخ، وتعهـدوا بتقديـم دعـم يصـل إلى ٢,٣ مليـار دولار أمريكـي للصنـدوق الأخـضر للمنـاخ. وفي وقـت لاحـق، أعلنـت ألمانيـا في منتصـف عام ٢٠١٥ أنهـا سـتضاعف تمويلهـا المتعلـق بالمنـاخ إلى ٤ مليـار يـورو في السـنة بحلـول عام ٢٠٢٠، وأعلنـت الصـين أنهـا سـتقدم ٣,١ مليـار دولار للتمويـل المتعلـق بالمنـاخ، كمـا أعلنـت المملكـة المتحـدة أنهـا سـتقدم ٥,٨ مليـار جنيـه إسـترليني بـين عامي ٢٠١٦و٢٠٢١، وسـتقدم فرنسـا ٥ مليـار يـورو سـنويًّا بحلـول عام ٢٠٢٠[٢٠٠]. وإذا تـم اسـتيفاء جميـع هـذه التعهـدات بالكامـل، سـيكون صنـدوق المنـاخ الأخـضر أكـبر الصناديـق متعـددة الأطـراف الخاصـة بالمنـاخ[٢٠١]. غـير أنـه حـتى أكتوبـر ٢٠١٥، كان الصنـدوق لا يـزال غـير كامـل التشـغيل.

ويعـد نمـو التمويـل المتعلـق بالمنـاخ اتجاهًـا هامًّـا في العلاقـات الدوليـة. ويعـني ذلـك أن الدول الناميـة لديهـا مـوارد للتكيـف مـع تغـير المنـاخ، والتخفيـف مـن حدتـه. غـير أن التمويـل المتعلـق بالمنـاخ لا يعتـبر بشـكل واضـح «جديـدًا وإضافيًّـا» بالنسـبة للمسـاعدة الإنمائيـة الخارجيـة، كمـا تـم التعهـد بـه أصـلًا في كوبنهاجـن[٢٠٢]. وفي الواقـع، تقـوم العديـد مـن الدول المانحـة بـإعادة تركـيز ميزانياتهـا الإنمائيـة القائمـة لإعطـاء الأولويـة لتخفيـف آثـار تغـير المنـاخ والتكيـف معـه. كمـا مكـن نمـو التمويـل المتعلـق بالمنـاخ البنـوك متعـددة الأطـراف، والعديـد مـن المنظمـات الإنمائيـة الدوليـة، مـن توسـيع نطـاق عملهـا

في مجال التخفيف من آثار المناخ والتكيف معه. وقد أنشأت العديد من المنظمات الدولية، التي ليست لها ولاية محددة للتكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من حدته، إدارات وفرقًا، ومشاريع جديدة لاستهداف تغير المناخ على النحو الذي ستتم مناقشته لاحقًا[٢٠٣].

المأسسة متعددة الأطراف لتغير المناخ

تعد المنظمات الإنمائية والإنسانية الدولية في طليعة تغير المناخ. وهي تساعد البلدان الأكثر ضعفًا على التعامل مع الجفاف والمجاعات والكوارث الطبيعية الأخرى والتأهب لها. ومع ذلك، فقد أنشئت معظم منظماتنا الدولية القائمة في النصف الأول من القرن العشرين - حيث لم يكن تغير المناخ أولوية عالمية ولا واقعًا علميًّا. ومن ثم، فإن منظمة الصحة العالمية WHO، واليونيسيف، والمنظمة الدولية للهجرة IOM، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، وغيرها من المنظمات الدولية، ليست لها ولاية أصلية للاستجابة لتغير المناخ. وخلال العقدين الماضيين، حدث تحول ملحوظ نظرًا لانخراط العديد من المؤسسات متعددة الأطراف في مفاوضات الاتفاقية الإطارية، ودخولها إلى الصناديق المعنية بالمناخ، ووضع برامج وسياسات جديدة بشأن التكيف والتخفيف.

أولا: هناك العديد من المنظمات الدولية التي تشارك في الاتفاقية الإطارية. وقد زاد عدد المنظمات الدولية التي تحضر المفاوضات السنوية المتعلقة بالمناخ بأكثر من الضعف بين عامي ١٩٩٤، و٢٠٠٩[٢٠٤]. وكانت ذروة الحضور في مفاوضات كوبنهاجن في عام ٢٠٠٩، عندما حضرت أكثر من ١٠٠ منظمة حكومية دولية، مقابل ٤٢ في عام ١٩٩٤ في مؤتمر الأطراف الأول COP1.

واتسع نطاق المنظمات الدولية أيضًا ليتجاوز منظمات التنمية والبيئة، إلى المنظمات الإنسانية ومنظمات اللاجئين، والهجرة، والصحة[٢٠٥].

ولنأخذ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين مثالًا على ذلك. أنشئت هذه المنظمة في عام ١٩٥١ لمساعدة اللاجئين، ويتم تعريف اللاجئ بأنه «شخص له خوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، أو الرأي السياسي، يعيش خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد»[٢٠٦]. هذه المنظمة ليست لديها ولاية لمساعدة المشردين بالكوارث الطبيعية؛ مثل الأغذية أو الجفاف[٢٠٧]. ومع ذلك، فقد صدرت دعوات إلى هذه المنظمة لتوسيع نطاق ولايتها ولتشمل الأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية والمجبرين على دفع رسوم عبر الحدود بسبب تغير المناخ[٢٠٨]. وعلى الرغم من أنها لا تملك ولاية للاستجابة لهذه الأخيرة، فقد وسعت نطاق تركيزها في العقد الماضي. وكثيرًا ما تساعد المفوضية الأشخاص المشردين داخليًا IDPs بعد الكوارث الطبيعية؛ وكان هذا هو الحال في باكستان بعد فيضانات عام ٢٠١٠، وفي عام ٢٠٠٩ بعد إعصار نارجس في ميانمار. وتقوم المنظمات الدولية بتكييف مهامها وولاياتها لتلبية المطالب الجديدة.

منظمات إنسانية أخرى أصبحت أكثر انخراطًا أيضًا في تغير المناخ، مع توسيع نطاق تركيز مفاوضات الاتفاقية الإطارية من التخفيف إلى التكيف[٢٠٩]. في التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين، عندما كان تغير المناخ يتعلق في المقام الأول بكيفية خفض الانبعاثات؛ لم تنخرط منظمات؛ مثل مفوضية اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ولجنة الصليب الأحمر، في التعامل مع تغير المناخ. غير أنه عندما تم التسليم بأن تغير

المناخ يؤثر بالفعل تأثيرًا كبيرًا على أكثر البلدان ضعفًا، ويحتمل أن يؤدي إلى كوارث إنسانية (طبيعية)، فإن مجتمع المساعدة الإنسانية أصبح ضالعًا في ذلك. وقد أنشأت المنظمات الإنسانية فرقة عمل خاصة في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، لاستكشاف كيفية التصدي لتغير المناخ في الحالات الإنسانية، وكتبت عددًا من الطلبات إلى الاتفاقية الإطارية[٢١٠].

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، أن مارجريت تشان؛ المدير العام لمنظمة الصحة العالمية WHO، تعرّف الآن اتفاق المناخ في باريس بأنه «أهم اتفاق صحي في القرن»[٢١١]. وذلك لأن هناك «أدلة دامغة» على أن تغير المناخ يعرض صحة الإنسان للخطر ونحتاج إلى «إجراء حاسم» تغيير مسار زيادة الانبعاثات، وبالتبعية خفض التكاليف على النظام الصحي والمجتمع. كما أن أهداف التنمية المستدامة SDGs التي أعلنت في سبتمبر ٢٠١٥، قد رسخت تغير المناخ كأولوية أساسية بالنسبة لجميع المنظمات الإنمائية. والهدف رقم ١٣ هو «اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره»[٢١٢].

ومن الأمور الحاسمة في العقد الأخير، أن هناك وعيًا بالكيفية التي ينتقل بها تغير المناخ إلى مجالات أخرى عديدة. ولم يعد من الممكن تناولها في الاتفاقية الإطارية وحدها، فنحن نشهد ظهور «تعقد النظام»[٢١٣] الذي تنخرط فيه مؤسسات عالمية عديدة. ستواصل هذه المؤسسات العمل بشأن تغير المناخ بسبب الاحتياجات الإنسانية والإنمائية. بالإضافة إلى ذلك، يجري تخصيص تمويل واسع النطاق، وإنشاء العديد من المؤسسات متعددة الأطراف لفرق وبرامج جديدة، كما أعادت بعضها تحديد أولوية تغير المناخ باعتباره محور التركيز في إطار ولايتها (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)[٢١٤].

مختتم

إن تغير المناخ قضية سياسية واقتصادية واجتماعية رئيسية أصبحت مؤسسية في الشئون العالمية. وقد حدث ذلك بسبب زيادة توافق الآراء العلمية والسياسية. ونرى الآن أن تغير المناخ يناقش بصورة منتظمة في منتديات رئيسية من مجموعة السبعة، إلى مجلس الأمن. ولم يكن هذا هو الحال قبل عشرين عامًا. وقد وضعته القوى الكبرى ضمن أولوياتها في مناقشاتها الثنائية – مثل قمة ٢٠١٤ التي عقدت في نوفمبر بين رئيسي الصين والولايات المتحدة الأمريكية. كما أنها خصصت تمويلًا كبيرًا لمعالجة التخفيف والتكيف. وهناك وعي متنام بأن تغير المناخ يؤثر على العديد من الدول الآن، ولا سيما الدول النامية الأكثر ضعفا، والدول الجزرية المنخفضة. كما أن المؤسسات متعددة الأطراف من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين إلى منظمة الصحة العالمية، تعطيه الأولوية في إطار ولاياتها ومساعدة الدول النامية على التغلب على آثاره. إن تغير المناخ لن يكون بعيدًا عن العلاقات الدولية؛ لأنه مؤسس على هذا المستوى.

فلماذا لم نتمكن بعد من حل أزمة تغير المناخ، بالنظر إلى الاهتمام السياسي الكبير والموارد التي تلقتها في العقود الأخيرة؟ للأسف، فإن تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري يتطلب إرادة سياسية كبيرة وتحولات عميقة في اقتصادنا العالمي، ونحن فقط في بداية هذه العملية. كما أننا بحاجة إلى مواصلة العمل على جميع الجبهات الأربع: التمويل، والمنظمات متعددة الأطراف، ورؤساء الدول، والبحث العلمي، فضلًا عن العمل المتضافر من جانب المجتمع المدني للفصل بين النمو الاقتصادي

وانبعاثـات غازات الاحتبـاس الحـراري. وكان اتفـاق باريـس خطـوة إيجابيـة إلى الأمـام في هـذا الاتجـاه.

* يـود المؤلـف أن يشـكر كلًّا مـن ديارميـد تـورني، وأوليفيـا جيبنر، وسـتيفن لوهـري، ولـيزا شـميد، على تعليقاتهـم القيمـة في هـذا الفصل.

٥

رفض الاعتراف بالمشكلة: مصالح القلة، والآثار المترتبة على الكثيرين

كيرستي م. جيلها
جامعة أوبسالا، السويد

يشكل تغير المناخ بشري المنشأ تهديدًا رئيسيًّا للناس وغيرهم من سكان الأرض[٢١٥]. ويسلط علماء المناخ الضوء على أهمية جهود التخفيف اللازمة لتجنب العواقب الوخيمة، ولكن كثيرًا من الناس لا يهتمون بهذه المسألة، بل إن البعض ينكر أن المناخ أخذ في التغير بسبب الأنشطة البشرية[٢١٦]. وبالنظر إلى الأدلة العلمية واسعة الانتشار، فمن المهم الانتقال من التشكيك فيما إذا كان المناخ يتغير بسبب الأعمال البشرية، للسؤال عما يعيق الناس عن الاعتراف به.

وقد ينكر الأفراد تغير المناخ لأسباب مختلفة[٢١٧]. فعلى سبيل المثال، يجد البعض صعوبة في فهم المشكلة نظرًا لتعقدها، وينكر البعض في محاولة للتجاوب مع المشاعر السلبية التي يثيرها الخوف من تغير المناخ فيهم. كما أن الاستنتاجات العلمية لا يتم الإبلاغ عنها كحقائق مؤكدة، وإنما من حيث كونها احتمالات. وقد يكون من الصعب على عامة الناس تفسير الاستنتاجات التي يتم الإبلاغ عنها على هذا المنحى، والتي يمكن أن تؤدي بهم إلى الاستهانة بمستوى اليقين في التنبؤات وتوافق الآراء بين علماء المناخ[٢١٨].

كما يتم الترويج للشكوك المناخية بشكل تكتيكي على يد «آلات الإنكار» المنظمة التي تمولها المؤسسات والشركات الثرية[٢١٩]. آلات الإنكار تلك تهدف إلى التأثير على الرأي العام من خلال صناعة الشك وعدم اليقين. وتتمثل اثنتان من استراتيجياتهما الرئيسية في مهاجمة علوم المناخ والعلماء، ونشر أدلة مضادة بشأن تغير المناخ. وجزئيًّا، بسبب هذا التأثير، فإن الآراء الرافضة بشدة لقضية تغير المناخ يتم عرضها مرارًا وتكرارًا في وسائل الإعلام والمناقشات اليومية، مما يعرقل الدعم العام ويؤخر الإجراءات البيئية. ومما له أهمية خاصة بالنسبة لهذه الورقة أن غالبية المؤلفات التي تقدم أدلة مضادة لتغير المناخ تنشر خارج المجتمعات العلمية، ولها صلات بالحركات والمراكز الفكرية المحافظة سياسيًّا[٢٢٠]. وتكتسب هذه الأدلة المضادة المزيد من الدعم من الناخبين المحافظين، وأكثر شيوعًا من خلال وسائل الإعلام والمدونات الإلكترونية المحافظة، إذا ما قورنت بنظيراتها الليبرالية[٢٢١]. وبالتالي، وعلى الرغم من أن أسباب الرفض قد تتباين، فإن التوجه السياسي يبدو أنه مسألة محورية.

الأيديولوجيا السياسية وإنكار تغير المناخ

وتبين الأدلة المادية المستمدة من بلدان مختلفة، أن الأفراد المحافظين/ اليمينيين السياسيين يبلغون مستويات أعلى من الإنكار إذا ما قورنوا بنظرائهم من الليبراليين/ اليساريين[٢٢٢]. وقد تم الإبلاغ عن هذه الفجوة ليس فقط عندما يتعلق الأمر بإنكار التغيرات الملحوظة والمتوقعة في النظام المناخي، ولكن أيضًا عندما يتعلق الأمر بحرمان الإنسان من المساهمة في هذه التغيرات، فضلًا عن خطرها وجديتها.

يتمثل أحد أسباب الانقسام الأيديولوجي في أن الناخبين المحافظين يتعرضون لمزيد من الرسائل الرافضة بشأن تغير المناخ؛ حيث إن السياسيين المحافظين ونماذج القدوة الأخرى، كانوا ينقلون آراء أكثر تشككًا بشأن تغير المناخ من نظرائهم الليبراليين[٢٢٣]. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن هذه الآراء لا تعتمد فقط على التأثيرات الخارجية؛ مثل التعرض لأنواع مختلفة من الرسائل الأيديولوجية. بل هناك أيضًا بعض العوامل النفسية (كما تتم مناقشته في هذه المساهمة) التي تجعل الأفراد أكثر أو أقل عرضة لاعتناق آراء أيديولوجية مختلفة[٢٢٤]. وبالتالي، يمكن توقع أن يميل المحافظون إلى التشكيك في واقع تغير المناخ حتى وإن لم يتأثروا بأي رسائل أيديولوجية تتعلق بهذه المسألة. والواقع أن الملاحظة القائلة بأن إنكار تغير المناخ تعززه إلى حد كبير المراكز الفكرية المحافظة، تؤيد هذا القول[٢٢٥].

ويعتبر تغير المناخ قضية سياسية بصورة متزايدة، وهو ما يُعزى جزئيًّا إلى الاتصالات الأيديولوجية، ولكن العوامل النفسية التي تدعم التوجه السياسي يمكن أن تفسر ما دفع بعض المحافظين إلى القيام بحملة ضد علم المناخ في المقام الأول. وأناقش في هذا الفصل إنكار تغير المناخ فيما يتعلق باتجاهين نفسيين عامين مرتبطين بالتوجه السياسي - مقاومة التغيير المجتمعي، وقبول عدم المساواة - فضلًا عن الآليات النفسية التي ترتكز عليها هذه الاتجاهات.

مقاومة التغيير

ويُعد تفضيل أسلوب الحياة والقيم التقليدية، فضلًا عن مقاومة التغير الاجتماعي والاقتصادي، مكونًا جوهريًّا للأيديولوجيات المحافظة[٢٢٦]. وبالمقارنة مع الليبراليين، يميل المحافظون أيضًا إلى تفضيل الأيديولوجيات

التي تبرر النظام[٢٢٧]. والتي تعرف بأنها قبول الوضع الراهن والدفاع عنه؛ مثل الهياكل والقواعد الاجتماعية والاقتصادية السائدة[٢٢٨]. ومن المهم أن الأفراد المتحمسين لتصور الوضع الراهن على أنه مشروع ومرغوب فيه، عليهم أن يقاوموا المعلومات المتعلقة بالمشاكل البيئية الناجمة عن أسلوب حياتنا الحالي[٢٢٩].

أحد أسباب جاذبية الأيديولوجيات المحافظة والمبررة للنظام، أنها تتيح سبلًا معينة بسيطة نسبيًّا لشرح مختلف الظواهر، وتوفر مبادئ توجيهية واضحة ومستقرة للتعامل مع الحالات المختلفة[٢٣٠]. وبالتالي، فإنها توفر الشعور باليقين والاستقرار والسلامة والحد من مشاعر القلق والسلبية. وبطريقة أخرى، يمكن اعتبار الأيديولوجيا المحافظة بمثابة إدراك محفز يلبي الحاجة إلى التحكم في حالات انعدام اليقين والتهديد[٢٣١]. وتدعم هذا الرأي النتائج المتسقة التي تبين أن الاتجاه نحو رؤية العالم كمكان خطر، والدافعية لتجنب عدم اليقين والتهديد، هو اتجاه أكثر شيوعًا بين المحافظين عنه من الليبراليين[٢٣٢].

إن الدافع لتجنب عدم اليقين على قدر من الأهمية عند تفسير إنكار تغير المناخ. وبصورة أكثر تحديدًا، فإن تغير المناخ ظاهرة معقدة لا يمكن تفسيرها والتنبؤ بها بيقين تام. ولمواجهة هذا الغموض، قد ينجذب الأفراد إلى أبسط التفسيرات التي أعطيت لتغير المناخ وأكثرها تحديدًا؛ وهي أن «تغير المناخ لا يحدث على الإطلاق». وبما أن المحافظين يميلون إلى النفور من عدم اليقين أكثر من الليبراليين[٢٣٣]، فإن هذا الميل إلى تجنب عدم اليقين من المتوقع أن يكون أكثر شيوعًا بين المحافظين من الليبراليين. وفيما يتعلق بتجنب التهديدات، قد ينظر إلى تغير المناخ على أنه يشكل تهديدًا مزدوجًا للناس: فهو يشكل تهديدًا للحياة على الأرض، بينما يشكل

التخفيف من آثار تغير المناخ تهديدًا للوضع الراهن. ويتيح الإنكار وسيلة للتصدي لهذه التهديدات على حدٍّ سواء؛ لأنها تقلل من الخوف على تغير المناخ، وتمكن الناس من تصور الوضع الراهن على أنه غير قابل للتغيير وله ما يبرره مرة أخرى[٢٣٤]. ومع ذلك، لم تبحث أي دراسة فيما إذا كان الدافع للتحكم في حالة عدم اليقين والتهديد يفسر بالفعل أي جزء من العلاقة بين الأيديولوجيا السياسية وإنكار تغير المناخ.

قبول عدم المساواة والظلم البيئي

وكما نوقش أعلاه، فإن أحد أسباب إنكار تغير المناخ هو أن الناس متحفزون لقبول الوضع الراهن والتمسك بطرق العيش التقليدية. ومع ذلك، أليس من الخطر الهائل تجاهل التحذيرات المتعلقة بتغير المناخ الخطير لمجرد الدافع إلى مواصلة الحياة كما كانت عليه من قبل؟ الجواب عن هذا السؤال يبدو أنه «لا» بالنسبة لبعض الناس، الذين لا يعتبرون أنفسهم أو أحباءهم معرضين للخطر[٢٣٥]، بل إنهم يميلون إلى الابتعاد عن المشكلة، ويعتقدون أن تغير المناخ يؤثر على الأشخاص الذين هم بعيدون عنهم على المستوى الجغرافي والمستوى النفسي، وأن عواقبه ستكون ملموسة أكثر في المستقبل مما هي عليه اليوم.

وهذه التصورات دقيقة بعض الشيء بالنسبة للبعض؛ لأنه من غير المرجح أن يؤثر تغير المناخ بشكل خطير على السكان الأثرياء وذوي النفوذ[٢٣٦]، بل إن الشعوب والأمم المحرومة تواجه أعلى المخاطر وأكثرها حدة؛ لأنهم يفتقرون إلى الموارد اللازمة لمواجهة الآثار السلبية؛ مثل انخفاض إمدادات الأغذية والمياه والظواهر الجوية الشديدة. كما أن الأجيال المقبلة، والحيوانات غير البشرية معرضة لخطر جسيم[٢٣٧]. سيواجه السكان

الأقل مسئولية عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الحالية أخطر النتائج المترتبة على تغير المناخ. والأكثر من ذلك أن تغير المناخ من المرجح أن يبطئ النمو الاقتصادي، ويفاقم الفقر، ويخلق شراكًا جديدة لمكافحة الفقر[٢٣٨]. وبالتالي، فإن تغير المناخ يمكن أن ينظر إليه على أنه شكل من أشكال الظلم الاجتماعي[٢٣٩] الذي يقدم تفسيرًا إضافيًّا هامًّا لارتباط الأيديولوجية السياسية بإنكار تغير المناخ.

يميل الأفراد المحافظون سياسيًّا والذين يبررون النظام، إذا ما قورنوا بالليبراليين، إلى قبول السياسات التي تحافظ على عدم المساواة والظلم[٢٤٠]، ويسجلون أيضًا ارتفاعًا في متغير يسمى التوجه إلى الهيمنة الاجتماعية SDO[٢٤١] الذي يجسد قبول وتعزيز التسلسل الهرمي والهيمنة الاجتماعية القائمة على الجماعات[٢٤٢]. وتشير البحوث التي أجريت مؤخرًا إلى أن الأفراد الذين يسجلون مستويات عالية من التوجه إلى الهيمنة الاجتماعية، يدعمون هيمنة الإنسان على بقية الطبيعة، ويقبلون استخدام الطبيعة والإجراءات الضارة بيئيًّا (لا سيما إذا كانت هذه الإجراءات تفيد الفئات ذات المركز الرفيع) وتنكر تغير المناخ[٢٤٣]. وبالتالي يمكن أن يساعد التوجه إلى الهيمنة الاجتماعية على شرح العلاقة بين التوجه السياسي وإنكار تغير المناخ.

ولاختبار هذا الأمر، تَقصَّى كلٌّ من جيلها وأكرامي[٢٤٤] عما إذا كانت العلاقة بين الأيديولوجية المحافظة وإنكار تغير المناخ تبقى بعد أن يؤخذ في الاعتبار إحصائيًّا تأثير هذا التوجه نحو الهيمنة الاجتماعية. وتبين أن آثار الأيديولوجيات المحافظة (أي التوجه السياسي، وتبرير النظام، والسلطوية اليمينية) على الإنكار إما تتلاشى أو تنخفض بدرجة كبيرة عند السيطرة على الاتجاه نحو الهيمنة الاجتماعية[٢٤٥]. وبعبارة أخرى، يفسر التوجه نحو الهيمنة

الاجتماعية السبب في أن بعض الأفراد ينكرون تغير المناخ، وبالإضافة إلى تأثير التوجه نحو الهيمنة الاجتماعية، فإن المتغيرات الأيديولوجية الأخرى لا تضيف سوى مساهمة صغيرة أو صفرية في تفسير الإنكار. وبالتالي، فإن أحد التفسيرات الهامة لعلاقة الأيديولوجية السياسية وإنكار تغير المناخ هو أن المحافظين يقبلون ويروجون لعدم المساواة بدرجة أعلى مقارنة بالليبراليين[٢٤٦]. وهذا يوحي بأنه قد يكون من المفيد التركيز بالتحديد على الاتجاه نحو الهيمنة الاجتماعية عند شرح الأسس الأيديولوجية الكامنة وراء إنكار تغير المناخ، بدلًا من التركيز على الأيديولوجية السياسية أو المحافظة بوجه عام.

الاتجاه نحو الهيمنة الاجتماعية وإنكار تغير المناخ

ويقيس الاتجاه نحو الهيمنة الاجتماعية الآراء الإيجابية بشأن الهيراركية الاجتماعية، وقد أظهرت البحوث الحديثة أن هذا الاتجاه يمتد إلى قبول العلاقات الهرمية بين البشر والطبيعة أيضًا[٢٤٧]. وفي هذا النظام الهيراركي، ينظر إلى البشر على أنهم مجموعة متفوقة لها حق مشروع في الهيمنة على بقية الطبيعة. وتمشيًا مع هذه الاستنتاجات، وجد كلٌّ من جيلها وأكرامي[٢٤٨] أن هذا التوجه نحو الهيمنة الاجتماعية يرتبط بقبول المواقف المتعلقة بهيمنة الطبيعة. وأظهرا أيضًا أن قبول هذين النوعين من الهيمنة القائمة على الجماعة - الهيمنة الاجتماعية والطبيعية - يتنبأ بشكل فريد بإنكار تغير المناخ. وعلى الرغم من أن الدراسات المستقبلية ينبغي أن تتقصى هذه المسألة بمزيد من التعمق، فيبدو أن تغير المناخ متنازع عليه كجهد للدفاع عن الهيراركية الاجتماعية والإنسانية-الطبيعية القائمة.

وتوفر العوامل النفسية المرتبطة بالتوجه نحو الهيمنة الاجتماعية مزيدًا من الفهم بشأن إنكار تغير المناخ. يميل الأفراد الذين يسجلون ارتفاعًا في التوجه نحو الهيمنة الاجتماعية إلى تصور العالم بأنه «الغابة التنافسية»؛ حيث الهيراركية هي أمر حتمي وطبيعي[٢٤٩]. وقد يتعلم الناس أيضًا التمسك بآراء مرغوبة بشأن هياكل السلطة من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية؛ لأن مثل هذه الآراء منتشرة في المجتمع[٢٥٠]. وبالتالي، يمكن للناس أن يسجلوا مستويات عالية من التوجه نحو الهيمنة الاجتماعية بصرف النظر عن موقفهم من السلطة المجتمعية. وتتسم هذه التوجهات بالأهمية؛ لأنها تعني ضمنًا أن الأفراد من ذوي التوجه الكبير نحو الهيمنة الاجتماعية قد ينكرون تغير المناخ ويدعمون الإجراءات المناهضة للبيئة حتى لو كانوا ينتمون إلى الفئات الاجتماعية التي تتأثر تأثرًا خطيرًا بتغير المناخ أو تلك المعرضة لذلك. ومن المهم أيضًا النظر في أن تغير المناخ قد تنبأ بزيادة الفقر والمنافسة على الموارد الطبيعية[٢٥١]. وقد يؤدي ذلك إلى أن يرى بعض الأفراد أن الهيراركية والتوزيع غير المتكافئ للمخاطر المتصلة بالمناخ أكثر طبيعية وقبولًا، الأمر الذي يمكن أن يجعلهم أكثر قبولًا للظلم المناخي.

وعندما يتعلق الأمر بالسمات الشخصية، فقد ثبت أن التوجه نحو الهيمنة الاجتماعية يرتبط بالتعاطف مع الآخرين[٢٥٢]، وهيمنة الطباع[٢٥٣]. أي أن الأفراد الذين لا يتعاطفون مع الآخرين والذين يرغبون في الوصول إلى الموارد والمواقع القوية في المجتمع، يميلون إلى اعتناق آراء إيجابية فيما يتعلق بالهيراركية القائمة على الجماعات. ويمكن لهذه السمات نفسها أيضًا أن تدعم الإنكار؛ ومن شأن عدم الاهتمام بالضحايا المتوقعين لتغير المناخ أن يقلل من أي إحساس بالحاجة الملحة إلى هذه المسألة. والواقع أن هذه الاتجاهات ذات صلة بالموضوع عند تفسير إنكار تغير المناخ[٢٥٤]. وعلى وجه

الخصوص، يتوقع التعاطف (المنخفض) إنكار تغير المناخ، وقد وجد اتجاه مماثل (وإن لم يكن ذا دلالة إحصائية) لهيمنة الطباع. والأهم من ذلك، هو التوجه نحو أن الهيمنة الاجتماعية تتدخل في هذه العلاقات، والهيمنة الطبيعة تتدخل في العلاقة بين التعاطف والإنكار. وتقترح هذه النتائج أن التعاطف (المنخفض) وهيمنة الطباع يجعلان الأفراد يقبلون الهيراركية القائمة على الجماعات، والتي تتنبأ بدورها بإنكار تغير المناخ.

مختتم

وفي ضوء البحوث النفسية التي جرى استعراضها هنا، يبدو من الواضح أن إنكار تغير المناخ هو إدراك باعث على الحماس ويرتكز على الرغبة في الإبقاء على الوضع الراهن. فعلى سبيل المثال، تبين باستمرار أن الأيديولوجية المحافظة سياسيًّا تتصل بإنكار تغير المناخ[٢٥٥]. غير أن البحوث الأخيرة تبين أن أحد التفسيرات الهامة لهذه العلاقة هو أن المحافظين يميلون إلى أن يكونوا أكثر قبولًا عندما يتعلق الأمر بالظلم من الليبراليين[٢٥٦]. وتوحي هذه النتيجة أن إنكار تغير المناخ لا يعكس مجرد عدم الرغبة العامة في التغيير، ولكن الأهم من ذلك يبدو أنه يشمل قبول التوزيع غير المتكافئ للنفوذ والمخاطر بين مختلف فئات الناس، وبين البشر والطبيعة. وعند النظر إلى أن تغير المناخ ناجم أساسًا عن نمط الحياة الحالي للأثرياء وأنه سيؤثر في المقام الأول على المحرومين والأجيال المقبلة والحيوانات غير البشرية[٢٥٧]، فإن هذه النتائج تبدو منطقية. ويبدو أن إنكار تغير المناخ يعكس دافعًا لحماية وتبرير الوضع الراهن بغض النظر عن العواقب السلبية التي ستترتب عليه بالنسبة للكثيرين، الناس والحيوانات على السواء، اليوم وفي المستقبل.

هـذه النتائـج على قـدر مـن الأهميـة عنـد النظـر في الكيفيـة الـتي يمكـن بهـا تحفـيز النـاس على دعـم التخفيـف مـن آثـار تغـير المنـاخ. وينبـغي تسـليط الضـوء بشـكل أفضـل على الظلـم الذي ينطـوي عليـه تغـير المنـاخ؛ لأن العديـد مـن النـاس قـد لا يدركـون هـذا الجانـب. ويمكـن لهـذه المعلومـات أن تزيـد مـن دوافعهـا لتغيـير سـلوكها للتقليـل مـن تأثيرهـا على النظـام المنـاخي.

ومـع ذلـك، وعنـد النظـر في الصـلات بـين إنـكار تغـير المنـاخ والتعاطـف، فضـلًا عـن هيمنـة الطبـاع، هنـاك سـبل أخـرى للاتصـال يمكـن وضعهـا في الاعتبـار. ولعـل الأشـخاص الذيـن لا يتعاطفـون مـع الضحايـا المتوقعـين لتغـير المنـاخ، والذيـن لا يرغبـون في المغامـرة بالمـوارد ومواقـع السـلطة التي يشـغلونها أو يرغبـون في احتلالهـا، يمكـن التواصـل معهـم بطـرق أخـرى. وقـد تبـين بالفعـل أنـه عندمـا يقـدم التخفيـف مـن آثـار تغـير المنـاخ كوسـيلة للمحافظـة على أسـلوب الحيـاة التقليـدي، فـإن الأفـراد الأكـثر تبريـرًا للنظـام يبـدأون في دعـم حمايـة البيئـة[٢٥٨]. كمـا أظهـرت دراسـة حديثـة عابـرة للثقافـات أن التشـديد على الفوائـد المشـتركة للتصـدي لتغـير المنـاخ؛ مثـل التنميـة الاقتصاديـة أو مجتمـع أكـثر أخلاقيـة، يمكـن أن يحفـز النـاس على التـصرف بطـرق صديقـة للبيئـة بغـض النظـر عـن مسـتوى الإيمـان بتغـير المنـاخ[٢٥٩].

مـن المهـم الاعـتراف بـأن النـاس لديهـم مخـاوف متعـددة فيمـا يتعلـق بتغـير المنـاخ. بالإضافـة إلى العواقـب السـلبية الـتي يسـببها تغـير المنـاخ بالنسـبة للنـاس والحيوانـات، فـإن الكثيريـن منهـم قلقـون بشـأن التغـيرات المجتمعيـة الـتي يمكـن أن تنجـم عـن جهـود التخفيـف. سـيكون مـن المفيـد التخطيـط لسياسـات التخفيـف وكذلـك لاسـتراتيجيات الاتصـال مـن خـلال مـراعاة هـذه الشـواغل.

هوامش القسم الأول

(١) إد أتكينز، أحد محرري هذه المجموعة، كان محظوظًا بما يكفي ليكون ذا دور في تنظيم هذا الحدث. وهو يود أن يتقدم بالشكر إلى جاك نيكولز، وأليس فين، وكلوي أندرسون من جامعة بريستول - سيكون من الحمق الإتيان على ذكر ذلك اليوم دون الاعتراف بمساهماتهم الهائلة في نجاحه.

(٢) Urs Luterbacher and Detlef F. Sprinz, eds., *International Relations and Global Climate Change,* Global Environmental Accord: Strategies for Sustainability and Institutional Innovation (Cambridge, MA: The MIT Press, 2001).

(٣) Arthur H. Westing, ed., *Global Resources and International Conflict: Environmental Factors in Strategic Policy and Action* (Oxford: Oxford University Press, 1986); Thomas F. Homer-Dixon, "Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases", *International Security* 19, no. 1 (Summer 1994): 5–40; Jon Barnett, "Destabilizing the Environment–Conflict Thesis", *Review of International Studies* 26, no. 2 (April 2000): 271–288.

(٤) Peter M. Haas, Robert O. Keohane and Marc A. Levy, eds., *Institutions for the Earth: Sources of Effective International Environmental Protection Global Environmental Accord: Strategies for Sustainability and Institutional Innovation* (Cambridge, MA: The MIT Press, 1993); Farhana Yamin and Joanna Depledge, *The International Climate Change Regime: A Guide to Rules, Institutions and Procedures* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

(٥) Richard Hofstadter, *Social Darwinism in American Thought: 1860–1915* (Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 1944).

(٦) Thomas C. Leonard, "Origins of the Myth of Social Darwinism: The Ambiguous Legacy of Richard Hofstadter's Social Darwinism in American Thought", *Journal of Economic Behavior and Organization* 71, no. 1 (July 2009): 37–51.

(٧) Noel Castree, "Commodifying What Nature?" *Progress in Human Geography* 27, no. 3 (July 2003): 273–297; Erik Swyngedouw, "UN Water Report 2012: Depoliticizing Water", *Development and Change* 44, no. 3 (May 2013): 823–835; James Fairhead, Melissa Leach and Ian Scoones, "Green Grabbing: A New Appropriation of Nature", *The Journal of Peasant Studies* 39, no. 2 (April 2012): 237–261; Manuel Couret Branco and Pedro Damião Henriques, "The Political Economy of the Human Right to Water", *Review of Radical Political Economics* 42, no. 2 (29 April 2010): 142–155.

(٨) Thomas K. Rudel, *Defensive Environmentalists and the Dynamics of Global Reform* (Cambridge: Cambridge University Press, 2013).

(٩) Stephen M. Gardiner, "A Perfect Moral Storm: Climate Change, Intergenerational Ethics and the Problem of Moral Corruption", *Environmental Values* 15, no. 3 (August 2006): 397–413.

(١٠) Christopher B. Field *et al*., eds*., Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation: Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), online e-book, www.ipcc.ch/pdf/special-reports/srex/SREX_Full_Report.pdf

(١١) Stephen Mark Gardiner, *A Perfect Moral Storm: The Ethical Tragedy of Climate Change*, Environmental Ethics and Science Policy Series (Oxford: Oxford University Press, 2011): 398.

(١٢) *Ibid*.: 407.

(١٣) Antonio Franceschet, "Moral Principles and Political Institutions: Perspectives on Ethics and International Affairs", *Millennium: Journal of International Studies* 31, no. 2 (March 2002): 347–357; Chultwumerije Okereke, "Climate Justice and the International Regime", *Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change* 1, no. 3 (2010): 462–474.

(١٤) Scott Barrett, "Climate Treaties and the Imperative of Enforcement", *Oxford Review of Economic Policy* 24, no. 2 (July 2008): 239–258.

(١٥) Donald A. Brown, *American Heat: Ethical Problems with the United States' Response to Global Warming*, foreword by Tim Weiskel, Studies in Social, Political, and Legal Philosophy (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2002).

(١٦) Seraina Buob, "On the Incentive Compatibility of Funding Adaptation", *Climate Economics at the NCCR Climate*: *Research Paper*, 2009, 03 (Bern, Switzerland: National Centre of Competence in Research on Climate, 2009).

(١٧) المادة ٣,٣ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمواد ٦، و٢١، و٧١ من بروتوكول كيوتو.

(١٨) Barrett, "Climate Treaties and the Imperative of Enforcement": 239–258.

(١٩) Peter Newell and Matthew Paterson, "The Politics of the Carbon Economy", in *The Politics of Climate Change: A Survey,* edited by Maxwell T. Boykoff, foreword by Tim O'Riordan, The Politics of Series (London: Routledge, 2010): 77–95.

(٢٠) Stephen D. Krasner, "Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables", *International Organization* 36, no. 2 (Spring 1982): 185–205.

(٢١) Robert Owen Keohane, *International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory* (Boulder, CO: Westview Press, 1989); Joseph S. Nye, *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power* (New York, NY: Basic Books, 1991).

(٢٢) Dale Jamieson, "Climate Change and Global Environmental Justice", in *Changing the Atmosphere: Expert Knowledge and Global Environmental Governance*, edited by Paul N. Edwards and Clark A. Miller, Politics, Science and the Environment (Cambridge, MA: MIT Press, 2001): 287–307; W. Neil Adger *et al*., eds., *Fairness in Adaptation to*

Climate Change (Cambridge, MA: MIT Press, 2006); J. Timmons Roberts and Bradley C. Parks, *A Climate of Injustice: Global Inequality: North-South Politics, and Climate Policy*, Global Environmental Accord: Strategies for Sustainability and Institutional Innovation (Cambridge, MA: MIT Press, 2007); Chukwumerije Okereke, *Global Justice and Neoliberal Environmental Governance: Ethics, Sustainable Development and International Cooperation,* Routledge Research in Postcolonial Literature 115 (Abingdon: Routledge, 2008); Amjad Abdullah *et al*., *National Adaptation Funding: Ways forward for the Poorest Countries*, IIED Briefing Paper (London: International Institute for Environment and Development, 2009).

(٢٣) Leigh Glover, *Postmodern Climate Change*, Routledge Research in Environmental Politics 11 (London: Routledge, 2006).

(٢٤) Anil Agarwal and Sunita Narain, *Global Warming in an Unequal World: A Case of Environmental Colonialism* (New Delhi: Centre for Science and Environment, 1991); Henry Shue, "The Unavoidability of Justice", in *International Politics of the Environment: Actors Interests and Institutions*, edited by Andrew Hurrell and Benedict Kingsbury (New York, NY: Oxford University Press, 1992): 373–397; Henry Shue, "Global Environment and International Inequality", *International Affairs* 75, no. 3 (July 1999): 531–545; John Byrne, *Equity and Sustainability in the Greenhouse: Reclaiming Our Atmospheric Commons* (Pune, India: Parisar, 1997); John Volger, *The Global Commons: A Regime Analysis* (Chichester, England: Wiley, 1995); Brown, *American Heat*.

(٢٥) Joe L. Kincheloe, *Critical Constructivism Primer*, *Peter Lang Primer* 2 (New York, NY: Peter Lang Primer, 2005).

(٢٦) Steve Rayner and Elizabeth L. Malone, ed., "The Challenge of Climate Change to Social Sciences", in *Human Choice and Climate Change: An International Assessment*, volume 4, *What Have We Learned?* (Columbia, OH: Battelle Press, 1998): 33–70.

(٢٧) Haas, Keohane and Levy, eds., *Institutions for the Earth*; Okereke, "Climate Justice and the International Regime": 462–474.

(٢٨) John Gerard Ruggie, "What Makes the World Hang Together? Neo-utilitarianism and the Social Constructivist Challenge", *International Organization* 52, no. 4 (Autumn 1998): 856–879.

(٢٩) David Held, "Restructuring Global Governance: Cosmopolitanism, Democracy and the Global Order", *Millennium: Journal of International Studies* 37, no. 3 (2009): 535–547.

(٣٠) Shue, "The Unavoidability of Justice": 373–397; Shue, "Global Environment and International Inequality": 531–545.

(٣١) Sylvia I. Karlsson-Vinkhuyzen, Nigel Jollands and Lawrence Staudt, "Global Governance for Sustainable Energy: The Contribution of a Global Public Goods Approach", *Ecological Economics* 83 (2012): 11–18.

(٣٢) J. Samuel Barkin and George E. Shambaugh, eds., *Anarchy and the Environment: The International Relations of Common Pool Resources* (Albany, NY: State University of New York, 1999).

(٣٣) Elizabeth R. DeSombre, "Developing Country Influence in Global Environmental Negotiations", *Environmental Politics* 9, no. 3 (2000): 23–42.

(٣٤) Field *et al*., eds., *Managing the Risks of Extreme Events and Disasters.*

(٣٥) DeSombre, "Developing Country Influence in Global Environmental Negotiations": 23–42.

(٣٦) Jonathan Pickering and Dirk Rübbelke, "International Cooperation on Adaptation to Climate Change", in *Routledge Handbook of the Economics of Climate Change Adaptation*, edited by Anil Markandya, Ibon Galarraga and Elisa Sainz de Murieta, Routledge International Handbooks (Abingdon: Routledge; Earthscan, 2014): 56–75.

(٣٧) Jouni Paavola and W. Neil Adger, "Fair Adaptation to Climate Change", *Ecological Economics* 56 (2006): 594–609.

(٣٨) Buob, *On the Incentive Compatibility of Funding Adaptation*.

(٣٩) Richard J. T. Klein, "Mainstreaming Climate Adaptation into Development: A Policy Dilemma", in *Climate Governance and Development*, edited by Albrecht Ansohn and Boris Pleskovic, Berlin Workshop Series 2010 (Washington: World Bank, 2011): 35–52.

(٤٠) Martin Stadelmann *et al*., *Universal Metrics to Compare the Effectiveness of Climate Change Adaptation Projects* (n.p., 2011), online e-book, www.oecd.org/env/cc/48351229.pdf

(٤١) Göran-Duus Otterstrom and Johannes Stripple, "Legitimacy in Global Adaptation Governance. National Adaptation Programmes of Action and Disbursement of Climate Finance", paper presented at the Lund Conference on Earth System Governance, Sweden, Lund University, 18–20 April 2012, www.earthsystemgovernance.org/lund2012/LC2012-paper197.pdf

(٤٢) Steve Vanderheiden, "Globalizing Responsibility for Climate Change", *Ethics and International Affairs* 25, no. 1 (2011): 65.

(٤٣) Inge Kaul, Isabelle Grunberg and Marc A. Stern, eds. *Global Public Goods: International Cooperation in the 21st Century* (New York, NY: Oxford University Press, 1999); Inge Kaul *et al*., eds., *Providing Global Public Goods: Managing Globalization* (Oxford:

Oxford University Press; New York, NY: United Nations Development Programme, 2003).

(٤٤) Inge Kaul, "Accelerating Poverty Reduction through Global Public Goods", in *Development Co-operation Report 2013: Ending Poverty*, foreword by Angel Gurria (Paris: Organisation for Economic Co-Operation and Development, 2013): 133, online e-book, https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/dcr-2013-enpdf?expires=1542205435&id=id&accname=guest&checksum=71C3B994EC584B19DD84E6CFBFC31BF7

(٤٥) Kaul, Grunberg and Stern, eds. *Global Public Goods*.

(٤٦) *Ibid.*

(٤٧) International Task Force on Global Public Goods, *Summary: Meeting Global Challenges: International Cooperation in the National Interest* (Stockholm: International Task Force on Global Public Goods, 2006).

(٤٨) J. Warren Evans and Robin Davies, eds., *Too Global to Fail: The World Bank at the Intersection of National and Global Public Policy in 2025*, Directions in Development: Environment and Sustainable Development (Washington, DC: World Bank Group, 2015), online e-book, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/20603/928730PUB0Box302103070978146480307 9.pdf?sequence=1

(٤٩) Kaul *et al*., eds., *Providing Global Public Goods*.

(٥٠) David Long and Frances Woolley, "Global Public Goods: Critique of a UN Discourse", *Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations* 15, no. 1 (January–March 2009): 107–122.

(٥١) *Ibid.*: 118.

(٥٢) Maurizio Carbone, "Supporting or Resisting Global Public Goods? The Policy Dimension of a Contested Concept", *Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations* 13, no. 2 (April–June 2007): 179–198.

(٥٣) John Vogler, *The Global Commons*.

(٥٤) Kaul, "Accelerating Poverty Reduction through Global Public Goods": 131–139.

(٥٥) Asa Persson, *Institutionalising Climate Adaptation Finance under the UNFCCC and Beyond: Could an Adaptation 'Market' Emerge? Stockholm Environment Institute Working Paper* 2011–03 (Stockholm: Stockholm Environment Institute, 2011), online e-book, www.sei-international.org/mediamanager/documents/Publications/Climate/Adaptation/sei-wp-2011-03-adaptation-commodifcation.pdf

(٥٦) Shue, "The Unavoidability of Justice": 373–397; Franceschet, "Moral Principles and Political Institutions": 347–357; Okereke, "Climate Justice and the International Regime": 462–474.

(٥٧) Thomas F. Stocker *et al*., eds., *Climate Change 2013: The Physical Science Basis: Working Group I Contribution to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Cambridge: Cambridge University Press, 2013); Christopher C. B. Field *et al*., eds., *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability, pt. A, Global and Sectoral Aspects: Working Group II Contribution to the IPCC Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Cambridge: Cambridge University Press, 2014); Ottmar Edenhofer *et al*., eds., *Climate Change 2014: Mitigation of Climate Change: Working Group III Contribution to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Cambridge: Cambridge University Press, 2014).

(٥٨) Field *et al*., eds., *Managing the Risks of Extreme Events and Disasters.*

(٥٩) Hans Gunter Brauch *et al*., eds., *Globalization and Environmental Challenges: Reconceptualizing Security in the 21st Century* (Berlin: Springer, 2008); Hans Gunter Brauch *et al*., eds., *Facing Global Environmental Change: Environmental, Human, Energy, Food, Health and Water Security Concepts*, Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace 4 (Berlin: Springer, 2009); Hans Gunter Brauch *et al*., eds., *Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security: Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks,* Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace 5 (Berlin: Springer, 2011).

(٦٠) Ursula Oswald Spring, *Water Resources in Mexico: Scarcity, Degradation, Stress, Conflicts, Management, and Policy,* Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace 7 (Berlin: Springer, 2011).

(٦١) M. L. Elliott, "First Report of Fusarium Wilt Caused by *Fusarium Oxysporum f. sp. Palmarum* on Canary Island Date Palm in Florida", *Plant Disease* 95, no. 3 (March 2011): 356.

(٦٢) International Energy Agency (IEA), *World Energy Investment Outlook: Special Report* (Paris: IEA, 2014), online e-book, www.iea.org/publications/freepublications/publication/weio2014.pdf

(٦٣) Richard Wilkinson and Kate Pickett, *The Spirit Level: Why More Equal Societies Almost Always Do Better* (London: Allen Lane, 2009).

(٦٤) Paul J. Crutzen, "Geology of Mankind", *Nature* 415, no. 6867 (January 2002): 23.

(٦٥) Gerard Bond *et al*., "A Pervasive Millennial-Scale Cycle in North Atlantic Holocene and Glacial Climates", *Science* 278, no. 5341 (14 November 1997): 1257–1266.

(٦٦) Hans Gunter Brauch and Ursula Oswald Spring, *Securitizing the Ground, Grounding the Security*. *Desertification Land Degradation and Drought: UNCCD Issue Paper* 2 (Bonn: United Nations Convention to Combat Desertification, 2009).

(٦٧) Organisation for Economic Co-Operation and Development (OECD), *OECD Environmental Indicators. Development, Measurement and Use, Reference Paper* (Paris: OECD, 2001).

(٦٨) Timothy M. Lenton *et al*., "Tipping Elements in the Earth's Climate System", *PNAS* 105, no. 6 (12 February 2008): 1786–1793, online e-article, http://www.pnas.org/content/105/6/1786.full.pdf

(٦٩) "Ecological Footprint", *Global Footprint Network*, www.footprintnetwork.org/our-work/ecological-footprint/

(٧٠) Millennium Ecosystem Assessment, *Ecosystems and Human Well-Being: Desertification Synthesis,* Millennium Ecosystem Assessment Series (Washington, DC: Island Press, 2005).

(٧١) Stocker *et al*., eds., *Climate Change* 2013.

(٧٢) *Ibid.*

(٧٣) Jonathan Foley, "It's Time to Rethink America's Corn System. Scientific American", *Scientific American*, www.scientificamerican.com/article/time-to-rethink-corn/

(٧٤) "WMO: 2015 Likely to Be Warmest on Record, 2011–2015 Warmest Five Year Period", *World Meteorological Organization*, https://public.wmo.int/en/media/press-release/wmo-2015-likely-be-warmest-record-2011-2015-warmest-five-year-period

(٧٥) Ursula Oswald Spring *et al*., *Vulnerabilidad Social y Género entre Migrantes Ambientales* (Cuernavaca: Centro Regional de Investigaciones Multidisciplinarias, 2014).

(٧٦) "Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction 2015", *UNISDR*, www.unisdr.org/we/inform/publications/42809

(٧٧) *Right to Food: Note by the Secretary General* (New York, NY: United Nations General Assembly, 2015), online e-book, http://www.refworld.org/docid/55f291324.html

(٧٨) "Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction 2015", *Prevention Web*, https://www.preventionweb.net/english/hyogo/gar/2015/en/gar-pdf/GAR2015_EN.pdf

(٧٩) "Dengue and Malaria Impacting Socioeconomic Growth: WHO", *World Health Organization: South-East Asia*, www.searo.who.int/mediacentre/releases/2014/pr1570/en/

(٨٠) Madhavi Malalgoda Ariyabandu and Dilrukshi Fonseka, "Do Disasters Discriminate? A Human Security Analysis of the Impact of the Tsunami in India, Sri Lanka and of the Kashmir Earthquake in Pakistan", in *Facing Global Environmental Change*: 1215–1226.

(٨١) Jesse Anttila-Hughes and Solomon Hsiang, "Destruction, Disinvestment, and Death: Economic and Human Losses following Environmental Disaster", *SSRN*, http://ssrn.com/abstract=2220501

(٨٢) Field *et al*., eds., *Climate Change 2014*.

(٨٣) *Renewables 2015: Global Status Report* (Paris: Renu21, 2015), online e-book, http://www.ren21.net/wp-content/uploads/2015/07/REN12-GSR2015_Onlinebook_low1.pdf

(٨٤) Nicholas Stern, *The Economics of Climate Change: The Stern Review* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

(٨٥) John Grin, Jan Rotmans and Johan Schot, *Transitions to Sustainable Development: New Directions in the Study of Long Term Transformative Change,* Routledge Studies in Sustainability Transitions (London: Routledge, 2010).

(٨٦) Field *et al*., eds., *Climate Change 2014;* Edenhofer *et al*., eds., *Climate Change 2014.*

(٨٧) Stocker *et al*., eds., *Climate Change 2013*; Aiguo Dai, "Drought under Global Warming: A Review", *Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change* 2, no. 1 (January 2011): 45–65.

(٨٨) Gordon McBean and Idowu Ajibade, "Climate Change, Related Hazards and Human Settlements", *Current Opinion in Environmental Sustainability* 1, no. 2 (2009): 179–186; G. A. McBean, "Integrating Disaster Risk Reduction towards Sustainable Development", *Current Opinion in Environmental Sustainability* 4 (2012): 122–127.

(٨٩) Karen O'Brien, Asunción Lera St. Clair and Berit Kristoffersen, eds., *Climate Change, Ethics and Human Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010); Field *et al*., eds., *Climate Change 2014*; Edenhofer *et al*., eds., *Climate Change 2014*; World Bank, *World Development Report 2014: Risk and Opportunity: Managing Risk for Development* (Washington, DC: World Bank, 2014).

(٩٠) Ariyabandu and Fonseka, "Do Disasters Discriminate?": 1223–1236; Maureen Fordham *et al*., *Leading Resilient Development: Grassroots Women's Priorities, Practices and Innovations*, foreword by Winnie Byanyima and Sandy Schilen (New York, NY: GROOTS International; United Nations Development Programme, 2011).

(٩١) Ulrich Beck, *World at Risk*, translated by Ciaran Cronin (Cambridge: Polity, 2009); Ulrich Beck, "Living in and Coping with World Risk Society", chap. 1 in *Humanity at Risk: The Need for Global Governance*, edited by Daniel Innerarity and Javier Solana, translated by Sandra Kingery and Stephen Williams, *Political Theory and Contemporary Philisophy* (New York, NY: Bloomsbury Academic, 2013).

(٩٢) Fikret Berkes, "Understanding Uncertainty and Reducing Vulnerability: Lessons from Resilience Thinking", *Natural Hazards* 41, no. 2 (May 2007): 283–295.

(٩٣) Ole Wæver, *Concepts of Security* (PhD diss., University of Copenhagen, Department of Political Science, 1997).

(٩٤) Ursula Oswald Spring, "A HUGE Gender Security Approach: Towards Human, Gender, and Environmenatal Security", in *Facing Global Environmental Change*: 1157–1181.

(٩٥) Brauch *et al*., eds., *Coping with Global Environmental Change*.

(٩٦) Roeland Jaap in 't Veld, *Transgovernance: The Quest for Governance of Sustainable Development*, edited by Louis Meuleman and Madelon Eelderink (Potsdam, Germany: Institute for Advanced Sustainability Studies, 2011).

(٩٧) Harald Welzer, *Climate Wars: What People Will Be Killed for in the 21st Century*, translated by Patrick Camiller (Cambridge: Polity, 2012).

(٩٨) Christian Webersik, *Climate Change and Security: A Gathering Storm of Global Challenges,* Praeger Security International (Santa Barbara, CA: Praeger, 2010).

(٩٩) Lucian M. Ashworth, *A History of International Thought: From the Origins of the Modern State to Academic International Relations* (London: Routledge, 2014).

(١٠٠) Ronnie D. Lipschutz and Judith Mayer, *Global Civil Society and Global Environmental Change: The Politics of Nature from Place to Planet,* SUNY Series in International Environmental Policy and Theory (Albany, NY: State University of New York, 1996).

(١٠١) Oran R. Young, *International Governance: Protecting the Environment in a Stateless Society,* Cornell Studies in Political Economy (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1994).

(١٠٢) Wolfgang Sachs and Tilman Santarius, eds*., Fair Future: Resource Conflicts, Security and Global Justice*, translated by Patrick Camiller (London: Zed Books, 2007).

(١٠٣) George Perkins Marsh, *Man and Nature: Or, Physical Geography as Modified by Human Action,* The John Harvard Library (Cambridge, MA: The Belknap Press, 1965); Clarence J. Glacken, *Traces on the Rhodian Shore* (Berkeley, CA: University of California Press, 1967); Libby Robin, Sverker Sörlin and Paul Warde, eds., *The Future of Nature: Documents of Global Change* (New Haven, CT: Yale University Press, 2013).

(١٠٤) Peter Dauvergne, *The Shadows of Consumption: Consequences for the Global Environment* (Cambridge, MA: MIT Press, 2008).

(١٠٥) Thomas Robertson, *The Malthusian Moment: Global Population Growth and the Birth of American Environmentalism* (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 2012).

(١٠٦) Marian A. L. Miller, *The Third World in Global Environmental Politics* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995).

(١٠٧) Harriet Bulkeley *et al*., *Transnational Climate Change Governance* (Cambridge: Cambridge University Press, 2014).

(١٠٨) Mike Davis, *Late Victorian Holocausts: El Niño Famines and the Making of the Third World* (London: Verso, 2001); John Robert McNeill, *Something New under the Sun: An Environmental History of the Twentieth Century World,* The Global Century Series (New York, NY: W. W. Norton, 2000); Alf Hornborg, J. R. McNeill and Joan Martinez-Alier, eds., *Rethinking Environmental History: World System and Global Environmental Change,* Globalization and the Environment Series (Lanham, MD: AltaMira Press, 2007).

(١٠٩) Erle C. Ellis, "Anthropogenic Transformation of the Terrestrial Biosphere", *Philosophical Transactions of the Royal Society: A Mathematical, Physical and Engineering Sciences* 369, no. 1938 (January 2011): 1010–1035; Will Steffen *et al*., *Global Change and the Earth System: A Planet under Pressure: Executive Summary, Global Change,* IGBP Series (Berlin: Springer, 2004); United Nations Environment Programme (UNEP), *GEO 5: Global Environmental Outlook: Environment for the Future We Want* (Nairobi, Kenya: UNEP, 2012).

(١١٠) Victor Galaz, *Global Environmental Governance, Technology and Politics: The Anthropocene Gap* (Cheltenham: Edward Elgar, 2014).

(١١١) Joachim Radkau, *The Age of Ecology: A Global History* (Cambridge: Polity, 2014).

(١١٢) Harrison Brown, *The Challenge of Man's Future* (New York, NY: Viking, 1954); William L. Thomas, ed., *Man's Role in Changing the Face of the Earth* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1956).

(١١٣) Marvin S. Soroos, *The Endangered Atmosphere: Preserving a Global Commons* (Columbia, SC: University of South Columbia Press, 1997).

(١١٤) Paul N. Edwards, *A Vast Machine: Computer Models, Climate Data, and the Politics of Global Warming* (Cambridge, MA: MIT Press, 2010).

(١١٥) Karen T. Litfin, *Ozone Discourses: Science and Politics in International Environmental Cooperation* (New York, NY: Columbia University Press, 1994).

(١١٦) Ebenezer Howard, *To-morrow: A Peaceful Path to Real Reform* (London: Swan Sonnenschein, 1898).

(١١٧) Philippe Le Billon, *Wars of Plunder: Conflicts, Profits and the Politics of Resources* (London: Hurst, 2012).

(١١٨) Donella H. Meadows *et al*., *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind,* Potomac Associates Books (New York, NY: Universe Book, 1974).

(١١٩) Timothy O'Riordan, *Environmentalism, Research in Planning and Design* 2 (London: Pion, 1976).

(١٢٠) Paul Wapner, *Environmental Activism and World Civil Politics,* SUNY Series in International Environmental Policy and Theory (New York, NY: State University of New York, 1996).

(١٢١) Tohn Vogler, *The Global Commons*.

(١٢٢) Richard P. Turco *et al*., "Nuclear Winter: Global Consequences of Multiple Nuclear Explosions", *Science* 222, no. 4630 (23 December 1983): 1283–1292.

(١٢٣) The Ecologist, *Whose Common Future? Reclaiming the Commons* (London: Earthscan, 1993).

(١٢٤) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston, MA: Little, Brown, 1977).

(١٢٥) Alan Roberts, *The Self-Managing Environment* (London: Allison and Busby, 1979).

(١٢٦) Vogler, *The Global Commons*.

(١٢٧) Young, *International Governance*.

(١٢٨) Haas, Keohane and Levy, eds., *Institutions for the Earth*.

(١٢٩) P. M. Haas, "Obtaining International Environmental Protection through Epistemic Consensus", *Millennium: Journal of International Studies* 19, no. 3 (1990): 347–364.

(١٣٠) Litfin, *Ozone Discourses*.

(١٣١) Peter Jacques, *Environmental Skepticism: Ecology, Power and Public Life* (Farnham, UK: Ashgate, 2009).

(١٣٢) World Commission on Environment and Development, *Our Common Future* (Oxford: Oxford University Press, 1987).

(١٣٣) Thomas Homer-Dixon, "On the Threshold: Environmental Changes as Causes of Acute Conflict", *International Security* 16, no. 2 (Fall 1991): 76–116.

(١٣٤) Thomas Homer-Dixon, *Environment, Scarcity, and Violence* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).

(١٣٥) Daniel Deudney, "The Case against Linking Environmental Degradation and National Security", *Millennium: Journal of International Studies* 19, no. 3 (December 1990): 461–476.

(١٣٦) Brauch *et al*., eds., *Coping with Global Environmental Change*; Simon Dalby, Security and Environmental Change (Cambridge: Polity, 2009).

(١٣٧) Mohamed Osman Suliman, ed., *Ecology, Politics and Violent Conflict* (London: Zed Books, 1999).

(١٣٨) Rob Nixon, *Slow Violence and the Environmentalism of the Poor* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011).

(١٣٩) Jon Barnett, *The Meaning of Environmental Security: Ecological Politics and Policy in the New Security Era* (London: Zed Books, 2001).

(١٤٠) A. Denny Ellerman *et al*., *Markets for Clean Air: The U.S. Acid Rain Program* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

(١٤١) Arthur P. J. Mol, *Globalization and Environmental Reform: The Ecological Modernization of the Global Economy*, rev. ed. (Cambridge: MA: MIT Press, 2003).

(١٤٢) Lorraine Elliott, *The Global Politics of the Environment*, Second Edition. (New York, NY: Palgrave Macmillan, 2004); Peter Newell, *Globalization and the Environment: Capitalism, Ecology and Power* (Cambridge: Polity, 2012).

(١٤٣) Dimitris Stevis and Valerie J. Assetto, eds., *The International Political Economy of the Environment: Critical Perspectives* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2001).

(١٤٤) Jennifer Clapp and Peter Dauvergne, *Paths to a Green World: The Political Economy of the Global Environment* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005).

(١٤٥) William Nordhaus, "Climate Clubs: Overcoming Free-Riding in International Climate Policy", *American Economic Review* 105, no. 4 (April 2015): 1339–1370.

(١٤٦) Newell and Paterson, "The Politics of the Carbon Economy": 77–95.

(١٤٧) Bulkeley *et al*., *Transnational Climate Change Governance*.

(١٤٨) Robert O. Keohane, "The Global Politics of Climate Change: Challenge for Political Science", *PS: Political Science & Politics* 48, no. 1 (January 2015): 19–26.

(١٤٩) Sanjay Chaturvedi and Timothy Doyle, *Climate Terror: A Critical Geopolitics of Climate Change, New Security Challenges* (New York, NY: Palgrave Macmillan, 2015).

(١٥٠) Victor Galaz, *Global Environmental Governance, Technology and Politics*.

(١٥١) Ken Conca, *An Unfinished Foundation: The United Nations and Global Environmental Governance* (New York, NY: Oxford University Press, 2015).

(١٥٢) *Ibid*.

(١٥٣) Robin Leichenko and Karen O'Brien, *Environmental Change and Globalization: Double Exposures* (Oxford: Oxford University Press, 2008).

(١٥٤) Elizabeth Kolbert, *The Sixth Extinction: An Unnatural History* (New York, NY: Henry Holt, 2014).

(١٥٥) Will Steffen *et al*., "The Anthropocene: From Global Change to Planetary Stewardship", *Ambio* 40, no. 7 (November 2011): 739–761.

(١٥٦) Clive Hamilton, Christophe Bonneuil and François Gemenne, eds., *The Anthropocene and the Global Environmental Crisis: Rethinking Modernity in a New Epoch, Routledge Environmental Humanities* (Abingdon: Routledge, 2015).

(١٥٧) Naomi Klein, *This Changes Everything: Capitalism vs. the Climate* (Toronto: Knopf, 2014).

(١٥٨) Carl Death, ed., *Critical Environmental Politics* (Abingdon: Routledge, 2014).

(١٥٩) Will Steffen *et al*., "Planetary Boundaries: Guiding Human Development on a Changing Planet", *Science* 347, no. 6223 (13 Feb 2015): 736–746.

(١٦٠) Wil C. G. Burns and Andrew L. Strauss, eds., *Climate Change Geoengineering: Philosophical Perspectives: Legal Issues and Governance Frameworks* (Cambridge: Cambridge University Press, 2013).

(١٦١) Clive Hamilton, *Earthmasters: The Dawn of the Age of Climate Engineering* (New Haven, CT: Yale University Press, 2013).

(١٦٢) Randall Amster, *Peace Ecology* (Boulder: Paradigm, 2015).

(١٦٣) Thomas Princen, Jack P. Manno and Pamela L. Martin, eds., *Ending the Fossil Fuel Era* (Cambridge, MA: MIT Press, 2015).

(١٦٤) Rajendra K. Pachauri and Leo Meyer, eds., *Climate Change 2014: Synthesis Report: Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Geneva: Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2015), online e-book, www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar5/syr/SYR_AR5_FINAL_full.pdf

(١٦٥) Jennifer Leigh Hadden, *Networks in Contention: The Divisive Politics of Climate Change,* Cambridge Studies in Contentious Politics (New York, NY: Cambridge University Press, 2015).

(١٦٦) Robert Falkner, "Global Environmentalism and the Greening of International Society", *International Affairs* 88, no. 3 (May 2012): 503–522.

(١٦٧) Nina Hall, "Money or Mandate? Why International Organizations Engage with the Climate Change Regime", *Global Environmental Politics* 15, no. 2 (2015): 79–96.

(١٦٨) Matthew Paterson, *Global Warming and Global Politics,* Environmental Politics (London: Routledge, 1996).

(١٦٩) Mike Hulme, *Why We Disagree about Climate Change: Understanding Controversy, Inaction and Opportunity* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2009).

(١٧٠) Paterson, *Global Warming and Global Politics*: 22; Hulme, *Why We Disagree about Climate Change.*

(١٧١) "History", *IPCC: Intergovernmental Panel on Climate Change,* www.ipcc.ch/organization/organization_history.shtml

(١٧٢) John Theodore Houghton, G. J. Jenkins and J. J. Ephraums, *Climate Change: The IPCC Scientifc Assessment* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), online e-book, https://www.ipcc.ch/ipccreports/far/wg_I/ipcc_far_wg_I_full_report.pdf

(١٧٣) Pachauri and Meyer, eds., *Climate Change 2014*.

(١٧٤) "History", *IPCC: Intergovernmental Panel on Climate Change*.

(١٧٥) "IPCC Statement on the Melting of Himalayan Glaciers", *IPCC: Intergovernmental Panel on Climate Change*, www.ipcc.ch/pdf/presentations/himalaya-statement-20january2010.pdf

(١٧٦) Timothy M. Lenton, "Early Warning of Climate Tipping Points", *Nature Climate Change* 1, no. 4 (June 2011): 201–209.

(١٧٧) Hulme, *Why We Disagree about Climate Change*.

(١٧٨) Paterson, *Global Warming and Global Politics*.

(١٧٩) Falkner, "Global Environmentalism and the Greening of International Society": 513.

(١٨٠) *United Nations Framework Convention on Climate Change* (New York, NY: United Nations, 1992), online e-book, https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf

(١٨١) Joanna Depledge, "Striving for No: Saudi Arabia in the Climate Change Regime", *Global Environmental Politics* 8, no. 4 (2008): 9–35.

(١٨٢) Diarmuid Torney, *European Climate Leadership in Question: Policies toward China and India, Earth System Governance* (Cambridge, MA: MIT Press, 2015).

(١٨٣) Jon Barnett, "The Worst of Friends: OPEC and G77 in the Climate Regime", *Global Environmental Politics* 8, no. 4 (November 2008): 1–8; J. Timmons Roberts, "Multipolarity and the New World (Dis)Order: US Hegemonic Decline and the Fragmentation of the Global Climate Regime", *Global Environmental Change* 21, no. 3 (August 2011): 776–784.

(١٨٤) "Parties and Observers", *United Nations: Climate Change*, http://unfccc.int/parties_and_observers/items/2704.php

(١٨٥) Joshua W. Busby, *Moral Movements and Foreign Policy, Cambridge Studies in International Relations* 10 (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

(١٨٦) "Chair's Summary: Prime Minister Tony Blair: Gleneagles, July 8, 2005 (Final Press Conference)", *G7 Information Centre*, www.g8.utoronto.ca/summit/2005gleneagles/summary.html

(١٨٧) *Ibid*.

(١٨٨) Nicholas Stern, "Stern Review on the Economics of Climate Change", *The National Archive*, http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/+/http:/www.hm-treasury.gov.uk/independent_reviews/stern_review_economics_climate_change/stern_review_report.cfm

(١٨٩) Torney, *European Climate Leadership in Question*.

(١٩٠) Norman Myers, "Environmental Refugees in a Globally Warmed World", *BioScience* 43, no. 11 (December 1993): 752–761; Norman Myers, "Environmental Refugees", *Population and Environment* 19, no. 2 (November 1997): 167–182.

(١٩١) *Security Council: Sixty-Second Year: 5663rd Meeting: Tuesday, 17 April 2007, New York,* S/PV. 5663 ([New York]: United Nations, [2007]), online e-book, https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/CC%20SPV%205663.pdf

(١٩٢) Framework Convention on Climate Change, *Report of the Conference of the Parties on Its Fifteenth Session, Held in Copenhagen from 7 to 19 December 2009* ([Geneva]: United Nations, 2009), online e-book, http://unfccc.int/resource/docs/2009/cop15/eng/11a01.pdf

(١٩٣) "FACT SHEET: U.S.-China Joint Announcement on Climate Change and Clean Energy Cooperation", *MAHB*, https://mahb.stanford.edu/library-item/fact-sheet-u-s-china-joint-announcement-on-climate-change-and-clean-energy-cooperation/

(١٩٤) *Leaders' Declaration: G7 Summit: 7–8 June 2015*, (n.p., 2015): 15, online e-book, https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/7320LEADERS%20STATEMENT_FINAL_CLEAN.pdf

(١٩٥) للاطلاع على القائمة الكاملة للدول التي تعتزم تقديم مساهمات محددة محليًّا، انظر:

"INDCs as Communicated by Parties", *INDC*, https://www4.unfccc.int/sites/submissions/indc/Submission%20Pages/submissions.aspx

(١٩٦) Karen A. Mingst and Margaret P. Karns, *The United Nations in the 21st Century*, *Dilemmas in World Politics*, third edition. (Boulder, CO: Westview Press, 2007): 216.

(١٩٧) Zoe Young, *A New Green Order? The World Bank and the Politics of Global Environment Facility* (London: Pluto Press, 2002).

(١٩٨) Nina W. T. Hall, "A Catalyst for Cooperation? The Inter-Agency Standing Committee and the Humanitarian Response to Climate Change", *Global Governance* 22 (2016): 369–387; Nina Hall, *Displacement, Development and Climate Change: International Organizations Moving beyond Their Mandates, Global Institutions* (Oxford: Routledge, 2016).

(١٩٩) Framework Convention on Climate Change, *Report of the Conference of the Parties on Its Fifteenth Session.*

(٢٠٠) "Statement: WRI's Andrew Steer Welcomes France's Climate Finance Commitment", *World Resources Institute*, www.wri.org/news/2015/09/statement-wri%E2%80%99s-andrew-steer-welcomes-france%E2%80%99s-climate-finance-commitment

(٢٠١) Liane Schalatek, "Making the Green Climate Fund 'Effective' Soon—in a Lasting Way", *Heinrich Böll Stiftung*, https://us.boell.org/2015/05/05/making-green-climate-fund-effective-soon-lasting-way

(٢٠٢) Martin J. Stadelman, J. Timmons Roberts and Saleemul Huq, *Baseline for Trust: Defining 'New and Additional' Climate Funding* (London: International Institute for the Environment and Development (IIED), 2010), online e-book, http://pubs.iied.org/pdfs/17080IIED.pdf

(٢٠٣) Hall, *Displacement, Development and Climate Change*.

(٢٠٤) Hall, "Money or Mandate?": 79–96.

(٢٠٥) Hall, "A Catalyst for Cooperation".

(٢٠٦) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), *Convention and Protocol Relating to the Status of Refugees* (Geneva: UNHCR, 2010), online e-book, http://www.unhcr.org/3b66c2aa10.html

(٢٠٧) Alexander Betts, Gilbert Damian Loescher and James Milner, *UNHCR: The Politics and Practice of Refugee Protection*, 2nd ed., Routledge Global Institutions Series 62 (Abingdon: Routledge, 2012).

(٢٠٨) Frank Biermann and Ingrid Boas, "Preparing for a Warmer World: Towards a Global Governance System to Protect Climate Refugees", *Global Environmental Politics* 10, no. 1 (February 2010): 60–88.

(٢٠٩) Hall, *Displacement, Development and Climate Change*.

(٢١٠) Hall, "A Catalyst for Cooperation".

(٢١١) Leila Mead, "WHO Calls for Action to Protect Health from Climate Change", *IISD*, http://climate-l.iisd.org/news/who-calls-for-action-to-protect-health-from-climate-change/

(٢١٢) UN General Assembly, *Transforming Our World: The 2013 Agenda for Sustainable Development* (New York, NY: UN General Assembly, 2015), online e-book, http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/L.1&Lang=E

(٢١٣) Robert O. Keohane and David G. Victor, "The Regime Complex for Climate Change", *Perspectives on Politics* 9, no. 1 (March 2011): 7–23.

(٢١٤) Hall, "Money or Mandate?": 84.

(٢١٥) "Summary for Policymakers", in *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability*:1–34.

(٢١٦) Anthony Leiserowitz *et al*., *Global Warming's Six Americas in September 2012* (New Haven, CT: Yale Project on Climate Change Communication, 2013).

(٢١٧) "Psychology and Global Climate Change: Addressing a Multi-faceted Phenomenon and Set of Challenges: A Report of the American Psychological Association Task Force on the Interface between Psychology and Global Climate Change", *American Psychological Association*, http://www.apa.org/science/about/publications climate-change.aspx; T. L. Milfont, "Global Warming, Climate Change and Human Psychology", in

Psychological Approaches to Sustainability: Current Trends in Theory, Research and Applications, edited by Victor Corral-Verdugo, Cirilo Humberto Garcia Cadena and Martha Frias Armenta, Environmental Science, Engineering and Technology Series (New York, NY: Nova Science, 2010): 19–42; Maria Ojala, "Regulating Worry, Promoting Hope: How Do Children, Adolescents, and Young Adults Cope with Climate Change?" *International Journal of Environmental & Science Education* 7, no. 4 (October 2012): 537–561.

(٢١٨) David V. Budescu, Stephen B. Broomell and Han-Hui Por, "Improving Communication of Uncertainty in the Reports of the Intergovernmental Panel on Climate Change", *Psychological Science* 20, no. 3 (March 2009): 299–308.

(٢١٩) Naomi Oreskes and Erik M. Conway, *Merchants of Doubt: How a Handful of Scientists Obscured the Truth on Issues from Tobacco Smoke to Global Warming* (New York, NY: Bloomsbury Press, 2010); Aaron M. McCright and Riley E. Dunlap, "Cool Dudes: The Denial of Climate Change Among Conservative White Males in the United States", *Global Environmental Change* 21, no. 4 (October 2011): 1163–1172.

(٢٢٠) Peter J. Jacques, Riley E. Dunlap and Mark Freeman, "The Organisation of Denial: Conservative Think Tanks and Environmental Scepticism", *Environmental Politics* 17, no. 3 (2008): 349–385.

(٢٢١) McCright and Dunlap, "Cool Dudes": 1163–1172; Lauren Feldman *et al*., "The Mutual Reinforcement of Media Selectivity and Effects: Testing the Reinforcing Spirals Framework in the Context of Global Warming", *Journal of Communication* 64, no. 4 (2014): 590–611.

(٢٢٢) McCright and Dunlap, "Cool Dudes": 1163–1172; Wouter Poortinga *et al*., "Uncertain Climate: An Investigation into Public Scepticism about Anthropogenic Climate Change", *Global Environmental Change* 21, no. 3 (August 2011): 1015–1024; K. Häkkinen and N. Akrami, "Ideology and Climate Change Denial", *Personality and Individual Differences* 70 (2014): 62–65; Aaron M. McCright, Riley E. Dunlap and Sandra T. Marquart-Pyatt, "Political Ideology and Views about Climate Change in the European Union", *Environmental Politics* 25, no. 2 (2016): 338–358; Taciano L. Milfont *et al*., "Socio-Structural and Psychological Foundations of Climate Change Beliefs", *New Zealand Journal of Psychology* 44, no. 1 (March 2015): 17–30.

(٢٢٣) Jacques, Dunlap and Freeman, "The Organisation of Denial": 349–385.

(٢٢٤) Jennifer Jacquet, Monica Dietrich and John T. Jost, "The Ideological Divide and Climate Change Opinion: 'Top-Down' and 'Bottom-Up' Approaches", *Frontiers in Psychology* 5 (18 December 2014): 1–6.

(٢٢٥) Jacques, Dunlap and Freeman, "The Organisation of Denial": 349–385.

(٢٢٦) John T. Jost *et al*., "Political Conservatism as Motivated Social Cognition", *Psychological Bulletin* 129, no. 3 (May 2003): 339–375.

(٢٢٧) *Ibid*.

(٢٢٨) John T. Jost and Mahzarin R. Banaji, "The Role of Stereotyping in System-Justifcation and the Production of False Consciousness", *British Journal of Social Psychology* 33, no. 1 (1994): 1–27.

(٢٢٩) Irina Feygina, John T. Jost and Rachel E. Goldsmith, "System Justification, the Denial of Global Warming, and the Possibility of System-Sanctioned Change", *Personality and Social Psychology Bulletin* 36, no. 3 (2010): 326–338.

(٢٣٠) Jost *et al*., "Political Conservatism as Motivated Social Cognition": 339–375.

(٢٣١) *Ibid*.

(٢٣٢) *Ibid*.; John T. Jost *et al*., "Are Needs to Manage Uncertainty and Threat Associated with Political Conservatism or Ideological Extremity?" *Personality and Social Psychology Bulletin* 33, no. 7 (July 2007): 989–1007.

(٢٣٣) Jost *et al*., "Political Conservatism as Motivated Social Cognition": 339–375.

(٢٣٤) Feygina, Jost and Goldsmith, "System Justification, the Denial of Global Warming": 326–338; Ojala, "Regulating Worry, Promoting Hope": 537–561.

(٢٣٥) Milfont, "Global Warming, Climate Change and Human Psychology": 19–42; Alexa Spence, Wouter Poortinga and Nick Pidgeon, "The Psychological Distance of Climate Change", *Risk Analysis* 32, no. 6 (June 2012): 957–972.

(٢٣٦) "Summary for Policymakers": 1–34.

(٢٣٧) *Ibid*.

(٢٣٨) *Ibid*.

(٢٣٩) David Schlosberg, "Theorising Environmental Justice: The Expanding Sphere of a Discourse", *Environmental Politics* 22, no. 1 (February 2013): 37–55.

(٢٤٠) Jost *et al*., "Political Conservatism as Motivated Social Cognition": 339–375.

(٢٤١) John T. Jost and Eric P. Thompson, "Group-Based Dominance and Opposition to Equality as Independent Predictors of Self-Esteem, Ethnocentrism, and Social Policy Attitudes among African Americans and European Americans", *Journal of Experimental Social Psychology* 36, no. 3 (May 2000): 209–232; Marc Stewart Wilson and

Chris G. Sibley, "Social Dominance Orientation and Right-Wing Authoritarianism: Additive and Interactive Effects on Political Conservatism", *Political Psychology* 34, no. 2 (April 2013): 277–284.

(٢٤٢) Felicia Pratto *et al*., "Social Dominance Orientation: A Personality Variable Predicting Social and Political Attitudes", *Journal of Personality and Social Psychology* 67, no. 4 (1994): 741–763.

(٢٤٣) Lynne M. Jackson *et al*., "Intergroup Ideology and Environmental Inequality", *Analyses of Social Issues and Public Policy* 13, no. 1 (December 2013): 327–346; Taciano L. Milfont *et al*., "Environmental Consequences of the Desire to Dominate and Be Superior", *Personality and Social Psychology Bulletin* 39, no. 9 (September 2013): 1127–1138; Kristof Dhont *et al*., "Social Dominance Orientation Connects Prejudicial Human-Human and Human-Animal Relations", *Personality and Individual Differences* 61–62 (April 2014): 105–108; Taciano L. Milfont and Chris G. Sibley, "The Hierarchy Enforcement Hypothesis of Environmental Exploitation: A Social Dominance Perspective", *Journal of Experimental Social Psychology* 55 (November 2014): 188–193; Kirsti M. Jylhä and Nazar Akrami, "Social Dominance Orientation and Climate Change Denial: The Role of Dominance and System Justification", *Personality and Individual Differences* 86 (November 2015): 108–111.

(٢٤٤) *Ibid*.

(٢٤٥) Häkkinen and Akrami, "Ideology and Climate Change Denial": 62–65.

(٢٤٦) McCright and Dunlap, "Cool Dudes": 1163–1172.

(٢٤٧) Milfont *et al*., "Environmental Consequences of the Desire to Dominate": 1127–1138.

(٢٤٨) Jylhä and Akrami, "Social Dominance Orientation and Climate Change Denial": 108–111.

(٢٤٩) John Duckitt, "A Dual-Process Cognitive-Motivational Theory of Ideology and Prejudice", *Advances in Experimental Social Psychology* 33 (December 2001): 41–113.

(٢٥٠) Pratto *et al*., "Social Dominance Orientation": 741–763.

(٢٥١) "Summary for Policymakers": 1–34.

(٢٥٢) Pratto *et al*., "Social Dominance Orientation": 741–763.

(٢٥٣) Jana Grina et al., "Political Orientation and Dominance: Are People on the Political Right More Dominant?" *Personality and Individual Differences* 94 (May 2016): 113–117.

(٢٥٤) Jylhä and Akrami, "Social Dominance Orientation and Climate Change Denial": 108–111.

(٢٥٥) McCright, Dunlap and Marquart-Pyatt, "Political Ideology and Views about Climate Change": 338–358.

(٢٥٦) Häkkinen and Akrami, "Ideology and Climate Change Denial": 62–65; Jylhä and Akrami, "Social Dominance Orientation and Climate Change Denial": 108–111.

(٢٥٧) "Summary for Policymakers": 1–34.

(٢٥٨) Feygina, Jost and Goldsmith, "System Justification, the Denial of Global Warming": 326–338.

(٢٥٩) Paul G. Bain *et al*., "Co-Benefits of Addressing Climate Change Can Motivate Action around the World", *Nature Climate Change* 6, no. 2 (28 September 2015): 154–157, online e-article, www.nature.com/nclimate/journal/vaop/ncurrent/full/nclimate2814.html

القسم الثاني
تقييمات - أي الطرق نتبع؟

٦

السياسات البيئية المتقاطعة

جوستافو سوسا-نونيز
معهد مورا، المكسيك

شهدت الأزمنة الحديثة تدهور البيئة بسبب الإنتاج والاستهلاك المستهتر. في محاولة للتغلب على ذلك، طورت الدول القومية سياسات بيئية وفقًا لوجهات نظرها واهتماماتها واستراتيجياتها الجيوسياسية. الكثير منها ينظر إليه بشكل تقليدي على أنه «تنظيمي بطبيعته»، تهيمن عليه الحكومات الوطنية التي تنص على معايير محددة في القانون[١]. البعض منها يتميز بالتركيز السائد على «هنا والآن»؛ وهذا يعني أننا كثيرًا ما نتفاعل مع المشاكل فقط عندما تؤثر على حياتنا اليومية[٢].

إن التخفيف من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها مسألتان تبرزان أهمية تنظيم التفاعلات بين المجتمعات والبيئة. وتقدم السياسات على الصعيدين المحلي والدولي سمات مختلفة. فمن ناحية، تتميز الإدارة البيئية على الصعيد المحلي بعمليات مختلفة لصنع السياسات المحلية، والظروف الاقتصادية والإيكولوجية، والقيم الاجتماعية-الثقافية، ومستويات النشاط، فضلًا عن نظم استخدام الأراضي والموارد الطبيعية[٣]. ومن ناحية أخرى، يعزز المستوى الدولي فهم الآثار المترتبة على المشاكل البيئية التي لا تعترف بالحدود السياسية، مما يعني ضمنًا التطوير المحتمل للسياسات العالمية والدولية والإقليمية. ويوحي هذا الموقف بالنظر في متغيرات إضافية؛ مثل نوع التفاعلات التي تحافظ عليها الدول القومية في المحافل العالمية، والأحزاب السياسية الحاكمة، والمصالح الوطنية، على سبيل المثال لا الحصر.

وتعني السمات المتنوعة أن النهج متعدد المجالات مناسب لفهم مشهد السياسات البيئية. هناك تفسيرات مختلفة لـ«المجال». وينتقي بواسون[٤] كلًّا من ديماجيو وبويل[٥]، وبورديو وواكوانت[٦]، وجرينوود وآخرين[٧]، وسكوت[٨]. وتتفق الأرضية المشتركة مع العلاقات بين الأفراد والمجتمعات، أو بين قطاعات من المجتمعات، في مجموعها، حول صناعات محددة أو كجزء من الحياة المؤسسية فقط.

ويشكل تنوع المجالات، والأدوات، والمؤسسات، والجهات الفاعلة ذات الصلة، عملية صنع السياسات نحو ما يفهمونه ويحددونه باعتباره أفضل ما في محيطهم الطبيعي. وعلى الرغم من الاعتراف بالقيم البيئية المشتركة؛ فالثقافة السياسية والهوية والخصوصيات والمصالح تجعل الأهداف البيئية الوطنية والمحلية مختلفة. وبهذا المعنى، ينبغي أن تكون المتغيرات؛ مثل القدرة الشخصية، والدافع، والفساد، والمحسوبية، من الاعتبارات الإلزامية؛ لأنها كثيرًا ما يمكن أن تشكل القيم البيئية والهويات والمصالح الوطنية. وللقيام بذلك، من المهم تحديد الأدوار التي يضطلع بها البشر - السياسيون ورجال الأعمال والجهات الفاعلة الاجتماعية.. إلخ - والمؤسسات في الساحات دون الوطنية، والقطرية، والإقليمية.

ويساعد النهج متعدد المجالات على تفسير السبب والطريقة التي تتصرف بها الجهات الفاعلة السياسية في المسائل المتصلة بالسياسات. كما أنه يسمح بتحديد الدور الذي تؤديه الجهات الفاعلة السياسية وغير السياسية الأخرى في عمليات صنع السياسات البيئية. وعلاوة على ذلك، يستخدم هذا النهج مفهوم الحكم متعدد المستويات، الذي يشير إلى عملية صنع القرارات المترابطة على مختلف الأصعدة (الدولية والوطنية ودون القطرية والمحلية) والمناطق الجغرافية بشأن مسألة محددة. وتعتمد العلاقة

«على المستوى الميداني» على استخدام نظم السياسات التي يتم تطبيقها عبر المستويات الهرمية المتعددة[٩].

بالنظر إلى أن السياسات التي تتناول المسائل البيئية ينبغي أن توضع وفقًا لسياسات أخرى تبدو غير ذات صلة، فإن النهج متعدد المجالات يتيح الفرصة لدراسة جوانب متنوعة. أولًا: إنه يسمح بمراقبة الروابط التي تربطه بمجموعات أوسع من السياسات. وثانيًا: يساعد على شرح التفاعل السياساتي بين الحكومات الوطنية وداخلها، ولا سيما في الحالات التي تحدث فيها مشاكل بيئية عابرة للحدود. وفي هذا السياق، يهدف هذا الفصل إلى تقديم نظرة ثاقبة عن الدور الذي تؤديه السياسات البيئية في أطر السياسات العامة. وقد تم الاعتراف منذ وقت طويل بالطابع المتقاطع لهذه السياسات. غير أن هذا لا يعني أن السياسة البيئية تتصل بدقة - ناهيك عن التكامل- بإطار أوسع للسياسات. وهناك حالات تتم فيها إقامة الارتباط بمهارة. وفي بعض البلدان الأخرى، يتم تحديد العلاقة بوضوح وبشكل سليم. وعلى الرغم من ذلك، فإن أهمية السياسات البيئية ليست معترفًا بها على قدم المساواة. وهي تؤدي أحيانًا دورًا مركزيًّا. وهي في حالات أخرى هامشية في التطورات السياسية.

وتسمح هذه الخلفية بتقديم المساهمة الحالية على النحو التالي. يعرض القسم الثاني اقترابات متباينة لإدراج البيئة في أطر السياسات -العقلانية الإدارية، والبراجماتية الديمقراطية، والعقلانية الاقتصادية - وأهمية السياسات البيئية. ويميز القسم الثالث بين الدور الذي تؤديه السياسات البيئية في أطر السياسات الأوسع نطاقًا. وبهذا المعنى يتم تقديم شروح بشأن الدور الجوهري الذي تؤديه السياسات البيئية مع السياسات الأخرى. ولهذا الغرض، يتم استخدام الصناعة والأمن والعلم وتغير المناخ والتخطيط الحضري كأمثلة

على ذلك. ثم يهدف القسم الرابع إلى التحديد المفاهيمي الكافي للسياسات البيئية. وهو يطرح التساؤل عما إذا كان التعاون عبر الحدود أو الحوكمة الدولية يفسر بشكل أفضل الاقتراب المتقاطع الذي تتبعه السياسات البيئية. وأخيرًا، تظهر الاستنتاجات التي تلاحظ ما إذا كانت السياسات البيئية مركزية أو هامشية.

مناهج السياسات المختلفة وأهمية أدوات السياسة البيئية

لكل دولة قومية أسلوبها الخاص في السياسات البيئية. وفي نطاق اختصاصها، تقوم وزارات مختلفة، حتى الأحزاب السياسية، بصياغة السياسات البيئية كجزء من أنشطتها العادية، بغض النظر عما إذا كانت تؤمن بها أم لا[١٠]. وهي تعالج المشاكل البيئية باعتبارها «على قدر من المرونة في الإطار الأساسي للاقتصاد السياسي للمجتمع الصناعي»[١١].

ومن أجل تشريحها، تم الاعتراف بثلاثة اقترابات مختلفة. الاقتراب الأول: هو العقلانية الإدارية، التي تشمل الاستجابة الحكومية المهيمنة للمشاكل البيئية، مع التشديد على تفوق دور الخبراء على المواطنين. والمؤسسات المحددة في هذا الاقتراب هي وكالات مكافحة التلوث الموجودة على الصعد الدولية والوطنية ودون القطرية. غير أنه لا يوجد منظور عالمي يجري تحديده، مما يعني أن الخبرات والبحوث يمكن أن تتأثر أو توجه نحو منظور أو أيديولوجية مفضلة. بل إن الساسة اليمينيين ادعوا أن الحياد العلمي مستحيل فعليًّا[١٢]. والاقتراب الثاني: هو البراجماتية الديمقراطية. ويهدف هذا الاقتراب، الذي يعتقد أنه استجابة لأوجه القصور الموجودة في العقلانية الإدارية، إلى جعل الإدارة أكثر استجابة ومرونة وفقًا للظروف القائمة في فترة زمنية معينة[١٣]. ولكي يحدث ذلك، فمن الضروري إضفاء

الديمقراطية على الإدارة البيئية، والذي يمكن أن يحدث من خلال المشاورات العامة، والحل البديل للنزاعات، والحوار السياسي، أو مناقشة المواطنين، والاستفسارات العامة، أو تشريعات الحق في المعرفة. بالطبع، فإن أيًّا من هذه الأنواع ينطوي - أو يتضمن النية - على توسيع نطاق الجهات الفاعلة المشاركة. والاقتراب الثالث: هو العقلانية الاقتصادية، ويوفر وسيلة لآليات السوق لبلوغ أهداف المصلحة العامة. وينبغي للحكومات أن تؤدي دورًا هامشيًّا. ستتصل مشاركتها بوضع قواعد السوق الأساسية، مع الآثار المحتملة لخصخصة الموارد الطبيعية. ومن شأن تطوير الأسواق في مجال السلع البيئية أن يوفر مسارًا آخر للعمل، ينظر إليه على أنه حماية للبيئة من جانب المناصرين[١٤].

ويتوقف نجاح هذه الاقترابات على السياق وعلى مدى صياغة هذه السياسات وتنفيذها. ويتصل هذا أيضًا بالاختلافات داخل الدول القومية وفيما بينها في المواقف والسلوكيات تجاه البيئة، التي يمكن أن تكون إما حميدة أو ذاتية التدمير[١٥].

وقد يتعلق تسييس البيئة بالمعرفة التي تملكها الحكومات والمجتمعات بشأن العالم الطبيعي والتفاعل الذي يربط البشر به. غير أن هذه الجهات الفاعلة قد لا تشترك في نفس المنظور، ولا تتمتع بمركز سلطة مماثل. ويميل المواطنون إلى أن يكونوا أكثر انتباهًا للبيئة من حكوماتهم؛ بالرغم من أن البيئة لا تقع في صدارة قائمة الشواغل التي تساور العديد من القطاعات، ولا سيما في البلدان النامية. فالدخل، والتنمية الاقتصادية، والصحة، والأمن هي أربعة مجالات تقع عمومًا فوق الشواغل البيئية.

وتنفذ السياسات البيئية من خلال أدوات السياسة التي تفهم بأنها الممارسات العديدة المتاحة للحكومات لتنفيذ وبلوغ أهدافها السياسية[١٦]. وهي تساعد على توضيح العلاقة بين الحكومة - الحكم الذي تقوده الدولة والذي يعتمد على القوانين - والحكم - الذي يستخدم مع الأشكال الأفقية للتنسيق الذاتي المجتمعي[١٧] على الرغم من أنها تتأثر بأهداف واضعي السياسات والتوقعات والفلسفات التي تحدد المصالح الوطنية[١٨]. ويعلق جوردان وآخرون[١٩] بأن أدوات السياسة البيئية تهدف إلى اتباع نهج شمولي متعدد المجالات يأخذ في الاعتبار العمليات السياسية والعوامل السياقية - مثل قواعد التصويت، وقوة الصناعة، والأفكار المهيمنة، والنماذج السياسية - التي تشكل التصميمات، والمعايرات، واستخدام مثل هذه الأدوات. والأدوات القائمة على السوق، بما في ذلك الاتجار بالانبعاثات والضرائب الإيكولوجية، هي بعض هذه الأدوات الأكثر أهمية. ويستخدم البعض الآخر لتوفير المعلومات - مثل العلامات الإيكولوجية ونظم الإدارة - أو يتم وضعها من خلال اتفاقات طوعية؛ مثل آليات التنمية النظيفة. وتصبح الأداة النهائية هي التنظيم؛ لأن وضعه الإلزامي يستهدف بلوغ أهداف السياسات. ولهذا الغرض، تم تطوير برامج للتنفيذ، رغم أنها لم تكن كافية. وفي كثير من الحالات، يستجيب الفشل في تنفيذ البرامج البيئية على نحو ملائم، لسمات من قبيل الفساد، ونقص الخبرات، وعدم الجدوى التقنية في الأماكن النائية. وفي بعض الحالات، تصاغ برامج ثانوية للمساعدة في تنفيذ البرامج الرئيسية؛ غير أن هذا الامتداد للبرامج لا يكفل تنفيذه.

الدور متعدد التخصصات للسياسات البيئية

السياسات في هذا المجال، التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها، هي سياسات متعددة التخصصات تشمل فهم العلوم الطبيعية والاجتماعية

كوسيلة لفهم الطرق التقدمية. ومع ذلك، فهي ليست دائمًا موسومة ومطورة على هذا النحو؛ لأن توسيع نطاق سياسة معينة يمكن أن يفرض قيودًا خطيرة على المؤسسات التنفيذية. وينبغي اعتبار الوضع متعدد التخصصات تحديًا[٢٠]، وهو الذي يسمح بالمزيد من الحرية والإبداع للعمل عبر مختلف أنواع الخبرات ومجالات المعرفة[٢١].

ومن المجالات التي تشارك فيها السياسات البيئية - أو التي ينبغي عليها المشاركة فيها - القطاع الصناعي. تدور كلٌّ من الصناعة والحكومة، وتعملان وفقًا للأنظمة الحكومية[٢٢]، مع إمكانية تطوير وجهات النظر العالمية والأفضليات المشتركة بشأن البيئة. وبهذا المعنى، هناك اتجاهات حالية تظهر اهتمامًا بخفض انبعاثات الكربون مع توفير الأموال خلال هذه العملية. ولكي يتحقق ذلك، يلزم الاستثمار الأوَّليّ في مشاريع التخفيض. ومن بين الإجراءات المتنوعة التي اتخذت تحت رعاية بعض البرامج الصناعية التي وضعت نتيجة للسياسات العامة الرامية إلى تحسين الظروف البيئية، الاستحواذ على مركبات الشركات الصديقة للبيئة، وزيادة كفاءة معدات وعمليات الإنتاج، واستخدام المواد المعاد تدويرها، وتخفيض استهلاك الطاقة، وتخفيض انبعاثات الميثان. غير أن هناك العديد من القطاعات الرئيسية التي تشكل تحديات بيئية بسبب عملياتها الأساسية؛ مثل البلاستيك، والورق، والسيارات، والزراعة، والثروة الحيوانية، والصناعات المنتجة للطاقة، والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة.

ومن المساحات السياسية الأخرى الموجودة في هذا السياق هي الأمن. ويمكن أن تؤدي الندرة والآثار الضارة الناجمة عن استخدام الموارد وتدمير البيئة بسبب النشاط الاقتصادي التوسعي، إلى نشوب النزاعات[٢٣]. ويمكن للأخطار المحتملة على الدولة أو سكانها أو مواردها الطبيعية، تحديث

السياسة الأمنية. وتوحي الدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية بأن مسألة ما تتعلق بالأمن أو الحالة الطارئة عندما تؤكد الجهات الفاعلة الأمنية أن شيئًا ما يشكل تهديدًا لموضوع يحتاج إلى البقاء، وبناءً عليه تنبغي معالجته على الفور[٢٤]. وفي المقابل، يصبح الهدف هو «نزع الأمننة» عن التهديد المطروح، الذي يفهم على أنه العملية التي يتم من خلالها عكس مسار التأمين، واختفاء التهديد، بما يؤدي لخروج القضية من وضع الطوارئ[٢٥]. بالنظر إلى تقلبات التهديدات البيئية - مثل زيادة الأغذية، والأعاصير شديدة الكثافة، وحرائق الغابات، وإزالة الغابات، والجفاف - وعدم وجود التزام حقيقي بالعمل كمجتمع دولي، فإن نزع الأمننة عن البيئة لا يصلح للوقت الحاضر. وفي الواقع، هناك نطاق أوسع من المجالات التي قد تتم أمننتها في المستقبل القريب. وتناسب هذه الحالة إمدادات المياه العذبة للاستهلاك البشري. وهناك اتجاه يدل على حدوث زيادة في نقص المياه في العديد من مناطق العالم. وقد يواجه ثلثا سكان العالم هذه المشكلة بحلول عام ٢٠٢٥، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للنظم الإيكولوجية، والأراضي الرطبة[٢٦]. ومن ثم، فإن التنافس على الموارد الطبيعية المتدهورة، مثل المياه العذبة، قد يؤدي إلى النزاع بين الدول وداخلها. ولهذا السبب، يلزم وضع نهج للسياسة الدولية - يتسق مع الخطوط الوطنية - يربط بين البيئة والأمن. وبهذا المعنى، يجري وضع مبادرة للبيئة والأمن، تساعد الحكومات الوطنية، فضلًا عن مجتمعاتها المحلية، على تحديد الحلول المشتركة ووضع برامج العمل وحافظات المشاريع[٢٧]. غير أن هذه المبادرة غير مخطط لها على نطاق عالمي، وتركز بدلًا من ذلك على أربع مناطق في الوقت الحاضر: آسيا الوسطى، وجنوب القوقاز، وشرق وجنوب شرق أوروبا.

العلم هو مساحة أخرى تحتاج فيها السياسات إلى التفاعل مع البيئة. ومن الناحية الأمنية، يمكن أن يرتبط المنظور العلمي للسياسة بالتقييم الرسمي للتهديد من أجل التحركات من أجل الأمننة أو نزع الأمننة[٢٨]. والعلم ضروري لتبادل المعارف، الذي يمكن أن يساعد على وضع أطر لسياسات تهدف إلى حماية البيئة وتغذية الاستدامة، وتعزيز الرفاهية الاجتماعية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال استراتيجيات التعاون الدولي الملائمة والموجهة لهذه الأغراض. نتائج البحوث هي الأساس الذي تقوم عليه السياسات - أو ينبغي لها أن تكون كذلك - وتطويرها وتنفيذها. في الواقع، الاستدلال بالعلم لدفع الناس لفهم أهمية وآثار سوء التصرف في البيئة أصبحت هي القاعدة. ومع ذلك، يمكن أيضًا استخدام العلم لتطوير الحجج المضادة حول السياق الذي توجد فيه البيئة. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدامه لإنكار وجود تغير المناخ - كما تم استخدامه للادعاء بوجوده.

قطاع الطاقة يرتبط ارتباطًا جوهريًّا بالبيئة. ولا يزال الوقود الأحفوري أكثر مصادر الطاقة استخدامًا على الرغم من المعرفة المشتركة بآثاره السلبية على النظم الإيكولوجية المحلية وتغير المناخ. والواقع أن هناك صناعة متنامية للطاقة المتجددة. وبدأت طاقة الإيوليك (الرياح)، والطاقة الحرارية الأرضية (الحرارة من الأرض)، والكتلة الإحيائية (المواد البيولوجية)، والطاقة الكهرمائية، والمحيط، والطاقة الشمسية، في العمل ببطء؛ على الرغم من أنه سيستغرق بعض الوقت للتغلب على إنتاج الهيدروكربون - إذا أردنا أن نرى ذلك. والطاقة النووية أيضًا في الإطار ذاته، وإن كانت تستحق اهتمامًا خاصًّا بسبب عواقبها البيئية الكارثية المحتملة في حالة الحوادث أو الاستخدام المهمل. ويجري إدراج جميع هذه الأنواع من المصادر في التشريعات الوطنية الخاصة بالطاقة، التي يظهر بعضها دلائل على وجود التزام حقيقي بالتحول في مصدر الطاقة، مثل التغيرات التي حصلت عليها ألمانيا والدانمارك والسويد

والنمسا. وتقوم هذه الدول الأربع بالفعل بتحديد مواعيد نهائية لإجراء التغيير[٢٩]. وتشير بعض البلدان الأخرى إلى هذه الآليات ولكنها بطيئة في التحرك في هذا الاتجاه، كما هو الحال بالنسبة للصين[٣٠]، والمكسيك - وتتميز هذه الأخيرة بصناعة نفطية تمثل مصدرًا هامًّا للدخل[٣١]. وهناك مجموعة ثالثة من البلدان لن تفكر في الطاقة المتجددة. وهذا هو الحال بالنسبة لأعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC، الذين يصرون على أن الوقود الأحفوري سيظل يسهم بنسبة ٨٢٪ من إمدادات الطاقة في العالم في ٢٠٣٥[٣٢]. وموقفهم مفهوم؛ لأن تغيير الاتجاه سيكون ضد مصالحهم الوطنية[٣٣].

وثمة موضوع آخر وهو تغير المناخ. لقد دفع الاتجاه المهيمن للبيئة المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى جهوده الرامية إلى وضع إطار مشترك لمكافحته. وإذ ندرك أن تغير المناخ ينبع من فرط إنتاجية البشرية، الذي يطلق كميات هائلة من ثاني أكسيد الكربون والانبعاثات الملوثة الأخرى؛ ويحاول واضعو السياسات وضع سياسات بشأن تعديل سلوك السكان وأنماط استهلاكهم من أجل اتباع نهج أكثر استدامة. ولهذا الغرض، تحتاج عمليات الإنتاج أيضًا إلى التغيير، مما ينطوي على إمكانية إصلاح السياسات الصناعية القائمة. ومن الواضح أن المواقف المتحفظة من العديد من قطاعات المجتمع العالمي محتملة، ولكن الحالة البيئية الراهنة لا تترك مجالًا لمزيد من التأخير بالنظر إلى التأخير الكامن في تحديد المواعيد النهائية طويلة الأجل لتحقيق الأهداف التي فات موعدها بالفعل.

سكان العالم آخذون في التوسع بسرعة أكبر من أي وقت مضى، مما يعني زيادة المناطق الحضرية - من حيث الحجم والعدد على السواء. والتخطيط الحضري مجال آخر ينبغي أن تؤدي فيه السياسات البيئية دورًا رئيسيًّا،

بالنظـر إلى الاسـتخدام الملائـم لـلأرض، والنقـل الكهربـائي العـام، وممـرات الدراجـات، وشـبكات التوزيـع للحـد مـن أزمـات المـرور، والتخلـص الـكافي مـن النفايـات، وحـتى موقـع صناديـق إعادة التدويـر. ولـن تـؤدي الإجـراءات المتخـذة في العديـد مـن هـذه المجـالات إلى تحسـين الظـروف البيئيـة للمـدن الـتي تنفـذ فيهـا فحسـب؛ بـل إنهـا سـتؤدي إلى تحقيـق توفـيرات كبـيرة، بـصرف النظـر عـن حجـم المـدن أو مـا إذا كانـت في البـلدان الناميـة أو المتقدمـة (حيـث لا تنفـذ هـذه السياسـات تنفيـذًا كامـلًا). ويمكـن أن يسـاعد نهـج «المـدن الذكيـة» على الحـد مـن اسـتخدام الطاقـة والميـاه وتوليـد النفايـات. وفي الوقـت نفسـه، ينبـغي أن يكـون لهـذا النهـج منظـور بيـئي مؤكـد يجمـع بـين تحسـين الهيـاكل الأساسـية، والترابـط، والتنميـة الاجتماعيـة والمجتمعيـة، فضـلًا عـن رفـاه المواطنـين. وعندئـذ فقـط سـتكون المـدن قـادرة على تحقيـق أهدافهـا البيئيـة.

الصناعـة، والأمـن، والعلـم، وتغـير المنـاخ، والتخطيـط الحـضري، ليسـت سـوى مجـالات كثـيرة للسياسـات الـتي ترتبـط ارتباطًـا وثيقًـا بالسياسـات البيئيـة. ويبـدو أن هنـاك مجـالات أخـرى تقـترب مـن البيئـة بطـرق مختلفـة بعـض الـشيء. وهـذا هـو الحـال بالنسـبة للاقتصـاد. وتشـير النتائـج إلى أن النشـاط الاقتصـادي يـضر بالبيئـة؛ ولكـن النمـو الاقتصـادي المسـتمر - وهـو الزيـادة في دخـل الفـرد - يعكـس في نهايـة المطـاف هـذا الاتجـاه[٣٤]. وفي الواقـع، هنـاك ادعاءات بـأن تشـجيع النمـو الاقتصـادي هـو أفضـل خيـار للسياسـة البيئيـة. بيـد أن هـذه الحجـة لا تصلـح إلا إذا كانـت الآثـار الملوثـة فوريـة ومحليـة: فالآثـار المتوارثـة بـين الأجيـال ليسـت متصـورة[٣٥]، وكذلـك الطبيعـة طويلـة الأجـل لتغـير المنـاخ.

وتوفـر هـذه المجـالات معلومـات كافيـة عـن الطابـع المتقاطـع للسياسـات البيئيـة. ومـن السـهل تحديـد النهـج الـواعي بيئيًّـا بالمسـائل المتعلقـة بالعلـم

وتغير المناخ؛ نظرًا لأن هذه الأمور تتطلع إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية أو إلى التخفيف من الآثار السلبية التي كانت لدينا - نحن البشر- على محيطنا الطبيعي وعلى كوكبنا. وعلى الطرف الآخر من المقياس، تقدم منظورات الأمن البيئي المخاوف الأمنية للمجتمعات على الوعي بالحالة البيئية. وتقع أمثلة الصناعة والتخطيط الحضري في مكان ما في الوسط. وقد تبنت السياسات البيئية طواعية - أو على مضض - ولكن التحسينات مطلوبة. ولكي يحدث ذلك، يكتسب دور الحكومات الوطنية والمحلية أهمية قصوى؛ لأنها تضع القواعد التي ينبغي لنا أن نلعب وفقًا لها.

التعاون عبر الحدود أم الحوكمة الدولية؟

وقد أدى السياق البيئي الحالي - الذي يتميز بتعديل الأنماط المناخية العالمية - إلى القول بوجود «أزمة بيئية» مما يجعل العمل الجماعي العالمي ضرورة[٣٦]. والمشاكل من قبيل فقدان التنوع البيولوجي، وإزالة الغابات، وإدارة النفايات، واستنفاد طبقة الأوزون، وتلوث الغلاف الجوي، وتحمض المحيطات، تعني أن الجهود التعاونية المضادة إلزامية.

يعتمد نوع الإجراء على نوع المشكلة التي يجب حلها. وهناك حاجة إلى استجابة عالمية للتصدي لتغير المناخ، في حين أن النهج الإقليمي أكثر ملاءمة لتحسين تلوث الهواء عبر الحدود أو إعادة التشجير. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتم العمل الجماعي رأسيًّا عبر مستويات متعددة من الحكومة، وأفقيًّا عبر ساحات متعددة تشارك فيها جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص. ويعني الترابط بين الجهات الفاعلة أن التعاون هو عمل ضروري عند الحكم عبر ساحات متعددة. وبما أنه يشمل الأساليب التقليدية للتوجيه الحكومي وغير الهرمي، فإن التوجيه السياسي الناتج عن ذلك[٣٧] يتم تصوره مفاهيميًّا، وهو الحوكمة.

ويشير السياق الذي تجري فيه الحوكمة إلى وجود أو غياب اتخاذ القرارات التشريعية. وما إذا كان الأمر يتوقف بطريقة أو بأخرى على مدى مشاركة الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص. ويمكن لبعض أشكال الحكم - الانتشار، والتعليم، وتوحيد قياس المعرفة، والتكرار، والإقناع - أن تتجنب المتطلبات التنظيمية بتشجيع الإجراءات الطوعية، رغم أنها يمكن أن تتأثر بالتغيرات السريعة في السياقات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. ولهذه بدورها آثار على نوع المخرجات السياسية.

وفيما يتعلق بالمنظور الحكومي، فإن الجهود التعاونية التي تقوم بها الدول تعتمد على أفضلياتها ومصالحها واحتياجاتها الداخلية. ويلعب الجوار دورًا عند وضع السياسات البيئية من نوع معين. وهذا هو الحال بالنسبة للدول الشمالية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ حيث تتقاسم الدانمارك والسويد وهولندا وألمانيا مستويات عالية من الالتزام المحلي، ونهج تحوطي إزاء السياسات على الصعيد الدولي، وهو ما يتم تكراره على مستوى الاتحاد الأوروبي[٣٨]. وفي المقابل، هناك حالات تحدد فيها الحدود السياسية مواقف متناقضة. وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك مثالًا على ذلك، لأن الأولى لديها لوائح بيئية أكثر صرامة من الأخيرة (وإن كان هذا الأمر يتغير ببطء - فالمكسيك آخذة في اللحاق بالركب نتيجة للاتفاقات التجارية والبيئية التي تعيد تشكيل علاقتهما).

الاستنتاجات: هل السياسات البيئية جوهرية أو هامشية؟

هناك اتجاه متزايد نحو الأخذ بسياسات بيئية في سياسات أوسع نطاقًا ويبدو أنها غير ذات صلة؛ ومع ذلك، لا بد من القيام بالمزيد إذا أردنا تحسين الظروف البيئية التي يتسم بها عصرنا. وبهذا المعنى، فإن الطيف

متعـــدد التخصصـــات للسياســـات البيئيـــة لا يشـــمل المكونـــات الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة فحســـب، بـــل أيضًـــا العنـــاصر الفيزيائيـــة والبيولوجيـــة والرياضيـــة والهندســـية. كمـــا تتـــم مـــراعاة البيئـــة أيضًـــا في البرامـــج الجديـــدة للبحـــوث والصحة والتعليـــم. وهـــذا أمـــر محبـــذ؛ لأنـــه ينبـــغي لهـــا أن «تسترشـــد بإحســـاس بالمصلحـــة العامـــة الأكـــبر وبوصلـــة أخلاقيـــة موثوقـــة»[٣٩].

توضـح العلـوم الطبيعيـة والتكنولوجيـا العمليـات الفيزيائيـة الـتي نواجههـا ولكـن ليـس الحجـج وراء اختيـار عـدم مواجهتهـا[٤٠]. وسـواء كان ذلـك مـن خـلال التحفـيز أو الإكـراه، فإننـا بحاجـة إلى تعديـل أنمـاط الاسـتهلاك في الوقت الذي نتعلـم فيـه أيضًـا أفضـل طريقـة للتفاعـل الملائـم مـع البيئـة. وينبـغي أن تكـون السياسـات في هـذا الاتجـاه مثمـرة.

وربمـا يكـون الطريـق إلى الأمـام هـو صياغـة وتنفيـذ سياسـات تركـز على النمـو الاقتصـادي والسـكاني الصفـري. سـيكون مـن الـضروري اتبـاع نهـج محافـظ. ومـع ذلـك، فـإن هـذا المنظـور يجتـذب الكثـير مـن الانتقـادات مـن الذيـن يقولـون أنـه ينبـغي لنـا أن نحـمي البيئـة والكوكـب مـا دمنـا، نحـن البـشر، لا نتأثـر مـن الناحيـة الاقتصاديـة. ويجـري الادعاء بـأن الحـق في أن نصبـح - أو نظـل - مجتمعـات متقدمـة، هـو محـور هـذه الحجـة. ومـع ذلـك، وبالنظـر إلى مسـتويات التدهـور البيـئي الـتي تسـببنا فيهـا، فـإن الطريقـة الوحيـدة لعكـس الاتجاهـات تعـني ضمنًـا إنشـاء التزامـات وتضحيـات مـن جميـع المجتمعـات وجميـع القطـاعات. وينبـغي لنـا أن نتـصرف كجنـس واحـد: البشريـة. وعلى الرغم مـن تعزيزهـا، فـإن النزعـة البيئيـة المعتدلـة - الـتي تدعـو إلى النمـو الاقتصـادي مـع الوصـول إلى حـدود اسـتهلاك المـوارد الطبيعيـة - لـم تعـد مناسـبة، أو على الأقـل حـتى تتعـافى النظـم الإيكولوجيـة مـن الإفـراط في الاسـتهلاك والتلـوث.

ومـا فتـئ دور السياسـات البيئيـة في أطـر السياسـات العامـة يتزايـد، وإن كان الطريـق طويـلًا. ويمكـن أن يسـاعد وجودهـا في وضـع إصـلاح للسياسـات البيئيـة يتـم مـن خلاله تشـجيع الجهـات الفاعلـة المختلفـة المشـاركة - أو الراغبة في المشـاركة - على وضـع نهـج صـارم لحمايـة البيئـة وحفظهـا. وينبـغي أيضًـا أن تسـهم أهميـة الإجـراءات الـتي يتخذهـا كل فـرد - على المسـتويات المحليـة - في الجهـود الدوليـة والعالميـة المبذولـة لمعالجـة المشـاكل البيئيـة. وإذا حـدث ذلـك، فقـد يكـون التنفيـذ ممكنًـا وسلسًـا.

٧

النزاع البيئي: تسمية خاطئة؟

إد أتكينز
جامعة بريستول، المملكة المتحدة

مع انحسار الحرب الباردة والمخاوف التقليدية التي تجسدت في هذه الفترة، بدأ الأكاديميون وصانعو السياسات في إعادة تعريف الوسائل الأمنية - مع زيادة التركيز على البيئة والتدهور والندرة كطريق للصراع. وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، تم تطوير مجال جديد للبحوث يجري فيه بحث التفاعلات بين البيئة والصراع. وفي هذا الميدان، ظهرت سلسلة سببية نموذجية: وهي أن النمو السكاني، بزيادة الاستهلاك والإنتاج، سيتسبب في تدهور البيئة وندرتها، مما يفاقم المنافسة ويخلق الصراع.

كما يقول لو بيلون[٤١]: «إن الفكرة القائلة بأن الحروب مرتبطة بالموارد، هي على الأغلب فكرة قديمة قدم الحرب نفسها». منذ ذلك الحين، كتب توماس ماثيوس مقاله عن «مبدأ السكان»: في عام ١٧٩٨، استحوذت الصلات بين المشاكل البيئية، والمنافسة على الموارد، والصراعات العنيفة على أذهان الكثيرين. ويبدو هذا بسيطًا. البيئة هي المحرك الرئيسي للحضارة البشرية، وعندما لا يمكن العثور على الأمن والمرونة، فالحرب هي ما نلجأ له في كثير من الأحيان لتحقيق أهدافنا وتأمين الموارد[٤٢]. وقد قدمت النتائج التي تم التوصل إليها مؤخرًا في موقعي المذبحة الحجرية الحديثة في تالهايم (ألمانيا)، وأسبارن وشيلتز (النمسا) مزيدًا من الأدلة على هذا التحول إلى الصراع - مع وجود أدلة على حدوث مذابح قديمة كنتيجة للمنافسة بين

مـزارعي وسـط أوروبـا الأوائـل[٤٣]. وفي إطـار شـبح تغـير المنـاخ، تؤكـد أطروحـة الـصراع البيـئي أن هـذه العمليـة سـتؤدي إلى زيـادة معـدلات الـنزاع على المـوارد الشـحيحة، والبيئـات المتدهـورة، واللاجئـين البيئيـين الذيـن يرجـح أن يهربـوا مـن المناطـق المتأثـرة[٤٤].

ومـع ذلـك، فـإن لهـذا التأكيـد عـددًا مـن العيـوب الـتي تغـير مصداقيتـه وقابليتـه للتطبيـق على نطـاق أوسـع. وقـد أدى إهمـال الاختلافـات الأساسـية بـين العنـف نتيجـة التدهـور البيـئي والطبيعـة الاقتصاديـة للمـوارد غـير المتجـددة كقـوة دافعـة للـصراع المسـلح، إلى الخلـط بـين الـصراعات ذات الطبيعـة المختلفـة والـتي تنطـوي على دوافـع متباينـة. بالإضافـة إلى ذلـك، فـإن الجهـل بالمتغـيرات البديلـة يوفـر قيـدًا هامًّـا آخـر. وتشـير الأدلـة التاريخيـة إلى أن البيئـة تعمـل كمكـون واحـد فقـط مـن مكونـات شـبكة سـببية أكـبر وأكـثر تعقيـدًا، تتفاعـل مـع عـدد مـن المتغـيرات البديلـة للتكويـن السـياسي والاجتمـاعي على السـواء[٤٥]. ونتيجـة لذلـك، سـنفترض في هـذا الفصـل أنـه لا يمكـن أن يكـون الـنزاع مدفـوعًا بالبيئـة حـصرًا، ولكـن بالأحـرى فـإن العنـف مسـتحث بيئيًّـا فقـط، مـع العوامـل الإيكولوجيـة الـتي تعمـل بجانـب عـدد مـن العوامـل الأخـرى لإنشـاء هيـكل يسـمح بتصعيـد الـصراع.

أولًا: مـن المهـم التفريـق بـين مفاهيـم الـصراع وانعـدام الأمـن. وعلى الرغـم مـن أن المصطلحـين يعامـلان بصـورة منتظمـة كمترادفـين، بسـبب التسلسـل السـببي التأسـيسي المشـترك بينهمـا، فـإن الـصراع ظاهـرة إمبريقيـة يمكـن ملاحظتهـا، في حـين أن مفهـوم انعـدام الأمـن غـير موضـوعي ومدفـوع اجتماعيًّـا[٤٦]، وبالتـالي، فمـن الـضروري دراسـة حـالات الـصراع العنيـف في الأدبيـات بـدلًا مـن الأمثلـة على انعـدام الأمـن المرتبـط بتدهـور البيئـة والنـدرة.

وينتقد العديد من معارضي الأطروحة تأطير البيئة ضمن سردية الأمن، معتبرين ذلك وسيلة لإضفاء الشرعية على مجالات جديدة من النشاط العسكري. وكثيرًا ما تؤدي الإشارات إلى الأمن إلى بناء الموافقة الشعبية على إجراء محدد، وذلك بسبب التعبيرات الرنانة مع الرغبات الشعبية في أن تظل غير مهددة[٤٧]. وقد استكشف بيتر هاس[٤٨] إنشاء هذا الخطاب المؤمنن الذي يحيط بالصراع البيئي، مؤكدًا أن مثل هذه الممارسات يتم التذرع بها بشكل منتظم كوسيلة لتبرير أهداف الدولة الموجودة مسبقًا ولا تشكل فرصة لمرونة الدولة. وقد ردد عدد من المؤلفين هذه التأكيدات، قائلين إن مثل هذه التصريحات كثيرًا ما تصدر عن مصالح معينة، كوسيلة لإضفاء الشرعية على المخططات والدوافع السياسية الأوسع نطاقًا[٤٩].

فصل البيئة عن الاقتصاد

ويقدم التاريخ العديد من الأمثلة على دور البيئة في خلق الصراعات المسلحة، والتي تتميز بشكل جوهري بأنها عنيفة: من حرب البيلوبونيز، إلى إمبراطورية الإسكندر الأكبر. وقد حدد ويستنج[٥٠] اثني عشر نزاعًا دوليًّا على الموارد الطبيعية، المتجددة وغير المتجددة على السواء، في الفترة ما بين عام ١٩١٤، وعام ١٩٨٠، مع أمثلة منها: الحرب العالمية الأولى (نتيجة رغبة ألمانيا في النفط)؛ والدور التنفيذي للمجال الحيوي في نشاط ألمانيا الذي أدى إلى الحرب العالمية الثانية - مع دوافع مماثلة للتوسع الياباني؛ ودور السيطرة على نهر الأردن كسبب للحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧. كما أن حيازة إقليم ما للموارد قد وفرت دوافع للسلوك العدواني للقوى الاستعمارية عندما واجهت كفاحًا من أجل الاستقلال. كما يتضح من أمثلة الجزائر (١٩٥٤-١٩٦٢)، والأنشطة البلجيكية في الكونغو (١٩٦٠-١٩٦٤) ثورة الصحراء الغربية (١٩٧٦ فصاعدًا).

هـذه السـيطرة الاسـتراتيجية على المـوارد، والـثروة الماليـة الـتي تجلبهـا هـذه السـيطرة، كثـيرًا مـا حفـزت الحـركات المسـلحة الداخليـة[٥١]. وقـد وجـد برنامـج الأمـم المتحـدة للبيئـة UNEP[٥٢] أن ٤٠٪ مـن جميـع الـصراعات داخـل الدول ترتبـط بالاسـتيلاء على المـوارد الطبيعيـة أو السـيطرة عليهـا. وقـد جـرى الاسـتيلاء العنيـف لتشـارلز تايلـور على الحقـوق الخاصة بالأخشـاب والمعـادن، في كلٍّ مـن ليبيريـا وسـيراليون، كوسـيلة لتمويـل قـوات المتمردين التابعـة للجبهـة الوطنيـة القوميـة الليبيريـة[٥٣]. بالإضافـة إلى ذلـك، لـم يسـمح قيـام الاتحـاد الوطـني للاسـتقلال التـام لأنغـولا ببيـع المـاس الملطـخ بالدمـاء بتمويـل الحـرب فحسـب، بـل أسـفر أيضًـا عـن شراء الدعـم السـياسي مـن الشـعوب في توجـو، وبوركينـا فاسـو[٥٤]. وفي كلتـا الحالتـين، أدى وجـود المـوارد الطبيعيـة إلى المتاجـرة بالـصراع المسـلح. وقـد وجـد كلٌّ مـن كولـير وهوفـر[٥٥] أن وفـرة المـوارد يزيـد مـن خطـر الـصراع العنيـف، وذلـك بسـبب غنيمـة تلـك السـيطرة. وفي إطـار هـذا الفهـم، فـإن العائـد مـن وراء هـذه المـوارد هـو الذي يسـمح باسـتمرار الحـركات المسـلحة في آتشـيه، بإندونيسـيا؛ وبيافـرا بنيجيريـا؛ وعـبر العالـم[٥٦]. مثـل هـذه الـصراعات دون الوطنيـة تـزود الأطروحـة بأهـم أدلتهـا.

والأهـم مـن ذلـك أن أحـد الأمثلـة المستشـهد بهـا على نطـاق واسـع للـصراعات على المـوارد ينطـوي على وجـود النفـط. تابعـت لوجـالا[٥٧] النتائـج الـتي وصـل إليهـا كلٌّ مـن كولـير وهوفـر، وخلصـت إلى أن وجـود احتياطيـات النفـط والغـاز في سـاحات العنـف له تأثـير هـام على أمـد الـصراع؛ حيـث يـؤدي إنتـاج النفـط السـاحلي في كثـير مـن الأحيـان إلى زيـادة خطـر نشـوب نـزاع محتمـل. وهـذا رمـز لزيـادة ترسـيخ النفـط في إطـار أنمـاط السياسـة الخارجيـة، ومعـه، الروابـط المتكـررة بـين المـوارد والـصراع. وقـد أشـار ويسـتنج في عملـه الصـادر عام ١٩٨٦ إلى عـدد مـن الأمثلـة على الـصراعات على النفـط - مـن حـرب شـاكو

١٩٣٢-١٩٣٥ بين باراجواي وبوليفيا؛ إلى اشتباك جزر باراسيل His-sha عام ١٩٧٤؛ حيث وجهت الصين القوات الفيتنامية لاستعادة هذه المجموعة من الجزر في بحر الصين الجنوبي. ومع ذلك، جرت هذه الحوادث بسبب الموارد غير المتجددة. ونتيجة لذلك، فإن هذه الصراعات لا ترتبط بالبيئة في حد ذاتها، وإنما بالطبيعة الاقتصادية والتجارية للموارد ذاتها. وهذا يمثل عيبًا هامًّا في أطروحة الصراعات البيئية: الخلط بين الموارد غير المتجددة التي لها قيمة اقتصادية قابلة للقياس الكمي؛ مثل النفط والغاز، وبين المسائل الإيكولوجية الهامة، مثل التدهور وتغير المناخ[٥٨].

وليست ندرة الموارد هي التي تقود هذه الصراعات، بل الجشع المرتبط بوفرتها. وعلى الرغم من أن صدام حسين غزا الكويت كوسيلة للسيطرة على حقول النفط الخاصة بجارته، فإنه قام بذلك كأداة لتعزيز الاقتصاد العراقي المنهار[٥٩]. وعلى هذا النحو، لم يكن الدافع وراء الصراع هو المورد ولكن قيمته التجارية. ولو كانت أسعار النفط والطلب العالمي منخفضة، لكان الصراع غير ذي جدوى وما كان ليحدث. ولم تكن الصراعات التي وقعت في ليبيريا وأنجولا حول السيطرة الصريحة على الموارد؛ وإنما حول الثراء الذي يمكن أن يوفره ذلك، بما يمكن من الاستثمار في مواصلة الجهود الحربية. ولم تقاتل جماعات المتمردين من أجل السيطرة على الموارد ولكنها استهدفتها كوسيلة رعاية[٦٠].

ويمكن الجزم بأن هذه الصراعات ليست صراعات بيئية في حد ذاتها، وإنما هي نزاعات تقليدية تتصل بالقيمة التجارية للبيئة[٦١]. إنها تفاعلات المجتمع مع هذه «المادة» التي تضفي عليها قيمة اقتصادية، وهذه الأهمية التي تدفع الصراعات على الموارد. وهذه الطبيعة الاجتماعية الهجينة للموارد الاقتصادية مدفوعة بالإنتاج: تحويل النفط من المواد العضوية المتحجرة إلى

البتروكيماويات التي تعتبر أساسية في حياتنا. وفي حين أن الطبيعة تخلق هذه المواد، فإن الاعتماد على المجتمع هو الذي يحولها إلى مواد جديرة بالتنازع عليها.

إن الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للنفط وغيره من الموارد غير المتجددة، هو أمر لا جدال فيه. ومع ذلك، لقد أدى الطابع العالمي للتجارة الدولية إلى توقف العديد من الدول عن اعتبار الاعتماد على الموارد تهديدًا للاستقلال الذاتي أو البقاء[٦٢]. وقد أدى هذا الترابط إلى انخفاض احتمالات النزاع بين الدول على السيطرة على الموارد، بسبب صدمات الأسعار التي يمكن أن تستحثها هذه الإجراءات عبر المنظومة والتطورات التكنولوجية المتزايدة[٦٣]. وتتجلى هذه الديناميات بصورة جيدة في أزمة النفط ١٩٧٣[٦٤]. وعلى الرغم من أن الخطوة التي اتخذتها منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط لتقييد الصادرات أسفرت عن ارتفاعات قياسية في الأسعار وتحول في المجال الدولي، مما يوضح الأهمية الاقتصادية للموارد، فإنها لم تسفر عن صراعات دولية عنيفة. وعلاوة على ذلك، ذكر لو بيلون[٦٥] أن شبح ندرة الموارد قد أدى إلى تصاعد الابتكار الاجتماعي-الاقتصادي والتنويع في الاقتصاد - مع آليات سوق الرأسمالية المعاصرة التي تخلق عائقًا هامًّا أمام الصراع. وفي بوتسوانا والنرويج، تمت تعبئة المعادن والنفط، على التوالي، لضمان التنمية السلمية بدلًا من المواجهة العنيفة[٦٦]. وعلاوة على ذلك، أدت الندرة المحتملة في كثير من الحالات إلى زيادة التعاون فيما بين الدول بسبب الاهتمام المشترك باستمرار الإمدادات. ومن الأمثلة الهامة على ذلك استمرار قدسية معاهدة مياه نهر السند ١٩٦٠، بين باكستان والهند، مع بقاء روح التعاون على موارد المياه على الرغم من التوترات السياسية المتزايدة بين البلدين[٦٧].

تعريف النزاع البيئي

عرف الكثيرون «النزاع البيئي» بأنه ناتج عن التدهور الناجم عن النشاط البشري أو سوء الإدارة، وليس عن الطبيعة المحدودة للموارد المستغلة[٦٨]. وعلى وجه الخصوص، سيشمل هذا التعريف الموارد المتجددة مثل الأراضي الزراعية والغابات والمياه والأرصدة السمكية - وكلها تعتمد على الاستخدام المستدام لضمان استمرارها. وقد تم إهمال الدور التشغيلي للعوامل الإيكولوجية نسبيًّا كسبب من أسباب الصراع؛ حيث انصب التركيز الأكاديمي على البيئة كمورد اقتصادي[٦٩].

ومن المهم ملاحظة أن هذه النزاعات تحدث في الغالب على أساس داخلي للدولة، وليس بين بلدين. ولا يزال من غير المحتمل أن يكون هناك نزاع دولي على العوامل البيئية - سواء بسبب الطبيعة القوية لنظام التجارة العالمي وديناميات العرض والطلب، أو انتشار الأسلحة الصغيرة التي تحول مفهوم النزاع التقليدي[٧٠]. ويمكن أن نجد مثالًا هامًّا في مزاعم الحروب المائية. وعلى الرغم من أن إدارة الأنهار كثيرًا ما تتعقد بعبورها الحدود الإقليمية، وأن الأمم التي تعتمد على المياه من خارج حدودها (مصر، والمجر، وموريتانيا تعتمد جميعها على المجاري المائية الدولية بنسبة ٩٠٪ من مياهها)، فلا يزال النزاع الدولي يقتصر على حيازة مصدر مشترك للمياه والوصول إليه. والسبب في ذلك هو ببساطة، كما يقول وولف[٧١]: «الحرب على المياه لا تبدو عقلانية من الناحية الاستراتيجية، ولا فعالة على المستوى الهيدروغرافي، ولا حيوية من الناحية الاقتصادية». وعلى الصعيد الدولي، تفوق تكاليفها الفوائد المأمولة من ورائها، والتعاون مطلوب قبل حدوث النزاع.

المشاكل البيئية لا يتم الشعور بها أولًا على الصعيد الدولي، ولكنها تشكل تحديات للمجتمعات المحلية داخل الدولة القومية. وقد اقترح كلٌّ من بارنيت وإدجار[٧٢]، أربعة عوامل رئيسية في خلق النزاع البيئي: الفقر، وسبل العيش الضعيفة، والهجرة، وضعف مؤسسات الدولة -جميع المشاكل الحاضرة على الصعيد المحلي. وقد وجد المجلس الاستشاري الألماني المعني بالتغير العالمي[٧٣] ثلاثة وسبعين مثالًا على هذه النزاعات الإيكولوجية دون الوطنية، المرتبطة أساسًا بالكوارث الطبيعية، ما بين عامي ١٩٨٠، و٢٠٠٥. وشملت هذه الحالات تغيير النظام العنيف (١٩٥٤ - إعصار هازل في هاييتي)، والحرب الأهلية والانفصال (١٩٧٠ - إعصار بيلا في شرق باكستان/ بنجلاديش اليوم) والفوضى والنهب (٢٠٠٥ - ما بعد كاترينا نيو أورليانز)[٧٤].

وقد وقعت جميع هذه النزاعات في إطار هياكل سببية أوسع نطاقًا. وحدث العنف في كلٍّ من هاييتي وبنجلاديش بسبب الدور الذي اتخذته الصدمات المناخية في تفاقم التوترات القائمة[٧٥]. وكثيرًا ما تتفاعل العوامل البيئية مع الدوافع الواضحة للتوترات العرقية والتهميش السياسي وسوء الإدارة لإيجاد إطار سببي يسمح بالتأثير على سبل العيش والمصالح ورأس المال - وهو ما يؤدي بدوره إلى نشوب النزاعات. ويقدم الوقوع المعاصر للاضطرابات العنيفة على أسعار الأغذية والمياه، مثالًا على التفجرات الشعبية للخلاف والعنف كنتيجة للعوامل البيئية. وخلال أزمة أسعار الأغذية في عام ٢٠٠٨، شهدت ٦١ من الدول شكلًا من أشكال القلاقل احتجاجًا على هذه الظروف؛ وكانت ٣٨ منها ذات طبيعة عنيفة[٧٦]. ومن الجدير بالاهتمام أن جميع هذه النزاعات تجري على نطاق محلي ودون الوطني، ونادرًا ما يكون العنف متداخل الحدود - مما يوضح أهمية العوامل السياقية. والصلات التي تربط بين الإجهاد البيئي والصراع تُبنى بصورة غير مباشرة، مع وجود ضعف هيكلي

ضروري للانتقال من المحاصيل الرديئة الناجمة عن عوامل مناخية، إلى نقص الأغذية، وبالتبعية تضخم الأسعار. ويرتبط حدوثها ارتباطًا مباشرًا بوجود فراغ سياسي لا تستطيع الحكومة أن توفر فيه الاستقرار والتمثيل أو تنخرط في الفساد والسعي إلى الحصول على الريع[٧٧].

البحث وراء الطبيعة

إن جميع الصراعات، الجغرافية خاصة، يتفاعل فيها عدد من العوامل. ويؤدي الاستقرار الاقتصادي، ونوع النظام، والديموغرافيا، وأنماط الاستهلاك، والوعي التاريخي، وديناميات القوة دورًا في بناء هذا الوسط[٧٨]. وتؤثر هذه العوامل على تعرض السكان والمؤسسات والنظم الإيكولوجية للتدهور والتغير البيئي[٧٩]. ومن المرجح أن يؤدي التعرض للصدمات المناخية إلى تفاقم التوترات المجتمعية القائمة؛ مثل الفقر والإقصاء، مما يخلق دافعًا للنزاع في مناطق عديدة[٨٠]. ويتوقف خطر العنف الفعلي، نتيجة للتغير البيئي، على هذا الضعف[٨١]. وفي السودان، كان الصراع في دارفور نتيجة للفقر وانخفاض الدخول، الذي ضاعف منه النمو السكاني والضغوط البيئية - ولم تكن القضايا الإيكولوجية قائمة بذاتها[٨٢]. وترتبط هذه العوامل ارتباطًا وثيقًا بتلك المرتبطة بالسياسة والاقتصاد، مما يؤدي إلى متاهة مسببة، يؤدي وجودها إلى تأكيدات بأن الصراعات التي تحركها البيئة بصورة حصرية أصبحت مضللة وتخمينية. ومن المحزن أن هذه العلاقة السببية الأوسع قد أهملت في الكثير من البحوث المتعلقة بهذا الموضوع، مما يمثل نقطة ضعف منهجية هامة[٨٣]. ويمكن ملاحظة ذلك في استعراض سيلبي[٨٤] لعدد ٣٣ من الدراسات الكمية المتعلقة بالصراعات البيئية، التي لم تجد توافقًا حقيقيًا في الآراء بشأن الصلات بين البيئة والصراع. وكما يقول

سيلبي،[٨٥] «ترى أحد الدراسات أن انخفاض هطول الأمطار يرتبط بتزايد النزاع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ ويجد اثنان آخران، بدلًا من ذلك، أن هطول الأمطار المرتفعة يرتبط بتزايد الصراع في إفريقيا؛ وقد وجدت دراستان أن ارتفاع معدل هطول الأمطار، على العكس من ذلك، مرتبط بانخفاض النزاع في إفريقيا، ووجدت اثنتان أخريان أن حالات هطول الأمطار القصوى، من أيٍّ من العلامتين، ترتبط بزيادة الصراع الإفريقي؛ وتبين إحدى الدراسات أن الجفاف ارتبط تاريخيًّا بالصراع في أوروبا؛ وخمس دراسات لا تجد أي ارتباطات ذات معنى بين هطول الأمطار والصراع. وهذا الافتقار إلى توافق الآراء يحركه إهمال العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الهامة في خلق حالات النزاع، والتركيز على البيئة بوصفها سببًا رئيسيًّا.

وفي هذه الحالات، فإن العوامل البشرية لا البيئة هي التي تكمن وراء انهيار المجتمع والعنف. وعلى الرغم من أن النمو السكاني غير المسبوق في رواندا، مقترنًا بالمنافسة التقليدية بين المزارعين الهوتو والرعاة من التوتسي، فيمكن اعتباره عاملًا سببيًّا رئيسيًّا في الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤[٨٦]، ويمكن أيضًا أن تُعزى السببية إلى التركة الاستعمارية البلجيكية التي شجعت على هذا التقسيم، إلى جانب أسباب هيكلية أخرى للنزاع[٨٧]. وقد تم إلقاء اللوم على الإرث الاستعماري بسبب المظالم الإيكولوجية للكثيرين، مع إشارة مورهيد[٨٨] إلى أن النزاع العنيف في مالي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنظام حيازة الأراضي، وهو نتاج للحكم الاستعماري الفرنسي، وليس بندرة الأراضي الخصبة.

وبالمثل، تؤدي مرونة الدولة في مواجهة المشاكل البيئية دورًا محوريًّا في بداية العنف؛ حيث يجد تغير المناخ من القدرة على الحفاظ على سبل

عيش السكان[٨٩]. وقد وجد كلٌّ من هاوج وإيلنجسن[٩٠] أن مستويات التنمية الاقتصادية ونوع النظام هي مؤشرات قوية على اندلاع الصراع؛ حيث يعمل التحلل كسبب مساهم بدلًا من كونه سببًا دافعًا. وبالتالي، فقد كان من المتوقع أن تكون مخاطر النزاع البيئي أكثر احتمالًا في الدول الأقل نموًّا وسيئة الحكم[٩١]. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن إزالة الغابات وما نتج عنها من تدهور التربة أديا إلى انهيار دولة هاييتي في الثمانينيات والتسعينيات، فإن النظم القمعية المتعاقبة في بورت أو برنس هي التي فاقمت هذه القضايا بعدم ضمان أمن الإنسان داخل بلاده[٩٢]. وتؤدي هذه المتغيرات المتنافسة أيضًا إلى عدم وجود نزاع في دول أخرى. وعلى الرغم من أن التصحر وانعدام الأمن الغذائي يعتبران ذَوَيْ أهمية سببية في الحرب الأهلية في دارفور، فإن هذه العوامل لم تؤد إلى نزاعات في دول أخرى[٩٣].

وقد استكشف توماس هومر-ديكسون[٩٤] احتمالات العنف على المستوى المحلي نتيجة للتدهور البيئي وندرة الموارد. وحدد نمطين من أنماط الصراعات التي تحركها البيئة: النخبة التي تستحوذ على الموارد والتهميش الإيكولوجي، مما يدفع بالهجرة إلى المناطق الهشة إيكولوجيًّا. والأهم من ذلك، أن هذه الطرق المؤدية إلى النزاع تورط كلًّا من النخبة والمصالح الاقتصادية في تحقيقها[٩٥]. ويستشهد هومر-ديكسون بالاستيلاء المغاربي على الأراضي الزراعية الخصبة حديثًا في موريتانيا، مما أدى إلى وقوع مناوشات بين البلد والسنغال، كدليل على العنف النابع من النخبة التي تستحوذ على الموارد. ومع ذلك فإن المشاكل التي خلقت هذا الصراع تكمن وراء أحداث الاستيلاء على الموارد التي توفر سببًا مباشرًا. وأفادت آني جيست[٩٦] أنه يمكن العثور على مثل هذه الأصول في الكفاح من أجل تنمية هوية وطنية موريتانية في حقبة ما بعد الاستقلال، مما أدى إلى

رعاية الأغلبية المغاربية والإقصاء السياسي والاقتصادي للأقليات الإفريقية. ووقعت أحداث مماثلة في إتشيه، إندونيسيا؛ حيث حدث صراع انفصالي، على الرغم من أنه مغلف بحالة من الاستيلاء على الموارد، في سياق بناء الهوية الوطنية[٩٧].

ومن المهم ليس فقط فهم هذه الأطر السببية وإنما أيضًا استكشاف الطرق المختلفة التي ينظر بها ويفسرها مختلف الناس والمجتمعات والأمم إلى البيئة. وقد أخفقت الكثير من المنح الدراسية المتعلقة بهذا الموضوع في استكشاف الحلقات الهامة من صراعات التكيف - التي تحولت فيها الطبيعة كوسيلة للتخفيف من التغير المناخي في المستقبل أو التكيف معه. ومع ذلك، فإن ما يتصوره أحد الأفراد سبيلًا إلى الطاقة المستدامة والتنمية، يرى آخر أنه التحول الإيكولوجي للنهر ونزوح المجتمعات المحلية. ويمكن العثور على أمثلة هامة لذلك في كفاح الشعوب الأصلية لحماية أراضيها.

مثل هذه الصراعات - في المقام الأول الصراعات على الغابات وعمليات قطع الأشجار- موجودة في جميع أنحاء العالم، من البرازيل إلى إندونيسيا. فعلى سبيل المثال، أدى المستوى غير المسبوق لعمليات قطع الأشجار في منطقة كاليمانتان التي تسيطر عليها إندونيسيا في بورنيو إلى نزاعات حادة بين قبيلة دياك الأصلية والقوات الإندونيسية[٩٨]. وأسفر النزاع الذي نشب بعد ذلك في سامبا عام ٢٠٠١ عن مقتل وقطع رأس ١٠٠ من المهاجرين التابعين لشركة دياك، قبل أن تستعيد القوات العسكرية الإندونيسية سيطرتها[٩٩]. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذا الصراع قد نجم عن التدهور البيئي الذي بدأته الدولة، فإن هذا النزاع لم يحارب لأسباب بيئية، بل لأغراض ثقافية واقتصادية؛ حيث وفرت لهم الغابات سبل معيشتهم وقاعدتهم الاجتماعية. وذكرت رسالة موجهة من السكان الأصليين إلى السلطات الإندونيسية:

«أوقفوا تدمير الغابة أو سنضطر إلى حمايتها. الغابة هي مصدر رزقنا»[١٠٠]. ولم يكن الدافع وراء أفعال السكان الأصليين هو الطبيعة النقية للبيئة، وإنما دورها الثقافي - وهو التدمير الذي يشكل تهديدًا وجوديًّا.

حالة المهاجرين البيئيين

وتتجلى أهمية المتغيرات المتنافسة، التي تشكل جزءًا من شبكة سببية أكبر، في حالة المهاجرين الإيكولوجيين[١٠١] ويذكر أن اللاجئين البيئيين يفرضون ضغوطًا على مجتمعاتهم المضيفة، مما يقوض قدرة الحكومات المحلية على توفير الخدمات اللازمة[١٠٢] ويؤدي إلى تهديد الهوية الجماعية والتماسك الاجتماعي. وقد وجد كلٌّ من أننج وعطا-أسامواه[١٠٣] أن الهجرة من الدول المجاورة إلى ساحل العاج كانت عاملًا رئيسيًّا في الصراع الذي اجتاح الأمة فيما بعد في دوامة من العنف. غير أن التأكيد المحدود بأن هذه الصراعات هي النتيجة المباشرة للهجرة - وهي نفسها مستحثة إيكولوجيًّا بشكل حصري - هو قول مضلل. والهجرة نتيجة لعوامل الدفع والجذب على حدٍّ سواء، والبيئة ليست إلا عنصرًا واحدًا في إطار سببي أكبر.

المثال الذي قدمه هومر-ديكسون[١٠٤] للهجرة البيئية التي أثارت نزاعاً عنيفًا هو الذي ارتبط بالمهاجرين البنغاليين إلى منطقة أسام في الهند، والذي أسفر عن «هياج أسام» وهي حركة شعبية ضد المهاجرين غير الشرعيين. وعلى الرغم من أن هذه الحركة كانت سلمية في المقام الأول، فإن حالات عنف شديدة قد وقعت بالفعل، بما في ذلك المذبحة التي وقعت في عام ١٩٨٣ والتي قضت على ما يقارب ١٧٠٠ بنغالي في قرية نيلي[١٠٥]. غير أن الهجرة الجماعية من بنجلاديش إلى الهند المجاورة كانت نتيجة لعدد كبير من العوامل التي دفعت وشجعت الكثيرين نحو الهجرة، بما في ذلك تفشي

الفقـر والانقسـامات العرقيـة وأنمـاط الملكيـة الخاصـة والتشـجيع المنهـج مـن العديـد مـن السياسـيين الهنـود الذيـن كانـوا حريصـين على المزيـد مـن الناخبـين[١٠٦]. ولذلـك فـإن هـذه الهجـرة ليسـت نتيجـة للعوامـل الإيكولوجيـة وحدهـا؛ بـل كانـت أيضًـا نتيجـة للقضايـا الاجتماعية-السياسـية وفشـل حكومـة بنجلاديـش في توفـير سـبل العيـش والفـرص الملائمـة للسـكان المهمشـين.

وعـلاوة على ذلـك، فـإن «حـرب كـرة القـدم» الـتي اندلعـت في يوليـو ١٩٦٩، والـتي خاضتهـا السـلفادور وهندوراس، يشـار إليهـا بانتظام كمثـال على الدور الذي يمكـن أن تؤديـه الهجـرة الناجمـة عـن التهميـش الاقتصـادي والإيكولـوجي، في حـدوث نـزاع دولي[١٠٧]. وعلى الرغـم مـن أن العنـف اندلـع بسـبب الشـغب في مبـاراة دوليـة لكـرة القـدم، فـإن التوتـرات المحيطـة بهـذا الـصراع نشـأت عـن قانـون لإصـلاح الأراضي في هنـدوراس عام ١٩٦٢ شـمل الاسـتيلاء على الأراضي مـن المهاجريـن السـلفادوريين وإعادة توزيعهـا على الهندوراسـين الأصليـين. غـير أنـه سـيكون مـن الاسـتهتار أن نسـقط الأهميـة السـببية الحصريـة لهـذا الـنزاع على العوامـل البيئيـة، الـتي لـم تكـن مسـتقلة ولكنهـا تعمـل جنبًـا إلى جنـب مـع الأسـباب الاجتماعيـة والاقتصاديـة والقانونيـة. وكانـت أنمـاط الهجـرة الـتي سـببت هـذه الاسـتجابة التشريعيـة ليسـت نتيجـة لعوامـل إيكولوجيـة بحتـة، وإنمـا كانـت بالأحـرى عـدم المسـاواة في توزيـع الأراضي داخـل السـلفادور نفسـها[١٠٨].

وبالإضافـة إلى ذلـك، كان الدافـع وراء الـنزاع الناجـم عـن ذلـك هـو العوامـل الاجتماعيـة والاقتصاديـة. وقـد وجـد دورهـام[١٠٩] أن نـدرة الأراضي في جواتيمـالا، والـتي كثـيرًا مـا يشـار إليهـا كعامـل، لهـا أهميـة سـببية محـدودة؛ حيـث إن التوسـع السريـع للزراعـة التجاريـة سـبب التهميـش الإيكولـوجي للجواتيماليين والسـلفادوريين على حـدٍّ سـواء. وقـد أدى الـنزاع السـياسي بـين مـلاك الأراضي

والفلاحين إلى الضغط على الرئيس الهندوراسي الجنرال لوبيز إريانو لحماية حقوق ملاك الأراضي - مما أدى إلى سن تشريعات للإصلاح الزراعي لصالح الملاك تؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء وتسببت في تشريد آلاف من أبناء هندوراس والمهاجرين السلفادوريين. وكان هذا النزوح للمغتربين في هندوراس هو الذي أثار رد الفعل القوي في السلفادور الذي أدى في نهاية المطاف إلى النزاع. لم تكن حرب كرة القدم على علاقة بالإيكولوجيا، بل بالسببية السياسية والاقتصادية - وهي التهميش الإيكولوجي للمزارعين من الجنسية الهندوراسية والسلفادورية، كنتيجة للمنافسة الاقتصادية بين ملاك الأراضي التجاريين، والفلاحين القرويين.

إن الأطروحة التي وضعها كلٌّ من مايرز وكينت[١١٠]، بأن اللاجئين البيئيين يتسببون في تصاعد التوترات الداخلية التي تؤدي إلى العنف في المناطق التي يستضيفونها أطروحة معيبة. وقد استندت إلى فرضية تقوم على وجود صلة سببية مباشرة، باستخدام أمثلة من بينها إثيوبيا والصومال ونيجيريا وبنجلاديش والسودان. إن الاستنتاج بأن الأمة (أ) التي عانت من التدهور البيئي، والتي اختبرت أنماط هجرة ملحوظة، وتعرضت للعنف، يتجاهل العوامل السياقية الأوسع نطاقًا التي يجب معالجتها[١١١]. مثل هذه الأطروحة تفشل في فهم التوصيف الثقافي للهجرة في العديد من المناطق. والأمثلة على الهجرة في منطقة الساحل كنتيجة للتشرد عن طريق التصحر، تتجاهل حقيقة أن هذه الهجرة كانت موجودة منذ قرون كاستراتيجية للتكيف مع المجتمعات المحلية ولاستمرار سبل العيش[١١٢]. وبالمثل، يوفر سياق البلدان المستقبلة حاجزًا هامًّا أمام العنف المحتمل. فعلى سبيل المثال، أسفرت أمواج تسونامي الآسيوية التي وقعت في عام ٢٠٠٤ عن مستويات غير مسبوقة من نزوح السكان وندرتهم ولكنها لم تؤد إلى نشوب النزاع في جنوب شرق

آسيا. ويرجع ذلك إلى وجود أطر للتكيف في الدول والمناطق المستقبلة، مع اكتساب سياسات الإدماج الاجتماعي لأهمية خاصة. وقد أدى وجود هذه النظم إلى أن يصبح العنف المعمم ضد اللاجئين حدثًا نادرًا[١١٣].

مختتم

لا تؤيد الأدلة التاريخية أي حجج للنزاعات التي تحركها البيئة، بل إنها توفر مؤشرات على أن المناخ كسبب من أسباب التشغيل يوضع ضمن إطار سببي تتقاطع فيه عوامل عديدة. وفي إطار الأدبيات، يؤدي الخلط بين الصراعات التي تنطوي على موارد ذات قيمة اقتصادية وتدهور بيئي، إلى استنتاجات مضللة فيما يتعلق بالعلاقة السببية البيئية وطبيعة العديد من الصراعات. وتؤدي هذه الافتراضات إلى إهمال المتغيرات الإضافية التي أوجدت إطارًا يحدث فيه النزاع. العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي جميعها جوانب هامة للعملية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى الصراع. وهذه هي العوامل التي أدت إلى أن تكون المعادن في أنجولا وسيراليون سببًا في نزاعات أهلية طويلة الأمد وعنف لم يسبق له مثيل، وهي نفس الموارد التي أسفرت عن سلام ونمو نسبيين في دول مثل بوتسوانا. والأمثلة الأكاديمية البارزة على دور هذه الموارد في تشكيل النزاعات تهمل المتغيرات الرئيسية في حدوث مثل هذا الكفاح. لم تكن الحرب العالمية الثانية بسبب سعي أدولف هتلر للاستحواذ على المجال الحيوي وحده. بل وفرت عوامل إضافية عديدة تفاعلًا أساسيًا أدى إلى اندلاع الحرب في عام ١٩٣٩. وقد سعى هذا الفصل إلى تبيان أن هذه العلاقة واضحة بشكل خاص في خطاب الصراع المحيط بالمهاجرين واللاجئين البيئيين. والسياسة لا تستكشف هذه الروابط أكثر من ذلك، فإن أطروحة الصراع البيئي قد تصبح مجرد نبوءة تتحقق ذاتيًا.

إن النتيجة المترتبة على ذلك ليست عدم الاعتداد التام بالعوامل البيئية في حالة النزاع، وإنما الانتقال اللفظي من النزاعات المدفوعة بيئيًّا إلى النزاعات المستحثة بيئيًّا. سيكون للإيكولوجيا دائمًا دور في العلاقة السببية للنزاعات، ومع شبح تفاقم التدهور، وندرة أكبر، وظواهر تغير المناخ، لا يمكن لهذا الدور إلا أن يزداد. وعلى الرغم من أن الآثار المجتمعية لتغير المناخ في المستقبل غير مؤكدة أساسًا[١١٤]، فمن المهم أن يفهم الأكاديميون وصانعو السياسات أن العوامل الإيكولوجية ليست الجهة الفاعلة الوحيدة في تشكيل أنماط النزاع. وهي بالأحرى جزء من شبكة معقدة من السببية، تتزامن مع عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية هامة يمكن أن تؤدي إلى وجود العنف وانعدامه على حدٍّ سواء. ولكي نفهم هذا الإطار حقًّا، يجب رفض الحتمية البسيطة ووضع نهج أكثر دقة.

وأخيرًا، أشار عدد من الدراسات إلى وضع إطار لتغير المناخ كمسألة أمنية كأحد التأثيرات الهامة على الأحداث، مع تصور الجهات الفاعلة للمناخ على أنه مسألة أمنية يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الاستجابات ذات الطابع العسكري[١١٥]. ومع مراعاة ذلك، من المهم توخي الحذر عند مناقشة الروابط بين البيئة والموارد والتدهور والصراع. وعلى الرغم من تزايد الوعي بالمشاكل البيئية في أجزاء كثيرة من العالم، فإن الفهم الشعبي للعلاقات المعقدة بين تغير المناخ والعنف ومتاهة العوامل الأخرى في خلق الصراع، لا يزال غير كافٍ نسبيًّا. ويجب أن تنقل المنح الدراسية المقبلة تركيزها بعيدًا عن الصراعات على الندرة أو الوفرة ونحو قضايا الأمن الغذائي والمائي وسبل كسب العيش والتنمية. وهذه العلاقات بين الأسباب الاجتماعية البحتة للصراعات والعوامل البيئية هي التي تؤدي إلى تصاعد العنف في مجتمع يستجيب للتدهور والإجهاد الإيكولوجيين. ولم يعد من الممكن أن نرى

القضايا البيئية محايدة ومنفصلة عن العالم الاجتماعي -ويجب أن تُفهَم على أنها مشاكل سياسية ذات دوافع اجتماعية. وإذا لم تستكشف المنح الدراسية والسياسات هذه الروابط بصورة أكبر، فإن أطروحة الصراع البيئي قد تصبح مجرد نبوءة تتحقق ذاتيًّا.

٨

الجهات الفاعلة بخلاف الدول: دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية كمحرك للتغيير

إيميلي دوبوي
جامعة جينيفا، سويسرا

في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، شارك نحو ٣٠٠,٠٠٠ شخص في مدينة نيويورك في أكبر مظاهرة لتغيير المناخ في التاريخ، ودعوا إلى العدالة المناخية والعمل من أجل المناخ[١١٦]. ويعكس هذا الحدث تزايد تعبئة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العمليات البيئية العالمية. كما أنه يثير تساؤلات بشأن عمليات صنع القرار والمشاركة الديمقراطية التي تواجه عجز الفعل الحكومي، ولا سيما في المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ. وتوحي هذه المشاركة بالسؤال التالي: إلى أي مدى يمكن للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أن تكون محركًا للتغيير في الإدارة البيئية العالمية؟

لا يدعي هذا الفصل أنه يقدم تحليلًا مفصلًا لجميع الجوانب المتصلة بالمشاركة الدولية للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الإدارة البيئية العالمية، وإنما يعطي لمحة عامة عن بعض القضايا الرئيسية لبحث الموضوع في المستقبل، في المنظور متعدد التخصصات. بالإضافة إلى ذلك، يعتزم المؤلف تقديم بعض الردود على الاستجواب من خلال أربعة أقسام رئيسية. أولًا: من الضروري فهم سياق الإدارة البيئية العالمية التي تظهر فيها الجهات الفاعلة من المجتمع المدني. وفي الواقع، يمكن تعريف الإدارة البيئية العالمية بأنها متعددة المستويات (أي الطبيعة العالمية للمشاكل البيئية

والآثار المحلية)، ومتعددة الجهات الفاعلة (أي الدول، والخبراء، والمنظمات غير الحكومية البيئية، والأفراد) ومتعددة القطاعات (أي الطاقة والمياه والتجارة)، وهو نهج يمثل فرصة وعائقًا أمام الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وثانيًا: أن مفهوم المجتمع المدني العابر للحدود الوطنية يتم تعريفه بعناية لفهم خصوصيات الجهات الفاعلة المتعددة التي تشكل هذه الفئة. وفي الواقع، إن المجتمع المدني عبر الوطني، بدلًا من أن يكون فئة موحدة، يتألف من مجموعة من الجهات الفاعلة التي تتراوح بين المنظمات غير الحكومية البيئية، والمجتمعات المعرفية، والحركات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني. وتحظى هذه الأخيرة باهتمام خاص بالاشتراك مع عمليات التغيير الجديدة في الإدارة البيئية العالمية. وثالثًا: تقدم مراجعة الأدبيات مؤلفين من مختلف المشارب النظرية الذين درسوا مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الإدارة البيئية الدولية. وقد قدم هؤلاء المؤلفون تفسيرات مختلفة لأدوار الجهات الفاعلة - من التأثيرات الهامشية إلى تلك المركزية - والآثار - من الآثار الخارجية على الدول إلى الآثار الداخلية على الجهات الفاعلة - حول قضايا رئيسية مثل الشرعية والديمقراطية.

وأخيرًا، يجري تحليل عمليتين رئيسيتين للتغيير تتعلقان بمشاركة المجتمع المدني في الإدارة البيئية العالمية: التدويل والاستقلالية. فمن ناحية، تشكك المشاركة الدولية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الاستراتيجيات المستخدمة لإعادة تأطير القواعد والحقوق العالمية القائمة، واستخدام التداخلات أو الروابط المفقودة بين النظم والقطاعات الدولية، وإضفاء الشرعية على التمثيل الدولي. ومن ناحية أخرى، فإن تدويل المجتمع المدني يحدث آثارًا على مستوى استقلاليته، من خلال عمليات التأهيل المهني وبناء الخبرات.

وينطوي تحليل الجهات الفاعلة المنخرطة في الحوكمة البيئية متعددة المستويات على إجراء حوار بين مختلف التخصصات النظرية، بما في ذلك العلاقات الدولية والعلوم السياسية وعلم الاجتماع والجغرافيا. ويهدف هذا الفصل بالأساس إلى وضع التحليل لا على المؤسسات والعمليات الرسمية للتنظيم البيئي ولكن على الجهات الفاعلة وتفاعلاتها وسياساتها القياسية التي تؤثر في بناء القضايا البيئية وأساليب حلها.

القوة المتصاعدة للمجتمع المدني في الإدارة البيئية العالمية

في السبعينيات من القرن الماضي، بدأ إدراج القضايا البيئية في هياكل الحوكمة العالمية، ولا سيما مع مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم في عام ١٩٧٢. وتتسم هذه القضايا البيئية بطبيعة مختلفة، تتراوح بين المشاعات العالمية؛ مثل طبقة الأوزون، أو تغير المناخ، أو حفظ التنوع البيولوجي، والمشاعات المحلية؛ مثل نضوب المياه أو إزالة الغابات[١١٧]. وفي مجال العلاقات الدولية، جرى تحليل البيئة بصورة تدريجية بوصفها محركًا هامًّا للتغيير في المفاوضات متعددة الأطراف من خلال مشاركة جهات فاعلة متعددة؛ مثل الدول القومية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية[١١٨].

ومع ذلك، فإن الصعوبات التي تكتنف وضع اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ والقيود المفروضة على إنشاء نظم عالمية لتنظيم الموارد الطبيعية - كما في حالات المياه والغابات - تدل على الانقسام الكبير للإدارة البيئية العالمية الموجودة حاليًّا[١١٩]. وهذا يمثل، من ناحية، فرصة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لدخول الساحات العالمية المفتوحة نسبيًّا أمام مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول. وقد قدم مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

المعقود في جوهانسبرج في عام ٢٠٠٢ نظرة ثاقبة لزيادة مشاركة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني من خلال عمليات مبتكرة للتداول بين أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات بين القطاعين العام والخاص[١٢٠]. ومن ناحية أخرى، يمثل هذا الانقسام الشديد أيضًا قيدًا؛ إذ إن الجهود الرامية إلى الهيمنة على عمليات بناء القواعد المعيارية بتكاثر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المشاركة في العمليات الدولية، يمكن أن تولد علاقات القوة والمنافسة[١٢١]. إن الخلافات بين هذه الجهات الفاعلة تفسد النطاق المناسب لتنظيم الموارد الطبيعية، وتتسبب في تباين البيانات المتعلقة بطبيعة الموارد (من السلع العامة إلى السلع الاقتصادية أو من الحقوق الإقليمية إلى الحقوق العالمية). ويفضل بعض المؤلفين مناقشة الإدارة متعددة المقاييس من حيث التحول من نظام دولي هرمي إلى نظام شبكي أفقي[١٢٢]. وتتميز إدارة الشبكات بتكاثر العلاقات المتبادلة بين الجهات الفاعلة على مختلف المستويات[١٢٣]. وفي حين يعترف مفهوم الحكومة متعددة المستويات بالأهمية الرئيسية للدول القومية في عمليات بناء المعايير وصنع القرار، فإنه يعزو أيضًا دورًا هامًّا للجهات الفاعلة من غير الدول؛ مثل المنظمات غير الحكومية وشبكات الخبراء ومنظمات المجتمع المدني. ويفرق كلٌّ من أندنوفا وميتشل[١٢٤] بين عمليتين رئيسيتين للحوكمة المتغيرة: «الحوكمة العالمية وقد وضعت بعيدًا عن الدولة القومية في اتجاهات متعددة: عموديًّا إلى أسفل نحو حكومات المقاطعات والبلديات، وعموديًّا إلى أعلى نحو نظم فوق وطنية، وأفقيًّا عبر المنظمات والشبكات الإقليمية والقطاعية».

وعلاوة على ذلك، فإن المعايير والنماذج العالمية هي موضوع الاحتجاجات عبر الوطنية المتزايدة، والموجهة أساسًا ضد عدم إشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار[١٢٥]. وفي الواقع، كثيرًا ما تكون منظمات

المجتمع المدني ممثلة في الساحات العالمية من خلال وسطاء؛ مثل المنظمات غير الحكومية الدولية[١٢٦]. كما أن قيام خبراء تقنيين دوليين بتنفيذ «توافق السلع الأساسية» بشأن الموارد الطبيعية هو أيضًا نقطة اعتراض رئيسية من منظمات المجتمع المدني[١٢٧]. وعلى سبيل المثال، يشدد كونكا[١٢٨] على المفارقة المتمثلة في الإدارة العالمية للمياه، والتي تتميز بالنوايا التي تقوم بها شبكات الخبراء والمنظمات غير الحكومية الدولية لوضع قواعد ومخططات مؤسسية، بالتوازي مع الادعاءات المتصاعدة من الجهات الفاعلة الأقل بروزًا من المجتمع المدني.

ومن منظور رأسي، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تعزز النطاق الدولي لبناء المشاكل البيئية بوصفها قضايا عالمية (مثل إزالة الغابات والهجرات البيئية)، أو على العكس من ذلك، لزيادة بروزها على الصعيد الدولي من أجل الاستجابة لبعض القضايا البيئية المحلية (مثل الصراعات الاستخراجية والوصول إلى مياه الشرب). ومن منظور أفقي، يمكن للجهات الفاعلة المهمشة من المجتمع المدني أن تكتسب مزيدًا من السلطة من خلال إنشاء شبكات عبر وطنية أو شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين (مثل شبكات السكان الأصليين والفلاحين عبر الحدود الوطنية). مفهوم الحوكمة متعددة المستويات مفيد للكشف عن كيفية قيام الجهات الفاعلة بالتعبئة في آن واحد في نطاق مختلف الولايات القضائية (مثل الوطنية، والإقليمية والمحلية) والإقليمية (مثل القرى والأحواض الهيدروغرافية) والقطاعية (مثل الطاقة والتجارة)[١٢٩]. ومن المفيد أيضًا فهم الاستراتيجيات المستخدمة للتأثير على هذا الهيكل متعدد الطبقات لصنع القرار. وكما تم تطويره في هذا الفصل، فإن تحليل القواعد والخطابات له أهمية خاصة لفهم علاقات القوة التي تحدث داخل المجتمع المدني عبر الوطني. ويتم

إيلاء اهتمام خاص للجهات الفاعلة التي تقوم بدور الوسطاء أو السماسرة بين المستويات. وفي الجزء التالي، تظهر أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة داخل المجتمع المدني عبر الوطني لتسليط الضوء على تعددية الجهات الفاعلة والتعريفات.

البحث عن المجتمع المدني عبر الوطني

ويسلط النهج عبر الوطني داخل نظرية العلاقات الدولية، الضوء على ديناميات الجهات الفاعلة التي تتدخل ليس فقط حول الدول القومية، ولكن على مستويات متعددة[١٣٠]. ويمكن تعريف العلاقات عبر الوطنية بأنها «تفاعلات منتظمة عبر الحدود القومية؛ حيث يكون أحد الفاعلين على الأقل وكيلًا غير دولي أو لا يعمل نيابة عن حكومة وطنية أو منظمة حكومية دولية»[١٣١]. ويوفر المنظور عبر الوطني وجهة نظر أكثر دينامية بشأن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، التي ينظر إليها بوصفها عوامل ومواضيع للتغيير[١٣٢]. كما أنه يكسر الفكرة القائلة بأن القرارات المتخذة على النطاق الدولي ستطبق تلقائيًا على مستويات أدنى بأثر تعاقبي. وبدلًا من النطاق العالمي أو المحلي الحقيقي، فمن الأنسب الحديث عن سلسلة من التفاعلات مع هيكل دينامي جوهري.

وقد قدم مؤلفون مختلفون تعريفات للمجتمع المدني عبر الوطني، والعالمي، والدولي، بهدف بناء فئة موحدة من التحليل. وحلل بعض المؤلفين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بوصفها عناصر للتنسيق والتعاون الوثيق على الصعيد الدولي[١٣٣]. ويشير آخرون إلى صعوبة تحديد حدود الجهات الفاعلة في فئة واحدة، وهو ما يتضح من إشكالية ما إذا كان ينبغي إدراج الأعمال التجارية الخاصة كأطراف فاعلة في المجتمع المدني أم لا[١٣٤]. ويرد

في الفقرات التالية وصف للخصائص والاختلافات الرئيسية لأربعة أنواع رئيسية من الجهات الفاعلة. ولا تشكل هذه الجهات الفاعلة قائمة حصرية ولكنها تقدم لمحة عامة مثيرة للاهتمام عن مشاركة المجتمع المدني في الإدارة البيئية العالمية.

ومع تكاثر المؤتمرات البيئية العالمية في السبعينيات، والمفاوضات المتعلقة بالمعاهدات في التسعينيات، زادت مختلف المنظمات غير الحكومية من مشاركتها الدولية. وقد ظهرت أول المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية في ميدان التنوع البيولوجي وحفظ الغابات، مثل الصندوق العالمي للحياة البرية WWF، ومنظمة جرين بيس، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة IUCN. وبدأت هذه المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن القيمة البيئية للغابات على الصعيد الدولي، وهو ما يبرر إنشاء مناطق محمية. وأصبحت هذه الجهات الفاعلة، بدورها، جزءًا من سياق عالمي أوسع يركز على تعزيز الوعي بشأن الأضرار البيئية؛ مثل إزالة الغابات الكبيرة في منطقة الأمازون، وانقراض الأنواع على نطاق واسع[١٣٥]. وقامت أيضًا بدور الوسطاء الرئيسيين وممثلي الجهات الفاعلة المهمشة؛ مثل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية[١٣٦].

وفي إطار العلاقات الدولية، هناك فئة هامة أخرى من الجهات الفاعلة هي الشبكات الحقوقية عبر الوطنية TANs. وتشير الشبكات الحقوقية عبر الوطنية إلى «الجهات الفاعلة التي تعمل على الصعيد الدولي بشأن قضية ما، والتي ترتبط بالقيم المشتركة، والخطاب المشترك، والتبادل الكثيف للمعلومات والخدمات»[١٣٧]. ويؤدي هذا النوع من الشبكات دورًا هامًّا في تنظيم العولمة، ويسعى في المقام الأول إلى التأثير على الدول والمنظمات الدولية. وبهذا المعنى، شاركت المنظمات غير الحكومية الدولية في عملية إعادة

تعريف المعايير العالمية، مبرزة دورها الوسيط بين الجهات الفاعلة المحلية ومطالباتها العالمية. وترتبط بعض أمثلة الشبكات الحقوقية عبر الوطنية الناشئة في المجال البيئي بمطالبات العدالة البيئية العالمية، كما في حالات حملة ياسوني ITT للإبقاء على النفط في الأمازون الإكوادورية[١٣٨]، أو حركة مناهضة سد نارمادا في الهند[١٣٩]، وثالثًا: تنشأ مجموعة أخرى من الجهات الفاعلة لسد الفجوة في انعدام اليقين والتعقيدات العلمية المتصلة بالمشاكل البيئية العالمية. وتعرف هذه المجتمعات المعرفية بأنها «شبكة من المهنيين ذوي الخبرة والكفاءة المعترف بها في مجال معين وادعاء موثوق بالمعرفة ذات الصلة بالسياسات داخل ذلك المجال أو المساحة»[١٤٠]. ويتميز الخبراء التقنيون بالمهنية والسلطة في مجال محدد، والمعرفة العلمية والحياد[١٤١]. ومن الأمثلة الرمزية للأوساط المعرفية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والذي أنشئ في عام ١٩٨٨ للاستجابة لما يكتنف ظاهرة تغير المناخ من عدم اليقين والتعقيد وما يترتب عليها من آثار.

وأخيرًا، يجري تدريجيًّا إدماج الجهات الفاعلة من منظمات المجتمع المدني في العمليات البيئية العالمية من خلال إنشاء شبكات قاعدية عبر وطنية[١٤٢]. وتكمن خصوصية هذه الشبكات في إدارتها الذاتية وعضويتها، لأنها تتألف حصرًا من منظمات شعبية - تُعرَّف بأنها «الأشد تأثرًا من حيث الظروف المادية لحياتها اليومية»[١٤٣] تقدم وتتلقى الخدمة الجماعية في نفس الوقت، وبالتالي هي المعنية مباشرة بالقضية التي تدافع عنها. ويعكس هذا المفهوم فكرة الأقلمة العالمية[١٤٤]، والتي تشير إلى الدور النشط الذي تقوم به المجتمعات المحلية لاستعادة زمام القضايا الدولية التي تؤثر عليها بشكل مباشر. ويمكن أن يحدث ذلك من خلال زيادة الوعي بالمصالح والقيم المشتركة مع الجهات الفاعلة المحلية الأخرى التي كانت معزولة

في السابق عن بعضها[١٤٥]. ومن الأمثلة على الشبكة القاعدية عبر الوطنية منسقة منظمات السكان الأصليين في حوض الأمازون COICA، والتى أنشئت في عام ١٩٨٤ للدفاع عن الحقوق الإقليمية والاستقلال الذاتي المحلي.

البحث داخل المجتمع المدني: الشرعية والديمقراطية

ويثير تعدد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتفاعلاتها في الإدارة البيئية العالمية تساؤلات بشأن الشرعية والتمثيل بين المستويات المحلية والدولية. وقد قام مؤلفون مختلفون بتحليل الشرعية بوصفها افتقارًا إلى سلطة المؤسسات في مجال الإدارة البيئية. وقد دافعوا عن إنشاء منظمة بيئية عالمية[١٤٦]. وفي منظور اجتماعي بالغ الأهمية، يحلل برنشتاين[١٤٧] تعدد المبادرات التي يحتمل أن تكون تنافسية لسد النقص في السلطة واكتساب السلطة في الإدارة البيئية العالمية. ويعرف الشرعية السياسية بأنها «قبول وتبرير القاعدة المشتركة من قبل المجتمع المحلي»[١٤٨]، مع التشديد على دور التصورات حول أكثر الجهات الفاعلة وجداول الأعمال شرعيةً.

وتدعونا تعددية الجهات الفاعلة، والاختلافات في السلطة، إلى تفكيك الفئة الموحدة للمجتمع المدني عبر الوطني. وفي الواقع، إن معظم البحوث ركزت على التفاعلات بين المنظمات غير الحكومية والحكومات، أو بين الشبكات الحقوقية عبر الوطنية والمنظمات الدولية. ومع ذلك، فإن التفاعلات والاستراتيجيات والصراعات الداخلية بين الجهات الفاعلة والشبكات في المجتمع المدني لها أهمية أيضًا في تحليل التغيرات في الإدارة البيئية العالمية. وتشير دراسات مختلفة إلى حدود الطابع الديمقراطي المثالي المنسوبة إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الإدارة البيئية العالمية[١٤٩]. ومن الأمثلة التجريبية المثيرة للاهتمام التي تبرهن على وجود قضايا الشرعية بين الجهات

الفاعلة في المجتمع المدني، المطالبة من شبكات الشعوب الأصلية التي تتمتع بمزيد من الاستقلالية والتمثيل الذاتي فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية المعنية بالحفظ، بهدف الدفاع عن رؤية أكثر تكاملًا لإدارة الغابات[١٥٠].

ويعرف كلٌّ من دوميولن وبيبس-ليهاليور[١٥١]، الشبكة لا كهيكل ولكن ككائن اجتماعي ينوب عن الأدوات والتمثيلات. ومن الأمثلة المثيرة للاهتمام الاعتراف بمبدأ السيادة الغذائية وتفسيراته المتعددة من قبل منظمات المجتمع المدني. وعندما تستخدم شبكات الشعوب الأصلية الحجج المتعلقة بالحفظ؛ تكون حركات الفلاحين عبر الوطنية - مثل حركة فيا كامبيسينا - أكثر اتصالًا بمنظور الاستغلال والابتكار المستدامين[١٥٢]. وفيما يتعلق بفئة المجتمعات المعرفية، أقر هاس[١٥٣] مؤخرًا بالحاجة إلى إعادة تعريف المفهوم؛ بحيث يشمل تحليل المسائل الداخلية في مجال بناء المعارف العلمية المشتركة.

ركزت نظرية العلاقات الدولية والحركة الاجتماعية على تحليل الآثار الخارجية للمجتمع المدني عبر الوطني على الدول وعمليات صنع القرار[١٥٤] ومن منظور سوسيولوجي، تم تعريف العمل الجماعي عبر الوطني بأنه «الحملات الدولية المنسقة من جانب شبكات النشطاء ضد الجهات الفاعلة الدولية، أو الدول الأخرى، أو المؤسسات الدولية»[١٥٥]. فعلى سبيل المثال، قدم سميث[١٥٦] تحليلاً لشبكة العولمة الديمقراطية، مسلطًا الضوء على فشلها في تحدي النموذج المهيمن للعولمة الليبرالية الديمقراطية بسبب افتقارها إلى الاتساق والترابط. كما عزت دراسات العلاقات الدولية أيضًا دورًا مصغرًا إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في نموذج دورة الحياة[١٥٧]. وبهذا المعنى، تشارك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المراحل المبكرة من ظهور العرف، من خلال الاستراتيجيات الحقوقية، ولكن ليس في مرحلتي النشر والتدويل.

وتشـدد معظـم هـذه المقاربـات على الطابـع الخـلافي أو التفاعـلي للحـركات الاجتماعيـة عـبر الوطنيـة[١٥٨]. ولا يـزال تركـيز عملهـا غـير متصـل بموضـوع الدراسـة، وقيـاس الفعاليـة مـن حيـث آثارهـا على الدول، وغيرهـا مـن الجهـات الفاعلـة الدولـة[١٥٩]. واسـتجابة لهـذه القيـود، يطلـب مؤلفـون آخـرون دراسـة الشـبكات الأكـثر اسـتدامة الـتي تقـوم بتنفيـذ اسـتراتيجيات أخـرى بخـلاف الاحتجـاج[١٦٠] وينظـر سـوندرز[١٦١] إلى الشـبكات البيئيـة بوصفهـا المتغـير الناتـج الذي ينبـغي تفسـيره، وليـس العامـل الذي يفـسر الآثـار والتغـيرات السياسـية. ويتطلـب تحليـل الشـبكات القاعديـة عـبر الوطنيـة فهمًـا أعمـق للتنـوع فيمـا بـين وضمـن - الأعضـاء على النطـاق المحـلي ودرجـة الاسـتقلال الذاتي بـين مسـتويات التمثيـل. ويركـز القسـم التـالي بوجـه خـاص على هـذه الجهـات الفاعلـة والقضايـا المحـددة.

مساحات جديدة من التدويل والاستقلالية

يهـدف هـذا الجـزء إلى تحليـل المشـاركة الدوليـة للمجتمـع المـدني باعتبـاره محـركًا للتغيـير فيمـا يتعلـق بالسياسـات البيئيـة العالميـة. ويتحـدث بعـض المؤلفـين عـن الدور الجغـرافي في دراسـة الحـركات الاجتماعيـة، مـع التركـيز على الصـلات بـين السياسـات واسـعة النطـاق والعمـل الجمـاعي عـبر الوطـني. وقـد تـم تعريـف مفهـوم الـوزن في مجـال الجغرافيـا الحرجـة باعتبـاره العمليـة التفاعليـة الـتي تقـوم عليهـا علاقـات القـوة بـين الجهـات الفاعلـة[١٦٢]. فمـن ناحيـة، تشـكك مشـاركة الجهـات الفاعلـة في المجتمـع المـدني على الصعيـد الدولي في الاسـتراتيجيات المسـتخدمة لإعادة صياغـة القواعـد والحقـوق العالميـة القائمـة، واسـتخدام التداخـلات أو الروابـط المفقـودة بـين النظـم والقطـاعات الدوليـة، وبـين شرعنـة التمثيـل الدولي[١٦٣]. ومـن ناحيـة أخـرى، فـإن تدويـل

المجتمع المدني يحدث آثارًا على مستوى استقلاليته، من خلال عمليات التأهيل المهني وبناء الخبرات[١٦٤].

ويحدد سايمنت[١٦٥] ثلاثة محاور رئيسية لتدويل الحركات الاجتماعية: التأطير العالمي، ومجموعات جديدة من الاستراتيجيات، والأشكال الجديدة للتمثيل الدولي. وترتبط الأولى باستراتيجيات التأطير التي تعرف بأنها «الجهود الاستراتيجية التي تبذلها مجموعات من الناس لصياغة مفاهيم مشتركة للعالم ولأنفسهم التي تشرعن وتحفز العمل الجماعي»[١٦٦]. ويشير سايمنت[١٦٧]، في تعليق عام، ومارتن[١٦٨] فيما يتعلق بحملة ياسوني ITT، نقطة مثيرة للاهتمام مفادها أنه إذا كانت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني كثيرًا ما تعتمد على المعايير العالمية القائمة، مثل حقوق الإنسان العالمية، للدفاع عن قضيتها، فإنها تسهم أيضًا في إعادة صياغتها من خلال التمثيلات البديلة. ومن الأمثلة على ذلك، الاعتراف بالدور الحاسم الذي تؤديه المجتمعات المحلية في توفير مياه الشرب في المناطق الريفية[١٦٩]. وكبديل لذلك، يمكن وضع المعايير المحلية في صيغة عالمية، مثلاً لبناء هوية مشتركة أو اكتساب نفوذ أكبر في المساحات الأعلى لصنع القرار. ومن الأمثلة على ذلك مكافحة الشبكات عبر الوطنية للشعوب الأصلية ومجتمعات الغابات من أجل الاعتراف بالحقوق الإقليمية، وتحدي النموذج المهيمن للمعايير البيئية القائمة على السوق[١٧٠]. وتتسم استراتيجيات إعادة الصياغة بأهمية خاصة في سياق «خطابات الخبراء التي تضع قواعد للمعاملات العالمية، حتى في الجوانب التقدمية من النظام الدولي، التي خلفت الناس العاديين وراءها»[١٧١].

أحد الآثار الأخرى للتدويل هو تعبئة استراتيجيات مبتكرة تتجاوز الاحتجاج. وتتمثل إحدى استراتيجيات العمل الرئيسية التي تستخدمها شبكات المجتمع المدني عبر الوطنية في إدماجها في النظم والقطاعات البيئية

الدولية المنقسمة. ويشير الانقسام إلى مفهوم تعقيد النظام والذي يتم تعريفه بأنه «شبكة من ثلاثة أو أكثر من النظم الدولية التي تتصل بموضوع مشترك؛ إظهار العضوية المتداخلة؛ وتوليد التفاعلات الموضوعية أو المعيارية أو العملياتية المعترف بها على أنها تنطوي على مشاكل محتملة سواء كانت تدار بفعالية أم لا»[١٧٢]. وقد طور أورسيني[١٧٣] مفهوم «التسوق متعدد المنتديات» لتحديد قدرة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على تحويل المشاركة والتأييد من ساحة إلى أخرى وفقًا لتقبلها ولخدمة مصالح معينة. فمن ناحية، يمكن للجهات الفاعلة أن تسهم في دمج النظم والساحات التي كانت منفصلة من قبل. ومن ناحية أخرى، يمكن للجهات الفاعلة أن تعتزم زيادة التداخل القائم بين النظم والقطاعات لتعزيز مطالباتها. ومن الأمثلة التوضيحية على ذلك، تأثير شبكات الشعوب الأصلية عبر الوطنية في تحديد أوجه التداخل بين نظام المناخ ونظام التنوع البيولوجي (إعطاء الأولوية للكربون على الغابات المتنوعة بيولوجيًّا، وزيادة التفاوتات الاجتماعية المحلية)[١٧٤] لخدمة مصلحتهم في استعادة السيطرة على الصناديق العالمية للمناخ وعلى الحقوق الإقليمية.

تواجه الساحات البيئية العالمية تحديات متزايدة من قبل أشكال التمثيل الجديدة الناشئة أساسًا عن المستوى المحلي والأشكال المباشرة للعمل الجماعي. غير أن مشاركة المنظمات القاعدية على الصعيد الدولي لا تحل فجوة الشرعية المشار إليها في القسم السابق. بل على العكس من ذلك، تميل بعض الشبكات القاعدية عبر الوطنية إلى استنساخ ممارسات نزع التسييس. ويعرف كلٌّ من ويلسون وسوينجيدو[١٧٥] هذه العملية بأنها «نظام عالمي لا حدود له حيث يتم صياغة القواعد من قبل مجموعات من التكنوقراط وتأطيرها في ضوء شروط محايدة من إعدادات المعايير والمواءمة».

ويتم استخدام نزع التسييس لتبرير إمكانية تمثيل جهات فاعلة محلية متنوعة حقًّا بتوحيدها في فئة مشتركة، والمطالبة بخبرات جديدة.

وأخيرًا، فإن الإدماج المتصاعد لمنظمات المجتمع المدني في مجالات صنع القرار على المستوى العالمي ينطوي على مساحات جديدة من الاستقلال الذاتي، بما في ذلك عمليات التأهيل المهني والأشكال البديلة من الخبرة. ويميز ستجنبورج[١٧٦] بين «منظمات الحركة الكلاسيكية التي تعتمد على التعبئة الجماهيرية لعناصر «المستفيدين» كمشاركين نشطين، ومنظمات الحركة الاجتماعية SMOs المهنية التي تعتمد في المقام الأول على القادة المأجورين وعناصر «الضمير» الذين يساهمون بالمال وهم أعضاء صوريون أكثر منهم أعضاء نشطين[١٧٧] ويتحدث سايمنت[١٧٨] أيضًا عن اتجاه متصاعد نحو تحويل المنظمات غير الحكومية إلى حركات قاعدية. ومن الأمثلة التوضيحية على ذلك التوسع في إدراج الجهات الفاعلة في المجتمع المدني كأصحاب مصلحة رئيسيين، في مجالات صنع القرارات المتعلقة بالمناخ العالمي. وبالفعل أطلق برنامج UN-REDD (برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها) في عام ٢٠٠٨، في إطار النظام الدولي لتغير المناخ. ويهدف البرنامج، بوصفه خبيرًا تقنيًّا ناشئًا وقويًّا، إلى مكافحة إزالة الغابات بإيجاد قيمة مالية للكربون المخزون في الغابات من خلال آليات السوق[١٧٩]. ويعد الطلب المتزايد على منظمات المجتمع المدني المفصلية، والمنظمة، والتمثيلية في عمليات صنع القرار التابعة لبرنامج UN-REDD مثالًا على الديناميات الجديدة للتأهيل المهني[١٨٠]. وكنتاج لهذه الدينامية المهنية، يظهر نوع جديد من الخبرات المحلية والشعبية في الساحات البيئية العالمية، متجاوزًا منطق الخبراء والمكافحين[١٨١]. وتشير الخبرة القاعدية إلى «مجموعة واسعة من المهارات العملية والخبرة المتراكمة،

وإن لـم يكـن مـن دون أي مؤهـلات رسـمية»[١٨٢]. وتكشـف دراسـة التغـيرات في الإدارة البيئيـة العالميـة مـن خـلال عدسـات شـبكات المجتمـع المـدني عـبر الوطنيـة عـن مجموعـة متنوعـة مـن الابتـكارات الـتي تحتـاج إلى مزيـد مـن البحـث.

مختتم

لقـد أوضـح هـذا الفصـل أهميـة النظـر في سـياق وتعدديـة الجهـات الفاعلـة والاقترابـات النظريـة لتحليـل المشـاركة الدوليـة للمجتمـع المـدني والمنظمـات غـير الحكوميـة في الإدارة البيئيـة العالميـة. والواقـع أن هـذه المشـاركة تحـدث في سـياق الإدارة البيئيـة المعقـدة والمتعـددة النطاقـات؛ مـن حيـث مسـتويات صنـع القـرار والجهـات الفاعلـة والقطـاعات. ويـدل العـرض القصـير للجهـات الفاعلة الـتي تشـكل المجتمـع المـدني عـبر الوطـني على التعدديـة الكبـيرة للجهـات الفاعلة واسـتحالة تحديـد فئـة موحـدة. وهـذا يثـير تحفظـات نظريـة تتعلـق بمسـائل الشرعيـة والديمقراطيـة والـصراعات الداخليـة. وأخـيرًا، اسـتهدف القسـم الأخـير تحليـل بعـض طرائـق التغيـير في الإدارة البيئيـة العالميـة الـتي قدمتهـا الجهـات الفاعلـة في المجتمـع المـدني، بمـا يتجـاوز تحليـل الفعاليـة والديمقراطيـة الخارجيـة. وقـد حظيـت المنظمـات القاعديـة بتركـيز خـاص لـكي لا تستنسـخ التحليـلات المتعمقـة للمنظمـات غـير الحكوميـة وغيرهـا مـن الجهـات الفاعلـة الدوليـة النافـذة.

وقـد تـم تحديـد خمسـة تغيـيرات رئيسـية: إعادة صياغـة المعايـير العالميـة بتفسـيرات بديلـة وطرائـق تنفيـذ متماسـكة، وربـط النظـم البيئيـة الدوليـة المنقسـمة كأداة للتكامـل أو الضغـط، وتعريـف الأشـكال الجديـدة للتمثيـل القاعـدي على النطـاق الدولي بمـا يتجـاوز اسـتراتيجيات الاحتجـاج المتصلـة

بعمليـات نـزع التسـييس، والتأهيـل المهـني للمجتمـع المـدني مـن خـلال إدراجه في سـاحات صنـع القـرار الدوليـة المعقـدة، وبنـاء الخـبرات القاعديـة الجديـدة. وتـدل هـذه التغيـيرات على وجـود أثـر مـزدوج: المشـاركة الدوليـة للمجتمـع المـدني في الإدارة البيئيـة العالميـة، وعمليـات تدويـل لأشـكال الاسـتقلال الذاتي والخـبرة في المجتمـع المـدني.

٩

تمويل تغير المناخ العالمي

سيمون لوكاتيلو
معهد موراء المكسيك

مقدمة: فعالية المعونة البيئية وتغير المناخ

يندرج التمويل المتعلق بتغير المناخ وأدوات تنفيذه تحت المجال الأوسع نطاقًا للمعونة البيئية الدولية IEA، والذي تُعرِّفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنه مجموع الدعم الاقتصادي الثنائي، ومتعدد الأطراف المقدم إلى البلدان النامية من أجل الأغراض البيئية[١٨٣]. وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، نُفذت طائفة واسعة من الاستجابات للمشاكل البيئية من خلال مجموعة من النظم المتفاعلة مع جهات فاعلة متعددة على مستويات مختلفة. وتشمل الاستجابات التقليدية على الصعيدين الوطني والعالمي إنشاء القواعد والقوانين والمؤسسات، مع إنشاء منظمات دولية للعمل كمنظمين على المستوى العالمي. ومن الركائز الهامة لهذه الاستراتيجية العالمية للبيئة، المبادرات الاقتصادية والمالية. وقد ظلت البيئة على رأس جدول الأعمال منذ قمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، كما أن التركيز مؤخرًا على اقتصاديات تغير المناخ يحول الاهتمام إلى تكاليف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها بالنسبة للبلدان النامية.

وتشـدد الأدبيـات الدوليـة المهيمنـة والخاصـة بفعاليـة المعونـة العالميـة على أن المعونـة متعـددة الأطـراف أفضـل مـن المعونـة الثنائيـة. مـن أجـل إثبـات ذلـك، تسـتخدم معظـم الدراسـات الأسـاليب التجريبيـة لاسـتخلاص الاسـتدلالات مـن بيانـات التسلسـل الزمـني عـبر الوطنيـة المجمعـة بدقـة عاليـة[١٨٤]. وتشـير الاسـتنتاجات العامـة لهـذه الأدبيـات إلى أن القنـوات متعـددة الأطـراف مثـل البنـك الدولي ومرفـق البيئـة العالـمي GEF وتلـك الـتي تسـيطر عليهـا الأمـم المتحـدة و/ أو بنـوك التنميـة الإقليميـة المختلفـة، توفـر بوجـه عام قـدرًا أكـبر مـن السـيطرة على الدول المتلقيـة. وتشـير النتائـج إلى أن الـوكالات متعـددة الأطـراف تمـول بلدانًـا ومشـاريع مختلفة مقارنـة بالجهـات المانحة الثنائيـة، وتميل المسـاعدة متعـددة الأطـراف إلى اسـتهداف البـلدان الفقـيرة ذات الاحتياجـات الأكـبر[١٨٥]. وترتبـط المعونـة متعـددة الأطـراف أيضًـا - والـتي تميـل إلى أن تكـون أقـل تسييسًـا - بنتائـج أفضـل، وتبـدو أكـثر قـدرة على فـرض تنفيـذ أكـثر فعاليـة[١٨٦].

ومـع ذلـك، هنـاك تحديـات كبـيرة في التعامـل مـع النظـام متعـدد الأطـراف، الذي أصبـح معقـدًا بصـورة متزايـدة. وهـو يضـم مـا يزيـد كثـيرًا على ٣٠٠ وكالـة، ممـا يزيـد مـن الانقسـام والازدواجيـة. وفي حـين يبـدو أن بعـض الاتفاقـات عاليـة الأداء (مثـل بروتوكـول مونتريـال وإلى حـد مـا بروتوكـول كيوتـو)، فـإن فعاليـة البعـض الآخـر تعتـبر محـدودة. وتـتراوح التحفظـات المتعلقـة بالاتفاقـات بـين التعقيـد المؤسـسي الملمـوس، والافتقـار إلى الشـفافية، وارتفـاع التكاليـف المطلقـة، وعـدم كفايـة الأدلـة على الفعاليـة، ضمـن أمـور أخـرى. ومـع تزايـد الضغـط على الميزانيـات المحليـة، مـا فتئـت الحكومـات المانحـة تشـدد بدرجـة أكـبر على تقييـم فعاليـة وأهميـة الاتفاقـات البيئيـة المختلفـة بوصفهـا دليـلًا لأفضـل طريقـة لتوزيـع كلٍّ مـن مواردهـا ووقـت موظفيهـا بينهمـا[١٨٧].

وعندما نقوم بتضييق نطاق فعالية المعونة البيئية EAE، تجري مناقشة مفتوحة بشأن الكيفية التي يتم بها إيصال المعونة الخضراء على نحو أفضل على الصعيد متعدد الأطراف بدلًا من الوصول إليها عبر القنوات الثنائية. ويخبرنا تحليل قواعد البيانات المختلفة (مثل بيانات المعونة) أن المعونة البيئية يجري تخصيصها بصورة متزايدة على أساس ثنائي، من خلال وكالات المعونة الوطنية بدلًا من متعددة الأطراف، من خلال المنظمات والقنوات الدولية التي أنشئت لهذا الغرض. وإذا نظرنا إلى الاتجاهات التاريخية، فإنه بين عامي ١٩٩٠، و٢٠٠٨ زاد مقدار المعونة البيئية الموجهة من خلال المؤسسات متعددة الأطراف بنسبة ١٦٪ تقريبًا. وعلى النقيض من ذلك، زادت مستويات المعونة البيئية الثنائية بأكثر من الضعف خلال الفترة نفسها؛ حيث ارتفعت من ٣,٦ مليار دولار أمريكي إلى ٦,٥ مليار دولار أمريكي. ومن الناحية النسبية، خصصت نسبة ٥٨٪ من المعونة البيئية من خلال الوكالات متعددة الأطراف في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤. وبحلول الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨، انخفض هذا الرقم إلى ٤٢٪[١٨٨]. ولذلك، وخلافًا للاتجاهات العالمية، تبين الأدلة أن المعونة الخضراء الثنائية «مفضلة» من جانب المانحين باعتبارها وسيلة فعالة لإيصال المعونة، على الرغم من أنه يلزم إجراء مزيد من البحوث بشأن دراسات حالات محددة من أجل تعزيز فهمنا لهذا الأمر.

وإذا كان فهمنا للتمويل العالمي المتعلق بالمناخ منقسمًا، فإن الأحجية يمكن أن تكون أكثر تعقيدًا عندما ننقل التحليل إلى الآليات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، تتركز معظم الموارد في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في أكبر الاقتصادات في المنطقة؛ مثل المكسيك والبرازيل. وعلى النقيض من ذلك، فإن بقية البلدان، ولا سيما البلدان المعرضة بشدة لمخاطر تغير المناخ (مثل تلك التي تتطابق مع أمريكا الوسطي) قد تلقت حتى الآن معونة بيئية محدودة.

تمويل تغير المناخ: الآليات والتنفيذ

لقد وصلت المفاوضات الدولية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC، إلى مفترق طرق. ففي نهاية عام ٢٠١٥، اجتمعت الحكومات في باريس من أجل مؤتمر القمة المعنيّ بالمناخ COP21، والذي صاغ بنجاح الاتفاق الدولي الجديد للمناخ الملزم عالميًّا. ومع ذلك، فإن بلوغ هذا الهدف الشامل لا يتطلب مستوى سياسيًّا عاليًا من الطموح فحسب، بل أيضًا التزامات علمية من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بموضوع التمويل المرتبط بالمناخ. ووفقًا للتقديرات الأخيرة الصادرة عن مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين COP21، فإن التمويل العام الذي تقدمه البلدان النامية سيؤدي إلى ما لا يقل عن ١٨,٨ مليار دولار سنويًّا بحلول عام ٢٠٢٠، وتتعهد جميع المصارف الإنمائية متعددة الأطراف بزيادة التمويل المتعلق بالمناخ في البلدان المتقدمة بقدر كبير بحلول ٢٠٢٠ إلى أكثر من ٣٠ مليار دولار سنويًّا[١٨٩].

وقد شددت العديد من البلدان النامية على أهمية أن تتحمل الدول الصناعية مسئولية أكبر عن تغير المناخ، نظرًا لانبعاثاتها التاريخية والحالية من غازات الاحتباس الحراري وقدرتها المتفوقة على الاستجابة لتغير المناخ. وعلى العكس من ذلك، فإن الدول متقدمة النمو هي الأكثر حاجة إلى التخفيف (ولا سيما البلدان متوسطة الدخل) وإجراءات التكيف[١٩٠]. وتمشيًا مع هذه الحجة، ومع خطة عمل (بالي) في عام ٢٠٠٧، دعا البرنامج الدول المتقدمة إلى توفير التمويل لإجراءات التكيف والتخفيف في البلدان النامية.

الموارد الجديدة والإضافية

منذ مؤتمر الأطراف الخامس عشر في كوبنهاجن عام ٢٠٠٩، وفي الاجتماعات اللاحقة لمؤتمرات الأطراف (١٦، و١٧، و١٨، و١٩، و٢٠)؛ وافقت البلدان المتقدمة على توفير «موارد جديدة وإضافية» للتكيف والتخفيف. وعلى المدى الطويل، التزمت هذه البلدان بهدف يتمثل في تعبئة ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًّا بحلول عام ٢٠٢٠ لتلبية احتياجات الدول النامية من خلال «طائفة واسعة من الموارد، العامة والخاصة، الثنائية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك موارد التمويل البديلة»[١٩١]. الجهود المبذولة للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه تنطوي على استخدام كمية هائلة من الموارد، مما يمثل تحديًا كبيرًا للمجتمع الدولي والتزامه بدعم البلدان الهشة. ومع ذلك، فإن الأسئلة الحاسمة حول من أين ستأتي هذه الأموال، ومن الذي ينبغي أن يدفع، وكيف وأين ينبغي تسليم الأموال، لا تزال مفتوحة للنقاش. وبما أن تدابير التخفيف والتكيف تنطوي على تحديات مالية ضخمة، فمن الجدير بالتساؤل عمن سيدفع تكاليف تغير المناخ. وكم يبلغ مقدار التمويل المتاح للمجتمع الدولي للتصدي لهذه الظاهرة؟ وكيف يتم توزيع هذه الأموال ومن خلال أي الآليات؟

وتستند المبادئ الحالية التي تحكم تغير المناخ واستخدام الأموال الدولية لتوفير المعونة المالية الدولية للتخفيف من آثار تغير المناخ و/ أو التكيف معه، وهو ما ينبغي اعتباره إضافة إلى المساعدة الإنمائية. وكان هذا عنصرًا محوريًّا في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتغير المناخ منذ البداية[١٩٢]. والواقع أن الاتفاقية الإطارية - المتفق عليها في عام ١٩٩٢ - ذكرت أن البلدان المتقدمة ستوفر موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية. وكما أشارت

إيفانوفا[١٩٣]، فإن توسيع قاعدة المانحين، وزيادة توافر الأموال، وضمان تدفقات مالية مستقرة ويمكن التنبؤ بها، هي حاليًّا الأولويات الرئيسية للإدارة البيئية الدولية.

يتكون الهيكل المالي الدولي لتغير المناخ حاليًّا من ثلاثة مصادر رئيسية. المصدر الأول: ثنائي، ويأتي من التعاون المباشر بين الحكومات ويتم تنفيذه من خلال التحويلات المباشرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. والمصدر الثاني: هو النوع متعدد الأطراف، ويركز على صناديق الاستثمار المناخي والمنظمات متعددة الأطراف؛ مثل البنك الدولي والمصارف الإقليمية متعددة الأطراف. والمصدر الثالث: هو مجموعة من الآليات التي أنشأتها الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ؛ حيث تتمتع عمليات إدارة الأموال وآثارها بمزيد من الشرعية في إطار نظام المعاهدة. وتشمل هذه الآليات مرفق البيئة العالمية GEF، وصندوق التكيف AF، وصندوق الاستثمار المناخي CIF، ومؤخرًا صندوق المناخ الأخضر GCF، فضلًا عن آليات مالية جديدة؛ مثل المدفوعات القائمة على النتائج لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات، والتدهور، وحفظ الغابات REDD+، والطاقات النظيفة[١٩٤]. بالإضافة إلى ذلك، زادت البلدان النامية من إنفاقها، من خلال ميزانيتها الوطنية، على الأنشطة المتصلة بالمناخ. غير أن الطابع متعدد الأبعاد والشامل لتغير المناخ يوحي بأن التمويل العام الدولي لا يزال هزيلًا بالنظر إلى ضخامة هذه الظاهرة.

ويوجد حاليًّا أكثر من ٥٠ صندوقًا من الصناديق العامة الدولية، و٦٠ من أسواق الكربون (الرسمية والطوعية)، و٦٠٠٠ من صناديق الاستثمار الخاص التي تدعم ما يسمى بالتمويل «الأخضر». بالإضافة إلى ذلك، فإن أنواعًا متعددة من التمويل (مثل الكربون ١، وتمويل مبادرة REDD+، إلخ) ومجموعة متنوعة من أدوات التوريد والتمويل (مثل الاقترابات القطاعية

القائمة على النتائج، والمدفوعات، إلخ) آخذة في الظهور والتطور بسرعة بينما تشكل تحديات جديدة إضافية. وفي حالة المكسيك في عام ٢٠١٢، استوعبت البلد - إلى جانب ١٠ بلدان أخرى - ما يقرب من ٤٥٪ من الموارد الدولية المتعلقة بتغير المناخ[١٩٥]. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ عدد متزايد من البلدان المتلقية صناديق وطنية لتغير المناخ تتلقى تمويلًا من عدد من الدول المتقدمة في محاولة لتنسيق ومواءمة مصالح المانحين مع الأولويات الوطنية. ولذلك فإن هيكل التمويل العالمي للمناخ مسألة معقدة.

أما بالنسبة للإفراج عن الأموال، فإن الوسائل المتاحة حاليًا هي آليات خاصة وعامة بطبيعتها. وتشمل هذه المنح والقروض التساهلية وآليات الإنصاف والتسليم الخاصة بالمشاريع القائمة على الموارد في إطار آليات التنمية النظيفة CDM.

التحديات

وعلى مستوى الشروط الحرجة، فإن الانتشار الحالي لآليات التمويل المتعلقة بالمناخ يزيد من تحديات التنسيق والحصول على التمويل[١٩٦]. وكما ذُكر أعلاه، ينطوي التمويل المتعلق بالمناخ على تدفقات من الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية لمساعدة الدول الفقيرة على خفض انبعاثاتها والتكيف مع آثار تغير المناخ. وقد تم التعهد بمبلغ ٣٥٦ مليون دولار، وإيداع ٧٤٩ مليون دولار في هذه الصناديق منذ العام الماضي. وكانت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان أكبر المساهمين في هذه الصناديق. وفي الفترة ما بين أكتوبر ٢٠١٢، وسبتمبر ٢٠١٣، تمت الموافقة على ٤٣١ مليون دولار لمشاريع جديدة، و٤٢٩ مليون دولار لدعم ١٥٧ مشروعًا، أي بزيادة قدرها ٢٣٪ عن عدد المشاريع المعتمدة في السنة السابقة[١٩٧].

في عام ٢٠١٣ بلغ مجموع التدفقات السنوية لتمويل المناخ العالمي نحو ٣٣١ مليار دولار، أي ما يقل عن مستويات عام ٢٠١٢ بمبلغ ٢٨ مليار دولار أمريكي. وساهمت الجهات الفاعلة العامة والوسطاء بمبلغ ١٣٧ مليار دولار، وهو ما لم يتغير إلى حدٍّ كبير عن العام السابق. وقد بلغ مجموع الاستثمارات الخاصة ١٩٣ مليار دولار، وانخفض بمقدار ٣١ مليار دولار أو ١٤٪ من عام ٢٠١٢. انقسمت تدفقات التمويل المتعلق بالمناخ بالتساوي تقريبًا بين الدول المتقدمة والدول النامية (غير التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، ١٦٤ مليار دولار، و١٦٥ مليار دولار على التوالي. وانخفض حجم الأموال المتدفقة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بمقدار ٨ مليار دولار في ٢٠١٢، إلى ٣٤ مليار دولار، وانخفضت المساهمات المتعددة الأطراف من مؤسسات التمويل الإنمائي بمقدار ٥ مليارات دولار، وتعاقد الاستثمار الخاص بمقدار ٢ مليار دولار أمريكي. وقد تم استثمار ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع التدفقات في بلدان المنشأ. وكان للجهات الفاعلة في القطاع الخاص تركيز كبير على الاستثمار المحلي؛ حيث تم الإبقاء على ١٧٤ مليار دولار أو ٩٠٪ من استثماراتها في بلد المنشأ. وهذا يدل على أن بيئات الاستثمار الأكثر شيوعًا والمتصور أنها أقل مخاطرة، ضرورية للتأثير على قرارات الاستثمار، وإبراز أهمية أطر السياسات المحلية في إطلاق العنان لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ.

يقدم الأداء على الصعيد الإقليمي سمات مختلفة. فبلدان أمريكا اللاتينية على سبيل المثال كان أداؤها مختلفًا. ووفقًا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ECLAC؛ ومنذ ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٢، تمت الموافقة على مبلغ ٢,٠٣٥ مليار دولار لعدد ٢٢٠ مشروعًا في المنطقة. وزاد هذا المبلغ بنسبة ١١٨٪ عن ٢٠١١. ومن هذا المجموع، اتخذ مبلغ ١,١٤٣ مليار دولار

شكل منح تدعم أغلبية المشاريع المعتمدة. ويقدم ٨٩٢ مليون دولار في شكل قروض تساهلية لعشرة مشاريع ممولة من صندوق التكنولوجيا النظيفة CTF، ومشروع واحد لبرنامج الاستثمار في الغابات FIP في إطار صناديق الاستثمار المناخي التابعة للبنك الدولي CIFs، التي تنفذ في المنطقة من قبل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية IADB. واعتبارًا من أكتوبر ٢٠١٢، بلغ المبلغ الإجمالي المنفق ٣٩٧,١٥ مليون دولار لعدد ١١٠ مشروعًا[١٩٨].

يقدم معظم هذا التمويل كقروض تساهلية. وقد صرف مرفق البيئة العالمية أكبر حجم من التمويل إلى المنطقة حتى الآن: حوالي ١٦٩ مليون دولار في شكل منح لعدد ٤٤ من مشاريع التخفيف. وتستثمر المملكة المتحدة والنرويج واليابان وألمانيا أيضًا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. تعتبر اليابان والنرويج هما أكبر المساهمين الثنائيين؛ حيث تقدم اليابان ٣٤٧ مليون دولار أمريكي بشكل أساسي للتخفيف في القطاع الخاص، في حين قدمت النرويج أكثر من ٣٣٧ مليون دولار أمريكي لبرنامجين يدعمان مبادرة REDD+[١٩٩].

ومع ذلك، فإن جزءًا من هذه الأحجية الاقتصادية هو فهم ما إذا كانت هذه الأموال حاضرة في المشاكل المناخية الأكثر إلحاحًا في المنطقة؛ مثل تراجع الأنهار الجليدية، والتي يمكن أن تؤدي إلى إجهاد مائي لنحو ٧٧ مليون شخص بحلول عام ٢٠٢٠، واستمرار إزالة الغابات في الغابات المدارية. ويعني ضعف أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إزاء الآثار المتحملة لتغير المناخ، والتي تفاقمت بسبب استمرار عدم المساواة في الدخل والفقر، إن احتياجات التكيف في المنطقة يجب أن تصبح أكثر مركزية في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية.

صندوق المناخ الأخضر

ومن المحاولات الهامة لوضع النظام لهذه الأحجية المعقدة، إنشاء أداة جديدة هو صندوق المناخ الأخضر GCF الذي دخل حيز النفاذ في ديسمبر ٢٠١٣. ومن خلال هذه الآلية تحرص الدول النامية على الحصول على التمويل دون المرور بالمؤسسات الدولية؛ مثل البنك الدولي، وإخضاعها لقواعدها وشروطها. ويعتزم الصندوق تقديم ١٠٠ مليار دولار سنويًا من عام ٢٠٢٠ لدعم التخفيف والتكيف لمعالجة المشكلة. وقد تم اقتراح صندوق المناخ الأخضر في عام ٢٠٠٩ خلال مؤتمر الأطراف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في كوبنهاجن (الدانمارك)، وتمت الموافقة عليه في السنة التالية في اجتماع مؤتمر الأطراف في كانكون (المكسيك، ٢٠١٠). وكانت المكسيك أحد المروجين العالميين الرئيسيين للصندوق. فالمستفيدون المحتملون من هذا الصندوق هم بالأساس الدول التي تدير مشاريع النقل الرامية إلى الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ولكنها تشمل أيضًا جهود إعادة توطين المجتمعات المحلية المتضررة من ارتفاع منسوب مياه البحر، والجفاف وتلف المحاصيل، وقائمة طويلة من المشاريع. ويدير الصندوق مجلسًا من ٢٤ عضوًا بتمثيل متساو للدول المتقدمة والدول النامية. ومن بين الأعضاء ممثلو شيلي، وبيرو، وكولومبيا، والمكسيك، وكوبا، وبليز، الذين يتشاركون في الرئاسة. والبنك الدولي هو مدير الصندوق المؤقت خلال السنوات الثلاث الأولى.

في أغسطس ٢٠١٢، اجتمع مجلس إدارة الصندوق لأول مرة في جنيف؛ حيث بدأ في وضع الأسس للتشغيل. وفي هذا الاجتماع الأول، وضعت قائمة بالقضايا والمهام المعلقة ولكن لم يحرز تقدمًا حقيقيًّا؛ من حيث فعالية

تنفيذ آليات تشغيل صندوق المناخ الأخضر. وقد عقد اجتماعًا ثانيًا للمجلس في سونجدو بكوريا الجنوبية في أكتوبر من نفس العام، وبدأت المناقشات بشأن القواعد المتعلقة بمشاركة الدول المراقبة. غير أن المجلس، كما حدث في المرة السابقة، لم يتقدم بشكل أساسي في تخطيط الأنشطة[٢٠٠].

وفي عام ٢٠١٣، عقد مجلس إدارة صندوق المناخ الأخضر اجتماعه الثالث في برلين، والذي اتخذت فيه قرارات مختلفة. وكان من أبرز هذه القرارات «القواعد الإجرائية الإضافية»، وهي مجموعة من الإجراءات لتشغيل صندوق المناخ الأخضر. ويتضمن البيان أيضًا تفاصيل عن مشاركة ودور مراقبي المجتمع المدني في الصندوق، فضلًا عن عملية الاعتماد. اجتمع المجلس مرة أخرى في يونية ٢٠١٣ في كوريا الجنوبية، وفي أكتوبر في باريس. وفي هذه الاجتماعات، أُحرز تقدمًا في تعزيز الهيكل التشغيلي للصندوق، وفي ترسيم المهام اللازمة للتشغيل الفوري. وعلى الرغم من تطوره البطيء، فقد تم افتتاح الصندوق في ديسمبر ٢٠١٣ في مقره الرئيسي في سيول، بكوريا الجنوبية. وكان الإطلاق رمزيًا؛ لأن الصندوق لن يعمل بكامل طاقته حتى النصف الثاني من السنة التالية.

وفي هذه المرحلة، فإن الموارد المالية للصندوق تكون ضعيفة إلى حدٍّ ما. ولم تسهم عدة دول مانحة تعهدت بتقديم الأموال على النحو المخطط له. في عام ٢٠١٠، تعهدت الدول الغنية بتوفير ١٠ مليارات دولار أمريكي سنويًا بين ٢٠١١، و٢٠١٣، وتعبئة الأموال إلى ١٠٠ مليار دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، فإن تدفق الأموال كان أقل بكثير - بل وانخفض بنسبة الثلثين في عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع عام ٢٠١٢. ولا يتوفر للصندوق حاليًا سوى ٤٠ مليون دولار أمريكي؛ ويجب أيضًا أن يغطي المبلغ الإجمالي الموعود من قبل كوريا الجنوبية التكاليف الإدارية للمقر الجديد. ومن المسائل الهامة

في إنشاء الصندوق أن الموارد لن تأتي من التحويلات العامة فحسب، بل أيضًا من الاستثمار الخاص. والفكرة هي أن مصادر التمويل المبتكرة تكمل موارد الميزانية التقليدية لدعم الصندوق.

ومع ذلك، فإن الإطلاق الرسمي لصندوق المناخ الأخضر ينطوي على تحديات هائلة، ولا تزال النتائج والآثار المحتملة للمستفيدين تنتظر صدور الحكم. أولًا: لا يزال تشغيل الصندوق في أيدي المجلس والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. صندوق المناخ الأخضر تم تصميمه كأداة تنفيذية للاتفاقية الإطارية مع وجود مجلس «مستقل»، وأمانة عامة، وما إلى ذلك. وخلصت المفاوضات التي عقدت في ديربان إلى أن الصندوق سيعمل بتوجيه من مؤتمر الأطراف للدول الأعضاء، وبخلاف الصناديق الأخرى (مثل التمويل المتعلق بالتكيف)، فإنه يوفر العمل بتوجيه من مؤتمر الأطراف «وبسلطته». وهذا التمييز الدقيق يعني اختلافات عميقة بالنسبة للمفاوضين من الصين ومجموعة ٧٧، والتي ترى في الخيار الثاني (استنادًا إلى صندوق التكيف النموذجي) مقترحًا قد يترك قرارات بشأن تكوين المجلس، ولا سيما استخدام الأموال في أيدي دول الشمال العالمي[٢٠١].

مختتم

في السياق الأوسع للمعونة البيئية الدولية، يؤدي تمويل تغير المناخ دورًا متزايدًا سواء من حيث جمع الدعم المالي الجديد من الدول المانحة الموجهة للدول النامية، أو في عدد الجهات الفاعلة والمخططات المالية المتاحة. وقد كان هناك عدد من المبادرات المتنوعة، بدءًا بالآليات الدولية مثل الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو (الذي انتهت صلاحيته في عام ٢٠١٢) وبروتوكول مونتريال. وإلى جانب الجهود التنظيمية، قاد المجتمع

الدولي عمليات التحول لتزويد البلدان بالسياسات والتكنولوجيا التي يمكن أن تحفز استثمارات جديدة، وأن تدرج تغير المناخ في النظم الوطنية القائمة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن توفر هذه الجهود دعمًا كبيرًا لبناء نظم مرنة، لا سيما بالنسبة لأشد الدول النامية فقرًا وضعفًا، وهي تلك التي ساهمت بأقل قدر في تراكم غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي.

يتفاوت التمويل العالمي والقدرة العالمية المتاحة على استيعاب هذه الموارد بحسب الوكالات والدول المانحة والتدفقات الخاصة المتاحة. وفي حين تمتلك الدول المتقدمة قدرات داخلية لتوليد واستخدام التمويل المتعلق بالمناخ، فإن كثيرًا من الدول النامية تفتقر إلى الموارد أو المهارات أو النظم والسياسات المؤسسية لاستخدام التمويل المتعلق بالمناخ بفعالية. وتتفاقم مثل هذه العوائق في الدول ذات المجموعات الضعيفة الكبيرة؛ مثل الفقراء والنساء، مما يهدد تحقيق أهداف الحد من الفقر وأهداف التنمية المستدامة في المستقبل. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمارات المالية الرئيسية – من المصادر العامة والخاصة على السواء – مطلوبة أيضًا للانتقال بالاقتصادات الوطنية إلى مسار منخفض الكربون، وخفض تركيزات غازات الاحتباس الحراري إلى مستويات آمنة، وبناء مرونة الدول الضعيفة في مواجهة تغير المناخ.

غير أن التحديات التي تواجه إنشاء تمويل قوي لتغير المناخ، كما شوهد من قبل، هي تحديات جوهرية: ففي الدول النامية تندر الأموال الحكومية المباشرة وتصبح المعونة البيئية الدولية أقل تركيزًا.

ولا تزال تعهدات المانحين الدوليين غير كافية لمواجهة ضخامة التحدي المتمثل في تثبيت مسار حاد لغازات الاحتباس الحراري. ويجب أن ترافق الاستثمارات المالية الإضافية الجهود الوطنية الرامية إلى التخفيف من آثار

تغـير المنـاخ، على الرغـم مـن أن القواعـد والأنظمـة والحوافـز الضريبيـة ينبـغي أن يعززهـا بقـوة أولئـك الذيـن هـم في حاجـة أكـبر إلى الدعـم المـالي المتعلـق بالمنـاخ. وفي هـذه البانوراما المعقـدة، يعـد الهيـكل المـالي العالـمي لتغـير المنـاخ قضيـة متطـورة؛ حيـث تنخـرط الجهـات الفاعلـة والقواعـد باسـتمرار في عمليـة التحـول.

هوامش القسم الثاني

(١) Andrew Jordan, Rüdiger K. W. Wurzel and Anthony R. Zito, "Still the Century of 'New' Environmental Policy Instruments? Exploring Patterns of Innovation and Continuity", *Environmental Politics* 22, no. 1 (2013): 155–173.

(٢) Thomas Rudel, *Defensive Environmentalists and the Dynamics of Global Reform*.

(٣) Robert G. Healy, Debora L. VanNijnatten and Marcela López-Vallejo, *Environmental Policy in North America: Approaches, Capacity, and the Management of Transboundary Issues* (Toronto: University of Toronto Press, 2014).

(٤) Elin Lerum Boasson, *National Climate Policy: A Multi-Fled Approach*, Routledge Research in *Environmental Policy and Politics* 7 (New York, NY: Routledge, 2015): 27.

(٥) Paul J. DiMaggio and Walter W. Powell, "The Iron Cage Revisited: Institutional Isomorphism and Collective Rationality in Organizational Fields", *American Sociological Review* 48, no. 2 (April 1983): 147–160.

(٦) Pierre Bourdieu and Loïc J. D. Wacquant, *An Invitation to Reflexive Sociology* (Cambridge: Polity Press, 1992).

(٧) Royston Greenwood, Roy Suddaby and C. R. Hinings, "Theorizing Change: The Role of Professional Associations in the Transformation of Institutional Fields", *The Academy of Management Journal* 45, no. 1 (February 2002): 58–80.

(٨) William Richard Scott, *Institutions and Organizations: Ideas and Interests,* 3rd edition. (Thousand Oaks, CA: Sage, 2008).

(٩) Boasson, *National Climate Policy*: 26.

(١٠) Barry Buzan, Ole Wæver and Japp De Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998): 73.

(١١) John S. Dryzek, *The Politics of the Earth: Environmental Discourses*, 3rd edition. (Oxford: Oxford University Press, 2013): 73.

(١٢) *Ibid*.

(١٣) Daniel J. Fiorino, "Flexibility", in *Environmental Governance Reconsidered: Challenges, Choices, and Opportunities,* edited by Robert F. Durant, Daniel J. Fiorino and Rosemary O'Leary, American and Comparative Environmental Policy (Cambridge, MA: MIT Press, 2004): 393–425.

(١٤) Dryzek, *The Politics of the Earth*: 100–124.

(١٥) Nicholas Watts, "The Hare and the Tortoise: Dead in the Heat? Cross-National Differences and Knowledge Gaps in Environmental Policy", *Politics and the Life Sciences* 18, no. 2, *Special Issue: Is Humanity Destined to Self-Destruct?* (September 1999): 266.

(١٦) Michael Howlett, "Policy Instruments, Policy Styles and Policy Implementation: National Approaches to Theories of Instrument Choice", *Policy Studies Journal* 19, no. 2 (Spring 1991): 2.

(١٧) Andrew Jordan, Rüdiger K. W. Wurzel and Anthony Zito, "The Rise of 'New' Policy Instruments in Comparative Perspective: Has Governance Eclipsed Government?" *Political Studies* 53, no. 3 (October 2005): 477–496.

(١٨) Peter A. Hall, "Policy Paradigms, Social Learning and the State: The Case of Economic Policymaking in Britain", *Comparative Politics* 25, no. 3 (April 1993): 275–296.

(١٩) Jordan, Wurzel and Zito, "Still the Century of 'New' Environmental Policy Instruments?":155–173.

(٢٠) Liora Salter and Alison Hearn, *Outside the Lines: Issues in Interdisciplinary Research* (Montreal: McGill-Queen's University Press, 1996).

(٢١) Edward J. Hackett and Diana R. Rhoten, "The Snowbird Charrette: Integrative Interdisciplinary Collaboration in Environmental Research Design", *Minerva* 47, no. 4 (December 2009): 407–440.

(٢٢) Boasson, *National Climate Policy*: 12.

(٢٣) Simon Dalby, "Security", in *Critical Environmental Politics*: 229–237.

(٢٤) Rita Floyd, *Security and the Environment: Securitisation Theory and US Environmental Security Policy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

(٢٥) Buzan, Wæver and Wilde, *Security: A New Framework for Analysis*.

(٢٦) "Water Scarcity", *World Wildlife Fund*, www.worldwildlife.org/threats/water-scarcity

(٢٧) "About Us", *Environment and Security Initiative (ENVSEC),* www.envsec.org/index.php?option=com_content&view=article&id=60&Itemid=176&lang=en

(٢٨) Buzan, Wæver and Wilde, *Security: A New Framework for Analysis*: 72.

(٢٩) "Projects in Europe", *Go100%*, www.go100percent.org/cms/index.php?id=19

(٣٠) Zhang Peidong *et al*., "Opportunities and Challenges for Renewable Energy Policy in China", *Renewable and Sustainable Energy Reviews* 13, no. 2 (February 2009): 439–449.

(٣١) Gustavo Sadot Sosa-Núñez, "Climate Change Policy and Energy Reform: An Assessment of Mexico's Foreign Policy", *Latin American Policy* 6, no. 2 (December 2015): 240–254.

(٣٢) "OPEC's View on the Global Energy Scene", *Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC)*, www.opec.org/opec_web/en/2426.htm

(٣٣) Claudia Assis, "Renewable-Energy Stocks Hobbled by OPEC", *MarketWatch*, www.marketwatch.com/story/renewable-energy-stocks-hobbled-by-opec-2014-11-28

(٣٤) David I. Stern, "The Rise and Fall of the Environmental Kuznets Curve", *World Development* 32, no. 8 (2004): 1419–1439.

(٣٥) Leigh Raymond, "Economic Growth as Environmental Policy? Reconsidering the Environmental Kuznets Curve", *Journal of Public Policy* 24, no. 3 (September-December 2004): 327.

(٣٦) Kate O'Neill, *The Environment and International Relations*, Themes in International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

(٣٧) Adrienne Héritier, *New Modes of Governance in Europe: Policy Making without Legislating*? Political Science Series 81 (Vienna: Institute for Advanced Studies, 2002).

(٣٨) Watts, "The Hare and the Tortoise: Dead in the Heat?": 266–268.

(٣٩) Hackett and Rhoten, "The Snowbird Charrette": 409.

(٤٠) Patrick M. Regan, *The Politics of Global Climate Change* (Boulder, CO: Paradigm, 2015): 4.

(٤١) Le Billon, *Wars of Plunder*: 9.

(٤٢) Arthur H. Westing, ed., *Global Resources and International Conflict: Environmental Factors in Strategic Policy and Action* (Oxford: Oxford University Press, 1986).

(٤٣) Christian Meyer *et al*., "The Massacre Mass Grave of Schöneck-Kilianstädten Reveals New Insights into Collective Violence in Early Neolithic Central Europe", *Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS)* 112, no. 36 (2015): 11217–11222.

(٤٤) Solomon M. Hsiang, Marshall Burke and Edward Miguel, "Quantifying the Influence of Climate on Human Conflict", *Science* 341, no. 6151 (13 September 2013): 1235367.

(٤٥) Idean Salehyan, "From Climate Change to Conflict? No Consensus Yet", *Journal of Peace Research* 45, no. 3 (May 2008): 315–326.

(٤٦) Geoffrey Dabelko, Steve Lonergan and Richard Matthew, *State-of-the-Art Review of Environment, Security and Development Cooperation* (Gland, Switzerland: International

Union for Conservation of Nature (IUCN); Paris: Organization for Economic Cooperation and Development (OECD); Winnipeg, MB: International Institute for Sustainable Development (IISD), 1999), online e-book, https://www.iisd.org/pdf/2002/envsec_oecd_review.pdf

(٤٧) Simon Dalby, *Environmental Security, Borderlines* 20 (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2002).

(٤٨) Peter M. Haas, "Constructing Environmental Conflicts from Resource Scarcity", *Global Environmental Politics* 2, no. 1 (February 2002): 1–11.

(٤٩) Barnett, "Destabilizing the Environment–Conflict Thesis": 271–288; Harry Verhoeven, "Climate Change, Conflict and Development in Sudan: Global Neo-Malthusian Narratives and Local Power Struggles", *Development and Change* 42, no. 3 (May 2011): 679–707; Jan Selby, "Positivist Climate Conflict Research: A Critique", *Geopolitics* 19, no. 4, *Rethinking Climate Change, Conflict and Security* (2014): 829–856.

(٥٠) Arthur Westing, ed., *Global Resources and International Conflict*.

(٥١) Michael T. Klare, *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict* (New York, NY: Henry Holt & Company, 2001).

(٥٢) United Nations Environment Programme (UNEP), *From Conflict to Peacebuilding: The Role of Natural Resources and the Environment* (Nairobi: UNEP, 2009).

(٥٣) Klare, *Resource Wars.*

(٥٤) Philippe Le Billon, "The Political Ecology of War: Natural Resources and Armed Conflicts", *Political Geography* 20, no. 5 (June 2001): 561–583.

(٥٥) Paul Collier and Anke Hoeffer, "Greed and Grievance in Civil War", *Oxford Economic Papers* 56, no. 4 (October 2004): 563–595.

(٥٦) Ian Bannon and Paul Collier, eds., *Natural Resources and Violent Conflict: Options and Actions* (Washington, DC: The World Bank, 2003).

(٥٧) Päivi Lujala, "The Spoils of Nature: Armed Civil Conflict and Rebel Access to Natural Resources", *Journal of Peace Research* 47, no. 1 (2010): 15–28.

(٥٨) Barnett, "Destabilizing the Environment–Conflict Thesis": 271–288.

(٥٩) Klare, *Resource Wars.*

(٦٠) Ruben De Koning, *Resource-Conflict Links in Sierra Leone and the Democratic Republic of the Congo* (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 2008).

(٦١) Stephan Libiszewski, *What Is an Environmental Conflict?* Occasional Paper 1. Environment and Conflicts Project (ENCOP) (Zurich: Center for Security Studies and Conflict Research. Swiss Federal Institute of Technology; Bern: Swiss Peace Foundation, 1992).

(٦٢) Daniel Deudney, "The Case against Linking Environmental Degradation": 461–476.

(٦٣) Ronnie Lipschutz and John Holdren, "Crossing Borders: Resource Flows, the Global Environment and International Stability", *Bulletin of Peace Proposals* 21, no. 2 (1990): 121–133.

(٦٤) Geoffrey D. Dabelko and David D. Dabelko, "Environmental Security: Issues of Conflict and Redefinition", *Environmental Change and Security Project Report* 1 (Spring 1995): 3–13.

(٦٥) Le Billon, "The Political Ecology of War": 561–583.

(٦٦) *Ibid.*

(٦٧) Aaron T. Wolf, "Conflict and Cooperation along International Waterways", *Water Policy* 1, no. 2 (April 1998): 251–265.

(٦٨) Karin Dokken and Nina Graeger, *The Concept of Environmental Security: Political Slogan or Analytical Tool? PRIO Report* 2–95 (Oslo: International Peace Research Institute (PRIO), 1995); Tor A. Benjaminsen *et al*., "Does Climate Change Drive Land-Use Conflicts in the Sahel?", *Journal of Peace Research* 49, no. 1 (2012): 97–111.

(٦٩) German Advisory Council on Global Change (WBGU), *Climate Change as a Security Risk* (London: Earthscan, 2008), online e-book, www.wbgu.de/fileadmin/user_upload/wbgu.de/templates/dateien/veroeffentlichungen/hauptgutachten/jg2007/wbgu_jg2007_engl.pdf

(٧٠) Deudney, "The Case against Linking Environmental Degradation": 461–476.

(٧١) Wolf, "Conflict and Cooperation along International Waterways": 251.

(٧٢) Jon Barnett and W. Neil Adger, "Climate Change, Human Security and Violent Conflict", *Political Geography* 26, no. 6 (2007): 629–655.

(٧٣) German Advisory Council on Global Change (WBGU), *Climate Change as a Security Risk.*

(٧٤) *Ibid.*

(٧٥) *Ibid.*

(٧٦) Stephen Castles, "Environmental Change and Forced Migration: Making Sense of the Debate", *New Issues in Refugee Research* 70 (October 2002), online e-article, http://www.unhcr.org/3de344fd9.pdf

(٧٧) Benjaminsen *et al*., "Does Climate Change Drive Land-Use Conflicts in the Sahel?": 97–111.

(٧٨) German Advisory Council on Global Change (WBGU), *Climate Change as a Security Risk*.

(٧٩) Alex Evans, "Resource Scarcity, Climate Change and the Risk of Violence Conflict", *The World Bank*, http://documents.worldbank.org/curated/en/351651468337157443/Resource-scarcity-climate-change-and-the-risk-of-violent-conflict; Nils Petter Gleditsch, "Armed Conflict and the Environment: A Critique of the Literature", *Journal of Peace Research* 35, no. 3 (May 1998): 381–400.

(٨٠) في الكتاب المصدر هنا (١٩٩٥) لكن في المراجع لا يوجد أي مصدر لـ«اليفي» منفردًا، ولا حتى أي مصدر مشترك في سنة ١٩٩٥.

(٨١) Evans, "Resource Scarcity, Climate Change and the Risk of Violence Conflict".

(٨٢) Benjaminsen *et al*., "Does Climate Change Drive Land-Use Conflicts in the Sahel?": 97–111.

(٨٣) Wenche Hauge and Tanja Ellingsen, "Beyond Environmental Scarcity: Causal Pathways to Conflict", *Journal of Peace Research*: 35, no. 3, *Special Issue on Environmental Conflict* (May 1998): 227–243.

(٨٤) Selby, "Positivist Climate Conflict Research": 829–856.

(٨٥) *Ibid*.: 834.

(٨٦) Dabelko, Lonergan and Matthew, *State-of-the-Art Review of Environment.*

(٨٧) Castles, *Environmental Change and Forced Migration*.

(٨٨) Richard Moorehead, "Land Tenure and Environmental Conflict: The Case of the Inland Niger Delta, Mali", in *Perspectives on Environmental Conflict and International Relations*, edited by Jyrki Käkönen, TAPRI Studies in International Relations (London: Pinter, 1992): 96–115.

(٨٩) Barnett and Adger, "Climate Change, Human Security and Violent Conflict": 629–655.

(٩٠) Hauge and Ellingsen, "Beyond Environmental Scarcity": 227–243.

(٩١) Dan Smith and JananiVivekananda, *A Climate of Conflict: The Links between Climate Change, Peace and War* (London: International Alert, 2007).

(٩٢) Lorraine Elliot, *The Global Politics of the Environment* (London: Macmillan, 1998).

(٩٣) Salehyan, "From Climate Change to Conflict?": 315–326.

(٩٤) Homer-Dixon, "Environmental Scarcities and Violent Conflict": 5–40.

(٩٥) *Ibid.*

(٩٦) Anne Guest, "Conflict and Cooperation in a Context of Change: A Case Study of the Senegal River Basin", in *Boundaries in Question: New Directions in International Relations,* edited by John MacMillan and Andrew Linklater (London: Pinter, 1995).

(٩٧) Edward Aspinall, "The Construction of Grievance", *Journal of Conflict Resolution* 51, no. 6 (December 2007): 950–972.

(٩٨) Michael Klare, *Resource Wars.*

(٩٩) "Horrors of Borneo Massacre Emerge", *BBC News,* http://news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/1191865.stm

(١٠٠) Klare, *Resource Wars.*

(١٠١) Homer-Dixon, "Environmental Scarcities and Violent Conflict": 5–40.

(١٠٢) Salehyan, "From Climate Change to Conflict?": 315–326.

(١٠٣) Emmanuel Kwesi Aning and Andrews Atta-Asamoah, *Demography, Environment and Conflict in West Africa, KAIPTC Occasional Paper* 34 (Accra: Kofi Annan International Peacekeeping Training Centre, 2011).

(١٠٤) Homer-Dixon, "Environmental Scarcities and Violent Conflict": 5–40.

(١٠٥) *Ibid.*

(١٠٦) *Ibid.*; Shin Wan Lee, *Environment Matters: Conflict, Refugees and International Relations*. (Tokyo: World Human Development Institute Press, 2001).

(١٠٧) Dabelko, Lonergan and Matthew, *State-of-the-Art Review of Environment*.

(١٠٨) Ryszard Kapuściński, *The Soccer War* (London: Granta Books, 2007).

(١٠٩) William H. Durham, *Scarcity and Survival in Central America: Ecological Origins of the Soccer War* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1979).

(١١٠) Norman Myers and Jennifer Kent, *Environmental Exodus: An Emergent Crisis in the Global Arena* (Washington, DC: Climate Institute, 1995), online e-book, http://climate.org/archive/PDF/Environmental%20Exodus.pdf

(١١١) Stephen Castles, *Environmental Change and Forced Migration*.

(١١٢) Richard Black, *Environmental Refugees: Myth or Reality*, New Issues in Refugee Research, Working Paper 34 (Geneva, Switzerland: UN High Commissioner for Refugees, 2001), online e-book, www.unhcr.org/3ae6a0d00.pdf

(١١٣) Ato Kwamena Onoma, *Anti-Refugee Violence and African Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 2013).

(١١٤) Salehyan, "From Climate Change to Conflict?": 315–326.

(١١٥) Salehyan, "From Climate Change to Conflict?": 315–326; Eran Feitelson, Abdelrahman Tamimi and Gad Rosenthal, "Climate Change and Security in the Israeli-Palestinian Context", *Journal of Peace Research* 49, no. 1 (January 2012): 241–257.

(١١٦) Lisa W. Foderaro, "Taking a Call for Climate Change to the Streets", *The New York Times*, www.nytimes.com/2014/09/22/nyregion/new-york-city-climate-change-march.html?_r=1

(١١٧) Oran R. Young *et al*., "The Globalization of Socio-Ecological Systems: An Agenda for Scientific Research", *Global Environmental Change* 16, no. 3 (August 2006): 304–316; Elinor Ostrom, "Polycentric Systems for Coping with Collective Action and Global Environmental Change", *Global Environmental Change* 20, no. 4 (October 2010): 550–557.

(١١٨) Kate O'Neill, *The Environment and International Relations*.

(١١٩) Joyeeta Gupta and Claudia Pahl-Wostl, "Global Water Governance in the Context of Global and Multilevel Governance: Its Need, Form, and Challenges", *Ecology and Society* 18, no. 4 (2013), online e-article, http://www.ecologyandsociety.org/vol18/iss4/art53/; Frank Biermann *et al*., "The Fragmentation of Global Governance Architectures: A Framework for Analysis", *Global Environmental Politics* 9, no. 4 (November 2009): 14–40; Lukas Giessen, "Reviewing the Main Characteristics of the International Forest Regime Complex and Partial Explanations for Its Fragmentation", *International Forestry Review* 15, no. 1 (March 2013): 60–70.

(١٢٠) Steven Bernstein, "Legitimacy Problems and Responses in Global Environmental Governance", in *Handbook of Global Environmental Politics*, edited by Peter Dauvergne, 2nd rev. ed. (Cheltenham, England: Edward Elgar, 2012): 147–162.

(١٢١) Liliana B. Andonova and Ronald B. Mitchell, "The Rescaling of Global Environmental Politics", *The Annual Review on Environment and Resources* 35 (November 2010): 255–282.

(١٢٢) David W. Cash *et al*., "Scale and Cross-Scale Dynamics: Governance and Information in a Multilevel World", *Ecology and Society* 11, no. 2 (December 2006), online e-article, www.ecologyandsociety.org/vol11/iss2/art8/

(١٢٣) Mario Diani and Doug McAdam, eds., *Social Movements and Networks: Relational Approaches to Collective Action, Comparative Politics* (Oxford: Oxford University Press, 2003); Harriet Bulkeley, "Reconfiguring Environmental Governance: Towards a Politics of Scales and Networks", *Political Geography* 24, no. 8 (November 2005): 875–902.

(١٢٤) Andonova and Mitchell, "The Rescaling of Global Environmental Politics": 256.

(١٢٥) Ken Conca, *Governing Water: Contentious Transnational Politics and Global Institution Building, Global Environmental Accord: Strategies for Sustainability and Institutional Innovation* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2005); Ingrid Visseren-Hamakers *et al*., "Trade-offs, Co-Benefits and Safeguards: Current Debates on the Breadth of REDD+", *Current Opinion in Environmental Sustainability* 4, no. 6 (December 2012): 646–653.

(١٢٦) Philip McMichael, *Development and Social Change: A Global Perspective, Sociology for a New Century,* 3rd ed. (Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press, 2004); Sylvain Fournel and Mohamed Larbi Bouguerra, trans., *La société civile mondiale à l'épreuve du réel* (Paris: Charles Léopold Mayer, 2009); Johanna Siméant, "La transnationalisation de l'action collective", in *Penser les mouvements sociaux : Conflits sociaux et contestations dans les sociétés contemporaines*, edited by Eric Agrikoliansky, Olivier Fillieule and Isabelle Sommier, Recherches (Paris: La découverte, 2010): 121–144.

(١٢٧) Maristella Svampa, "Commodities Consensus: Neoextractivism and Enclosure of the Commons in Latin America", *South Atlantic Quarterly* 114, no. 1 (January 2015): 65–82.

(١٢٨) Conca, *Governing Water*.

(١٢٩) Daniel Compagnon, "Les défis politiques du changement climatique : De l'approche des régimes internationaux à la gouvernance transcalaire globale", *Changements climatiques et défis du droit* (Brussels: Bruylant, 2010): 31–49.

(١٣٠) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, eds., *Transnational Relations and World Politics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972); James N. Rosenau, "Governance in a New Global Order", in *Governing Globalization: Power, Authority and Global Governance*, edited by David Held and Anthony McGrew (Cambridge: Polity, 2002): 70–86.

(١٣١) Thomas Risse-Kappen, ed., *Bringing Transnational Relations Back In: Non-State Actors, Domestic Structures and International Institutions* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995): 3.

(١٣٢) Sanjeev Khagram, James V. Riker and Kathryn Sikkink, eds., *Restructuring World Politics: Transnational Social Movements, Networks and Norms*. Social Movements, Protest and Contention 14 (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2002).

(١٣٣) Mary Kaldor, "The Idea of Global Civil Society", *International Affairs* 79, no. 3 (May 2003): 583–593; John Keane, *Global Civil Society?* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

(١٣٤) Barbara Gemmill and Abimbola Bamidele-Izu, "The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance", in *Global Environmental Governance: Options and Opportunities,* edited by Daniel C. Esty and Maria H. Ivanova (Princeton, NJ: Yale School of Forestry and Environmental Studies, 2002): 77–100.

(١٣٥) Charlotte Epstein, *The Power of Words in International Relations: Birth of an Anti-Whaling Discourse*, edited by Sheila Jasanoff and Peter M. Haas, Politics, Science, and the Environment (Cambridge, MA: MIT Press, 2008).

(١٣٦) David Dumoulin, "Les savoirs locaux dans le filet des réseaux transnationaux d'ONG : Perspectives méxicaines", *Revue internationale des sciences sociales* 4, no. 178 (Dec 2003): 655–666; Catherine Aubertin, ed., *Représenter la nature ? ONG et biodiversité*, Objectifs Suds (Marseille: IRD Éditions, 2005).

(١٣٧) Margaret E. Keck and Kathryn Sikkink, "Transnational Advocacy Networks in International and Regional Politics", *International Social Science Journal* 51, no. 159 (March 1999): 89.

(١٣٨) Pamela L. Martin, "Global Governance from the Amazon: Leaving Oil Underground in Yasuni National Park, Ecuador", *Global Environmental Politics* 11, no. 4 (November 2011): 22–42.

(١٣٩) Conca, *Governing Water*.

(١٤٠) Peter M. Haas, "Introduction: Epistemic Communities and International Policy Coordination", *International Organization* 46, no. 1 (Winter 1992): 3.

(١٤١) Conca, *Governing Water*.

(١٤٢) Michael Peter Smith and Luis Eduardo Guarnizo, eds., *Transnationalism from Below*. Comparative Urban and Community Research 6 (New Brunswick, NJ: Transaction, 1998); Arturo Escobar, *Territories of Difference: Place, Movements, Life, Redes*. New Ecologies for the Twenty-First Century (Durham, NC: Duke University Press, 2008).

(١٤٣) Srilatha Batliwala, "Grassroots Movements as Transnational Actors: Implications for Global Civil Society", *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations* 13, no. 4 (December 2002): 396.

(١٤٤) McMichael, *Development and Social Change*.

(١٤٥) Dominique Caouette, "Globalization and Alter-Globalization: Global Dialectics and New Contours of Political Analysis?" *Kasarinlan: Philippine Journal of Third World Studies* 25, no. 1–2 (2010): 49–66.

(١٤٦) Frank Biermann and Steffen Bauer, eds., *A World Environment Organization: Solution or Threat for Effective International Environmental Governance?* Global Environmental Governance Series (Farnham, UK: Ashgate, 2005).

(١٤٧) Bernstein, "Legitimacy Problems and Responses in Global Environmental Governance".

(١٤٨) *Ibid.:* 148.

(١٤٩) Karin Bäckstrand, "Democracy and Global Environmental Politics", chap. 39 in *Handbook of Global Environmental Politics*, 2nd ed., *Elgar Original Reference* (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2012): 507–516; Thomas Bernauer and Carola Betzold, "Civil Society in Global Environmental Governance", *The Journal of Environment and Development* 21, no. 1 (March 2012): 62–66.

(١٥٠) Aubertin, ed., *Représenter la nature ?*

(١٥١) David Dumoulin Kervran and Marielle Pepis-Lehalleur, eds., *Agir-en-réseau : Modèle d'action ou catégorie d'analyse ? Res Publica* (Rennes, France: Presses Universitaires de Rennes, 2012).

(١٥٢) C. Brenni, "Where Are the Local Communities? Food Sovereignty Discourse on International Agrobiodiversity Conservation Strategy", in *Food Sovereignty in International Context: Discourse, Politics and Practice of Space*, edited by A. Trauger (Abingdon, Oxon: Routledge, 2015): 15–34.

(١٥٣) Peter M. Haas, *Epistemic Communities, Constructivism and International Environmental Politics* (Abingdon, Oxon: Routledge, 2015).

(١٥٤) Sidney Tarrow and Doug McAdam, "Scale Shift in Transnational Contention", in *Transnational Protest and Global Activism*, edited by Donatella Della Porta and Sidney Tarrow, People, Passions, and Power: Social Movements, Interest Organizations, and the Political Process (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2004): 121–147; D. Chabanet and M. Giugni, "Les conséquences des mouvements sociaux", in *Penser les mouvements sociaux*: 145–161.

(١٥٥) Donatella Della Porta and Sidney Tarrow, eds., *Transnational Protest and Global Activism. People, Passions, and Power: Social Movements, Interest Organizations, and the Political Process* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2004): 7.

(١٥٦) Jackie Smith, *Social Movements for Global Democracy, Themes in Global Social Change* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 2008).

(١٥٧) Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, "International Norm Dynamics and Political Change", *International Organization* 52, no. 4, International Organization at Fifty: Exploration and Contestation in the Study of World Politics (Autumn 1998): 887–917.

(١٥٨) Tarrow and McAdam, "Scale Shift in Transnational Contention":121–147; Della Porta and Tarrow, eds., *Transnational Protest and Global Activism*.

(١٥٩) Pascale Dufour and RenaudGoyer, "Analyse de la transnationalisation de l'action collective : Proposition pour une géographie des solidarités transnationales", *Sociologie et sociétés* 41, no. 2, *Les mouvements sociaux au-delà de l'État* (Autumn 2009): 111–134.

(١٦٠) Fournel and Bouguerra, trans., *La société civile mondiale à l'épreuve du réel*; Siméant, "La transnationalisation de l'action collective": 121–144; Caouette, "Globalization and Alterglobalization": 49–66.

(١٦١) Clare Saunders, *Environmental Networks and Social Movement Theory* (London: Bloomsbury Academic, 2013).

(١٦٢) Erik Swyngedouw, "Neither Global Nor Local: 'Glocalization' and the Politics of Scale", in *Spaces of Globalization: Reasserting the Power of the Local*, edited by Kevin R. Cox, Perspectives on Economic Change (New York, NY: Guilford Press, 1997): 137–166; Dominique Masson, "Politique(s) des échelles et transnationalisation : Perspectives géographiques", *Politique et Sociétés* 28, no. 1 (2009): 113–133.

(١٦٣) Cash *et al*., "Scale and Cross-Scale Dynamics".

(١٦٤) Suzanne Staggenborg, "The Consequences of Professionalization and Formalization in the Pro-Choice Movement", in Readings on Social Movements: Origins, Dynamics, and Outcomes, edited by Doug McAdam and David A. Snow, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2010): 599–622.

(١٦٥) Johanna Siméant, "La transnationalisation de l'action collective": 121–144.

(١٦٦) Khagram, *Restructuring World Politics*: 12.

(١٦٧) Siméant, "Transnationalisation/Internationalisation", in *Dictionnaire des mouvements sociaux*, Références. Sociétés en mouvement (Paris: Presses de sciences po, 2009): 554–564.

(١٦٨) Martin, "Global Governance from the Amazon": 22–42.

(١٦٩) Karen Bakker, "The 'Commons' Versus the 'Commodity': Alter-Globalization, Anti-Privatization, and the Human Right to Water in the Global South", *Antipode* 39, no. 3 (June 2007): 430–455; Emilie Dupuits, "Construire une norme transnationale en réseau : Gestion communautaire de l'eau et associativité en Amérique latine", *Revue interdisciplinaire de travaux sur les Amériques* 7 (2014), online e-article, http://www.revue-rita.com/dossier7/construire-une-norme-transnationale-en-reseau-gestion-communautaire-de-l-eau-et-associativite-en-amerique-latine.html

(١٧٠) Emilie Dupuits, "Transnational Self-Help Networks and Community Forestry: A Theoretical Framework", *Forest Policy and Economics* 58 (2015): 5–11.

(١٧١) Arjun Appadurai, "Grassroots Globalization and the Research Imagination", *Public Culture* 12, no. 1 (Winter 2000): 1–19.

(١٧٢) Amandine Orsini, "Multi-forum Non-State Actors: Navigating the Regime Complexes for Forestry and Genetic Resources", *Global Environmental Politics* 13, no. 3 (August 2013): 34–55.

(١٧٣) *Ibid*.

(١٧٤) Mark E. Harrison and Gari D. Paoli, "Managing the Risk of Biodiversity Leakage from Prioritising REDD+ in the Most Carbon-Rich Forests: The Case Study of Peat-Swamp Forests in Kalimantan, Indonesia", *Tropical Conservation Science* 5, no. 4 (2012): 426–433.

(١٧٥) Japhy Wilson and Erik Swyngedouw, eds., *The Post-Political and Its Discontents: Spaces of Depoliticization, Specters of Radical Politics* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2014): 56.

(١٧٦) Staggenborg, "The Consequences of Professionalization and Formalization in the Pro-Choice Movement": 599–622.

(١٧٧) *Ibid*.: 599.

(١٧٨) Siméant, "La transnationalisation de l'action collective": 121–144.

(١٧٩) Melanie Hughes McDermott, Sango Mahanty and Kate Schreckenberg, "Examining Equity: A Multidimensional Framework for Assessing Equity in Payments for Ecosystem Services", *Environmental Science and Policy* 33 (November 2013): 416–427.

(١٨٠) Linda Wallbott, "Indigenous Peoples in UN REDD+ Negotiations: 'Importing Power' and Lobbying for Rights through Discursive Interplay Management", *Ecology and Society* 19, no. 1(2014), online e-article, www.ecologyandsociety.org/vol19/iss1/art21/

(١٨١) Jean Foyer, "Le réseau global des experts-militants de la biodiversité au cœur des controverses sociotechniques". *Hermès : La Revue* 64, no. 3 (2012): 155–163.

(١٨٢) Katy Jenkins, "Exploring Hierarchies of Knowledge in Peru: Scaling Urban Grassroots Women Health Promoters' Expertise", *Environment and Planning A* 41, no. 4 (April 2009): 880.

(١٨٣) Organisation for Economic Co-Operation and Development (OECD), *Development Perspectives for a Post-2012 Climate Financing Architecture* (Paris: OECD, [2012]), online e-book, www.oecd.org/greengrowth/green-development/47115936.pdf

(١٨٤) Kenneth W. Abbott and David Gartner, *The Green Climate Fund and the Future of Environmental Governance*, Earth System Governance Working Paper 16 (Amsterdam: Earth System Governance Project, 2011), online e-book, https://goo.gl/vchywA

(١٨٥) Paul Isenman, *Architecture, Allocations, Effectiveness and Governance: Lessons from Global Funds*, *ODI Meeting on Climate Change* (London: Overseas Development Institute, 2011).

(١٨٦) Bertin Martens *et al*., *The Institutional Economics of Foreign Aid* (New York, NY: Cambridge University Press, 2001), online e-book, https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/events-documents/3549.pdf

(١٨٧) Martin Dinham, *Study of AusAID's Approach to Assessing Multilateral Effectiveness: A Study Commissioned by the Independent Review of Aid Effectiveness to Assist in Their Overall Analysis of the Effectiveness and Efficiency of the Australian Aid Program* (Sydney: Australian Department of Foreign Affairs and Trade, 2011), online e-book, www.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/study-multilateral.pdf

(١٨٨) "Trends in Environmental Aid: Global Issues, Bilateral Delivery", *ReCom*, http://recom.wider.unu.edu/article/trends-environmental-aid-global-issues-bilateral-delivery

(١٨٩) Smita Nakhooda, "Climate Finance: What Was Actually Agreed in Paris?", *ODI*, www.odi.org/comment/10201-climate-finance-what-was-actually-agreed-paris

(١٩٠) Nick Brooks *et al*., "Tracking Adaptation and Measuring Development", *IIED*, http://pubs.iied.org/10031IIED.html

(١٩١) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Busan Partnership for Effective Development Cooperation: Fourth High Level Forum on Aid Effectiveness* **(**Busan, South Korea: OECD, 2011), online e-book, www.oecd.org/dac/effectiveness/49650173.pdf

(١٩٢) Robert Falkner, ed., *The Handbook of Global Climate and Environment Policy*, Handbook of Global Policy Series (Chichester, England: Wiley Blackwell, 2013).

(١٩٣) Maria Ivanova, "Reforming the Institutional Framework for Environment and Sustainable Development: Rio+20's Subtle but Significant Impact", *International Journal of Technology Management and Sustainable Development* 12, no. 3 (September 2013): 211–231.

(١٩٤) Centro Mexicano de Derecho Ambiental (CEMDA), *La arquitectura financiera para el cambio climático en México: Retos y propuestas para una política financiera transparente y eficiente para la mitigación y adaptación al cambio climático en México* (México, 2013), online e-book, http://fnanciamientoclimatico.mx/recursos/FCM.pdf

(١٩٥) *Ibid*.

(١٩٦) Samuel Fankhauser and Ian Burton, *Spending Adaptation Money Wisely*, Working Paper 37, 47 (London: Centre for Climate Change Economics and Policy (CCCEP); Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment, 2011).

(١٩٧) "The Latest Information on Climate Funds", *Climate Funds Update*, www.climatefundsupdate.org/

(١٩٨) *Ibid*.

(١٩٩) Roberto B. Cabral y Bowling, *Fuentes de financiamiento para el cambio climático*, Financiamiento para el desarrollo 254 (Santiago: Naciones Unidas. Comisión Económica para América Latina y el Caribe (CEPAL), 2014), online e-book, http://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/37217/S1420542_es.pdf?sequence=1

(٢٠٠) Richard K. Lattanzio, *International Climate Change Financing: The Green Climate Fund (GCF), CRS Report for Congress* (Washington, DC: Congressional Research Service, 2014), online e-book, https://fas.org/sgp/crs/misc/R41889.pdf

(٢٠١) Simone Lucatello, "Global Financial Architecture for Climate Change and the Green Fund", in *Global Funds and Networks Narrowing the Gap between Global Policies and National Implementation,* edited by Lena Lázaro Rüther, Citali Ayala Martínez and Ulrich Müller (Baden, Germany: Nomos Verlagsgesellschaft, 2014): 190–197.

القسم الثالث
خطوتان إلى الأمام، وخطوة إلى الخلف:
وجهات نظر بينما نواصل حياتنا

١٠

ممارسات وسرديات جديدة من الدبلوماسية البيئية

لاو أوفجورد بلاكسكيار
جامعة جزر فارو

مقدمة: الحوكمة، والدبلوماسية، والعلاقات الدولية

لماذا ينبغي لنا أن نولي اهتمامًا للدبلوماسية البيئية في العلاقات الدولية؟ وكيف ينبغي لنا أن نسعى إلى فهم وتفسير الدبلوماسية البيئية؟ في الفصل التالي، أبدأ بتحديد بعض التحديات التي تواجه الدبلوماسية والدراسات الدبلوماسية إلى جانب بعض الاستجابات النظرية الحديثة لهذه التحديات. وإذ يركز هذا الفصل على مثالين للتغيرات الهامة في الإدارة البيئية العالمية، فإنه يثير جدالًا بأن الدبلوماسية البيئية تؤدي دورًا هامًّا، وأن نظرية الممارسة ونظرية السرد تقدمان نماذج تحليل أفضل من الاتجاه السائد في مقاربات مثل المؤسسية، أو نظرية النظام، أو الحوكمة متعددة المستويات، أو نظرية الخطاب.

ينظر إلى السرديات على أنها بمثابة بنى منطقية، وأيضًا على أنها مشيدة ومبنية بالممارسات والتي يتم من خلالها الاضطلاع بالإدارة البيئية. إن الظاهرتين المختارتين المتمثلتين في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإدارة النمو الأخضر، هما ظاهرتان أساسيتان اليوم، ومن المرجح أن تظلا كذلك في الوقت الذي يتفاوض فيه العالم على الانتقال إلى اقتصاد صديق للبيئة – والمناخ. إن البعض متفائلون فيما يتعلق بتأثير

الطاقة المتجددة؛ إذ وجدوا أن «السؤال لم يعد هل سينتقل العالم إلى طاقة أنظف، ولكن أصبح كم من الوقت سيستغرق هذا الانتقال»[١]. وقد يكون البعض الآخر أكثر واقعية عند وصف التحديات السياسية، قائلين: إنه «من الواضح أنه إذا كان للعالم أن يتحرك نحو مسار للنمو الاقتصادي أكثر كفاءة من حيث الكربون وأكثر مرونة من حيث المناخ، فيجب اتخاذ إجراء اقتصادي أكثر إلزامًا»[٢]. وبغض النظر عن الطرق المذكورة أعلاه، يبدو من الواضح أن العالم في مرحلة انتقالية. ومن الناحية العملية، توفر الدبلوماسية البيئية رؤية ثاقبة للعلاقات الدولية لفهم هذا التحول وتفسيره.

الدبلوماسية: التحديات والاقترابات الجديدة

لا تكاد الدبلوماسية أن تكون موضوعًا جديدًا في العلاقات الدولية، وقد كتبت العديد من الأعمال فيما يتعلق بالجوانب المختلفة من الدبلوماسية؛ مثل الحوار بين الدول وكيف أصبحت الدبلوماسية الغربية تهيمن على السياسة العالمية[٣]، أو على دبلوماسية مؤتمر الأمم المتحدة[٤]، أو على الدبلوماسية البيئية[٥]. كما أنه ليس من الجديد أن ينظر إلى الدبلوماسية والدراسات الدبلوماسية على أنها غير ذات صلة، ومنتقدة باعتبارها خطيرة[٦] أو وصفها بأنها طفل العلاقات الدولية الفقير[٧]. وفي حين أنه قد تم تهميشها في مواجهة العولمة وزيادة النزعة القومية، فإن الدبلوماسية والدراسات الدبلوماسية لا تزال حية ونشطة، كما يتضح من دليل أكسفورد للدبلوماسية الحديثة الذي صدر مؤخرًا[٨]، والدبلوماسية الدولية ذات الأربعة مجلدات[٩]، والدبلوماسية وصنع السياسة العالمية[١٠]. إن الفهم التقليدي للدبلوماسية هو التفاوض والإقناع والحوار بين الدول

المتساوية ذات السيادة، التي يقوم بها فريق رفيع المستوى التعليمي من الموظفين المدنيين/ الدبلوماسيين في وزارة الخارجية[١١]. ويجري الطعن في هذه الصورة بطرق عدة. سأقوم هنا بتسليط الضوء على ثلاثة فقط: (١) تمارس الدبلوماسية أيضًا من قبل موظفين مدنيين غير تابعين لوزارة الخارجية، وجهات فاعلة من غير الدول[١٢]. (٢) الدبلوماسية كممارسة تتم وفقًا لنظام تسلسل اجتماعي أو مجال اجتماعي دولي، تكون فيه بعض الدول والدبلوماسيين أعلى في التسلسل الهرمي من غيرهم - السلطة في الممارسة العملية علائقية[١٣]. (٣) هناك تباين وجودي بين عالم الدبلوماسيين، والمنح الدراسية الرئيسية في العلاقات الدولية[١٤]، إلى الحد الذي تكون فيه، على سبيل المثال، «نظرية العلاقات الدولية الأمريكية متخلفة عن الممارسة الدبلوماسية الأمريكية»[١٥]. وقد استعيض عن الصورة التقليدية للدبلوماسية بصورة للدبلوماسية الهجينة مع جهات فاعلة متعددة، وقضايا متعددة، وممارسات متعددة.

وقبل الإشارة إلى الاستجابات النظرية الأخيرة، سيوجز هذا الفصل مثالين محددين للكيفية التي تم بها الطعن في الإدارة البيئية العالمية والدبلوماسية. وينبع هذان المثالان من الفهم العام بأن منظومة الأمم المتحدة تبدو غير قادرة على التوصل إلى حلول فعالة لقضايا البيئة وتغير المناخ، ولا سيما عقب انهيار المفاوضات المتعلقة بالمناخ في مؤتمر الأطراف-١٥ في كوبنهاجن، الدانمارك عام ٢٠٠٩. «الرأي العام [...] هو أن هناك شيئًا مختلًا بطبيعته بشأن الدبلوماسية المناخية في إطار الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ بوجه خاص وتحت إشراف الأمم المتحدة بوجه عام»[١٦]. وقد لاحظ أحد الدبلوماسيين والباحثين كذلك ما يلي:

إن الوضع الحالي في عملية الأمم المتحدة متعددة الأطراف أسوأ مما كان عليه قبل كوبنهاجن. والفشل في تبني أخف الإعلانات غير الملزمة الممكنة يؤكد الآفاق القاتمة لعملية الأمم المتحدة القائمة على توافق الآراء للاستجابة لتغير المناخ. [...] وبينما كنا نأمل قبل ذلك أن يتمكن رؤساء الدول النافذون من حل الخلافات السياسية المعلقة في ضربة واحدة، فقد فقدنا حتى ذلك الأمل. إذا كان القادة الأعلى مستوى لا يستطيعون تسوية الخلافات، فمن يستطيع[١٧]؟

قبيل انعقاد مؤتمر الأطراف-١٦ «[قالت] الأطراف الفاعلة الرئيسية أن هناك المزيد من التعطل في المناقشات الجديدة [...] يمكن أن يحدد نهاية عملية الأمم المتحدة للتفاوض متعدد الأطراف، مما يؤدي إلى النزعة الانفرادية في محافل مثل مجموعة الثمانية، ومجموعة العشرين، أو ربما فقط مجموعة الاثنين (الولايات المتحدة الأمريكية والصين)[١٨].

وينبغي فهم انتكاسة مؤتمر الأطراف الخامس عشر فيما يتعلق بالاتجاهات المتزامنة المتعلقة بالانقسام المؤسسي المتزايد للإدارة البيئية العالمية[١٩]، والتجارب المناخية[٢٠]، وتدابير إدارة تغير المناخ عبر الوطنية[٢١]. وعلى الرغم من هذه الميول والمساحات الجديدة لإدارة المناخ، فقد عادت مفاوضات الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ إلى مسارها. وفي إطار الاتفاقية الإطارية وخارجها، تشهد تشكيل مجتمعات دبلوماسية جديدة وإقامة شراكات عالمية للتصدي للتحديات المتمثلة في الانتقال المطلوب إلى نظام اقتصادي جديد. كما أن هذين المجالين العامين للإدارة البيئية العالمية يتداخلان.

استجابة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

وقد توصل مؤتمر الأطراف السادس عشر إلى تفاهم بتوافق الآراء، وقام بتبني اتفاقات كانكون، وأعاد إقرار بعض الثقة والشرعية في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وقدم مؤتمر الأطراف السابع عشر في ديربان، جنوب إفريقيا، نصًّا يعرف باسم منهاج ديربان. وقد أصدر مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في باريس، فرنسا، اتفاقًا عالميًّا جديدًا في عام ٢٠١٥. وتمكن مؤتمر الأطراف الثامن عشر في الدوحة، قطر، من إنهاء المفاوضات القديمة من مؤتمر الأطراف الثالث عشر (خطة عمل بالي)، ووضع جدول زمني أكثر تفصيلًا لمنهاج ديربان[٢٢]. كما اعتمد مؤتمر الأطراف الثامن عشر رسميًّا فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو. وفي تحليل أجري مؤخرًا استنادًا إلى عدد كبير من المقابلات مع المتفاوضين، قيل إن الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الرئاسة المكسيكية لمؤتمر الأطراف، والتي استندت إلى وزارة الخارجية، والحوارات غير الرسمية مثل حوار كارتاخينا من أجل العمل التقدمي، صنعت فارقًا في الرجوع بالمفاوضات مرة أخرى إلى المسار الصحيح[٢٣]. وقد برهن كلٌّ من بلاكسيكجير ونيلسن[٢٤] كذلك على أن المجموعات السياسية الجديدة مثل حوار كارتاخينا قد غيرت المشهد السردي للمفاوضات، مما خلق مجالًا جديدًا ممكنًا للمفاوضات البناءة.

شبكات النمو الأخضر

وقد بدأت كوريا والدانمارك، إلى جانب المكسيك المضيفة لمؤتمر الأطراف السادس عشر، في تعزيز النمو الأخضر فيما يتصل بفاعليات الاتفاقية الإطارية كعملية تكميلية لمفاوضات الاتفاقية الإطارية بشأن

تغـير المنـاخ، وأنشـأتا تحالـف النمـو الأخـضر في عام ٢٠١٠. وقـد انضـم إلى هـذا التحالـف كلٌّ مـن الصـين وكينيـا وقطـر في عام ٢٠١٢، وإثيوبيـا في عام ٢٠١٤، وفيتنـام في عام ٢٠١٥. ومـا فتئـت كوريـا والدانمـارك تشـكلان النمـو الأخـضر ليشـمل الـشراكات بـين القطاعـين العـام والخـاص مـن خـلال الاسـتثمار في القطـاع الأخـضر والمبـادئ المدفوعـة باعتبـارات السـوق، وإن كانتـا لا تـزالان على اتصـال نشـط بالنمـو الأخـضر مـن أجـل المسـاهمة في التنميـة المسـتدامة العالميـة والقضـاء على الفقـر. ويبـدو أن أحـد الأغـراض إلى جانـب مكافحـة تغـير المنـاخ يتمثـل في وضـع كوريـا والدانمـارك والمكسـيك كأعضـاء مسـئولين في المجتمـع العالـمي - مـع سـد الفجـوة بـين الشـمال والجنـوب كهـدف مركـزي لتحالـف النمـو الأخـضر.

وفي عام ٢٠١٠، أنشـأت كوريـا، بدعـم مـالي دانمـاركي، المعهـد العالـمي للنمـو الأخـضر GGGI، وافتتحـت الدانمـارك المنتـدى العالـمي للنمـو الأخـضر GF3. ومنـذ عام ٢٠١٢، أصبـح المعهـد العالـمي للنمـو الأخـضر منظمـة دوليـة كاملـة العضويـة، تعمـل كمنتـدى للـشركاء وكأمانـة لتحالـف النمـو الأخـضر الموجـود في وزارة الخارجيـة الدانماركيـة. وقـد شـجع كلٌّ مـن المنتـدى العالـمي للنمـو الأخـضر، والمعهـد العالـمي للنمـو الأخـضر بشـكل نشـط النمـو الأخـضر في مؤتمـرات القمـة الخاصـة بهمـا، وفي منابـر أخـرى مثـل مؤتمـرات القمـة الـتي عقدتهـا الاتفاقيـة الإطاريـة، ومجموعـة العشريـن، وريـو+٢٠.

استجابات العلاقات الدولية للتغيرات في الإدارة البيئية العالمية

يجسـد حـوار كارتاخينـا والمنتـدى العالـمي للنمـو الأخـضر التغـيرات الهامـة في الإدارة البيئيـة العالميـة الـتي تـؤدي فيهـا الدبلوماسـية دورًا حاسـمًا. ويمكـن تحليـل هـذه الأمثلـة مـن خـلال الاقترابـات المهيمنـة في الإدارة البيئيـة العالميـة،

أو نظرية النظام، أو نظرية الحوكمة متعددة المستويات[٢٥]. غير أن تفضيل أحدهم على الآخر سيؤدي إلى تحريف التحليل؛ لأن بعض المشاكل النظرية/ التجريبية لم يتم حلها بعد. فنظرية النظام تميل نحو الدول والمصالح المادية على الصعيد الدولي، وتفتقد الأهمية والدور المستقل للجهات الفاعلة من غير الدول، والأفكار والحوكمة على مستويات متعددة. أما نظرية الحوكمة متعددة المستويات فتأخذ الموقف المعاكس. ويبدو أن كلا النظريتين يفتقدان الدور الحاسم الذي يؤديه الدبلوماسيون الحكوميون وغير الحكوميين. وتندرج أدبيات المفاوضات المتعلقة بالمناخ عمومًا في ظل مقاربات العقلانية، والبنائية، والوصفية[٢٦]. وغالبًا ما يكون الاقترابان الأولان نظريين، في حين أن الأخير غالبًا ما يكون سياسي التوجه. وتأخذ المقاربات العقلانية أو القائمة على المصالح شكل الفرضيات على الأغلب، التي تشكل فهمنا للمفاوضات على أنها ثنائية التفرع: «الاتفاق/ عدم الاتفاق، أو الفعل/ عدم الفعل، أو التعاون/ الصراع» باعتبارها الخيارات الوحيدة[٢٧].

تقدم الكثير من الأعمال المنشورة المعلومات المعاد تدويرها والتي يمكن استخلاصها دون إجراء مفاوضات بالفعل. وكثيرًا ما تظل الديناميات المحيطة بطاولة المفاوضات مخبأة. ما التبادل اللفظي؟ ما العروض والردود المقدمة خلال المشاورات غير الرسمية؟ تميل الأدبيات ذات الصلة إلى تجنب هذه الأسئلة وتنجذب نحو مواضيع ذات صلة مثل التنظير حول إنشاء المؤسسات وتأثيرها على سلوك الدولة[٢٨].

وقد اعترفت العلاقات الدولية إلى حدٍّ ما بالفجوة بين المؤسسات متوسطة المستوى، والممارسات على المستوى الجزئي، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الثقة والتعاون[٢٩]. وعلاوة على ذلك، يجادل هولمز[٣٠] بأن العلاقات الشخصية في المفاوضات يمكن أن تعزز التعاون؛ لأن «الاجتماعات وجهًا

لوجه تسمح للأفراد بنقل المعلومات والتعاطف مع بعضهم، وبالتالي الحد من عدم اليقين، حتى عندما يكون لديهم حوافز قوية لعدم الثقة في الآخر». إن الأدبيات المتعلقة بالعلاقات الدولية في طريقها إلى أن تكون على حدٍّ سواء مستنيرة نظريًّا وقوية من الناحية التجريبية، وبالتالي أن تولي اهتمامًا أوثق للدبلوماسيين وممارسات الحوكمة[٣١].

مقاربة الممارسات الدولية

من المقاربات الجديدة التي تحظى باهتمام كبير في العلاقات الدولية، مقاربة الممارسات الدولية. ويشير كلٌّ من وايزمان[٣٢]، وبراون[٣٣]، وأدلر-نيسين[٣٤] إلى دراسة أدلر وبوليوت[٣٥] باعتبار أنها العمل ذو التأثير المركزي، على الرغم من أن جذور هذه الممارسة يمكن تتبعها أبعد من ذلك. وقد ثبت أن برنامج البحوث (بورديوسيان) الأوسع نطاقًا الذي يركز على الممارسات الدولية مثل الدبلوماسية، مفيد جدًّا ومبتكر في سد الفجوات وتفسير التغير الاجتماعي[٣٦]. ووفقًا لإدلر وبوليوت:

ولئن كنا نوافق على أن للممارسات بعدًا معرفيًّا أو بعدًا خطابيًّا، فإننا نوسع نطاق الوجودية في الممارسات، وبالتالي لا نقصر مجال دراستنا على النص والمعنى. وبدلًا من ذلك، فإن الممارسة تجبرنا على التعامل مع العلاقة بين الوكالة والبيئتين الاجتماعية والطبيعية، وبين كلٍّ من العوامل المادية والخطابية، ومع عمليات الاستقرار والتغير المتزامنة. وفي الواقع، إن مفهوم الممارسة ذو قيمة، وبالتحديد لأنه يأخذنا أيضًا خارج النص[٣٧].

والممارسات هي إجراءات مجدية اجتماعيًّا، تجسد المعارف الأساسية والخطاب في العالم المادي وعليه؛ فالممارسات هي المواد الديناميكية والعمليات

المثاليـة الـتي تمكِّـن الهيـاكل مـن أن تكـون مسـتقرة أو متطـورة، وتمكِّـن العمـلاء مـن الإنتـاج أو تحويـل الهيـاكل[٣٨].

يجـب على البحـوث والباحثـين الانخـراط في المجـال وتفسـيره. فإنـه يبـني على مـا يدعـوه واجينـار المعـنى الحـواري في العمـل؛ حيـث إنـه «لا معـنى لمحاولـة تحديـد معـنى وجـوديّ في العقـل أو في بعـض الأنمـاط الثقافيـة أو المؤسسـية المجسـدة»[٣٩]. وينبـغي على الباحثـين الاقـتراب مـن المعـنى مـن خـلال دراسـة العمـل الاجتمـاعي باعتبـاره أمـرًا محـددًا بالنسـبة للجهـة الفاعلـة واللحظـة على حـدٍّ سـواء، وأيضًـا ذا مغـزى بشـكل عام لأنـه يعـني شـيئًا أكـبر. وعلى هـذا النحـو، فـإن هـذا الفهـم للممارسـات الدوليـة يتـلاءم تمامًـا مـع الصـورة الهجينـة الجديـدة للدبلوماسـية. ويقـال أيضًـا إن الدراسـات الدبلوماسـية ونظريـة الممارسـة يمكـن أن تتعلـم الكثـير مـن بعضهـا[٤٠]. وعـلاوة على ذلـك، يمكـن أن يسـتفيد هـذا الاقـتراب مـن الـرؤى المسـتمدة مـن الاقـتراب الـسردي كوسـيلة لإدراج وتحليـل الخطـاب الاسـتراتيجي واللغـة، والخطـاب ليأخذنـا خـارج النـص، ولكـن مـع الاحتفـاظ بالنصـوص كمصـادر هامـة وكأمثلـة للممارسـات، خاصة في المفاوضـات والدبلوماسـية[٤١].

[المعـنى] هـو مجموعـة مشـتركة مـن التفاهمـات المدرجـة لغويًّـا وبشـكل عمـلي في العالـم، والـتي يتـم التـذرع بهـا، والمسـتمرة، في حركـة جدليـة مسـتمرة، كلمـا انخرطـت الجهـات الفاعلـة المشـاركة في سـلوك معـين، وكلمـا كنـا «نقـرأ» المعـنى الرمـزي لهـذا السـلوك على الأخـص[٤٢].

إن الوصـول إلى الممارسـات هـو المهمـة الأولى الـتي يتعـين على الباحـث التغلب عليهـا. وهـذا ليـس ممكنًـا دائمًـا بسـبب الحواجـز العمليـة والطابـع الـسري للدبلوماسـية (على الرغـم مـن أن النسـخة الهجينـة أقـل سريـة). ومـع ذلـك،

«حتى عندما تكون الممارسات غير «مرئية»، فمن الممكن «الحديث عنها» من خلال المقابلات أو «القراءة» بفضل تحليل النصوص»[٤٣]. وفيما يلي، أنتقل إلى التحليل الموجز لحوار كارتاخينا والمنتدى العالمي للنمو الأخضر بوصفها مواقع للدبلوماسية البيئية.

حوار كارتاخينا من أجل العمل التقدمي كمجتمع دبلوماسي للممارسة

الدبلوماسية التي تتخذ شكل الحوار لا تكاد تكون ظاهرة جديدة في مفاوضات الاتفاقية الإطارية. ومن الأمثلة على ذلك حوار جرين لاند بشأن تغير المناخ، الذي كان قائمًا من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ وأطلقته الرئاسة الدانماركية لمؤتمر الأطراف الخامس عشر[٤٤]؛ وحوار بيترسبرج الذي اشتركت ألمانيا والمكسيك في استضافته في عام ٢٠٠٩؛ وحوار جنيف بشأن التمويل المتعلق بالمناخ الذي اشتركت في استضافته المكسيك وسويسرا في عام ٢٠٠٩[٤٥]؛ والأكثر حداثة حوار «نحو ٢٠١٥» الذي عقده مركز حلول المناخ والطاقة[٤٦]. ويمكن وصف هذه المناقشات على أفضل وجه بأنها اجتماعات رفيعة المستوى للتحضير لمؤتمر أطراف محدد. ومع ذلك، فإن حوار كارتاخينا مختلف ويوصف على نحو أفضل بأنه مجموعة أو جماعة سياسية تعمل في مؤتمرات الأطراف وما بينها[٤٧].

لقد تشكل حوار كارتاخينا رسميًّا في مارس ٢٠١٠ في كارتاخينا، كولومبيا، من جانب مفاوضي الاتفاقية الإطارية وخبراء من حوالي ٣٠ طرفًا يمثلون جميع المناطق. ولم يظهر حوار كارتاخينا فجأة، وإنما قام العديد من المفاوضين ذوي الخبرة من الاتحاد الأوروبي، وتحالف الدول الجزرية الصغيرة AOSIS، والبلدان الأقل نموًّا LDCs، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي LAC، برعاية مجتمع غير رسمي لسنوات عديدة، ولكن كانت الخبرة

المشتركة من الفشل في مؤتمر الأطراف الخامس عشر، والشعور بالاستبعاد من التأثير عندما تفاوضت الولايات المتحدة الأمريكية والباسيك (أي البرازيل، وجنوب إفريقيا، والهند، والصين) على اتفاق كوبنهاجن الذي جمع المتفاوضين معًا بشكل أكثر رسمية. وأسفر الاجتماع التأسيسي عن فهم المجتمع المحلي باعتباره «حيزًا غير رسمي، مفتوحًا أمام البلدان التي تعمل من أجل وضع نظام طموح وشامل وملزم قانونًا في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، والتزمت محليًّا بأن تصبح أو تبقى اقتصادًا منخفض الكربون» (على نحو ما أفاد به لاينس[٤٨] الذي عمل لصالح المالديف في ذلك الوقت؛ وهو مطابق لصفحة الاتفاقية على شبكة الإنترنت، وأكدته المقابلات الخاصة). وقد اتفق المشاركون على الإشارة صراحة إلى أن حوار كارتاخينا لا يوصف بأنه مجموعة سياسية، وإنما على أنه حوار مع المشاركين بدلًا من الأعضاء (كما أشار إلى ذلك جميع من أجريت معهم مقابلات).

وفي أعقاب مقاربة الممارسات الدولية والاهتمام بالسرديات الجديدة، سبق لي أن حللت حوار كاتاخينا بوصفه جماعة من الممارسين أو مجتمعًا دبلوماسيًّا تحت الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ[٤٩]. ويعرف مجتمع الممارسة (الدبلوماسية) تعريفًا واسعًا بأنه «مجموعات من الأشخاص الذي يشتركون في الاهتمام، أو مجموعة من المشاكل، أو شغف بموضوع ما، والذين يعمقون معارفهم وخبراتهم في هذا المجال عن طريق التفاعل على أساس مستمر»[٥٠]. ويتواصل تطوير مفهوم مجتمع الممارسة في العلاقات الدولية:

ولا يشمل مفهوم «مجتمع الممارسة» الأبعاد الواعية والمتداخلة فحسب، والقيام بالتغيير الاجتماعي بالفعل، ولكن أيضًا الحيز الاجتماعي الذي تتداخل فيه البنية والوكالة وتتقاطع فيه المعرفة والقوة والمجتمع. مجتمعات الممارسة هي هياكل اجتماعية ذاتية الطابع تشكل الأساس المعياري والمعرفي

للعمل، ولكنها أيضًا عوامل تتألف من أشخاص حقيقيين، يعملون عبر قنوات شبكية، عبر الحدود الوطنية، وعبر الانقسامات التنظيمية، وفي قاعات الحكومة - تقوم بالتأثير على الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٥١].

ومن القواسم المشتركة بين مجتمعات الممارسة هو أنها تتألف من هيكل أساسي يعرف بأنه (١) مجتمع من الناس الذي يهتمون بقضية، و(٢) مجال للمعرفة، والتي تحدد مجموعة من القضايا، و(٣) الممارسات المشتركة التي يتم تطويرها لتكون فعالة في مجالها. للتعرف على مجتمع الممارسة يجب على المرء أن يذهب أبعد من الدراسات المجردة والمكتبية: «ينبغي عليك النظر في كيفية عمل المجموعة وكيف أنها تجمع بين جميع العناصر الثلاثة من المجال، والمجتمع، والممارسة»[٥٢].

ويوضح حوار كارتاخينا تغيرًا كبيرًا في الإدارة البيئية العالمية؛ لأنه نوع جديد من المجتمع الدبلوماسي الذي يمثل جسرًا بين مواقف الشمال والجنوب عن طريق إعادة تحديد المبدأ الفاصل الذي طال أمده للمسئولية المشتركة المتفاوتة CBDR. ومن خلال العمل التعاوني والحواري الذي يبدأ بالمصلحة المشتركة في فهم آراء الأطراف الأخرى، وبناء المزيد من الثقة على المستوى الشخصي، ثم العمل معًا لاستكشاف أرضية مشتركة ممكنة بشأن مسائل تفاوضية محددة، أدى حوار كارتاخينا دورًا هامًّا في إعادة المفاوضات المتعلقة بالمناخ إلى مسارها بعد انهيار مؤتمر الأطراف الخامس عشر[٥٣]. إن حوار كارتاخينا هو مجتمع يزدهر على اجتياز الحدود باعتباره ممارسة محددة يجري بموجبها الحوار اللازم وجهًا لوجه بين الشمال والجنوب وبين المجموعات السياسية، وضرورة؛ لأنها تخلق الأساس للثقة والتعلم والأفكار الجديدة التي تسهم في المفاوضات التي تمضي قدمًا. وقد غير المشاركون في حوار كارتاخينا ممارساتهم التفاوضية العادية. إنهم يجدون الآن أنه من

الأسهل والأكثر راحة التواصل مع بعضهم إذا/ عندما يحتاجون إلى توضيح أمر ما. ويعد هذا المستوى المتزايد من الاتصال الصريح عبر الفجوة بين الشمال والجنوب، تغيرًا هامًّا.

يعد النص مركزيًّا بالنسبة للمفاوضات المتعلقة بالمناخ. وعلى الرغم من أن حوار كارتاخينا لا يقدم بيانات وعروضًا رسمية، فإن ممارستها الدبلوماسية الجديدة تشمل ملاحظات عن الأرضية المشتركة بشأن مختلف القضايا.

وتجد هذه اللغة المشتركة طريقها إلى البيانات التي تقدمها الوفود المعنية. وقد تمكنت كلٌّ من الرئاستين المكسيكية والجنوب إفريقية لمؤتمر الأطراف من استخدام حوار كارتاخينا كهيئة لسبر القضايا الصعبة. وبعد فشل مؤتمر الأطراف الخامس عشر، حيث شعر كلٌّ من الاتحاد الأوروبي، وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، والبلدان الأقل نموًّا بأنها مستبعدة من التأثير، وأصبح حوار كارتاخينا مجتمع الممارسة؛ حيث يمكن للأطراف التي تدعم نهجًا عالميًّا موجهًا نحو العمل أن تنخرط مع بعضها وتطور حلولًا توافقية تستند إلى معرفة متعمقة بمواقف الأطراف الأخرى ومنطقها. ويمكن لهذه الحلول التوافقية أن تكون قوية وطويلة الأمد وأن تضغط على المتقاعسين. وتشكل هذه الممارسات وتنظيمها في مجتمع جزءًا من سردية جديدة في مفاوضات الاتفاقية الإطارية؛ حيث يعاد تفسير مبدأ المسئولية المشتركة المتفاوتة على أنه يعني أيضًا أنه ينبغي للدول النامية والمتقدمة على السواء أن تتخذ إجراءات طموحة قدر الإمكان، بما في ذلك التخفيف[٥٤].

إدارة النمو الأخضر والدبلوماسية الهجينة

وقد أبرزت البحوث السابقة التي أجراها المؤلف[٥٥] كيف يتم نحت النمو الأخضر كحقل فرعي جديد للحوكمة البيئية العالمية، مما يؤكد ثلاثة

اتجاهات في الإدارة البيئية العالمية: (أ) زيادة الانقسام المؤسسي في الإدارة البيئية العالمية[٥٦]. (ب) أن تكون الأنشطة والمبادرات والشبكات ملائمة للخطاب الأوسع لليبرالية الجديدة[٥٧]. (ج) أن تشهد جميع مناطق العالم نشوء شراكات جديدة تعبر الشمال والجنوب وتربط بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة[٥٨]. كما لوحظ أيضًا أن التزامن - أو العقلية الحكومية كسلوك السلوك بمفهوم الخطابة والحكومة - هو جزء هام من هذه الدبلوماسية الهجينة. ومن المهم دراسة وفهم الدور الذي تضطلع به الدبلوماسية في هذه المجالات الجديدة والمتداخلة للإدارة البيئية إذا أردنا أن نتمكن من شرح كيفية تطور السياسات العالمية. ويحظى مفهوم الدبلوماسية الهجينة باهتمام متزايد؛ ومع ذلك، فإن أحد الأبحاث على محرك بحث «جوجل الباحث» يكشف عن أن العلاقات الدولية لم تطور نظرية الدبلوماسية الهجينة على هذا النحو. وكما يلاحظ سيندنج وآخرون[٥٩] «بينما ندخل القرن الحادي والعشرين، يبدو أن الجميع متفقون على أن الدبلوماسية تتغير، ومع ذلك فإن قلة من الناس يمكن أن تحدد بالضبط كيف - وما الآثار على السياسة العالمية».

ومن منظور الممارسة، فإنني أفهم الدبلوماسية الهجينة بوصفها فئة من الممارسات التي، من ناحية، تشمل وتخلط ليس فقط القضايا المختلفة (مثل السياسية، والاقتصادية، والبيئية) والجهات الفاعلة المختلفة (الدبلوماسيون المحترفون، الموظفون المدنيون الآخرون، والجهات الفاعلة غير الحكومية) ولكن أيضًا ممارسات مختلفة؛ وذلك هو توسيع فهمنا لماهية الدبلوماسية في الممارسة العملية. ومن ناحية أخرى، فإنني أفهم الدبلوماسية الهجينة بوصفها فئة من فئات التحليل ذات ثلاثة أبعاد؛ أولًا: الدبلوماسية هي عملية (المطالبة بالسلطة والولاية القضائية). ثانيًا: إنها علائقية (تعمل على التفاعل بين المرء في الحكم والآخرين). ثالثًا: إنها سياسية

(تشمل كلًّا من التمثيل والحكم)»[٦٠]. ومن المستحسن، بهذا المعنى، تحليل العمليات والعلاقات السياسية والإدارية باعتبارها من العناصر المكونة لكيفية «مشاركة الدبلوماسية في توليد الوكلاء (مثل الدول)، والأشياء (مثل المعاهدات، والسفارات)، والهياكل (السيادة)[٦١]». وهكذا، فإن مصطلح هجين يشير إلى كلٍّ من الفئة الأولى من الممارسة وفئة التحليل، وهذا الأخير هو مزيج من اقترابات نظرية الممارسة بشكل خاص[٦٢]، وأيضًا حقيقة أن يجري تحليلها من قبل الدبلوماسيين والباحثين، والباحثين - الدبلوماسيين.

إن إدارة النمو الأخضر كظاهرة تجريبية ترقى إلى مستوى التعريفات المذكورة أعلاه، لأنه عندما يكون هناك اتصال بين الأنظمة السياسية، فإن هناك دبلوماسية فاعلة. في الجدول ١ أدناه، أدرجت معظم هذه الشبكات الجديدة المحدودة للنمو الأخضر التي أنشئت في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٣. ولجميع الشبكات مشاركون دوليون. وهذه الشبكات هي المساحات والأماكن الجديدة التي تقام فيها الإدارة البيئية العالمية - الحاكمة والعقلية الحكومية - من خلال الدبلوماسية.

جدول ١: أمثلة على شبكات النمو الأخضر الدولية

اسم الشبكة	أنشئت بواسطة (في عام)
شبكة مبادرة سيول للنمو الأخضر	كوريا (٢٠٠٥)
شبكة ASEM للنمو الأخضر	كوريا (٢٠٠٨)
المعهد العالمي للنمو الأخضر GGGI	كوريا (٢٠١٠)

المنتدى العالمي للنمو الأخضر GF3	الدانمارك، وكوريا، والمكسيك (٢٠١٠)
مجموعة عمل مجلس وزراء الشمال المعنية بالنمو الأخضر	الدانمارك (٢٠١٠)
مدن النمو الأخضر	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٠)
مبادرة الجسر الأخضر بالأستانة AGBI	كازاخستان ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٢٠١٠)
مبادرة النمو الأخضر	البنك الإفريقي للتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١١)
شبكة STRING للنمو الأخضر	أعضاء STRING (٢٠١١)
جمعية ميانمار للاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر GEGG	Myanmar GEGG (الشركاء الخاصّون والأكاديميون) (٢٠١١)
شبكة النمو الأخضر بمنطقة ميكونج	فيتنام، ADB، المملكة المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، الصندوق العالمي للحياة البرية WWF، الدانمارك (٢٠١١)
المنتدى المعرفي للنمو الأخضر GGKP	كوريا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، البنك الدولي (٢٠١٢)

شبكة النمو الأخضر C40	نيويورك وكوبنهاجن (٢٠١٢)
G2A2 تحالف العمل من أجل النمو الأخضر	فرقة العمل المعنية بالنمو الأخضر B20 (٢٠١٢)
مبادرة أفضل الممارسات للنمو الأخضر GGBP	المعهد العالمي للنمو الأخضر GGGI، شبكة التنمية المناخية والمعرفة CDKN، مؤسسة المناخ الأوروبية والمبادرة الدولية للمناخ (الحكومة الألمانية). المعهد العالمي للنمو الأخضر يعمل بمثابة الوكالة التنفيذية (٢٠١٢)
مجموعة النمو الأخضر	المملكة المتحدة (٢٠١٣)

المصدر: مقتبس من بلاكسكاجير[٦٣].

من خلال تحالف النمو الأخضر GGA والمنتدى العالمي للنمو الأخضر GF3، يمكننا أن نلاحظ كيف أصبحت الدبلوماسية هجينة فيما يتعلق بالقضايا، والجهات الفاعلة المشاركة، وممارساتها. إن تحالف النمو الأخضر هو تحالف عالمي غير عادي بين دول ذات سيادة؛ الدول التي نتوقع أن تتعاون على الصعيد الثنائي ولكن ليس في تحالف ثنائي، لأنها متنوعة جدًّا وتنتمي إلى مجموعات مختلفة للغاية من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية والمناخية. وهذه ليست دولًا يمكن للمرء أن يتوقع أن تعمل معًا في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، ولكن تحالف النمو الأخضر يعمل من أجل نفس الأهداف التي تقوم عليها الاتفاقية الإطارية. تستضيف الدانمارك أمانة المنتدى العالمي للنمو الأخضر تحت رعاية وزارة الخارجية،

ويديرها دبلوماسيون محترفون. ويسعى التحالف إلى تعزيز وتطوير الشراكات العالمية بين القطاعين العام والخاص، القادرة على الإسهام في التحول إلى اقتصاد أخضر عالمي. ويرتبط هذا العمل ارتباطًا استراتيجيًّا بالعمليات العالمية والإقليمية؛ مثل الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ أو أهداف التنمية المستدامة أو برامج الطاقة والمياه المختلفة. وهناك أدبيات متنامية عن النمو الأخضر[٦٤]، ولكنها أغفلت في المقام الأول الدبلوماسية الهجينة الجديدة ولم تسأل لماذا، على سبيل المثال، الجهات الفاعلة التي هي في مختلف تجمعات الاتفاقية الإطارية وفي كثير من الأحيان في المعارضة تعمل فجأة معًا في تحالف النمو الأخضر. وقد عقد المؤتمر السنوي الثالث للمنتدى العالمي للنمو الأخضر في عام ٢٠١١، وحضر رؤساء الدول المؤتمرات الثلاثة الأولى، والأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون، والأسرة الملكية، والمديرون التنفيذيون، والمديرون من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن البنك الدولي، ومن وكالات الأمم المتحدة، فضلًا عن المؤسسات المالية، وعدد قليل من الباحثين والمنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من أن قادة المستوى الأول شاركوا بالمناقشة وطرح الحلول، فقد تحول الأسلوب منذ عام ٢٠١٤ نحو جمع قادة الطبقة الثانية معًا؛ لكي يقتربوا أكثر من تنفيذ الشراكات وخطط العمل الجديدة. كما تم تعديل أوضاع المنتدى العالمي للنمو الأخضر لدعم وتيسير تنفيذ الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، وأهداف التنمية المستدامة.

وفي ملاحظة شخصية: لقد حضرت، بصفتي مراقبًا مشاركًا، الاجتماعات السنوية في عامي ٢٠١١، و٢٠١٤، وبعض الاجتماعات التحضيرية في ٢٠١٤، و٢٠١٥. وقد أجريت مقابلة مع الأمانة وعدد من المشاركين. وتتمثل النتائج التي توصلت إليها فيما يتعلق بدور الدبلوماسية الهجينة في أن هناك: أولًا: تقسيمًا

للعمل بين الدبلوماسيين التابعين لوزارة الخارجية وباقي المشاركين. وعلى الرغم من وجود العديد من الجهات الفاعلة المشاركة، فإن الدبلوماسيين في وزارة الخارجية يتولون دور الميسّرين والمنسقين. وعلى هذا النحو، فإنهم أقرب إلى وضع قواعد اللعبة من غيرهم - على الرغم من أن هذه القواعد يجب أن تكون مقبولة على نطاق واسع من قبل المشاركين ومعترف بأدائها الكفء، والتي هي عليه. ويقوم الدبلوماسيون غير المنتمين إلى وزارة الخارجية أيضًا بأدوار هامة من خلال المساعدة في إعداد الاجتماعات وتطوير واستخدام الشبكات الشخصية والكفاءات والخبرات من المشاركة، على سبيل المثال، في الإدارة العليا لشركة عالمية للطاقة أو المشروبات، أو شركة للاستشارات العالمية، أو منظمة دولية، أو منظمة دولية غير حكومية. ويؤدي هذا كله إلى الوصول بالشراكات الجديدة إلى مرحلة التشغيل، ومن ثم المساعدة في تنفيذ هيكل إداري جديد للاقتصاد السياسي البيئي. على النحو المذكور في الصفحة الرئيسية للمنتدى العالمي، للنمو الأخضر على شبكة الإنترنت:

الشراكات التعاونية هي حجر الزاوية في عمل المنتدى العالمي للنمو الأخضر. وتعد هذه العناصر عامل تمكين رئيسي للتعجيل بالانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل للجميع. وتعمل الشراكات في الوقت الراهن بشكل كامل تحت مظلة المنتدى العالمي، بينما تشارك عدة شراكات أخرى في عملية المنتدى العالمي، ولكنها قد لا تكون تطورت أبعد من المحادثة الأولية[٦٥].

كما أن القضايا متعددة، تتراوح بين التخفيف، والتكيف، وإدارة المياه، والمعلومات، والتخطيط الحضري، والتنمية، والزراعة، والطاقة، والنقل، وأكثر من ذلك. والممارسات متعددة: الممارسات التقليدية في السياسة الدولية؛ مثل المؤتمرات والاجتماعات في دولة الممارس وفي الدول الأخرى

مثـلًا: (عقـد المنتـدى العالـمي للنمـو الأخـضر اجتمـاعات أخـرى في شـيلي، وكولومبيـا، والصـين، وكينيـا)، ومذكـرات التفاهـم، والاتصـالات الاسـتراتيجية، والربـط الشـبكي، وعـرض الحلـول التكنولوجيـة، والتعبئـة الثقافيـة مـع العشـاء والحفـلات الموسـيقية. وتشـمل الممارسـات غـير التقليديـة تركـيزًا قويًّـا على بنـاء الجسـور بـين الـشركاء الشـماليين والجنوبيـين، والـشركاء مـن القطاعـين العـام والخـاص، واسـتقدام مجموعـة مـن الجهـات الفاعلـة المتنوعـة الـتي لا تجتمـع عادة في حلقـات العمـل لإقامـة شراكات بالفعـل (وليـس فقـط الحديـث عـن الأفـكار الجيـدة). ومـن غـير التقليـدي لمؤتمـر تنظمـه وزارة الخارجيـة أن يتـم اسـتخدام الممارسـات الشـعبية كمحـاكاة التليفزيـون؛ على سـبيل المثـال، مـع فريـق خـبراء مـن دعاة الشـيطان لتقييـم مقترحـات الشراكـة الجديـدة، أو بـث رواة القصـص مـن المسـتقبل. ويتفـق المسـتجوبون على أن الجمـع بـين الاجتمـاعات المثـيرة للاهتمـام والوصـول الفعـلي إلى العمـل يجعـل الحضـور جديـرًا بالاهتمـام على الرغـم مـن اكتظـاظ القوائـم.

مختتم

لمـاذا ينبـغي لنـا أن نـولي اهتمامًـا للدبلوماسـية البيئيـة في العلاقـات الدوليـة؟ وكيـف ينبـغي لنـا أن نسـعى إلى فهـم وتفسـير الدبلوماسـية البيئيـة؟ بصفـة عامـة، فـإن منحـة العلاقـات الدوليـة الجديـدة تتحـدى موقـف الدبلوماسـية والدراسـات الدبلوماسـية الضعيـف حـتى الآن في العلاقـات الدوليـة. ونـرى أن الصـورة التقليديـة للدبلوماسـية قد اسـتعيض عنهـا بصـورة للدبلوماسـية الهجينة مـع جهـات فاعلـة متعـددة وقضايـا متعـددة وممارسـات متعـددة. وهنـاك أسـباب وجيهـة لتسـليط الضـوء على الدبلوماسـية البيئيـة بوصفهـا رمزيـة؛ لأن هـذا المجـال مـن الحوكمـة العالميـة سـيكون له تأثـير قـوي على إعادة تنظيـم الاقتصـاد

السياسي العالمي الذي يواجه تغير المناخ وغيره من التهديدات البيئية. والدور الذي تضطلع به الدبلوماسية في هذه المجالات الجديدة والمتداخلة للإدارة البيئية هو دور مهم لدراسة وفهم ما إذا كنا نريد أن نكون قادرين على شرح كيفية تطور السياسات العالمية. ثانيًا: كما ذكر في هذا الفصل، وفي أدبيات الممارسات الدولية، فإن الممارسات والسرديات الدولية أساسية لتحسين فهم وشرح الدور الهام للدبلوماسية الهجينة في الإدارة البيئية العالمية.

ما توضحه حالات حوار كارتاخينا في مفاوضات الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، والمنتدى العالمي للنمو الأخضر، وغيره من شبكات النمو الأخضر، هو أنه يمكن دراسة المجتمعات المحلية (الجديدة) التي يجتمع فيها ممثلو الأنظمة السياسية وفقًا لممارساتهم، ولكن أكثر من ذلك، بدأنا نلاحظ كيف تتشكل الدبلوماسية البيئية بواسطة النظام العالمي النيوليبرالي القائم، وتقوم بتشكيله في الوقت نفسه. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن العديد من الشبكات تتخذ شكل الشراكات، الأمر الذي يوحي بأنه ينبغي لنا أيضًا أن نركز على الشراكات في الممارسة بوصفها عنصرًا محوريًّا في السرديات الجديدة للإدارة البيئية العالمية.

حاشية تلت مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين

كُتِب هذا الفصل قبل انعقاد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في باريس، من ٣٠ نوفمبر إلى ١ ديسمبر ٢٠١٥. وقد تضمن اتفاق باريس الحقيقي بين ١٩٦ دولة، حاشية. ومن الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها المشاركون والمراقبون أن الدبلوماسية الفرنسية جعلت الاتفاق ممكنًا.

وفي الوقت الذي احتفل فيه المندوبون في نهاية المؤتمر، كان هناك شعور ملموس بالارتياح من جانب المضيفين الفرنسيين المنهكين. وفي العديد من

النقاط في هذين الأسبوعين من جلسات التفاوض المطولة، بدا الأمر وكأن التوصل إلى اتفاق قد يكون بعيد المنال، وأن النجاح الذي انتهت إليه اللجنة هو إشادة جزئية باجتهادها وكفاءتها وبجهود الأمم المتحدة[٦٦].

وهناك ملاحظات أخرى تتفق مع الاستنتاج الوارد أعلاه. أولًا: إن الشراكات الجديدة كانت مفيدة كجزء من الممارسات الدبلوماسية. وساعدت الشراكة الأمريكية الصينية بخصوص المناخ التي بُدئت عام ٢٠١٤ في حل الخلافات القائمة منذ فترة طويلة بين هذه الدول من خلال «حوار سياسي جديد ومعزز»[٦٧] على سبيل المثال. وفي الأسبوع الأخير من الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، أطلقت مجموعة من الأطراف، متجاوزة الانقسام بين الشمال والجنوب، شراكة جديدة تعرف باسم «تحالف الطموحات العالية». ولا يزال هناك بعض الالتباس فيما يتعلق بالإنشاء والمشاركة والأغراض؛ ومع ذلك، اتضح في اليومين الأخيرين من المفاوضات أن الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الدول والجماعات الرائدة في تحالف الطموحات العالية (جزر مارشال، وكولومبيا، والمكسيك، وجامبيا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والنرويج، وكندا، والدول الأقل نموًّا، والتحالف المستقل لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي AILAC) جسدت الدفعة الأخيرة لاتفاق باريس. ثانيًا: كانت الجهات الفاعلة المركزية المعنية بالنمو الأخضر حاضرة في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين، وأود أن أسلط الضوء على الحدث رفيع المستوى الذي عقده المعهد العالمي للنمو الأخضر، وعلى إطلاق شراكة النمو الأخضر الشاملة التي من المرجح - بسبب ارتكازها الإقليمي والمالي - أن تؤدي دورًا رئيسيًّا في تنفيذ اتفاق باريس. والشركاء هم بنك التنمية الآسيوي، والبنك الإفريقي للتنمية، وبنك التنمية للدول الأمريكية، واللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية التابعة

للأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[٦٨].

* يستند هذا الفصل إلى حدٍّ كبير إلى أطروحة الدكتوراه خاصتي[٦٩]، والمشاركة في مجال الإدارة البيئية العالمية.

١١

تغير المناخ، والجغرافيا السياسية، والعقود القطبية الآجلة

دونكان ديبليدج
رويال هولواي، جامعة لندن،
المملكة المتحدة

على مدى العقد الماضي، أصبحت المنطقة القطبية الشمالية موقعًا لمكائد جيوسياسية مكثفة بين كلٍّ من الممارسين والمتفرجين على الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية[٧٠]. وفي حين أن المنطقة القطبية الشمالية (أو ربما بصورة أدق، المناطق القطبية) لها تاريخها الخاص[٧١]، فإن الافتتان المعاصر بخطوط العرض في الشمال يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتجارب والتنبؤات المتعلقة بتغير المناخ في القطب الجنوبي. وعلى الرغم من أن هذه التجارب يمكن التوسط فيها بدرجات متفاوتة جدًّا – من شهادة السكان الأصليين بتغير المناظر الطبيعية، إلى صور القمر الصناعي لانخفاض البحر على مر الزمن[٧٢]، والمحلل البعيد الذي يعتمد على أشكال «الاستشعار عن بعد الجيوسياسي»[٧٣]، فإن ما تتشاركه هو فهم أن القطب الشمالي في المستقبل من المرجح أن يختلف كثيرًا عما كان عليه في الماضي. القطب الشمالي هو منطقة «في طور التغيير» بشكل كبير، والتغيرات المناخية هي من بين المحركات الرئيسية لهذا التغيير[٧٤].

وبطبيعة الحال، فإن التكهنات حول ما يمكن أن تكون عليه العقود المستقبلية في المنطقة القطبية الشمالية – خاصة إذا أصبحت المنطقة القطبية

الشمالية مرتبطة بشكل متزايد بالقوى الاقتصادية والاجتماعية العالمية «التقدمية» - ليست بالجديدة. في أوائل القرن التاسع عشر، حمل صائد الحيتان وليام سكورسبي الأخبار إلى البحرية البريطانية بأن الجليد البحري حول جرينلاند كان في حالة تراجع، ممهدًا الطريق لمحاولة أخرى لاجتياز الممر الشمالي الغربي NWP بواسطة السفينة. وفي أوائل القرن العشرين ادعى فيلجالمور ستيفانسون أن المنطقة القطبية الشمالية ستصبح المحور الكبير التالي للنشاط البشري والاقتصادي، والسؤال الوحيد المتبقي هو من سيكون المستفيد الرئيسي[٧٥]. وفي الثلاثينيات من القرن العشرين، سعى جوزيف ستالين لقهر الطبيعة في القطب الشمالي الروسي لتوفير قاعدة من الموارد الاقتصادية للاتحاد السوفييتي[٧٦]. وفي الخمسينيات من القرن العشرين، قدم رئيس الوزراء الكندي، جون ج. ديفينبيكر[٧٧] «رؤيته الشمالية» لفتح الحدود القطبية الكندية أمام التنمية الاقتصادية. وكان القاسم المشترك بين الكثير من هذه الرؤى هو فشلها في التحقق.

وفي القرن الحادي والعشرين، ما زالت الرؤى القطبية الشمالية تتكاثر، وكذلك المتشككون الذين يشيرون إلى إخفاقات الماضي. الأمر المختلف اليوم هو مدى ارتباط حججهم بالتغيرات المناخية في مناطق القطب الشمالي. ويمكن بسهولة أكبر تقييم ثقتهم في إمكانات القطب الشمالي في شهر سبتمبر من كل عام، عندما يبلغ عن الحد الأدنى لجليد البحر الصيفي، بما يمثل نهاية موسم الذوبان (مارس - سبتمبر). وفي السنوات الأخيرة، وضعت سجلات جديدة في أعوام ٢٠٠٢، و٢٠٠٧، و٢٠١٢، مما أعطى الثقة لمن يتنبأ بحدوث زيادة كبيرة في النشاط البشري في القطب الشمالي. بيد أنه على الرغم من أن الحدود الدنيا للجليد البحري لم تتعافَ إلى المستوى المتوسط المسجل بين عامي ١٩٧٩ (عندما بدأت القياسات بالقمر الصناعي)

و٢٠٠٢، فإن المتشككين في «الثروة القطبية الشمالية» قد استغلوا تقلباته السنوية المستمرة كدليل على أنه، بشكل عام، لا تزال بيئة القطب الشمالي معادية لزيادة الأنشطة البشرية.

وبالتالي، فإن التغيرات المناخية المرصودة والمتنبأ بها تزداد أهمية بالنسبة للطريقة التي يعيش بها سكان المنطقة القطبية الشمالية (الذين يعيشون في مجتمعات السكان الأصليين، والبلدات والمدن المحلية في مناطق القطب الشمالي في الولايات المتحدة، وكندا، وفنلندا، والسويد، والنرويج، وأيسلندا، والدانمارك «جرينلاند» وروسيا) وأصحاب المصلحة من وراء القطب الشمالي يفكرون فيما يحمله المستقبل للقطب الشمالي، خاصة فيما يتعلق بما إذا كانت مناطق القطب الشمالي «تنفتح»[٧٨] أو تحتاج إلى «حفظ»[٧٩] من زيادة النشاط البشري. والنتيجة هي أن يتم اتخاذ القرارات على جميع مستويات الحكم، من المجتمعات الأصلية/ المحلية إلى المؤسسات العالمية بشأن أنواع الأنشطة التي يمكن القيام بها، وكيفية متابعتها، وعلى نطاق أوسع، كيفية وضع المنطقة القطبية الشمالية فيما يتعلق بالعالم الأوسع. (على سبيل المثال كحدود جديدة للموارد، وطريق الشحن السريع أو المشاعات العالمية).

وينظر ما تبقى من هذا الفصل في بعض الأبعاد الرئيسية لهذا الصراع على مستقبل القطب الشمالي، واستكشاف الكيفية التي يمكن بها لتغير المناخ أن يؤثر على النشاط البشري الحالي والمستقبلي في القطب الشمالي والتحقيق في تقاطع السكان الأصليين/ المصالح المحلية والوطنية والدولية (والتحالفات المختلفة التي أنتجتها) التي تظهر نتيجة لذلك.

تغير المناخ والنشاط البشري في القطب الشمالي

النقل البحري

في القرن الخامس عشر، سعى المستكشفون الأوروبيون إلى عبور ممرات بحرية ملاحية عبر منطقة القطب الشمالي. وحددت ثلاثة مسارات ممكنة: الممر الشمالي الغربي NWP بين الأرخبيلات الشمالية لقارة أمريكا الشمالية؛ الممر الشمالي الشرقي NEP الذي يتبع الساحل الشمالي للكتلة الأوروبية الآسيوية؛ الطريق عبر القطبي TPR مباشرة عبر المحيط المتجمد الشمالي. من المهم أن نتذكر أنه في الوقت الذي كانت فيه البعثات الأوروبية الأولى تسعى إلى البحث عن هذه الممرات، لا تزال منطقة القطب الشمالي تمثل مجهولًا كبيرًا. وبالتالي، فإن البحث عن الممرات الشمالية من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر أخذ صفات أسطورية، وسامية، وإلهية، وحتى عقلانية؛ حيث سعى المستكشفون اللاحقون للحصول على تمويل لمزيد من الرحلات الاستكشافية لتحقيق العبور الذي يبدو مستحيلًا عبر المنطقة القطبية الشمالية[٨٠].

في حين أن المحاولات على الطريق عبر القطبي، والممر الشمالي الغربي قد تم التخلي عنها جميعًا بحلول القرن العشرين، فإن التحدي المتمثل في غزو الممر الشمالي الشرقي أصبح أولوية للاتحاد السوفييتي. واعتقد المخططون السوفييت أنه من خلال تطوير الممر الشمالي الشرقي، أو الطريق البحري الشمالي NSR، كما يعرف الجزء الروسي من الطريق، فإن الاتحاد السوفييتي سيمتلك أقصر طريق بين شمال المحيط الأطلسي وشمال المحيط الهادئ، وهي ميزة استراتيجية كبيرة على منافسيها الأوروبيين والآسويين على حدٍّ سواء. ومن شأن الهيمنة السوفييتية على الطريق أيضًا أن تمكن من

نقل موارد الاقتصاد بدون قيود عبر مساحات شاسعة من أراضيها[٨١]. وكان الطريق البحري الشمالي قد أغلق بعد ذلك أمام حركة المرور الدولية.

بلغت الحركة المرورية على طول الطريق البحري الشمالي ذروتها في عام ١٩٨٧ قبل أن يتراجع. وفي عام ١٩٨٨، بدأ الاتحاد السوفييتي العمل مع النرويج واليابان على البرنامج الدولي للطريق البحري الشمالي لتقييم الجدوى الاقتصادية لفتح الخط الشمالي للشحن البحري الدولي[٨٢]. وحدد البرنامج وفورات في المسافة بنسبة ٦١٪ بين هامبورج وميناء هولندا في ألاسكا؛ و٣٦٪ بين هامبورج ويوكوهاما. غير أنهم اكتشفوا أن مياه البحر الشمالي ضحلة نسبيًّا، مما أرغم سفنًا أكبر على السفر إلى الشمال بطرق أكثر، مما ينطوي على مسافات أطول وظروف جليدية أشد قسوة. واليوم، فإن سفن الحاويات الخاصة بمنطقة القطب الشمالي والمصنفة على الأقل بثلاث مرات أصغر من تلك الخاصة بمنطقة قناة السويس، توحي بأن الإمكانات الاقتصادية لاستخدام هذا الطريق للتجارة لا تزال صغيرة بالمقارنة بالطرق التجارية التقليدية عبر قناة السويس[٨٣]. ومن العوامل الهامة الأخرى التي تقلل من الإمكانات الاقتصادية للطريق البحري الشمالي، عدم وجود موانئ على طول الطريق ومخاطرة أن يؤدي تغير ظروف الجليد إلى حالات تأخير في صناعة تعتمد بشكل متزايد على التسليم «في الوقت المناسب»[٨٤].

وعلى النقيض من ذلك، فإن الممر الشمالي الغربي أقل تطورًا بكثير. على الرغم من وجود عدد من البعثات خلال القرن العشرين لاجتياز هذا الممر بدعم من قواطع الجليد، فإنه لم يصبح خيارًا مجديًا على المستوى التجاري. إن ظروف الجليد في الممر الشمالي الغربي هي أقسى حتى مما كانت عليه في الطريق البحري الشمالي، وهذا نتيجة لحقيقة أن الجليد البحري يميل إلى الانجراف عبر المحيط المتجمد الشمالي نحو أمريكا الشمالية،

بما يزيد من كثافة الجليد هناك. وفي الوقت نفسه، ظل الطريق البحري الشمالي مسدودًا في حضور الجليد البحري على مدار السنة.

وكما تقترح هذه النظرة العامة الموجزة، التكنولوجيا الخاصة بعبور الطريق البحري الشمالي والممر الشمالي الغربي موجودة منذ عقود. ولذلك فإن التحديات التي يواجهها المستخدمون المحتملون لهذه الطرق متجذرة في الاقتصاد والمخاطر. ومن غير المرجح أن تستخدم الشركات هذه الطرق ما لم تحقق وفورات كبيرة في التكاليف. وبالنسبة لجزء كبير من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، فإن أي وفورات ناجمة عن انخفاض تكاليف الوقود المرتبطة بوفورات المسافات قد قابلتها التكاليف المرتبطة ببناء الهياكل المعززة للجليد، واستئجار دعم كسَّارات الجليد، وأطقم العمل الماهرة، وقلة الأسواق، ومخاطر التأخير من تغير الأوضاع الجليدية، وارتفاع أقساط التأمين[٨٥].

والسؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه اليوم هو: ما إذا كان لتغير المناخ القدرة على تغيير هذه الصورة. النماذج المناخية تشير إلى أن متوسط الحد الأدنى من مستوى البحر من المرجح أن تستمر في الانخفاض على مدى العقود المقبلة (مع الدفع بأنها سوف تختفي تمامًا في أشهر الصيف). وتترتب على ذلك على الأقل نتيجتان من الآثار المادية: زيادة مساحة «المياه المفتوحة» (وإن كانت معرضة لخطر الجبال الجليدية) في أشهر الصيف؛ ومساحة مخفضة من الجليد «متعدد السنوات»[٨٦]. والمكاسب المحتملة واضحة بشكل خاص على طول الطريق البحري الشمالي؛ حيث يمكن أن تسمح زيادة مساحة المياه المفتوحة أو انخفاض سمك الجليد للسفن العابرة بالسفر بعيدًا عن الساحل في مياه أعمق (مما يسمح باستخدام سفن أكبر). ويمكن للطريق عبر القطبي أيضًا أن ينفتح أكثر حتى إلى الشمال من

الممـر الشـمالي الـشرقي. وحـتى على طـول الممـر الشـمالي الغـربي، حيـث أصبـح الجليـد البحـري في القطـب الشـمالي أكـثر تركـيزًا، أصبحـت المجـاري المائيـة أكـثر صلاحيـة للملاحـة.

وقـد شـجعت هـذه التغـيرات الملحوظـة شركات النقـل البحـري (المملوكـة لـلدول وكذلـك الخاصـة) على النظـر مـرة أخـرى في جـدوى تطويـر الممـرات البحريـة الشـمالية. وفي عام ٢٠٠٩، اسـتخدمت سـفينتا شـحن تجـاري دوليتـان للمـرة الأولى الممـر الشـمالي الـشرقي للسـفر بـين أوروبـا وآسـيا. وفي عام ٢٠١٠ زاد هـذا العـدد إلى عـشر سـفن؛ وفي عام ٢٠١١ ارتفـع العـدد ثانيـة إلى ٣٤؛ وفي عام ٢٠١٢ كان العـدد ٤٦، وفي عام ٢٠١٣ كان هنـاك ٧١ عبـورًا تجاريًّـا. وتتمثـل الفوائـد الرئيسـية لاسـتخدام الطـرق القطبيـة الشـمالية في تحقيـق وفـورات في المسـافة الـتي يمكـن أن تخفـض اسـتهلاك الوقـود وانبعاثـات غازات الاحتبـاس الحـراري. ومـع ذلـك، في عام ٢٠١٤ انخفـض العـدد إلى ٢٣ سـفينة بعـد عام مـن الظـروف الجليديـة الأكـثر شـدة. وخـلال الفـترة نفسـها، ازدادت أيضًـا بشـكل كبـير وجهـة الشـحن إلى المنطقـة القطبيـة الشـمالية (لإعادة تموين المجتمعـات المحليـة، والسـياحة، وصيـد الأسـماك، أو إجـلاء المـوارد مـن منصـات النفـط والغـاز والمناجـم)، ولا يـزال الكثـيرون يشـكُّون في إمكانيـة العبـور المنتظـم عـبر القطـب الشـمالي، ويبـدو مـن المرجـح حـدوث زيـادات أخـرى في وجهة الشـحن، خاصـة إذا ازدادت السـياحة وصيـد الأسـماك وقطـاعات المـوارد وأصبحـت الميـاه المفتوحـة أكـثر انتشـارًا لفـترات أطـول.

موارد النفط والغاز

وعلى غـرار الشـحن، فـإن البحـث عـن مـوارد القطـب الشـمالي ليسـت جديـدة بشـكل خـاص. عندمـا أبحـر المستكشـفون الأوروبيـون بحثًـا عـن

الممرات الشمالية، عادوا بخرائط وتقارير جديدة توثق مواجهاتهم في المياه القطبية. وكان بحثهم عن الممرات الشمالية مدعومًا أيضًا بحملات برية عبر أمريكا الشمالية وشمال روسيا. وعلى الرغم من أن الممرات البحرية استعصت عليهم، فإن ما وجدوه كان وفرة من الموارد الحية التي من شأنها أن تغذي تنمية صيد الحيتان وسباع البحر، وجمع الفراء، والصناعات السمكية في الأراضي والمياه في القطب الشمالي، تقريبًا إلى حد انقراض لأكثر الفصائل ربحية[٨٧].

وقد أعطى الطلب العالمي المتزايد على النفط الخام والغاز في القرن العشرين، للقطب الشمالي قيمة مادية جديدة. ومع تنامي العداء بين العالم الغربي وعمالقة النفط في الشرق الأوسط والاتحاد السوفييتي، فإن مناطق القطب الشمالي قد حوصرت في البحث عن حقول جديدة للنفط والغاز. وقد بدأ الاتحاد السوفييتي، الأقل تقيدًا بالعوامل الاقتصادية، في تطوير حقول النفط والغاز الساحلية في المنطقة القطبية الشمالية في الثلاثينيات من القرن العشرين. وفي أمريكا الشمالية، كان يجري ضخ كميات صغيرة من النفط في كندا في العشرينيات والثلاثينيات، ولكن لم تتحقق القدرة الكامنة في ألاسكا بواسطة المسح الجيولوجي الأمريكي إلا في الخمسينيات، ومر أكثر من عقد قبل أن يتم الكشف الرئيسي الأول والأكثر قابلية للاستمرار تجاريًّا، على الشاطئ في خليج برودهوي.

ومع ذلك، وكما هو الحال في النقل البحري في القطب الشمالي، فإن تكلفة تطوير حقول النفط والغاز أعلى بكثير مما هي عليه في أجزاء أخرى من العالم (مثل الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وإفريقيا). وحتى استخدام التكنولوجيا المعقدة لاستخراج النفط والغاز من احتياطيات الصخر الزيتي أثبت جدوى أكثر من الناحية التجارية. ويرجع ذلك جزئيًّا

إلى تكلفة العمل في المنطقة القطبية الشمالية؛ حيث الظروف صعبة بشكل خاص بسبب الأحوال الجوية الباردة المتطرفة. والأهم من ذلك هو المسافات الشاسعة والنقص النسبي في البنية التحتية اللازمة لإجلاء النفط والغاز إلى الأسواق. فعلى سبيل المثال، ترتبط الصلاحية التجارية لخليج برودهوي ارتباطًا حاسمًا بخط الأنابيب العابر لألاسكا، الذي بُنِيَ في أعقاب أزمة النفط في عام ١٩٧٣، عندما كانت أسعار النفط مرتفعة. حينما تنخفض أسعار النفط، تنخفض كذلك تكلفة الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للحصول عليه في السوق.

واليوم، لا يزال من الصعب تقييم احتمالات وجود ثروة من النفط والغاز في القطب الشمالي. وقد ازدادت الأهمية التجارية لمنطقة القطب الشمالي بشكل كبير منذ بداية القرن الحادي والعشرين، مما أسهم في الفكرة الشائعة القائلة بأن القطب الشمالي «ينفتح» على النشاط البشري. ويقدر عدد من التقارير التي نشرتها وكالة المسح الجيولوجي الأمريكية USGS على نطاق واسع أن المنطقة القطبية الشمالية ربما كانت تحتوي على ما يصل إلى ١٣٪ من النفط غير المكتشف في العالم، و٣٠٪ من الغاز الطبيعي غير المكتشف، و٢٠٪ من سوائل الغاز الطبيعي غير المكتشف[٨٨]. بيد أن هذه الأرقام قدرت فقط كميات الوقود الأحفوري «القابلة للاسترداد من الناحية التقنية» من القطب الشمالي، دون التعليق على صلاحيتها التجارية. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ارتفع سعر سلة النفط الذي وضعته منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC ارتفاعًا كبيرًا[٨٩] من ٢٤ دولارًا للبرميل في ٢٠٠٢ إلى ٩٤ دولارًا للبرميل في ٢٠٠٨. وعلى الرغم من التراجع في عام ٢٠٠٩، فقد ارتفع السعر مرة أخرى بين عامي ٢٠١١، و٢٠١٣ إلى أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل قبل أن يتحطم مرة أخرى في عام ٢٠١٤، فيما يتوقع العديد

من المحللين أن تكون فترة مستمرة من انخفاض أسعار النفط (حوالي ٥٠ دولارًا للبرميل). ومن القواعد العامة التي تحكم التطورات الجديدة في منطقة القطب الشمالي أن صلاحيتها التجارية تتوقف على سعر سلة أقرب بكثير من ١٠٠ دولار للبرميل الواحد، مما يعني أن احتمال حدوث تطور كبير في النفط والغاز في المنطقة القطبية الشمالية قد انخفض مرة أخرى في الوقت الحاضر. ومع ذلك، فإن هذا لم يوقف عددًا من المحاولات الاستكشافية التي قامت بها شركات النفط الرئيسية؛ مثل شل، لتحديد مكان الاحتياطيات المثبتة لإضافتها إلى سجلاتها التي حتى لو تُرِكت غير متطورة، فإنها سوف توفر تعويم سعر السهم لمشاريعهم التجارية.

أما ما إذا كانت حقول النفط والغاز في المناطق القطبية الشمالية قد طُوِّرت فهي في معظمها مسألة تجارية تتصل بالسعر العالمي للنفط. ومع ذلك، فإن التغيرات المناخية يمكن أن تؤثر على الظروف بطرق مختلفة. فمن ناحية، يؤدي تراجع الجليد البحري الصيفي إلى إيجاد مساحة أوسع من المياه المفتوحة ينخفض فيها كثيرًا خطر الجليد على الهياكل الأساسية للحفر وسفن الدعم، مما يعني أنه ينبغي أن يكون من الأسهل تطوير المزيد من الحقول البحرية، ولا سيما في القطب الشمالي الروسي وبحر بوفورت. ومن شأن زيادة إمكانية الوصول على طول الطريق البحري الشمالي (انظر أعلاه) أن ييسر أيضًا شحن الموارد المستردة من النرويج وروسيا إلى أسواق في آسيا؛ حيث الطلب عليها أكبر في الوقت الراهن. ومن ناحية أخرى، فإن الحد من الغطاء الجليدي البحري وارتفاع درجات حرارة الغلاف الجوي يزيد من خطر العواصف وزيادة طول الموجات (تتفاقم بارتفاع منسوب سطح البحر على الصعيد العالمي)، مما قد يجعل الحفر أكثر صعوبة. ومن العوامل الأخرى التي يجب مراعاتها أنه مع ارتفاع درجة حرارة القطب الشمالي،

فـإن الطبقـة المتجمـدة الـتي تغطـي أجـزاء كبـيرة مـن شـمال روسـيا، بصفـة خاصـة، تـذوب. وتسـبب زعزعـة اسـتقرار هـذه الطبقـة المتجمـدة الجليديـة هبوطًـا يمكـن أن يعطـل بـدوره عمليـات حقـول النفـط والغـاز السـاحلية، فضـلًا عـن دعـم الهيـاكل الأساسـية الشـاطئية للتطـورات الـتي تحـدث خـارج الشـواطئ. ويمكـن أن تـؤدي هـذه العوامـل إلى زيـادة تكلفـة بعـض عمليـات النفـط والغـاز في المنطقـة القطبيـة الشـمالية، وزيـادة تقييـد القـدرة التجاريـة للكثـير مـن الدول القطبيـة الشـمالية على تطويـر النفـط والغـاز إلى السـعر العالـمي للنفـط (أو الإعانـات الماليـة الحكوميـة الثقيلـة، كمـا هـو الحـال مثـلًا في روسـيا).

كمـا أن التغـيرات المناخيـة تدفـع الاهتمـام العالـمي بـنزع الكربـون، كمـا يمثلهـا عقـدان مـن المفاوضـات الدوليـة مـن خـلال اتفاقيـة الأمـم المتحـدة الإطاريـة بشـأن تغـير المنـاخ. وفي حـين لا يـزال الكثـيرون متشـائمين مـن أنـه سـيتم التوصـل إلى اتفـاق عالـمي على الإطـلاق، هنـاك اعـتراف واسـع النطـاق بـين صانـعي السياسـات ورجـال الأعمـال، والعلمـاء بأنـه سـيتعين على العالـم أن يقـوم بـنزع الكربـون عـن اقتصاداتـه إذا مـا أراد تفـادي كارثـة بيئيـة[٩٠]. وقـد طرحـت هـذه المشـكلة بصـورة حـادة في مبـادرة تعقـب الكربـون[٩١] والـتي أفـادت بأنـه لا يمكـن للعالـم ككل أن يبـقى ضمـن حـدود ثـاني أكسـيد الكربـون «المأمونـة» (والـتي يتـم حسـابها بحسـب الأجـزاء في المليـون)، ولا يسـتطيع أن يحـرق كل احتياطيـات الوقـود الأحفـوري الموجـودة، ناهيـك عـن تلك الـتي لـم تثبـت جدواهـا (كمـا هـو الحـال بالنسـبة للكثـير مـن الذي يقـدر أنـه موجـود في القطـب الشـمالي). وقـد أدى ذلـك بعـدد مـن العلمـاء والمدافعـين عـن البيئـة إلى القـول بأنـه لا جـدوى مـن محاولـة إيجـاد وتطويـر احتياطيـات النفـط والغـاز في القطـب الشـمالي[٩٢] . ولعـل الأهـم مـن ذلـك هـو أنـه بـصرف النظـر

عما إذا كان نزع الكربون على الصعيد العالمي يتحقق من خلال الحد من احتراق الوقود الأحفوري أو زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة (أو مزيج منهما)، فإن الضغط على سعر سلة النفط سيكون مماثلًا؛ سيسقط على الأرجح، مما يجعل التنمية في القطب الشمالي غير مجدية من المنظور التجاري. وبالتالي، فإن الادعاء بأن تغير المناخ سيفتح الباب أمام ثروة من النفط والغاز في المنطقة القطبية الشمالية، كما هو الحال بالنسبة للشحن العابر، لا يزال أمرًا تنافسيًّا بشدة.

البيئة

وكثيرًا ما يوصف القطب الشمالي من قبل نشطاء البيئة بأنه بيئة بكر، بفعل تاريخه الطويل من العزلة عن النشاط الصناعي للبشر. ومع ذلك، فإن برنامج القطب الشمالي للرصد والتقييم AMAP - وهو مجموعة عمل من علماء البيئة الدوليين البارزين، أكثر حذرًا في مطالباتهم؛ بحجة أنه في حين يمكن اعتبار منطقة القطب الشمالي «واحدة من أقل المناطق تلوثًا من البرية على كوكب الأرض» - بعيد عن أن يكون بكرًا[٩٣].

وعلى وجه التحديد، يشير علماء برنامج القطب الشمالي للرصد والتقييم إلى «الخصائص الجغرافية والمناخية والبيولوجية الفريدة» (بما في ذلك التيارات الجوية والبحرية السائدة، فضلًا عن أعداد كبيرة من الكائنات الحيوانية الضخمة؛ مثل الحيتان وسباع البحر) التي تجعل القطب الشمالي «حوضًا بالنسبة لبعض الملوثات المنقولة إلى المنطقة من مصادر بعيدة»، بما في ذلك الملوثات العضوية الثابتة POPs (مثل عدد من مثبطات اللهب ومبيدات الآفات)، والفلزات الثقيلة (مثل الزئبق والرصاص) والنشاط الإشعاعي (في شكل النويدات المشعة)[٩٤]. وتشمل الأنواع الأخرى من التلوث بعيد

المدى الموجود في القطب الشمالي «الكربون الأسود» - وهو شكل من أشكال السخام يدخل الغلاف الجوي من الاحتراق غير الكامل للوقود الأحفوري والوقود الإحيائي والكتلة الإحيائية - فضلًا عن تفريغ النفايات الزيتية وإغراق مياه الصابورة الملوثة بواسطة السفن (التي قد تدخل أنواعًا غازية في النظام الإيكولوجي للقطب الشمالي). ويمكن أن تشكل هذه الملوثات مخاطر صحية كبيرة على البشر وكذلك على الحيوانات والنباتات في النظام الإيكولوجي القطبي الأوسع.

ووفقًا لبرنامج القطب الشمالي للرصد والتقييم، فإن التغيرات المناخية يمكن أن تتفاعل مع هذه الملوثات بطرق عديدة. فعلى سبيل المثال، ومع ذوبان الجليد البحري، قد تقوم النظم الإيكولوجية (السلاسل الغذائية المخترقة) بتناول الملوثات المعطل تداولها مسبقًا بما في ذلك الملوثات العضوية الثابتة، والزئبق والنويدات المشعة. وبالمثل، فإن الملوثات المحصورة في المنطقة القطبية الشمالية (أكبر حوض للملوثات المشعة على الأرض) من المرجح أن تطلق في البيئة المحيطة؛ حيث إن درجات الحرارة الدافئة تقود إلى ذوبان الجليد المتجمد. وبشكل عام، ففي المنطقة القطبية الأكثر دفئًا، من المرجح أن تصبح مجموعة كاملة من الملوثات أكثر تنقلًا، وأن تنتشر على نطاق أوسع عبر المجتمعات البشرية والنظم الإيكولوجية.

وعلاوة على ذلك، إذا كانت التغيرات المناخية تيسر زيادة النشاط البشري في القطب الشمالي، فمن المرجح أيضًا أن تزداد أشكال التلوث الموضعية. كما أن تزايد السكان البشريين والنشاط الصناعي سينتج عنه مزيد من التلوث من تدفقات المجاري ونفايات التعدين وحرق الوقود للتدفئة والعمليات الصناعية والنقل. وهناك أيضًا خطر متزايد للتلوث بانسكاب النفط سواء من خلال الأضرار التي تلحق بالهياكل الأساسية، أو سفن الدعم.

ونتيجة لذلك، فإن الاحتمال (وإن كان مطعونًا فيه) بأن التغيرات المناخية يمكن أن تؤدي إلى زيادة النشاط البشري عبر مناطق القطب الشمالي، يجلب معه أيضًا مجموعة من المعضلات بشأن أفضل السبل لحماية صحة المجتمعات المحلية والمجتمع الأوسع. وقد ترك هذا الأمر الكثير من الزعماء المحليين عالقين بين احتضان فرص جديدة للتنمية الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى محاولة التخفيف من المخاطر المتزايدة على صحة البشر والبيئة والتي تهدد استمرارية أسلوب الحياة التقليدي (لا سيما بين الشعوب الأصلية في القطب الشمالي). وبالمثل، فإن القادة الوطنيين يجدون أنفسهم في ورطة بشأن أفضل السبل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في القطب الشمالي، بينما تعني الجوانب العابرة للحدود للتلوث البيئي أن المجتمع الدولي أصبح متورطًا أيضًا في المناقشات حول أفضل السبل لتحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية وحماية البيئة.

المصالح المتقاطعة

في حين أن المناخ المتغير ليس هو المحرك الوحيد للتغيرات الأوسع نطاقًا في مناطق القطب الشمالي، فإنه مهم بالنسبة لتفكير مختلف أصحاب المصالح في القطب الشمالي فيما يخص مستقبل هذه المنطقة. يتم الجمع بين التصورات المتغيرة، والمصالح، والأنشطة المتعلقة بالنقل البحري وموارد النفط والغاز والتلوث البيئي في مزاعم مفادها أن القطب الشمالي «ينفتح» أو «يحتاج إلى الإنقاذ». وكلتا المطالبتين متجذرتان في التغيرات المادية التي تشمل ذوبان الجليد البحري وزيادة النشاط البشري. وتنتج كلتا المطالبتين تحالفات جديدة بين أصحاب المصلحة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

وبصفة عامة، فإن الادعاء بأن المنطقة القطبية الشمالية «تنفتح» يدعمه تحالف منظمات الشعوب الأصلية، والقادة المحليون، والعلماء (نمذجة تغير المناخ وتقييم المخاطر البيئية)، والأعمال التجارية الدولية (ولا سيما شركات النفط الدولية IOCs وأيضًا الجهات الأخرى المهتمة بصيد الأسماك والتعدين، والدول القطبية وغير القطبية، والمنظمات الإقليمية مثل مجلس القطب الشمالي. ففي ألاسكا، على سبيل المثال، كانت شركة شل (إحدى شركات النفط الدولية) تعمل عن كثب مع حكومة ألاسكا وشركة القطب الشمالي للمنحدرات الإقليمية ASRC للبحث عن حقول النفط في بحر تشوتشي. وقد أيدت الحكومة الفيدرالية قرار السماح لشركة شل بالحفر في المنطقة القطبية الأمريكية على أساس أنها مهمة لأمن الطاقة الوطني. وقد أنشأ مجلس القطب الشمالي المجلس الاقتصادي للقطب الشمالي في عام ٢٠١٤، وبالتحديد لتعزيز هذه التحالفات بين الشعوب المحلية/ الأصلية والأعمال التجارية الدولية والحكومة الوطنية. وتضيف دول مثل المملكة المتحدة وإيطاليا، التي تجمع إيرادات ضريبية من شركات النفط الدولية وتسعى إلى الحفاظ على استقرار أسعار الطاقة على الصعيد العالمي، بعدًا آخر للدعم الدولي لتطوير حقول النفط والغاز في القطب الشمالي. ويمكن أن تحكي قصة مماثلة عن جرينلاند والنرويج وروسيا. وفي كل حالة، تعزز مصالح الشعوب الأصلية والمحلية والوطنية والدولية والاقتصادية، مدعومة بالملاحظات والنماذج والتقييمات العلمية، وبشكل محايد، الرأي القائل بأن التغيرات المناخية تخلق فرصًا اقتصادية جديدة لمجموعة كاملة من أصحاب المصلحة.

وفي الوقت نفسه، ظهر تحالف آخر حول الادعاء بأن المنطقة القطبية الشمالية «بحاجة إلى الإنقاذ». ويشمل هذا التحالف أيضًا منظمات الشعوب

الأصليـة، والقـادة المحليـين، والعلمـاء، والمنظمـات البيئيـة الدوليـة غـير الحكوميـة، والدول القطبيـة وغـير القطبيـة، والمنظمـات الإقليميـة؛ مثـل مجلـس القطـب الشـمالي. بالإضافـة إلى ذلـك، فـإن الأمـم المتحـدة والاتحـاد الأوروبي مـن الأطـراف الفاعلـة المعنيـة هنـا؛ بسـبب تركيزهمـا على إنشـاء أطـر تنظيميـة مناسـبة للتخفيـف مـن آثـار تغـير المنـاخ، وحمايـة النشـاط البـشري (مثـلًا مـن خـلال قواعـد النقـل البحـري) وحمايـة البيئـة مـن التلـوث. وبالتـالي، فـإن أنشـطة شـل في ألاسـكا قـد طعنـت فيهـا منظمـات أخـرى للشـعوب الأصليـة؛ مثـل المجموعـة غـير الربحيـة الـتي تـدعي مقاومـة التدمـير البيـئي في أراضي الشـعوب الأصليـة REDOIL، والـتي تعمـل مـع المنظمـات الدوليـة غـير الحكومية (مثـل منظمـة السـلام الأخـضر) لمقاومـة خطـط التنقيـب عـن النفـط في بحـر تشـوتشي. إن ادعاءهـم بـأن المنطقـة القطبيـة الشـمالية «مهـددة» على درجـة مـن الصـدى العالـمي إلى حـد أنـه مدعـوم مـن قبـل جمـاعات المجتمـع المـدني الـتي تريـد «إنقـاذ» بيئـة القطـب الشـمالي مـن تغـير المنـاخ وزيـادة النشـاط البـشري على حـدٍّ سـواء.

وعلى الرغـم مـن أن طبيعـة هـذه التحالفـات قـد تـم الإفـراط في تعميمهـا هنـا (هنـاك، على سـبيل المثـال، الأعمـال التجاريـة والمنظمـات غـير الحكوميـة البيئيـة الـتي تعمـل معًـا في القطـب الشـمالي)، فإنهـا تـدل على الطريقـة الـتي تتشـكل بهـا الجغرافيـا السياسـية للقطـب الشـمالي بالمصالـح والإجـراءات المتقاطعـة لمجموعـة مـن مختلـف أصحـاب المصلحـة مـن داخـل مناطـق القطـب الشـمالي وخارجهـا. وهـذا نتيجـة لارتبـاط المنطقـة القطبيـة الشـمالية بالبيئـة العالميـة والاقتصـاد العالـمي والتكنولوجيـات العالميـة والأخلاقيـات العالميـة. مـا يحـدث في القطـب الشـمالي لا يبـقى في القطـب الشـمالي. وبالمثـل، فـإن مـا يحـدث في بقيـة العالـم لا يبـقى بعيـدًا عـن القطـب الشـمالي. وعلى مـدى العقـد المـاضي، وعلى الأقـل،

ويُلاحَظ أن التغيرات والتنبؤات المناخية المتعلقة بتغير المناخ في المستقبل (التأثير على المسائل المتعلقة بالنقل البحري واستخراج الموارد والتلوث البيئي، من بين أمور أخرى) تؤثر على الطرق التي يتم النظر من خلالها إلى هذه الصلات، وخصوصًا من حيث ما إذا كان ينبغي «فتح» القطب الشمالي لزيادة النشاط البشري أو «إنقاذه» منه.

الآثار المترتبة على الحوكمة

كما أن التوتر بين «الانفتاح» و«الإنقاذ» في القطب الشمالي يضغط على هياكل الحكم الإقليمية والدولية. ستحدد الأطر التنظيمية والهياكل الأساسية والخدمات (مثل البحث والإنقاذ) التي توضع موضع التنفيذ (وكذلك تلك الموجودة بالفعل مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار UNCLOS ومجلس القطب الشمالي) لإدارة استكشاف الموارد واستخراجها وإجلائها، بالإضافة إلى أشكال أخرى من النشاط التجاري (التعدين، والسياحة، وصيد الأسماك، وما إلى ذلك). ومع ذلك، فإن الأسئلة المتعلقة بأنواع الأطر التنظيمية والهياكل الأساسية والخدمات التي يلزم وضعها يصعب فصلها عن الأسئلة المتعلقة بنوع المناخ المستقبلي الذي ينبغي توقعه في القطب الشمالي. ويعتمد صانعو القرار على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية على تقييمات التغيرات المناخية الملحوظة، فضلًا عن النماذج والتوقعات المناخية بشأن التغيرات المناخية في المستقبل. أما ما إذا كان واضعو النماذج المناخية يتنبأون بمنطقة قطبية خالية من الجليد في عام ٢٠١٦ أو عام ٢٠٦٠، فإن لها آثارًا هائلة على قرارات من قبيل أنواع القواعد اللازم وضعها لأنشطة الشحن ومدى سرعة التفاوض بشأنها.

كما تتأثر القرارات الأخرى المتعلقة بخدمات البحث والإنقاذ والبنية التحتية وحماية البيئة، بأنواع العقود المستقبلية المتصورة بالنسبة للقطب

الشمالي. فعلى سبيل المثال، في غياب الطلب العالمي على موارد النفط والغاز في القطب الشمالي، أو تحت ضغط من المجتمع المدني العالمي، قد يكون الحال أن «إنقاذ» المنطقة القطبية الشمالية بدلًا من «فتحها» يصبح أساسًا لاتخاذ قرارات في المستقبل بشأن إدارة القطب الشمالي. ومع ذلك، تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه على مدى العقد الماضي، وبمجرد أن زادت المصلحة الدولية في الإمكانات التجارية للقطب الشمالي في تلك السنوات التي يبدو فيها أن الجليد البحري في تراجع سريع، فإن لذلك أيضًا مصلحة دولية في تقييم فعالية هياكل إدارة المنطقة القطبية الشمالية. ولذلك فإن كلًا من التغيرات المناخية المجربة والمتوقعة تبرهن على قدرتها على التأثير على الوضع الراهن لإدارة القطب الشمالي.

مختتم

إن المشهد البصري الذي توفره صور الأقمار الصناعية لتراجع الجليد البحري الصيفي في القطب الشمالي، يجعل من السهل افتراض أن التغيرات المناخية تحدد مستقبلًا جديدًا للقطب الشمالي بتمهيد الطريق لزيادة النشاط البشري. بيد أن القرارات المتعلقة بما إذا كان ينبغي السعي إلى تحقيق أنواع مختلفة من التنمية الاقتصادية في منطقة القطب الشمالي تتشكل بأكثر من مجرد عوامل بيئية. السلامة التجارية والتقنية أساسية، وفي حين أن التغيرات المناخية قد تؤدي إلى انخفاض الجليد البحري، فإنها تهدد أيضًا بإحداث ظروف بيئية أكثر اضطرابًا (مثل ذوبان الجليد المتجمد). أما القرارات المتعلقة بنوع التدابير الإدارية التي ينبغي وضعها فليست واضحة المعالم أيضًا. ستتشكل هذه التدابير بأسئلة عما يتوقع أن يكون عليه مناخ القطب الشمالي في المستقبل، وما إذا كان ينبغي أن يؤدي ذلك

إلى زيادة التركيز على «انفتاح» أو «إنقاذ» مناطق القطب الشمالي. سيستمر الصراع بين هذين المستقبلين المحتملين (وقد تكون هناك مستقبلات أخرى لوضعها في الاعتبار أيضًا) من خلال تحالفات متنافسة تسعى إلى تعبئة المصالح والروابط المشتركة على جميع المستويات من السكان الأصليين/ المحليين إلى المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وبالتالي، فإن مسألة كيفية استباق التغيرات المناخية في مناطق القطب الشمالي والاستجابة لها ستكون مشكلة ليس فقط في السياسات المحلية أو الإقليمية، بل في السياسات العالمية.

١٢

الطاقة المتجددة: التغيرات العالمية

لادا ف. كوشتشيفا
جامعة ولاية كارولاينا الشمالية،
الولايات المتحدة الأمريكية

يسهم تطوير مصادر الطاقة المتجددة في التخفيف من حدة الفقر، ودعم الإنتاج والنقل الصناعيين، وتوسيع نطاق التنمية الريفية وحماية الصحة مع تعزيز الاستدامة والجودة البيئية[٩٥]. وتستأثر مصادر الطاقة المتجددة بحوالي ٢٠٪ من الاستهلاك العالمي النهائي للطاقة، مع تحقق أكبر نمو في قطاع الطاقة الكهربائية وارتفاع القدرة العالمية بأكثر من ٨٪ في عام ٢٠١٣[٩٦]. غير أن أنواع الوقود الأحفوري لا تزال تهيمن على الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية، حيث يظل الفحم هو المساهم الرئيسي في مجمع الطاقة في العالم[٩٧]. ويعيش ما يقرب من ١,٣ مليار شخص في العالم، بشكل أساسي في المناطق الريفية، دون الحصول على الكهرباء، و٢,٧ مليار بدون خدمات حديثة يعول عليها في مجال الطاقة[٩٨]. ومن المتوقع أن يرتفع الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة ٥٦٪ بحلول عام ٢٠٤٠، مع هيمنة الوقود الأحفوري على شبكة الطاقة[٩٩]. إن النمو الاقتصادي القوي والنمو المستمر للسكان في الدول النامية سيكون هو القوة السائدة التي تقود أسواق الطاقة العالمية خلال تلك الفترة. إن استخدام الفحم في تزايد، ويرجع ذلك بالأساس إلى استهلاك الصين، ويتوقع أن تزيد انبعاثات ثاني أكسد الكربون المتصلة بالطاقة في العالم بنسبة ٤٦٪ بحلول عام ٢٠٤٠، أي بزيادة نحو ٣١ مليار طن متري في عام ٢٠١٠[١٠٠].

وقد حفزت هذه التطورات الجهود المبذولة لنشر مصادر الطاقة المتجددة في العديد من دول العالم لجعل الحصول على الطاقة أكثر استدامة ومعالجة مشاكل نوعية الهواء وتغير المناخ. أعلنت الأمم المتحدة السنوات ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقد الطاقة المستدامة للجميع[١٠١]. إن تكنولوجيات الطاقة المتجددة، التي تشكل جزءًا من الجانب ذي الكربون المنخفض من إمدادت الطاقة العالمية، تزيد بسرعة من وجودها في العديد من دول العالم. وكانت الصين والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وكندا وألمانيا هي الدول الخمس الأولى التي تم فيها تركيب سعة كاملة للطاقة المتجددة بحلول بداية عام ٢٠١٤. وفي الاتحاد الأوروبي، مثلت مصادر الطاقة المتجددة الأغلبية (٧٢٪) من القدرة الجديدة على توليد الكهرباء خلال السنوات العديدة الماضية[١٠٢]. بيد أن المصادر المتجددة لم تعد تعتمد على عدد صغير من الدول. وأصبحت شركات الطاقة المتجددة الرئيسية مهتمة جدًّا بإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛ حيث تظهر أسواق جديدة على الشبكة وخارجها. كما أن أنماط الاستثمار تتحول من المصادر الحكومية والأجنبية التقليدية إلى الاعتماد بدرجة أكبر على الشركات والبنوك الخاصة والمحلية في كثير من الأحيان[١٠٣]. وما فتئ الدعم المقدم لاعتماد الطاقة المتجددة ينمو بين الوكالات الحكومية والصناعة والمنظمات غير الحكومية والجمهور بوجه عام. وتسعى هذه الجهات الفاعلة إلى تنفيذ برامج الطاقة والبيئة والتنمية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية[١٠٤].

ولا تزال سياسة المصادر المتجددة وتصنيعها وتمويلها تتوسع في جميع أنحاء العالم النامي والاقتصادات الناشئة. ووفقًا للوكالة الدولية للطاقة IEA، يتوقع أن تستأثر الدول غير المنتمية إلى المنظمة بنسبة ٥٨٪ من مجموع التوليد المتجدد بحلول عام ٢٠١٨، بعد أن كانت ٥٤٪ في عام ٢٠١٢. ولا يزال

توليد الطاقة المتجددة في معظم الدول النامية يعتمد في معظمه على الموارد الكهرومائية غير المكلفة والوفيرة، ولكن التكنولوجيات الأخرى آخذة في الارتفاع في الدول التي لديها مصادر جيدة وتدابير دعم ناشئة[١٠٥].

وقد تشكل مصادر الطاقة المتجددة، بمساعدة من الإعانات العالمية، ما يقرب من نصف الزيادة في مجموع توليد الكهرباء حتى عام ٢٠٤٠، مع استخدام الوقود الحيوي بأكثر من الثلثين. ومن المتوقع أيضًا أن يزداد توليد المصادر المتجددة بأكثر من ضعف ما هو عليه في العديد من الدول النامية والاقتصادات الناشئة. وقد زاد عدد الدول النامية التي لديها سياسات لدعم الطاقة المتجددة ست مرات منذ عام ٢٠٠٦، مما أسفر عن خمس إنتاج الطاقة في العالم الذي يأتي حاليًا من مصادر الطاقة المتجددة[١٠٦]. إن التطورات المستمرة في التكنولوجيا، والابتكارات في مجال السياسات والتمويل، وانخفاض الأسعار، والجهود التثقيفية، تجعل المصادر المتجددة أكثر جاذبية وميسورة التكلفة لمجموعة أكبر من المستهلكين في جميع أنحاء العالم[١٠٧].

ومع ذلك، ومع تطور سياسات الطاقة المتجددة وأسواقها وصناعاتها، فإنها تواجه بشكل متزايد تحديات جديدة متعددة الأوجه ومعقدة للغاية. إن حقيقة أن احتياطيات كبيرة من الوقود الأحفوري لا تزال متاحة تعرقل الاستعداد لإيلاء أهمية كافية لمصادر الطاقة المتجددة. يحصل الوقود الأحفوري على إعانات تزيد ست مرات عن تلك التي تحصل عليها مصادر الطاقة المتجددة[١٠٨]. وتواجه مصادر الطاقة المتجددة، في تنافسها مع الوقود الأحفوري الناضج والتكنولوجيات النووية، تحديات رئيسية أمام التسويق، بما في ذلك الهياكل الأساسية المتخلفة والافتقار إلى وفورات الحجم. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدماج مصادر الطاقة المختلفة والجمع بينها من منظورات السوق والسياسات والجوانب التقنية، أصبحا أكثر تحديًا ويتطلبان بناء

القـدرات. ويتوقـف نجـاح نـشر التكنولوجيـات الجديـدة على القـدرة على بنـاء الهيـاكل الأساسـية للطاقـة ورصدهـا وصيانتهـا، فضـلًا عـن تدريـب العلمـاء وصانـعي القـرارات والمصنعـين على الصعيديـن المحـلي والعالـمي[١٠٩].

بالنسـبة لـلدول الناميـة بشـكل خـاص، تشـكل التكاليـف والافتقـار إلى السياسـات السـليمة بعـض الحواجـز الرئيسـية. نفقـات بـدء التشـغيل، وعـدم وجـود نهـج للموازنـة بـين التفاوتـات في الأسـعار بـين مصـادر الطاقـة المتجـددة والوقـود الأحفـوري، والعقبـات الهيكليـة الشـاملة؛ مثـل الطبيعـة المركزيـة لصناعـة الطاقـة، وإعاقـة دعـم المبـادرات الجديـدة وتنفيذهـا، تمنـع الاسـتثمار في مصـادر الطاقـة المتجـددة وتحبـط المزيـد مـن المقاربـات الموضعيـة في الحصـول عليهـا. ومـن الجديـر بالملاحظـة أن إدخـال المصـادر المتجـددة يطـرح مسـألة عـدم المسـاواة. وتتمثـل المشـكلة في أن معـدل نـشر التكنولوجيـا وتوافـر التمويـل وتنفيـذ السياسـات عوامـل متفاوتـة داخـل الحـدود الوطنيـة لـلدول وفيمـا بينهـا. وفي حـين أن الطاقـة المتجـددة هي واحـدة مـن أسرع مصـادر الطاقـة نمـوًّا في العالـم الآن؛ إذ تزيـد بنسـبة ٢,٥٪ سـنويًّا[١١٠]، فإنهـا لـم تكـن كافيـة لمواكبـة نتائـج النمـو السريـع في الطلـب على الطاقـة.

ويواجـه اسـتخدام الطاقـة المتجـددة مجموعـة مـن التحديـات الاقتصاديـة والسياسـاتية والهيكليـة والاجتماعيـة، الـتي لا تتطلـب المزيـد مـن التطويـر التكنولـوجي والاسـتثمار فحسـب، بـل أيضًـا فهـم أعمـق لعوامـل النجـاح والعقبـات الـتي تعـترض تحقـق التبـني على نطـاق واسـع. سـيمضي هـذا الفصـل قدمًـا بعـرض الخطـاب المتعلـق بنـشر الطاقـة المتجـددة مـع التركـيز على السياسـات والتكنولوجيـا والاسـتثمار مـن أجـل المصـادر المتجـددة في الدول الناميـة. وسـيواصل مناقشـة بعـض التحديـات الدوليـة الرئيسـية الـتي قـد تفسـر الصعوبـات الـتي تكتنـف اعتمـاد وتنفيـذ الطاقـة المتجـددة، بمـا في ذلـك آثـار

المعرفة العالمية على استحداث مصادر متجددة، والحواجز التي تعترض نشر التكنولوجيا والسياسات. ويختتم الفصل بملاحظات ختامية.

الاعتبارات المتعلقة بالسياسة والتكنولوجيا والاستثمار في مجال الطاقة المتجددة

تتخذ الدول في جميع أنحاء العالم تدابير متزايدة لبحث ونشر مصادر الطاقة المتجددة لتحسين أمن الطاقة، وتشجيع النمو الاقتصادي، والتصدي للتحديات البيئية المرتبطة بوجه خاص بتغير المناخ. ويبين البحث الذي قامت به الوكالة الدولية للطاقة أن تكنولوجيا الطاقة المتجددة اعتمدت أساسًا من جانب الدول ذات النصيب الفردي المرتفع نسبيًّا من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك من الاعتبارات المتعلقة بأمن الطاقة[١١١]. ولدى هذه الدول المتقدمة كلٌّ من القدرة والزخم على السواء للانخراط في مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما خلال مراحل التطوير الأولية، عندما تكون التكاليف مرتفعة. وتؤثر هذه الدول أيضًا على اختيار التكنولوجيا الخاصة بتوليد الطاقة المتجددة؛ حيث تركز الدول ذات القدرة الاقتصادية المنخفضة على المصادر المتجددة منخفضة التكلفة والمفهومة جيدًا وبشكل راسخ، مثل الطاقة الكهرومائية والكتلة الحيوية. ومع تزايد نضج المصادر المتجددة، وانخفاض الأسعار، وتعزيز التعليم، وتحسين القدرة التنافسية، يزداد احتمال نشر التكنولوجيا عبر الحدود الوطنية. وبالنسبة لكثير من الدول النامية، توجد فرص لنشر مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما في الحالات التي تكون فيها ظروف الموارد جيدة وتكون الحاجة إلى التوسع في الحصول على الطاقة مرتفعة[١١٢].

وتنعم غالبية الدول النامية بموارد كبيرة من الطاقة المتجددة؛ مثل الشمس والرياح، تغطي مناطق جغرافية شاسعة ولا تتطلب نهجًا مركزيًّا للنشر. ويمكن أن يؤدي نشر الطاقة المتجددة إلى الاستخدام الفعال لرأس المال البشري المتاح في البلدان التي تعاني البطالة دون المساس بالسمات المرغوب فيها لإمدادات الطاقة. ويتعزز الأساس المنطقي لاعتماد مصادر الطاقة المتجددة من خلال تحسين نوعية الحياة للسكان الريفيين، وسكان المناطق النائية، والمحرومين من الخدمة، وكذلك تقليل الآثار البيئية المدمرة لاستخدام الوقود الأحفوري. بالإضافة إلى ذلك، فإن مخاطر التعامل مع العواقب البيئية بالنسبة للدول النامية أعلى بكثير منها بالنسبة للدول المتقدمة. ومع ذلك، فإن قدرة الدول النامية على إدارة التدهور البيئي الشديد وعواقبه الصحية، كثيرًا ما تكون غير كافية، وتتقوض بسبب ضعفها أمام الصدمات الخارجية سواء كانت مالية أو بيئية.

وللدول النامية أيضًا عدد من الخصائص المشتركة التي تؤثر على قبول مقاربات الطاقة المتجددة وانتشارها واستدامتها[١١٣]. السمة الأهم هي الرغبة في التنمية الاقتصادية والمفاضلة المستمرة بين النمو وحماية البيئة[١١٤]. كما أن استهلاك غالبية السكان منخفض نسبيًّا - أو مقارنة بالدول المتقدمة، وهو انخفاض في استهلاك الفرد الواحد من الطاقة، مما يعكس رداءة نوعية الحياة، وانخفاض القوة الشرائية للمستخدمين النهائيين المحتملين للطاقة المتجددة. وتستورد العديد من الدول النامية أنواع الوقود الأحفوري التي تخلق مخاطر على أمن الطاقة والنقد الأجنبي. وفي حين أن الدول النامية لديها خبرة في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجددة، فإن المشاريع، ولا سيما في الماضي، اتسمت بجهود مجزأة ونفذت بمعزل عن التحديات الإنمائية الأخرى مثل الصحة والتعليم والتنمية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، وحتى التسعينيات،

أدخلت مصادر الطاقة المتجددة دون توجيه السياسات المتكاملة[١١٥]. وهكذا أصبحت الأولوية بالنسبة لكثير من الدول النامية هي وضع سياسات داعمة لاعتماد مصادر الطاقة المتجددة.

السياسة

إن اعتماد وتنفيذ سياسات الدعم يحدده إلى حدٍّ كبير مدى تطور المصادر المتجددة في بلد ما[١١٦]. كما أن سوق الطاقة المتجددة هو أيضًا سوق تحركها السياسات. ومع ذلك، فإن اعتماد سياسات الدعم لا يتبع النهج القائم على الحجم الواحد الصالح للجميع. وينبغي أن تعكس خيارات أدوات وقطاعات السياسات أهداف كل دولة وفقًا لأولوياتها فيما يتعلق بحماية البيئة والتنمية الاقتصادية والهيكل الاجتماعي-الاقتصادي[١١٧]. وفي حين أن نهجًا معينًا للسياسة العامة يمكن اعتباره فعالًا، فإن النفقات العمومية اللازمة لتحقيق ذلك قد تكون غير متناسبة، وبالتالي لا تطاق من الناحية السياسية. وينطوي تحديد تكاليف ومخاطر مختلف مجموعات الأدوات السياسية على افتراضات متعددة ومعقدة واعتبارات هيكلية السوق، والموارد المتوفرة، والأهداف الوطنية[١١٨].

وتقوم الدول المتقدمة عادة بدور ريادي في وضع سياسات جديدة. ففي أوروبا، على سبيل المثال، بدأت تظهر سياسات جديدة للتعجيل بإدماج مصادر الطاقة المتجددة في نظم الطاقة القائمة وإدارتها، بما في ذلك تطوير تكنولوجيا تخزين الطاقة، وتكنولوجيا الشبكات الذكية. وتعتمد الدول النامية سياسات للدعم وتجرب أدوات سياسية مختلفة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، أصبحت الاقتصادات النامية والناشئة هي الرائدة في زيادة سياسات دعم الطاقة المتجددة، وبلغت الدول التي تعتمد مثل هذه

السياسات ٩٥ من أصل ١٣٨[١١٩]. وعادة ما تشمل سياسات دعم الطاقة المتجددة استخدام الأدوات التنظيمية والاقتصادية؛ مثل المعايير والتخطيط والقوانين؛ وبناء الهياكل والقدرات المؤسسية؛ فضلًا عن المقاربات الطوعية، بما في ذلك توفير المعلومات، والدعاية، والتعليم. ولا تقتصر أدوات السياسة الأخيرة على مراحلها الوليدة في الدول النامية، مع التركيز الأكبر على الأدوات الاقتصادية مثل الاستثمارات المباشرة في الهياكل الأساسية والحوافز الضريبية والمالية والمبادرات القائمة على السوق، بما في ذلك بدلات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو الشهادات الخضراء. وعلى وجه التحديد، فإن سياسات تعريفة التغذية (السياسات القائمة على الأسعار) ومعايير الحوافظ المالية المتجددة RPS (السياسات القائمة على الكم) هي أكثر آليات دعم السياسات استخدامًا. وقد تبين أن السياسات التنظيمية، فضلًا عن الأدوات الاقتصادية، لها تأثير قوي على إنتاج الطاقة المتجددة في العالم النامي[١٢٠].

وقد سنت معظم سياسات الطاقة المتجددة أو نقحت التركيز على قطاع الطاقة، ومع ذلك فإن التحدي الكبير الذي تواجهه صناعة الطاقة المتجددة، بوجه عام، هو المنافسة مع الطاقة التقليدية المدعومة بشدة. ومن التحديات السياسية الهامة الأخرى التي تواجهها الدول النامية والاقتصادات الناشئة، مشاكل وضع السياسات في سياق التنمية الاقتصادية، حيث يشكل النمو أولوية، وحيث يصعب دمجها مع الآليات القديمة والراسخة. أما بالنسبة للمنازل أو شركات الطاقة التي ترغب في تركيب توربينات الرياح أو ألواح الطاقة الشمسية فقد ثبطتها فترات السداد الطويلة. وبدون اتخاذ تدابير سياسية لتيسير الوصول إلى الأسواق وزيادة طلب المستهلكين، لا يستطيع صانعو التوربينات أو ألواح الطاقة الشمسية الضوئية PV إنتاج وحدات التخزين اللازمة لخفض الأسعار ودفع الابتكار التكنولوجي.

وثمة تحدٍّ آخر يتمثل في تهيئة بيئة وأهداف سياسية تمكينية يمكن أن تشجع القطاع الخاص على المشاركة في تمويل تطوير مشاريع الطاقة المتجددة[١٢١]. ويمكن لدعم المشاريع الوصفية للطاقة المتجددة من أجل نشر المعلومات في المناطق النائية، وتدريب قادة التمويل الصغير وتحقيق لامركزية في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، أن يعزز انتشار مشاريع الطاقة المتجددة. ومن شأن هذه الإجراءات أن تساعد أيضًا في بناء صناعة مستدامة وأفضل تجهيزًا للطاقة المتجددة، وتوليد الأرباح وإيجاد فرص العمل، فضلًا عن زيادة الكفاءة في التمويل[١٢٢]. ويأتي معظم الدعم لسياسات وتكنولوجيا الطاقة المتجددة في الدول النامية من الحكومات المحلية أو من الجهات المانحة الدولية، مما يقوض استدامتها؛ حيث تتقلب الأموال مع تغير الأولويات والأزمات.

وأخيرًا، فإن وضع سياسات مبتكرة واستدامة أسواق وتكنولوجيا الطاقة المتجددة قد يفيد من اعتماد إطار شامل لإدارة الطاقة. ويتيح الأخذ بإدارة الطاقة مزيدًا من المشاركة الفعالة لمختلف أصحاب المصلحة، وزيادة سلطة اتخاذ القرارات لدى الحكومات المحلية، وإيجاد ترتيبات مؤسسية متنوعة وإشراك الجمهور[١٢٣]، وكذلك قدرة متزايدة على تكييف السياسات مع الظروف المحلية، ولا سيما في البلدان التي تتفاوت فيها الثروة والالتزامات المتنوعة بتحسين البيئة.

التكنولوجيا

وقد يسهم اختيار تكنولوجيا الطاقة المتجددة ونشرها إسهامًا كبيرًا في بناء استراتيجية شاملة لتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة. إن الابتكار

التكنولوجي والقدرات في مجال الطاقة المتجددة ناتجان عن مجموعة واسعة من العوامل وليس عن الجهود الفعالة للبحث والتطوير[١٢٤]. وهي تشمل القدرة التكنولوجية للدولة، واللوائح المشجعة للابتكار، وظروف السوق التي تحابي التعلم التكيفي، وغيرها. وعلى وجه التحديد، تبين دراسة نشاط براءات الاختراع القوة النسبية لمختلف الدول المتقدمة في توليد الابتكار التكنولوجي واستخدام ميزتها القطرية الرائدة في مجال الطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، تبدي ألمانيا والدانمارك قوة في تكنولوجيا الطاقة الريحية، وتظهر الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان أعلى حصص براءات الاختراع الخاصة بتكنولوجيا الطاقة الشمسية الضوئية، ويقدم الاتحاد الأوروبي ككل أكبر حصة من براءات الاختراع في تكنولوجيا الكتلة الحيوية والغاز الحيوي والرياح، وتكنولوجيا الحرارة الشمسية[١٢٥]. إن التحدي الناشئ باعتماد وانتشار تكنولوجيا الطاقة المتجددة ذو شقين؛ الأول: هو ما إذا كان بوسع هذه الدول الرائدة أن تحافظ على ميزتها الأولى في مواجهة المنافسة المتزايدة من الاقتصادات الناشئة التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج. وفي حين أن الابتكار في مجال الطاقة المتجددة كان تقليديًّا من اختصاص العالم المتقدم، فإنه آخذ الآن في الازدياد في الاقتصادات الناشئة. وتصنف مجموعة دول BRICS بين المخترعين العالميين الأوائل[١٢٦]. بيد أن القيد الأكبر هو أن هذه الدول لا تصدر حتى الآن التكنولوجيا الخاصة بها إلى الدول المتقدمة أو النامية الأخرى على أي نطاق كبير.

أما الاعتبار الثاني فهو ما إذا كان العديد من الدول النامية منخفضة الدخل قادرة على تأمين نشر هذه التكنولوجيا، فضلًا عن تهيئة الظروف المواتية لتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة المحلية[١٢٧]. ونظرًا للتكاليف الأولية المرتفعة نسبيًّا لمعظم التكنولوجيات، فإن الحصول على هذه التكنولوجيا يعتبر شرطًا مسبقًا هامًّا لاعتمادها[١٢٨]. وعلى هذا النحو، فإن

ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية يميل إلى التأثير على مستوى تنمية الطاقة المتجددة؛ لأن الأولى عادة ما تتطلب المزيد من الموارد المالية العامة والخاصة، وزيادة الوعي البيئي وتنامي الطلب على الكهرباء[١٢٩]. وعلى الصعيد العالمي، كان هناك اتجاه ملحوظ في خفض التكاليف وتحسين كفاءة منشآت تكنولوجيا الطاقة المتجددة، مما جعل من الممكن بناء منشآت للرياح الشاطئية، والطاقة الشمسية الضوئية في مناطق معينة حول العالم بدون دعم للإعانات المالية، لا سيما في أمريكا اللاتينية. وازداد أيضًا استخدام الشبكات الصغيرة التي تدعم نشر الكهرباء التي تعمل بالطاقة المتجددة في المناطق الريفية والضواحي التي تفتقر إلى الكهرباء[١٣٠]. وبمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة الطاقة وخدمات المستعملين النهائيين، حفزت التطورات التقنية التي تسمح بإدماج المصادر المتجددة في نظم الشبكات الصغيرة، التوسع السريع في استخدام الطاقة المتجددة للشبكات الصغيرة في الدول النامية[١٣١].

الاستثمار

ينظر تدريجيًّا إلى مصادر الطاقة المتجددة على أنها استثمارات يمكن أن تولد مزايا اقتصادية عن طريق الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري الأجنبي، وتحسين نوعية الهواء والسلامة الصحية، وزيادة فرص الحصول على الطاقة والأمن، وبناء فرص التنمية الاقتصادية والحد من البطالة. وقد زاد الاستثمار العالمي في الطاقة المتجددة والوقود أكثر من خمسة أضعاف خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٣. وقد تضاعف تقريبًا خلال العقد الماضي مجموع الاستثمارات العالمية (العامة والخاصة) في مجال البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجددة[١٣٢].

ومع ذلك، فإن صورة تنمية الطاقة المتجددة أصبحت أكثر تعددًا في الجوانب؛ حيث شهدت بعض مناطق العالم مزيدًا من التحديات. وفي حين لا يزال الاستثمار العالمي الجديد في مجال الطاقة المتجددة مرتفعًا نسبيًّا، فإن هناك انخفاضًا ملحوظًا في السنوات القليلة الماضية. وقد بلغت الاستثمارات العالمية الجديدة في الطاقة المتجددة، بدون مشاريع الطاقة الكهرومائية، ٢١٤,٤ مليار دولار في ٢٠١٣[١٣٣]، انخفضت بنسبة ١٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٢، وانخفضت بنسبة ٢٣٪ عن المستوى القياسي في عام ٢٠١١[١٣٤]. ويعزى الانخفاض في الاستثمارات لسنتين متعاقبتين في معظمه إلى عدم التيقن من سياسات الدعم في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والتخفيضات الرجعية في الدعم في بعض البلدان الأخرى. وفي حين انخفض الاستثمار الأوروبي بأكثر من ٤٠٪، فإن الاقتصادات الناشئة تتصدر الصدارة للمرة الأولى؛ حيث استثمرت الصين وحدها في الطاقة المتجددة أكثر من جميع الدول الأوروبية[١٣٥]. وقد أدت الصعوبات الاقتصادية وعدم التيقن من السياسات وتخفيض الحوافز والمنافسة القوية والمستمرة من مصادر الطاقة التقليدية، دورًا في حجم الاستثمار. وواجهت دول مختلفة في العالم تحديات في مجال إدماج مصادر الطاقة المتجددة في شبكاتها الكهربائية، في حين انتقل قطاع الصناعة التحويلية، ولا سيما الرياح والطاقة الشمسية، إلى مرحلة معقدة من إعادة الهيكلة والدمج[١٣٦].

بالإضافة إلى ذلك، يجري إدخال مصادر الطاقة المتجددة في ساحة غير متكافئة؛ حيث لا تعكس أسعار الطاقة فيها العوامل الخارجية بشكل كامل. ولا تزال الإعانات العالمية للوقود التقليدي والطاقة النووية مرتفعة رغم فوائد المصادر المتجددة والاعتبارات المتعلقة بنوعية البيئة. وتتراوح التقديرات المتعلقة بالتكلفة العالمية لإعانات الوقود الأحفوري من ٥٤٤

مليار دولار إلى ١,٩ تريليون - وهي أعلى عدة مرات من تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة[١٣٧]. ويوجد جزء كبير من الإضافات المتعلقة بقدرات الطاقة المتجددة في الدول ذات نظم الإعانات واسعة النطاق، والتي يمكن أن تعوض المستثمرين عن التكاليف المرتفعة نسبيًّا لتكنولوجيا الطاقة المتجددة[١٣٨]. وعلى الرغم من أن تكنولوجيا الطاقة المتجددة قد شهدت تخفيضات كبيرة في التكاليف في السنوات القليلة الماضية، فإنها لا تزال غير ناضجة نسبيًّا، وأقل قدرة بكثير من المصادر التقليدية للطاقة على توفير توليد الطاقة ذات التكلفة التنافسية على نطاق واسع. وعلى وجه الخصوص في الدول النامية، فإن الحواجز التي تحول دون انتقال أكبر إلى الطاقة المتجددة ليست مجرد الإعانات غير المتناسبة مع تكاليف التكنولوجيا، بل أيضًا تحديات تأمين الالتزام طويل الأجل والتمويل ميسور التكلفة[١٣٩].

التعلم على الصعيد العالمي، ونشر السياسة والتكنولوجيا

نظرًا لأن التكاليف الأولية المرتفعة، والتمويل غير المتناسب لا يزالان يشكلان بعض التحديات الرئيسية لتسويق مصادر الطاقة المتجددة واعتمادها على نطاق واسع، ولا سيما في الدول النامية، فإن السؤال المطروح هو كيفية تيسير تطوير نشر التكنولوجيا ومقاربات السياسات المتعلقة بالطاقة المتجددة[١٤٠]؛ ومع تزايد عولمة الصناعات المنتجة لتكنولوجيا الطاقة المتجددة[١٤١]، فإن ظروف التعلم على الصعيد العالمي، ومسارات نشر التكنولوجيا، وخصائص الدول الأوفر حظًّا والدول المقترضة، تؤثر على اعتماد ونقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

التعلم على الصعيد العالمي

يتوقف انتشار تكنولوجيا الطاقة المتجددة، ولا سيما في الدول النامية والاقتصادات الناشئة، على الجمع بين عمليات التعلم على الصعيدين العالمي والمحلي، والتي تعتمد بدورها على أحكام السياسات المحلية والدولية والسياقات المؤسسية والصناعية[١٤٢]. ويعتبر بناء القدرات التكنولوجية من خلال التعلم عاملًا مساهمًا هامًّا في نشر مصادر الطاقة المتجددة التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيضات في التكاليف، وتحسين الأداء، والجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ[١٤٣]. وتعد زيادة القدرة التكنولوجية - وهي تراكم المعارف والخبرات التكنولوجية - أمرًا أساسيًّا لبناء القدرة المحلية على الإنتاج والحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية. ومع ذلك، فإن القدرات التكنولوجية لا تشمل المعلومات والمواد والمكونات فحسب، بل أيضًا المهارات والأعمال الروتينية المتطورة بشكل جيد. وهذا يعني أن التعلم التكنولوجي يتطلب تنمية القدرات المحلية بالإضافة إلى إزالة الحواجز التجارية، وتوفير الحقوق الفكرية وغيرها من أشكال المساعدة التقنية[١٤٤].

إن الأفراد والشركات يتعلمون ويبتكرون عن طريق تعاونهم مع معاهد البحوث، والمستهلكين، والموردين، والمنافسين، وغيرهم. ويمثل تشكيل الشبكات الرسمية وغير الرسمية، فضلًا عن نظام لتمويل البحث والتطوير، شرطًا أساسيًّا هامًّا للتعلم التكنولوجي. وقد تؤثر السياسات المحلية الإيجابية ومناخ الاستثمار على القدرة التكنولوجية وتزيدها من خلال التعلم، ومع ذلك فهي ليست الوظيفة الوحيدة للنهوض بالتكنولوجيا. ويمكن أن تتعرض القدرات التكنولوجية المكتسبة لخطر الانخفاض

في غياب إطار سياسات الدعم المحلي، والتمويل المستقر، وقبول الثقافة. وتتمثل المهمة الهامة في إيجاد فرص محلية وتهيئة مناخ للتعلم المستمر للحكومات والشركات والمجتمعات المحلية من خلال تعزيز العمليات التنظيمية والثقافة، ودعم العلم والتعليم، فضلًا عن النظم المختلفة للابتكار.

للتعلم التكنولوجي مكون عالمي دائم التطور يتألف من حركة السلع والخدمات والمواد والوثائق والمعلومات؛ حيث يتم توزيع وتفكيك أجزاء كثيرة من سلاسل التوريد جغرافيًّا. كما أصبحت أسواق تكنولوجيا الطاقة المتجددة معولمة. وتنص المعارف والاتجاهات الإجمالية للسوق العالمية إلى حدٍّ كبير على تنمية القدرات التكنولوجية في الشركات والصناعات التي تتجاوز الظروف الأهلية والمحلية[١٤٥]. وتعد البيانات الموثوقة ومناسبة التوقيت بشأن الطاقة المتجددة حاسمة أيضًا في وضع خطط الطاقة، وتحديد معايير الأهداف، ودراسة التقدم المحرز في الإجراءات السياسية وفعاليتها، وتوليد الاستثمار. ويظهر جمع البيانات العالمية عن المصادر المتجددة تحسنًا بالاحتفاظ بسجلات أكثر اتساعًا ومعقولية، وزيادة الانفتاح وتحسين الاتصال فيما بين أصحاب المصلحة. ومع ذلك، هناك العديد من التحديات المتبقية. وفي كثير من البلدان، تكون البيانات المتعلقة بالطاقة المتجددة غير كاملة، ولا تجمع بصورة منتظمة، وبفارق زمني بين التطورات والإتاحة، وهو ما يمكن أن يشكل عائقًا كبيرًا أمام عملية اتخاذ القرارات ذات الصلة وفي الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العدد الكبير والمتنوع من التكنولوجيات في قطاعات معينة؛ مثل التدفئة والطهي، قد يؤدي أيضًا إلى تشتت وعدم اتساق جمع البيانات[١٤٦]. وهذا بدوره يمكن أن يشل القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة ويؤثر على فرص التمويل والنتائج السياسية والتخطيط للمستقبل.

نشر السياسات والتكنولوجيا

إن ديناميات النظام العالمي وتدفقات المعلومات تبرز بوصفها مجموعة هامة من المستلزمات التي تؤثر على نشر السياسات والتكنولوجيا المتعلقة بالطاقة المتجددة. والنشر هو عملية يتم من خلالها نقل السياسات والتكنولوجيا والابتكارات في جميع أنحاء النظام الدولي على مر الزمن(١٤٧). ويشكل دور المنظمات الدولية والشبكات عبر الوطنية والروابط السياسية بين الدول، والدور المؤثر للدول الرائدة، وإضفاء الصبغة الوطنية على نقل السياسات، آليات النشر(١٤٨). ومن بين العوامل الدولية العديدة، يعد دور الدول الرائدة أمرًا حاسمًا للنشر؛ حيث إن خبرتها وقوتها الاقتصادية وطلبها للحلول البيئية ورغبتها في التأثير على الآخرين، تؤثر جميعها على ما إذا كانت السياسة التي تنتهجها لا تستخدم بفاعلية(١٤٩). فالعمل أولاً في اعتماد التكنولوجيا المتجددة قد يعطي الدولة القدرة على «الدفاع عن مصالحها الخاصة بالاضطلاع بدور نشط ورائد»(١٥٠). بالإضافة إلى المزايا التنظيمية، قد يكون للدول الرائدة ميزة سوقية في التكنولوجيا المتجددة. ويمكن للابتكارات السياسية في الدول الرائدة أن تضع معايير دولية، الأمر الذي يضغط على الدول الأخرى لاعتماد سياسة مماثلة(١٥١). ويمكن أن يؤدي هذا التوافق التنظيمي إلى سلوك جماعي في صنع السياسات ويسهم في نشرها.

يجسد نشر سياسات وتكنولوجيا الطاقة المتجددة تدفقات المعلومات والخبرات والمعدات لاعتماد مصادر الطاقة المتجددة بين مختلف أصحاب المصلحة؛ مثل الحكومات والشركات والمؤسسات المالية وغيرها من الكيانات. وقد يوفر هذا النشر للبلد المتبني القدرة على تنفيذ وتشغيل وصيانة التكنولوجيا المستعارة وتدابير السياسة المعتمدة للظروف المحلية. وقد لا

يكـون انتشـار التكنولوجيـا والسياسـات الخاصـة بالطاقـة المتجـددة سـهلًا ومبـاشرًا بالنسـبة لـلدول الناميـة؛ حيـث يرجـح أن تكـون القيـود الماليـة والمؤسسـية المبـاشرة أكـثر حـدة منهـا في معظـم البـلدان المتقدمـة. ويجـب أن تسـتجيب آليـات النـشر للاحتياجـات والتحديـات الخاصـة لـلدول الناميـة، ويجـب أن تنهـض، إلى أقـصى حـدٍّ ممكـن، بأهـداف مجتمعيـة متعـددة، وفي الدول الـتي لا يـزال فيهـا عـدد كبـير مـن السـكان يفتقـرون إلى خدمـات الطاقـة الأساسـية المسـتقرة، كثـيرًا مـا تتجـاوز الاعتبـارات المتعلقـة بالاسـتدامة البيئيـة طويلـة الأجـل مشـاكل أكـثر إلحاحًـا تتعلـق بالحصـول على الطاقـة والقـدرة على تحمـل تكلفتهـا.

وبوجـه عام، ثبـت أن نـشر تكنولوجيـا الطاقـة المتجـددة يتوقـف على تنفيـذ الصكـوك الاقتصاديـة والتنظيميـة، ودخـل الفـرد، ومسـتويات التعليـم المـدرسي، واسـتقرار النظـام[١٥٢]. كمـا أن الفهـم الدقيـق للمـوارد المحليـة والمعرفـة بتدابـير السياسـة العامـة الـتي طبقـت بنجـاح في دول أخـرى يؤثـر أيضًـا على احتمـالات اعتمـاد تدابـير فعالـة محـددة السـياق لمصـادر الطاقـة المتجـددة. ومـن المهـم الجمـع بـين التدابـير الراميـة إلى بنـاء إطـار تمكيـني متماسـك لضمـان نقـل ونشر تكنولوجيـا محـددة بكفـاءة مـن حيـث التكلفـة. وهناك حاجـة، خاصـة في الدول الناميـة، إلى مسـاعدة تقنيـة محـددة الهـدف تدمـج عنـاصر العدالـة الاجتماعيـة، ولا تعـرض المسـتهلكين مـن ذوي الدخـل المنخفـض للخطـر، ولكنهـا لا تـزال تجتـذب منظمـات المعونـة الخاصـة والدوليـة على السـواء[١٥٣].

مختتم

وعلى الرغم من تزايد اعتماد مصادر الطاقة المتجددة في أنحاء كثيرة من العالم، فإن الاعتماد واسع النطاق يعوقه العديد من الحواجز السياسية والتنظيمية والتكنولوجية والاجتماعية والمالية. ولا تزال هناك إعانات هائلة للوقود الأحفوري والطاقة النووية، وهي لا تزال تفوق بكثير الحوافز المالية للطاقة المتجددة. وتتطلب إخفاقات السوق المقترنة ببيئات مالية ومؤسسية وتنظيمية غير مواتية تدخلًا حكوميًّا لإنشاء مصادر للطاقة المتجددة. ويشكل بناء القدرات البشرية والمؤسسية، وإقامة الهياكل الأساسية للبحوث والتنمية، وتهيئة بيئة تمكينية للاستثمار، وتوفير المعلومات، تحديًا لكثير من الدول. كما أن الافتقار إلى إطار السياسات الداعمة يشكل حاجزًا كبيرًا بين المخاطر التي يمكن أن تقوض جدوى المشاريع المتجددة، حتى في ظروف الموارد الوفيرة والتنمية التكنولوجية المواتية. وتتطلب هذه المجموعة من التحديات التي تواجه اعتماد المصادر المتجددة اقترابًا منهجيًّا في البحوث لتعميق فهم التحديات القائمة لنشر المصادر المتجددة في مختلف الدول. وتتوقف الصعوبات الدقيقة التي تواجهها الدول على الظروف الوطنية، وديناميات النظام العالمي، وتدفقات المعلومات والموارد. ويشكل استنباط استجابات فعالة لمشكلة عالمية ومتعددة الأجيال في نطاقها تحديًا - ولا سيما بالنسبة للدول النامية - معقدًا بشكل كبير، بفعل الحاجة المتزامنة إلى توسيع نطاق الحصول على خدمات الطاقة الأساسية والنهوض بأهداف متعددة بما في ذلك أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلًا عن الأهداف البيئية.

١٣

تصفية استثمارات الوقود الأحفوري داخل الجامعات

ليهي يونا
كلية دارتموث، الولايات المتحدة الأمريكية
أليكس لينفيرنا
جامعة واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت حركة تغير المناخ تحولًا كبيرًا في السنوات الأخيرة مع ولادة حركة بقيادة الطلاب والشباب في المقام الأول، لإزالة الاستثمارات في صناعة الوقود الأحفوري. وفي حين تتباين متطلبات حركة سحب الوقود الأحفوري، فإن الهدف الأكثر شيوعًا هو تشجيع المؤسسات على التجرد من قائمة الأندرجراوند كربون ٢٠٠ - وهي قائمة تحدد أعلى ١٠٠ شركة عامة للفحم على الصعيد العالمي، وأعلى ١٠٠ شركة عامة للنفط والغاز على الصعيد العالمي، مصنفة حسب المحتوى المحتمل لانبعاثات الكربون في احتياطياتها المبلغ عنها. واستهدفت حملات أخرى؛ مثل الحملات التي قامت بها جامعتا أكسفورد وواشنطن، أكثر أنواع الوقود الأحفوري كثافة للكربون ورأس المال، مثل الفحم أو النفط أو رمال القطران. وفي القلب من جميع هذه الإجراءات، الاعتراف بنموذج الأعمال غير المستدامة والضارة لصناعة الوقود الأحفوري والدعوة إلى الاستغناء عنها.

بداية من ربيع عام ٢٠١٠، وفي حرم كلية سوارثمور، شكلت مجموعة طلاب جبل العدالة بسوارثمور حملة لتصفية الفحم للتضامن مع مجتمعات الخط الأمامي التي تحارب ضد عمليات استخراج الفحم في مناجم جبال

أبالاتشي[١٥٤]. وفي خريف عام ٢٠١١، أصبحت جامعة الوحدة هي الجامعة الأولى التي تقوم بالتصفية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، وبعد مرور أكثر من عامين على بدء الحركة، كانت أكثر من ٧٠ مؤسسة قد التزمت بالتصفية. وبحلول سبتمبر عام ٢٠١٤، زاد عدد الالتزامات بأكثر من الضعف ليصل إلى ١٨١ كيانًا و٦٥٠ من الأفراد الذين يسيطرون على ما يقرب من ٥٠ مليار دولار من مجموع الأصول[١٥٥]. وتمثل زيادة قدرها خمسة أمثال، بحلول سبتمبر ٢٠١٥، أكثر من ٤٤٢ مؤسسة تمثل أصولًا قيمتها ٢,٦ تريليون دولار أمريكي، بما في ذلك صندوق الثروة السيادية النرويجي، وجامعة أكسفورد، وكنيسة إنجلترا، وقد أعلنت جميعها عن خطط لتصفية أنفسها من بعض أو كل حيازاتها من الوقود الأحفوري[١٥٦]. وفي الفترة التي تسبق مؤتمر الأطراف ٢١ في باريس، التزمت أكثر من ١٠٠ مؤسسة إضافية، والتي تسيطر على ٨٠٠ مليار دولار أمريكي، بالتصفية، وبذلك يصل المجموع إلى ٣,٤ تريليون دولار أمريكي.

إن حركة تصفية الوقود الأحفوري FFDM مستوحاة من تاريخ قوي للطلاب الذي يطالبون بالاستثمارات المؤسسية لمواكبة قيم تلك المؤسسات. والأمر الأكثر بروزًا هو أنها صيغت على غرار حركة تصفية الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، والتي طلبت من المؤسسات التخلي عن الشركات العاملة في جنوب إفريقيا العنصرية[١٥٧]. وفي أكتوبر عام ٢٠١٣، أصدرت وحدة الأصول المتداولة الخاصة بجامعة أكسفورد تقريرًا يفحص تاريخ حركات تصفية الأموال ويوضح الموجات المختلفة التي تحدث فيها عادة[١٥٨]. وفي موجة التصفية الأولى، قامت مؤسسات أمريكية صغيرة بالتصفية، ومن ثم بدأ التحول في الارتباط بالرأي العام. وفي الموجة الثانية قامت مؤسسات أمريكية أضخم وذات اعتبار أكبر بالتصفية. وعادةً ما تمثل الموجة الثانية

نقطة تحول تؤدي إلى الموجة الثالثة من التصفية، والتصفية العالمية، والانتقال واسع النطاق للمعايير الاجتماعية ومعايير السوق، على الأرجح. ووفقًا للتقرير، فإن الأعداد المتزايدة من الناس الذين يحاولون الحصول على استثمارات من صناعة الوقود الأحفوري تمثل أسرع حركة نمو من نوعها في التاريخ. وبالنظر إلى التقدم الذي أحرزته حركة تصفية الوقود الأحفوري منذ صدور التقرير، فإن الحركة تنمو بسرعة كبيرة؛ بحيث يمكن القول بأنها دخلت بالفعل في الموجتين الثانية والثالثة من التصفية، وهو ما يعني أن يستتبع ذلك تحويل السوق والأعراف الاجتماعية والتصفية من قبل صناديق التقاعد الدولية الرئيسية والجامعات - التقدم الذي اتخذت حركات التصفية الأخرى سنوات عديدة لتحقيقه.

وفي حين أن تتبع حجم الحركة أمر صعب، ففي غضون أربع سنوات قصيرة فقط نمت حركة التصفية من حملة مفردة في حرم جامعي صغير في الولايات المتحدة الأمريكية، لأكثر من ٤٠٠ حملة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأكثر من ٨٠٠ في المجموع على الصعيد العالمي موزعة التنوع بين جنوب إفريقيا، وأستراليا، ونيوزيلندا، والهند، وبنجلاديش، والمملكة المتحدة، والدول الأوروبية، وجزر مارشال، وكندا، وأكثر[١٥٩]. وفي حين أن الحملة لا تزال موجهة إلى حدٍّ كبير إلى الطلاب والشباب، فقد حصلت على دعم بارز من الأمم المتحدة والبنك الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وغيرها الكثير[١٦٠]. ويتزايد بشكل سريع الطابع الشخصي لهذه التصفيات وحجمها ومعدلها، ولا يقتصر الأمر على حركة تصفية الوقود الأحفوري التي تساعد على استرعاء الانتباه إلى الحاجة الأخلاقية إلى العمل على تغير المناخ وتجاوز الوقود الأحفوري، بل إنه يشكل أيضًا اهتمامًا عامًّا كبيرًا بفقاعة الكربون والطبيعة غير المستدامة ماليًّا لنماذج الأعمال الجماعية والفردية لصناعة الوقود الأحفوري[١٦١].

ونتيجة لنمو الحركة داخل مؤسسات التعليم العالي وخارجها على حدٍّ سواء، يمكن القول أن لحركة تصفية الوقود الأحفوري تأثيرًا كبيرًا على الجمهور والصناعة المالية وحركات تغير المناخ بوجه عام. وبطبيعة الحال، فإن التأثيرات السببية صعبة في مثل هذه المساحة المعقدة مع عوامل مختلفة متعددة داخل اللعبة، ولكن كما تأمل الأقسام التالية أن توضحه، يمكن القول أن حركة تصفية الوقود الأحفوري لها دور رئيسي في تحويل طرق التفكير في تغير المناخ، وتمكين بناء التحالف، ووسعت نفوذها إلى ما وراء الحرم الجامعي وإلى المجال الدولي.

جدول ١: مواقع ميدوز للتدخل في النظام

(مرتبة وفقًا للزيادة في الفعالية)

١٢	الثوابت، والعوامل المتغيرة، والأرقام (مثل الإعانات والضرائب والمعايير)
١١	حجم المخزونات الاحتياطية وغيرها من أرصدة الاستقرار، بالنسبة لمدى تدفقها
١٠	هيكل مخزونات المواد وتدفقها (مثل شبكة النقل، وهياكل عمر السكان)
٩	معدلات التأخير بالنسبة إلى معدل تغيير النظام
٨	قوة حلقات ردود الفعل السلبية، نسبة إلى التأثيرات التي تحاول تصحيحها
٧	المكسب من الدفع بحلقات ردود الفعل الإيجابية
٦	هيكل تدفق المعلومات (الذي يمتلك أو لا يمتلك صلاحية الوصول إلى أي نوع من المعلومات)
٥	قواعد النظام (مثل الحوافز، والعقاب، والقيود)

٤	القدرة على الإضافة، أو التغيير، أو التطوير، أو التنظيم الذاتي لهيكل النظام
٣	أهداف النظام
٢	العقلية أو النموذج الذي ينشأ منه النظام – أهدافه، هيكله، قواعده، مؤجلاته، عوامل التغير فيه
١	القدرة على تجاوز النماذج

المصدر: شرح المؤلفين القائم على تقرير ميدوز (٢٠٠٩).

آثار تصفية الوقود الأحفوري

قد يساعد تفكير الأنظمة على تسليط الضوء على أهمية حركة تصفية الوقود الأحفوري. وبتطبيق هذا التفكير على تغير المناخ، فإن نظامنا في هذه الحالة هو المجتمع العالمي الذي يتفاعل مع مناخ الكوكب. وفي إطار هذا النظام، من الواضح أن النشاط البشري – ولا سيما إحراق الوقود الأحفوري – مسئول إلى حد كبير عن اتجاهات الاحترار الحالية الملحوظة في الغلاف الجوي للأرض[١٦٢]. ومع ذلك، من الواضح أيضًا أن الإجراءات المتخذة استجابة لهذا الاحترار – السياسات الحالية وتغيير نمط الحياة الفردية – ليست كافية لمنع الاحترار العالمي الخطير[١٦٣]. وتساعد حركة تصفية الوقود الأحفوري على تجاوز هذا التقاعس والتحليل المحدود والنماذج التي ترتكز عليه. لفهم أفضل، يمكننا أن ننتقل إلى دراسة دونيلا ميدوز[١٦٤] التي تعالج ١٢ طريقة للتدخل في نظام ما، وذلك لخلق حلقات التغذية المرتدة والتغيير على نطاق أوسع (الجدول ١). ومن بين هذه النقاط ذات التأثير الإيجابي: الأرقام والثوابت والعوامل المتغيرة (رقم ١٢)؛ والنماذج التي يعمل فيها النظام (الرقمان ١، و٢)؛ ويمكن الاطلاع على كلٍّ منهما في جوهر حركة تصفية الوقود الأحفوري. وعلاوة على

ذلك، تتأثر أيضًا قواعد وهيكل النظام (الرقمان ٥، و٦)؛ نظرًا لأن حملات تصفية الوقود الأحفوري تهدف إلى تمكين الشباب وتحويل ديناميات السلطة ووصم الشركات التي تعرقل التقدم في تغير المناخ والمعاقبة على ذلك.

حسابات التصفية

في سلسلة محادثاته المسماة «احسب الحسبة»، والتي ساعدت في إطلاق حركة تصفية الوقود الأحفوري، يعالج بيل ماكبين[١٦٥] ثلاثة أرقام رئيسية توضح الطبيعة غير المستدامة لنموذج الأعمال التجارية الخاص بصناعة الوقود الأحفوري، والتي هي في الصميم من حركة تصفية الوقود الأحفوري:

درجتان مئويتان: الحد الأقصى لارتفاع درجة الحرارة العالمية الذي ذكره الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والذي يمكن أن يحدث قبل أن تبدأ على الأرجح عتبات خطيرة لحلقات التغذية المرتدة - مثل تحمض المحيطات وإطلاق غاز الميثان المتجمد من الصقيع. وهذا هو أيضًا الحد الأقصى لإجمالي متوسط ارتفاع درجات الحرارة العالمية الذي التزمت به دول الاتفاقية الإطارية كجزء من اتفاق الأطراف الخامس عشر في كوبنهاجن، الدانمارك، في عام ٢٠٠٩.

٥٦٥ جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون: الحد الأقصى لكمية ثاني أكسيد الكربون، وفقًا لمعهد تعقب الكربون، والتي يمكن أن تنبعث من أجل أن يبقى الاحترار في حدود درجتين مئويتين.

٢,٧٩٥ جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون: كمية ثاني أكسيد الكربون الواردة بالفعل في احتياطيات الفحم والنفط والغاز المثبتة في صناعة الوقود الأحفوري - بما في ذلك الشركات المملوكة للدول، وتلك الخاصة.

إن التناقض بين كمية الحرق التي يمكننا تحملها إذا كان لنا أن نتجنب زعزعة الاستقرار المناخي وبين الاحتياطيات التي تحتفظ بها صناعة الوقود الأحفوري أمر هام. والواقع أنه إذا كانت الحكومات تنظم الوقود الأحفوري بما يتماشى مع الدرجتين المستَهدفَتَين، فإن ثلثي الاحتياطيات التي تعدها شركات الوقود الأحفوري كأصول في ميزانيتها العمومية قد لا تكون متوازنة ويمكن أن تصبح أصولًا محصورة[١٦٦]. وتتوقف الكمية المحصورة على مدى ارتفاع فرصة البقاء تحت درجتين إلى جانب عوامل أخرى؛ مثل جدوى احتجاز الكربون وتخزينه[١٦٧].

إن التناقض المذكور أعلاه يثير القلق ليس فقط بالنسبة لمناخنا ولكن أيضًا بالنسبة للأسواق المالية. وقد أوضح العمل الرائد الذي تقوم به مؤسسات مثل مبادرة تعقب الكربون CTI، وبنك HSBC وغيرهما، أن هذا التناقض يمكن أن يؤدي إلى المغالاة في تقييم شركات الوقود الأحفوري بصورة منهجية[١٦٨]. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الوقود الأحفوري المتداولة في القطاع العام على أساس احتياطياتها الحالية، والتي قد لا تكون معظمها قابلة للحرق، تنفق أيضًا ما يقرب من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على تطوير احتياطيات جديدة[١٦٩]. ومن المفارقات أن هذه هي نفس الكمية المطلوبة للاستثمار في الاقتصاد النظيف من أجل البقاء أقل من درجتين مئويتين[١٧٠].

واستنادًا إلى عملهم، فقد قُدر أن البقاء دون الدرجتين المستهدفتين يمكن أن يؤدي إلى خسائر في إيرادات صناعة الوقود الأحفوري تصل إلى ما يزيد عن ٢٨ تريليون دولار أمريكي في العقدين القادمين، ويحتمل أن

يزيد على ١٠٠ تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٥٠[١٧١]. والدوافع وراء فقدان شركات الوقود الأحفوري للقيمة لا تقتصر على تنظيم المناخ فحسب، بل تشمل أيضًا الاقتصادات المتغيرة للطاقة النظيفة، وزيادة تكاليف استخراج الوقود الأحفوري، والتقاضي المحتمل، ومجموعة من العوامل الأخرى[١٧٢]. وقد أشير إلى المخاطر المحتملة التي يشكلها ذلك على المستثمرين بوصفها مخاطر الكربون، التي تشكل جزءًا من المغالاة في التقييم المنهجي في الأسواق المالية. وقد أشير إلى ذلك بأنه فقاعة الكربون.

وعلى هذا النحو، في حين أن حركة تصفية الوقود الأحفوري تم تصميمها على غرار الحملات الناجحة الأخرى لتصفية الطاقة، إلا أن هناك اختلافات كبيرة. وخلافًا لحملات التصفية الأخرى، إلى جانب دوافعها الأخلاقية والسياسية، فإن تصفية صناعة الوقود الأحفوري لها دافع مالي كبير مرتبط باحتمال المغالاة في التقييم المنهجي لشركات الوقود الأحفوري في الأسواق المالية والقدرة على مواءمة استثماراتنا مع مناخ آمن نسبيًّا في المستقبل.

وانعكاسًا لقوة الأرقام في تحويل النماذج، فإن الأرقام والبيانات التي تدعم الفقاعة الكربونية كانت في صلب القضية المتعلقة بتصفية الوقود الأحفوري، مما يدل على أن الغالبية العظمى من احتياطيات الوقود الأحفوري المعروفة يجب أن يتم تركها في التربة من أجل مواجهة تحديات الاحترار العالمي. وقد كان هذا الإدراك في صميم حركة اتركها في التربة LINGO، والتي ما فتئت تحفز الانتقال إلى الطاقة المتجددة وتقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري. ولعل الأهم من ذلك، أن حركة اتركها في التربة ساعدت على تحريك الحديث حول تغير المناخ من وجهة نظر خفض الانبعاثات إلى التركيز على الحاجة إلى ترك الوقود الأحفوري في التربة، بدون حرقه. بينما نحن لا نستطيع أن نقول أن الشهرة الحالية لحركة اتركها في التربة قد ترجع

فقط إلى حركة تصفية الوقود الأحفوري، وبشكل خاص بما أنه مفهوم يسبق الحملة، فالحركة ساعدت بالتأكيد في وضعه تحت الأضواء[١٧٣]. وعلى سبيل المثال، فإن تركيز مجموعة من الجارديان الإعلامية على تغير المناخ، وحملتها اللاحقة #اتركهفيالتربة، استلهمت من حملات تصفية الوقود الأحفوري في الحرم الجامعي[١٧٤]. وبالإضافة إلى الجارديان، فقد حصلت الحركة على كم متزايد باطراد من التغطية الإعلامية؛ حيث نُشرت آلاف القصص المتعلقة بالتصفية في وسائل الإعلام منذ بدء الحركة.

وعلى مستوى أعمق، كانت هناك تحولات في التفكير النموذجي المتعلق بالمسئولية عن تغير المناخ. وفي السابق، كانت المسئولية عن تغير المناخ تعزى في الغالب إلى أيٍّ من الأفراد[١٧٥] أو الدول بوجه عام، والمنظمات - مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - التي تمثلها[١٧٦]. وقد ساعدت حركة تصفية الوقود الأحفوري على توسيع نطاق المسئولية ليشمل الدور الذي أدته صناعة الوقود الأحفوري في المساهمة في التقدم المحرز في مجال تغير المناخ وعرقلته. وقد ساعدت على تهيئة بيئة يمكن فيها الحديث عن أخلاقيات شركات الوقود الأحفوري، وفضح الطبيعة غير المستدامة لنموذج أعمالها التجارية، وتسليط الضوء على تكتيكاتها المتمثلة في الخداع والتضليل، والبناء على ذلك بإلغاء رخصتهم الأخلاقية والاجتماعية[١٧٧]. ولهذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي التي لم تقوض منتجاتها العلمية بفعل التضليل الإعلامي لصناعة الوقود الأحفوري فحسب، بل أصبحت اقتصاديات الطاقة النظيفة وجدوى الانتقال مقوضة بفعل التضليل الصناعي. وبكلمات بول كراجمان[١٧٨]: «الطاقة القديمة منخرطة في جهد منهجي لتشويه صورة الطاقة المتجددة، التي تشبه بشكل وثيق الطريقة التي دعمت بها «الخبراء» الراغبين في المساعدة على خلق سحابة من الشك حول علم المناخ».

ومن خلال إلغاء الرخصة الأخلاقية والاجتماعية لصناعة الوقود الأحفوري، قد يكون لنشطاء التصفية بعض التأثيرات الأكثر عمقًا. وكما يوضح تقرير برنامج الأصول المتداولة الخاص بجامعة أكسفورد[١٧٩]: من خلال وصم الصناعات المستهدفة «تقريبًا كل حملات التصفية [...] من خدمات البالغين إلى دارفور، من التبغ إلى جنوب إفريقيا، نجحت حملات التصفية في الضغط من أجل التشريعات التقييدية». وبالمثل، يبدو أن السلطة الاجتماعية والسياسية التي تحملها حملة تصفية الوقود الأحفوري ستحفز على وضع تشريعات تقييدية هامة، إذا لم يكن لها دور في القيام بذلك بالفعل. وهذا الأمر بارز بصفة خاصة عندما يقترن باعتبارات تتعلق بالكيفية التي تشكل بها حركة التصفية مجالًا للتدريب على أعمال العدالة المناخية الأوسع نطاقًا، وتعمل كشبكة تضامن وكشريك في حركة العدالة المناخية الأوسع نطاقًا.

آثار حركة تصفية الوقود الأحفوري على بناء التحالفات

كثيرًا ما مهدت نشاطات تصفية الوقود الأحفوري الطريق أمام بناء التحالفات، سواء داخل الحركة أو بين مجموعات العدالة الأخرى. وعلى مستوى واحد، تتيح حركة تصفية الوقود الأحفوري لحملات الحرم الجامعي التواصل المباشر مع المجتمعات المحلية على الخط الأمامي لاستخراج الوقود الأحفوري وتطوير البنية التحتية. على سبيل المثال، نظمت العديد من فصول التصفية بالحرم الجامعي الفعاليات والأنشطة التعاونية للتضامن مع مبادرات تسعير الكربون وحملات ضد إزالة قمة جبلية لأغراض استخراج الفحم MTR، والحفر والتكسير الهيدروليكي في القطب الشمالي[١٨٠]. بالإضافة إلى العدالة البيئية، نظمت العديد من مجموعات التصفية فعاليات بالتعاون

مع حركة (الحيوات السوداء تهم)، والتي تعمل على تقاطع العدالة العنصرية والمناخية[١٨١]. وقد عملت مجموعات أخرى مثل تصفية كولومبيا من أجل مستقبل خالٍ من الوقود الأحفوري، مع حملات تصفية السجون في الحرم الجامعي. وعلاوة على ذلك، فقد أوجدت حملات تصفية الوقود الأحفوري حيزًا لبناء الشبكات بين الجامعات نفسها كما يتضح من شبكة طلبة التصفية.

وغالبًا ما يتم التغاضي عن فوائد أخرى لحملة التصفية من الوقود الأحفوري، فهي أيضًا، على سبيل المثال، مجال للتدريب لمنظمي العدالة المناخية الجدد والشباب، مما يؤدي إلى تنامي حركة تغير المناخ بوجه عام. وتقوم الحركة بتدريب العديد من المنظمين من الطلبة بشكل جماعي، وغالبًا ما تجتذب الطلاب الذين لا يشاركون بالفعل في النشاط البيئي. وهكذا، فإن جيلًا جديدًا من قادة المناخ آخذ في الظهور. وعلاوة على ذلك، تنشئ الحركة أيضًا شبكة يمكن في إطارها تنظيم أحداث أوسع نطاقًا. ومن الأمثلة على ذلك حملة معارضة خط كيستون، وهي العصيان المدني غير العنيف الذي يقوده الشباب ضد خط أنابيب كيستون الذي عقد في مارس ٢٠١٤. وقد نظم هذا الحدث، الذي جمع مئات الشباب إلى واشنطن العاصمة، أساسًا من قبل الطلاب الذين يقومون بتنظيم أنشطة تصفية الوقود الأحفوري في الجامعات في جميع أنحاء البلاد[١٨٢]. وقد سهلت الشبكات والتحالفات التي أنشأتها حملات الحرم الجامعي تنظيم هذا الحدث.

الآثار الدولية لتصفية الوقود الأحفوري

تشكل ديناميات القوة جوهر فهم تغير المناخ والعدالة المناخية. إن القضايا المتأصلة في العدالة هي مجالات مختلفة من السلطة التي تؤثر على

تمكين مختلف الفئات الاجتماعية[١٨٣]. وعادة ما تقوم النخب، في محاولة للحفاظ على الوضع الراهن، «بتزويد الناس بالأطر الذهنية للفهم والتفسير والتفاعل مع العالم»[١٨٤]. هذا المجال من السلطة[١٨٥]. هو أحد المجالات التي تكون فيها المجموعات الضعيفة غير مدركة تمامًا للطريقة المباشرة التي تمارس بها السلطة. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في حالة تغير المناخ، كما يشير كلٌّ من كوفير ونيتزر[١٨٦]. إلى أنه «نادرًا ما توجد حقائق ثابتة أو صراعات تقنية تعرقل أو حتى تمنع توسع الطاقة المتجددة. وبدلًا من ذلك، فإن الهياكل والنخب الراسخة تثير تحديات تحول الطاقة وتحافظ على النظام القائم وقدرتها (السوقية) الخاصة بها من خلال السرديات المقابلة.

في مواجهة سرديات النخبة التي عقدت عملية انتقالية للطاقة النظيفة، ساعدت حركة تصفية الوقود الأحفوري على تحويل ديناميات الطاقة هذه وتمكين الشباب الذين كثيرًا ما يشعرون بالاستضعاف في مناقشات تغير المناخ[١٨٧]. ومن خلال الاستفادة من نفوذ مراكز السلطة والمصداقية؛ مثل المؤسسات الدينية والأكاديمية والخيرية، فإن حركة تصفية الوقود الأحفوري توفر السلطة لصوت النشطاء الشباب وتتحدى سردية صناعة الوقود الأحفوري بشأن الطاقة النظيفة وإمكانيات التصدي لأزمة المناخ. وعندما تم تجميد الشباب السابقين في مساحات؛ مثل الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، ورفض جلوسهم على الطاولة، ساعدت حركة تصفية الوقود الأحفوري على تمكينهم داخل هذه المساحات وخارجها وزودتهم بصوت أعلى، وقفزت بالمحادثات المحلية حول تصفية الوقود الأحفوري التي كانت تجري في حرم الجامعات إلى الساحة الدولية. فعلى سبيل المثال، تتحدى حركة تصفية الوقود الأحفوري السلطات عبر الوطنية للشركات متعددة

الجنسيات في إطار الاتفاقية الإطارية. إن مؤتمر الأطراف العشرين في ليما، بيرو (٢٠١٤)، هو مثال على الكيفية التي ساعدت بها الحركة على التشكيك في شرعية وجود شركات الوقود الأحفوري في محادثات الاتفاقية. خلال القمة، نظم المعهد العالمي لتعقب الكربون وتخزينه حدثًا جانبيًّا تحت عنوان مبدئي «لماذا التصفية إذا ما كان المستقبل مع استخدام الطاقة الأحفورية منخفضة الانبعاثات هو بالفعل حقيقة واقعة؟» وسرعان ما اجتذب الحدث إدانة واسعة النطاق من جماعات المجتمع المدني الحاضرة في المؤتمر[١٨٨]. وقد تغير عنوان الحدث بعد ذلك مرات عديدة، وأغفل ذكر تصفية الوقود الأحفوري. لكن هذه التغييرات لم تمنع اهتمام وسائل الإعلام، لا سيما أن العديد من حملات التصفية استخدمت حضور وسائل الإعلام الاجتماعية لجذب الانتباه إلى الحدث؛ في يوم الحدث، تم تنظيم أعمال احتجاج داخل مركز مؤتمرات الأمم المتحدة، مما أدى إلى حصار كبير للحدث[١٨٩].

وقد أشار العديد من النشطاء إلى العلاقة بين الأخلاقيات وشرعية السماح للملوثين بالدخول في مؤتمر حول تغير المناخ، بحضور شركات التبغ في مؤتمرات القمة الخاصة بمنظمة الصحة العالمية، محتجين بأن شركات الوقود الأحفوري شأنها شأن شركات التبغ، لا يمكن أن تكون جزءًا من الحل[١٩٠]. وتتناقض مثل هذه التطورات مع مؤتمر الأطراف التاسع عشر في السنة السابقة في وارسو، بولندا؛ حيث عقد مؤتمر قمة للرابطة العالمية للفحم بالقرب من مكان انعقاد مؤتمر الاتفاقية الإطارية. وفي قمة الرابطة العالمية للفحم، وافقت الأمينة العامة للاتفاقية الإطارية، كيرستيان فيجيريس، على أن تكون متحدثة رئيسية، على الرغم من احتجاجات جماعات المجتمع المدني[١٩١]. بمقارنة المناسبتين، فإن الأحداث التي وقعت في مؤتمر الأطراف العشرين تمثل استجابة صناعية مختلفة لضغط المجتمع المدني مقارنة

بالتفاعلات السابقة لمؤتمر الأطراف، بينما في مؤتمر الأطراف التاسع عشر، نظمت أحداث لصناعة الوقود الأحفوري دون عوائق، في مؤتمر الأطراف العشرين، خضعت الصناعة لتدقيق معتبر.

ونظرًا لسرعة دورة الطلاب الجامعيين، فقد عمل عدد متزايد من الخريجين على حملات تصفية الوقود الأحفوري. وقد استمر العديد من هؤلاء الخريجين في الانخراط والتنظيم من أجل تغير المناخ - على سبيل المثال مرجان كورتيس، وهو خريج حديث من كلية دارتموث، هو الآن مندوب الشباب في مفاوضات الأمم المتحدة المتعلقة بالمناخ في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في باريس. بالمثل، فإن كايل ميرفي؛ المؤسس المشارك لحملة التصفية بجامعة واشنطن، هو الآن مدير مشارك لشركة «كربون واشنطن»، وهي مؤسسة غير ربحية تدير مبادرة للتصويت بضريبة الكربون في ولاية واشنطن. أما تيدي سميث، وهو أحد النشطاء بحملة التصفية في كلية ميدلبوري، يعمل الآن لصالح مناخ الجيل القادم بهامبشاير، وهي منظمة مكرسة لجعل تغير المناخ قضية انتخابية. ومن المؤكد أن قائمة الناشطين في مجال تصفية الوقود الأحفوري الذين يعملون في الوقت الحالي على العدالة المناخية، ستستمر.

وتشرك الحركة أيضًا الخريجين الأكبر سنًّا في جهودها الرامية إلى التأثير على أمناء الجامعات وإداراتها. ومن الأمثلة على هؤلاء الخريجين من صناع القرار كيرستيانا فيرجيريس؛ الأمينة العامة للاتفاقية الإطارية، التي أقرت مؤخرًا سحب الوقود الأحفوري من كلية سوارثمور، كليتها الأم. وتضم القائمة كورنيل ويست، والممثلة ناتالي بورتمان، اللتين حثتا جامعة هارفارد على التخلص من الوقود الأحفوري. وراء هؤلاء الخريجين المؤثرين، العديد من حملات التخلص من الوقود الأحفوري التي خلقت صناديق

الضمان التي تسمح للخريجين بتحويل تبرعاتهم إلى الصندوق الذي سيكون متاحًا فقط بمجرد أن تتم تصفية الكلية الأم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحملات في بضع عشرات المؤسسات - بما في ذلك جامعة بوسطن وكلية دارتموث - قد تعاونت في صندوق متعدد المدارس للتصفية، والذي يسمح للخريجين بتجميع مواردهم معًا في صندوق الضمانات. بحلول ديسمبر ٢٠١٧، سيتم تقسيم الأموال المستلمة بالتساوي، ولكن فقط بين المدارس التي تمت تصفيتها. ومن خلال مشاركتها مع الخريجين، فإن حركة تصفية الوقود الأحفوري تساعد على نشر حركة التصفية وحركة اتركه في التربة خارج الحرم الجامعي وإلى المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وفي كثير من الأحيان في أماكن قوية ومؤثرة.

مسارات المستقبل

بالنظر إلى المستقبل، يمكن القول بأن حركة التصفية لديها إمكانات متزايدة للمساعدة على تعزيز حركة العدالة المناخية الأوسع نطاقًا وتحفيز سن السياسات المناخية. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى أن حملات التصفية بدأت في المقام الأول في إطار الدول المتقدمة التي كان يُنظر إليها عادة على أنها المتقاعسة داخل حيز الاتفاقية الإطارية؛ مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا وكندا؛ الدول التي يمكن القول أنها تتحمل مسئولية أخلاقية قوية عن العمل وفقًا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة، وهو أمر محوري في الاتفاقية الإطارية ومعظم الحسابات المتعلقة بالعدالة المناخية. في هذه الدول، تساعد الحركة على توفير الحيز السياسي والاجتماعي اللازم لسن سياسات مثل تسعير الكربون، وإصلاح دعم الوقود الأحفوري، والمزيد. وعلاوة على ذلك، فإننا نتوقع من

الحركة أن تلعب دورًا متناميًا في المساعدة على تعزيز الحوار حول التصفية من الكربون والدفع من أجل ١٠٠٪ من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٥٠ مع استمرار نموها[١٩٢].

وعلاوة على ذلك، وفي حين أن العديد من النشطاء (ربما أيضًا) يسارعون إلى التأكيد على أن التصفية لا تتعلق بشكل مباشر بإفلاس صناعة الوقود الأحفوري، فإن التأثير على عالم الاستثمار يتضح بشكل متزايد وينمو بسرعة. وكما أدرك كلٌّ من برنامج جامعة أكسفورد للأصول المتداولة[١٩٣]، وشركة بيبودي للفحم، يمكن لجهود التصفية أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا على الطلب على منتجات الوقود الأحفوري، و«يمكن أن تؤثر بشكل غير مباشر على جميع المستثمرين لتخفيض الوزن في سندات وديون الوقود الأحفوري في محافظها. يبدو، علاوة على ذلك، أن هذه الآثار موجودة بالفعل معنا. على سبيل المثال، وكما ذكر شاون مكارثي[١٩٤]، فإن حركة التجرد من الوقود الأحفوري قد نمت بالفعل إلى شيء أكبر بكثير وأكثر تهديدًا للمنتجين [من مجرد حركة سياسية]؛ حيث يتساءل مديرو صناديق التقاعد والمستثمرون المؤسسيون الآخرون الآن عن العائدات طويلة الأجل التي تقدمها شركات الفحم والنفط.

وعلى غرار عدد من المؤسسات المالية، أصدر بنك HSBC مؤخرًا تقريرًا بحثيًّا يحذر فيه المستثمرين من أن صناعة الوقود الأحفوري معرضة لخطر جاد ومتزايد على الأصول المتداولة من السياسات المناخية والاقتصادات غير المواتية. وفي تقريره، اقترح HSBC عددًا من استراتيجيات التصفية المختلفة وجادل بأن التصفية يمكن أن تؤثر على إنتاج الوقود الأحفوري وتوسع ميزانية الكربون من خلال خلق «الطلب الأقل على الأسهم والسندات [الذي] يزيد في نهاية المطاف من تكلفة رأس المال بالنسبة للشركات ويحد

مـن القـدرة على تمويـل المشـاريع المكلفـة، والـتي تـضر بشـكل خـاص في قطـاع حيـث المشـاريع هي بطبيعتهـا طويلـة المـدى»[١٩٥].

إذا كان بنـك HSBC وعـدد مـن المحللـين على صـواب، فـإن الحركـة تسـتمر في النمـو وتسـاعد على تحويـل مبالـغ كبـيرة مـن رأس المـال. وهنـاك حاجـة ملحـة لمثـل هـذا التحـول؛ لأن المحللـين الماليـين في مبـادرة التصفيـة مـا دون درجتـين مئويتـين[١٩٦] أشـاروا إلى أن «التصفيـة مـن الوقـود الأحفـوري هي جـزء لا يتجـزأ مـن مواءمـة القطـاع المـالي مـع سـيناريو المنـاخ ذي الدرجتـين مئويـة». وتدعـم مطالبتهـم الوكالـة الدوليـة للطاقـة، الـتي تقـدر أنـه إلى جانـب الزيـادة الكبـيرة في اسـتثمارات الطاقـة النظيفـة، سـتكون هنـاك حاجـة إلى التخفيضـات في اسـتثمارات الوقـود الأحفـوري البالغـة ٤,٩ تريليـون دولار أمريكـي، وإلى تحويـل ونقـل مـا قيمتـه ١,٢ تريليـون دولار أمريكـي لتصفيـة الطاقـة الـتي يغذيهـا الوقـود الأحفـوري بحلـول عام ٢٠٣٥، إذا أردنـا تحقيـق هـدف الدرجتـين المئويتـين المتفـق عليـه دوليًّـا. وبالإضافـة إلى ذلـك، ونظـرًا لأننـا نشـهد توسـع حركـة التصفيـة لـكي تسـتهدف البنـوك والمؤسسـات وصناديـق المعاشـات التقاعديـة والمؤسسـات الماليـة الـتي حققـت قـدرًا متزايـدًا مـن النجـاح، فـإن الحركـة تسـاعد بشـكل متزايـد على تحويـل مبالـغ أكـبر بكثـير مـن رأس المـال.

وبينمـا بـدأت حركـة التصفيـة بعـدد قليـل مـن الحمـلات الصغـيرة في الجامعـات في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، فقـد نمـت الحركـة بشـكل كبـير وأصبـح كلٌّ مـن آثارهـا وانتشـارها واسـعي النطـاق وذوي طابـع عالـمي. وبطبيعـة الحـال، فـإن الجهـود المبذولـة للتصفيـة عندمـا ينظـر إليهـا بمعـزل عـن غيرهـا تبـدو غـير كافيـة لمهمـة معالجـة أزمـة المنـاخ؛ لأنهـا لا تعالـج بشـكل مبـاشر جوانـب كثـيرة لمـا هـو مطلـوب لمعالجـة الأزمـة. ومـع ذلـك، وكمـا أبرزنـا، عندما يُنظـر إليهـا في السـياق الأوسـع لحركـة العدالـة المناخيـة المتنامـية، فقـد كانـت

الحركة قوة مضاعفة، وحليفًا، وشريكًا، ساعدت في دفع قضايا مثل «اتركه في التربة»، والعدالة المناخية، وفقاعة الكربون إلى مقدمة الوعي العام التي يمكن أن تساعد على تحفيز بعض التشريعات اللازمة لترك الوقود الأحفوري في التربة. وبالتالي، ففي حين أن الحركة لا تشكل بأي حال من الأحوال الحل الوحيد للأزمة المناخية، فإنها تبرهن بصورة متزايدة على أنها عنصر هام ومحرك للتحالف الأوسع للمجتمع المدني والسياسة والعلوم والصناعة الذين يطورون بديلًا مقنعًا وسردية إيجابية لمواجهة سردية صناعة الوقود الأحفوري وتنفيذها رغمًا عن المقاومة.

١٤

الاستثمار في المستقبل: النرويج، وتغير المناخ، وتصفية الوقود الأحفوري

ماثيو ريمير
جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا، أستراليا

لقد شهدت حركة تصفية الوقود الأحفوري نموًّا هائلًا على مدى السنوات القليلة الماضية - حيث توسعت من تشجيع المؤسسات التعليمية على اعتماد سياسات استثمارية أخلاقية إلى التركيز على المدن وصناديق التقاعد والجمعيات الخيرية الإنسانية. حققت حركة تصفية الوقود الأحفوري طموحات عالمية - في تحدٍّ لصناديق الثروة السيادية والحكومات الوطنية للانخراط في تصفية الوقود الأحفوري، والضغط من أجل تصفية الوقود الأحفوري في محادثات المناخ الدولية - مثل قمة مناخ باريس في عام ٢٠١٥.

ومن خلال استكشاف وتحليل حملة رئيسية لـ«تصفية النرويج»، ينظر هذا الفصل في الجهود الرامية إلى عولمة وتدويل حملة تصفية الوقود الأحفوري. ويستكشف الجزء الأول أصول حركة تصفية الوقود الأحفوري، وتطبيق هذه الاستراتيجيات في سياقات متنوعة. وينظر الجزء الثاني في الحملة الرامية إلى تصفية صندوق النرويج للثروة السيادية من استثمارات الوقود الأحفوري. وقد جرت مناقشات كثيرة حول ما إذا كان القرار الجريء الذي اتخذته النرويج للانخراط في تصفية الفحم سيشجع ويلهم صناديق الثروة السيادية الأخرى للانخراط في تصفية الوقود الأحفوري. وينظر الاستنتاج في

الجهود الرامية إلى إدخال تصفية الوقود الأحفوري كمبادرة سياسية للدول القومية كخيار للسياسة العامة في القانون الدولي للمناخ.

تصفية الوقود الأحفوري

كان للحركة أصولها في فيرمونت المتمثلة في الأكاديمي والفيلسوف بيل ماكبين[١٩٧]، وشبكة المناخ، 350.org، والتي دعت إلى تصفية الوقود الأحفوري من قبل المدارس والجامعات. وقد قدم الناشط المناهض للفصل العنصري، بوب ماسي[١٩٨]، إلهامًا كبيرًا لحركة تصفية الوقود الأحفوري. وقد أثبتت استراتيجية التجريد من النظام العنصري التي وضعها ماسي أنها وسيلة فعالة لدعم الطلاب والموظفين المؤيدين لسياسات الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. نصح ماسي بيل قائلًا: «نظرًا لشدة أزمة المناخ، وهو مطلب مماثل أن تقوم مؤسساتنا بتصفية المخزون من الشركات التي تدمر الكوكب لن يكون أمرًا مناسبًا فقط ولكنه فعال [...] يجب علينا قطع العلاقات مع أولئك الذين يستفيدون من تغير المناخ - الآن»[١٩٩]. كما أن نشطاء الأبالاش المناهضين لإزالة قمة الجبل قد ألهموا حركة تصفية الوقود الأحفوري. وكما أشارت نعومي كلاين إلى أن حركة التصفية «ظهرت بشكل عضوي من مختلف المحاولات على غرار بلوكاديا لمنع استخراج الكربون من مصدره - على وجه التحديد، للخروج من الحركة ضد إزالة قمة الجبل في أبالاتشي لاستخراج الفحم، والتي كانت تبحث عن تكتيك للضغط على شركات الفحم التي أكدت أنهم كانوا غير مبالين بالرأي المحلي»[٢٠٠].

«احسب الحسبة»

كجـزء مـن جولـة «احسـب الحسـبة»، قـام كلٌّ مـن بيـل ماكبـين، و 350.org، و«عالـم خـالٍ مـن الوقـود الأحفـوري»، بالترويـج للحركـة لتشـجيع تصفيـة الوقـود الأحفـوري في الصنـاعات. واعـترف ماكبـين بـأن الحـركات نـادرًا مـا تكـون لهـا نتائـج يمكـن التنبـؤ بهـا. غـير أنـه أكـد أن «الحملـة الـتي تضعـف المكانـة السياسـية لصناعـة الوقـود الأحفـوري تزيـد بوضـوح مـن فـرص اعـتزال الفواصـل الخاصـة بهـا»[٢٠١].

واعتـبرت نعـومي كلايـن[٢٠٢] أن «تكتيكًـا آخـر ينتـشر بسرعـة مذهلـة هـو الدعـوة إلى مؤسسـات المصلحـة العامـة مثـل الكليـات والمنظمـات الدينيـة والحكومـات البلديـة لبيـع أي مخزونات ماليـة لديهـا في شركات الوقـود الأحفوري». وقـد ركـزت حركـة تصفيـة الوقـود الأحفـوري في بـادئ الأمـر على المـدارس والجامعـات. ولاحظـت كلايـن[٢٠٣] «أن الشـباب لديهـم سـلطة أخلاقيـة خاصـة في الدفـع بهـذه الحجـة لمديـري مدارسـهم: هـذه هي المؤسسـات المكلفـة بإعدادهـا للمسـتقبل؛ ولذلـك فـإن مـن قبيـل المداهنـة الزائـدة لتلـك المؤسسـات نفسـها أن تقـوم بالاسـتفادة مـن الصناعـة الـتي أعلنـت الحـرب على المسـتقبل على أكـثر المسـتويات أساسـية».

كمـا لاحظـت أيضًـا أن الاسـتراتيجية مصممـة لإزالـة الاحـترام الاجتمـاعي لـشركات الوقـود الأحفـوري: «الهـدف النهـائي هـو منـح شركات النفـط نفـس وضـع شركات التبـغ، الأمـر الذي سـيجعل مـن الأسـهل تقديـم مطالـب مهمـة أخـرى - مثـل الحظـر على التـبرعات السياسـية مـن شركات الوقـود الأحفـوري وعلى الإعـلان عـن الوقـود الأحفـوري على شاشـة التليفزيـون (لنفـس الأسـباب الصحيـة العامـة الـتي تحظـر بـث الإعلانـات الخاصـة بالسـجائر)». وأعربـت عـن أملهـا في أن يكـون هنـاك «مجـال للنقـاش الجـاد حـول مـا إذا كانـت هـذه الأربـاح غـير مشروعـة؛ بحيـث تسـتحق أن يتـم الاسـتيلاء عليهـا وإعادة اسـتثمارها في حلـول لأزمـة المنـاخ»[٢٠٤].

وفي مقال آخر، أوضحت كلاين[٢٠٥] أن سياسات تصفية الوقود الأحفوري اعتمدت من قبل جامعة ستانفورد، وجامعة جلاسكو، وروكفيللرز. وتساءلت عما إذا كانت شركات الوقود الأحفوري - التي أضرت بالبيئة الطبيعية طويلًا - قد أصبحت أيضًا سامة في مجال العلاقات العامة. تحت ضغط من منظمة جرينبيس، حتى مبادرة «اتركه في التربة» أنهت علاقتها طويلة الأمد مع شركة شيل[٢٠٦]. وأشارت كلاين[٢٠٧] إلى ما يلي: «جميع الحركات، في جوهرها، تهدف إلى الشرعية الأخلاقية لشركات الوقود الأحفوري والأرباح التي تتدفق منها [...] وتقول هذه الحركة أنه من غير الأخلاقي أن تكون مرتبطة بصناعة يقوم نموذج أعمالها على زعزعة الاستقرار المتعمد لنظم دعم الحياة في الكوكب».

حكومات المدن وصناديق المعاشات التقاعدية

بالإضافة إلى الجامعات، كان هناك أيضًا تركيز على حكومات المدن وصناديق المعاشات التقاعدية[٢٠٨]. وقد حث بيل ماكبين صناديق المعاشات التقاعدية على الكف عن الاستثمار في الوقود الأحفوري، مشيرًا إلى أنه «لا معنى لاستثمار أموال التقاعد في شركة تعني خطة أعمالها أنه لن يكون هناك أرض للتقاعد عليها»[٢٠٩]. وفي سان فرانسيسكو، اقترح المستشار جون أفالوس أن يسحب صندوق التقاعد الخاص بالمدينة أمواله من الاستثمار في الوقود الأحفوري[٢١٠]. وعلق ماكبين على هذا الاقتراح: «إن منطقة الخليج سوف تنفق المليارات للتكيف مع تغير المناخ - وهو أمر ليس له معنى على الإطلاق أن يتم الاستثمار في وقت واحد في الشركات لجعل هذا العمل ضروريًّا»[٢١١]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، قامت عدد من المدن

التقدمية – مثل سياتل[٢١٢]، وبورتلاند[٢١٣] – بدعم مبادرات تصفية الوقود الأحفوري. وقد مرر المجلس التشريعي للولاية في ولاية كاليفورنيا مشروع قانون لتصفية الكربون من الفحم[٢١٤]. وفي أستراليا، ومدن مثل فريمانتل[٢١٥]، كانبيرا[٢١٦] نيوكاسل[٢١٧] وملبورن[٢١٨] وبلدات مثل لايزمور، والمجالس المحلية في ليشهارت، وماريكفيلي ومورلاند قد اعتمدت جميعها سياسات تصفية الوقود الأحفوري. وفي نيوزيلندا، اعتمد دينيدن وكنيسة المسيح سياسات تصفية الوقود الأحفوري[٢١٩]. وقد دعمت مدينة فيكتوريا في كندا تصفية الوقود الأحفوري[٢٢٠]. وفي النرويج، قررت مدينة أوسلو أيضًا تصفية الوقود الأحفوري[٢٢١].

الجمعيات الخيرية، والهيئات الإنسانية، والمؤسسات الدينية

وقد احتضنت مجموعة من الجمعيات الخيرية والإنسانية – بما في ذلك مؤسسة روكفلر، ومؤسسة صندوق الأطفال للاستثمار، ومؤسسة KR، والممثل ليوناردو دي كابريو ومؤسسة ليوناردو دي كابريو– تصفية الوقود الأحفوري[٢٢٢]. كانت هناك حملة منسقة من قبل صحيفة الجارديان تدعى «اتركه في التربة»، والتي سعت إلى تشجيع مؤسسة جيتس الخيرية ومؤسسة ويلكم ترست على تصفية الوقود الأحفوري[٢٢٣]. كما اتخذ المهنيون في مجال الصحة في جميع أنحاء العالم قرارًا بالمشاركة في تصفية الوقود الأحفوري[٢٢٤]. واجتذبت المؤسسات الدينية أيضًا سياسات الاستثمار الأخلاقية[٢٢٥]، والتزمت منظمات مثل مجلس الكنائس العالمي بالانخراط في تصفية الوقود الأحفوري.

تأثير حركة تصفية الوقود الأحفوري

وقد كان هناك قدر متزايد من المنح الدراسية عن الأثر الرمزي والعملي لحركة تصفية الوقود الأحفوري. وقد اضطلع البروفيسور بن كالديكوت ومجموعته في جامعة أكسفورد بعمل مكثف على الأصول المتداولة. وتزعم المجموعة أن «حملات التصفية من الأصول ستكون على الأرجح في أكثر حالاتها فعالية في إطلاق عملية وصم شركات الوقود الأحفوري»[٢٢٦].

لاحظ جيريمي ليجيت، في كتابه «طاقة الأمم»[٢٢٧]، أن هناك ضغوطًا مؤسسية متزايدة على شركات الوقود الأحفوري لمعالجة المخاطر المناخية: «عدم التصدي لخطر الكربون غير القابل للاحتراق يمكن أن يترك اللاعبين عرضة لشطب الأصول المادية وإهدار الاستثمار، وكلاهما يمكن أن يدمر قيمة المساهمين». وأشار إلى أن 350.org والمجتمع المدني قدمًا ضغطًا إضافيًّا، مطالبين بأن تنخرط مجموعة من المؤسسات في تصفية الوقود الأحفوري. ويأمل ليجيت: «مع ضغط المواطن باستخدام لغة الأخلاق الخاصة بـ 350.org، والضغط المؤسسي باستخدام لغة تعقب الكربون في رأس المال، نحن نقف لإنشاء حركة الكماشة»[٢٢٨].

وضع تيم فلانري – مستشار في مجلس المناخ – في كتابه «جو الأمل»[٢٢٩]. تأثير حركة تصفية الوقود الأحفوري في الاعتبار. ولاحظ أن «الاعتراف بأن شركات الوقود الأحفوري تبالغ في تقديرها بصورة أساسية؛ لأن معظم أصولها لا يمكن استخدامها إذا أردنا أن يكون لدينا مناخ مستقر، وقد أدى ذلك إلى قيام المستثمرين ببيع أسهمهم في مختلف الصناعات القائمة على الوقود الأحفوري»[٢٣٠].

وفي «فقاعة الكربون» نظر جيف روبن في تأثير حركة تصفية الوقود الأحفوري. وأشار إلى أنه «نظرًا للأداء السيئ تاريخيًّا للاستثمارات ذات الدوافع الأخلاقية، فإن النزوح الجماعي - على الأقل للوهلة الأولى - أمر مفاجئ»[٢٣١]. ويلاحظ روبن أن هناك مبررات مقنعة لتصفية الوقود الأحفوري: «إذًا، في هذه الأيام، قد أصبحت تصفية الاستثمارات من الكربون سيناريو يفوز فيه الجميع، وخطوة سهل القيام بها إلى حدٍّ ما بالنسبة للمؤسسات المستثمرة». ويعلق على ذلك، من الناحية الأخلاقية، بأن «تصفية النفط أو الفحم أو الغاز الطبيعي يبدو جيدًا في عالم يزداد فيه الضمير»[٢٣٢]. وعلاوة على ذلك، لاحظ روبن أن تصفية الوقود الأحفوري أصبحت جذابة من الناحية المالية، بالنظر إلى المخاطر المرتبطة بالأصول الكربونية المتداولة: «وبما أن الدول في جميع العالم تتخذ على نحو متزايد تدابير لتضييق الخناق على انبعاثات الكربون، فإن المحفظة الاستثمارية الخاصة بك ستدر عوائد أعلى إذا لم تكن تحتفظ بأي مخزون من الفحم أو النفط أو الغاز»[٢٣٣].

وقد كانت حركة تصفية الوقود الأحفوري مؤثرة بشكل غير عادي خلال فترة قصيرة من الزمن، بما قيمته ٢,٦ تريليون دولار أمريكي اعتبارًا من سبتمبر ٢٠١٥. وخلص تقرير مستشاري أرابيلا[٢٣٤] إلى أن «تصفية الوقود الأحفوري والاستثمار في الطاقة النظيفة قد مكن آلاف المؤسسات والأفراد في جميع أنحاء العالم من اتخاذ إجراءات مباشرة بشأن المناخ؛ حيث التزمت ٤٣٦ مؤسسة، و٢٠٤٠ فردًا، عبر ٤٣ دولة بتصفية ما يمثل ٢,٦ تريليون دولار أمريكي من الأصول[٢٣٥]. ولاحظ التقرير ما يلي: «أن تزايد احتمالات تنظيم الكربون على المدى القريب قد أوجد مخاطر مالية على المحافظ المعرضة لأصول الوقود الأحفوري، مما دفع النمو المتسارع في التصفية من الموارد في قطاعات جديدة بما في ذلك صناديق المعاشات

التقاعدية والمؤسسات الاستثمارية الخاصة[٢٣٦]. ووجد التقرير أنه «في الوقت نفسه، فإن المنظمات التي تحركها البعثات تقدم حججًا أخلاقية قوية لتصفية الاستثمارات؛ حيث تواصل الطوائف الدينية والجامعات ومنظمات الرعاية الصحية والمؤسسات دفع النمو الملحوظ في الالتزامات[٢٣٧]. وشدد التقرير على: «أنهم جنبًا إلى جنب يرسلون إشارة واضحة بأنهم يعتبرون استثمارات الوقود الأحفوري محفوفة بالمخاطر في عالم مقيد بالكربون»[٢٣٨].

صندوق الثروة السيادية النرويجي: الاستثمار الأخلاقي، والطاقة المتجددة، وتغير المناخ

في عامي ٢٠١٤، و٢٠١٥، جرت مناقشة عامة هامة حول ما إذا كان ينبغي لصندوق الثروة السيادية في النرويج أن يستثمر في الطاقة المتجددة؛ ويقوم بالتصفية من الوقود الأحفوري؛ والانخراط في الاستثمار الأخلاقي. وبمبلغ ضخم بلغ ٨٤٠ مليار دولار أمريكي، يمتلك صندوق الثروة السيادية في النرويج ١٪ من جميع الشركات المسجلة في العالم والتي تتوزع استثماراتها عبر أكثر من ٨ آلاف شركة في ٨٢ دولة. وقد أنشئ الصندوق، الذي يشكل فائض الإيرادات الضريبية النرويجية من إنتاج النفط والغاز، في عام ١٩٩٠، وذلك بشكل جزئي في محاولة لإدارة آثار تقلب أسعار النفط. وفي عام ٢٠١٤، واجهت النرويج تحديًا جديدًا - الموارد النفطية التي استمدت ثروتها من البداية إلى ذروتها. وبالتالي، فإن النرويج تخوض حاليًّا نقاشًا شاملًا حول ما ينبغي فعله بشأن ثروتها الكبيرة من النفط، بما في ذلك استعراض ما إذا كانت ستقوم بتصفية الصندوق من جميع شركات الفحم والبترول والغاز.

وفي مايو ٢٠١٥، قدمت الحكومة النرويجية خططًا لوضع معيار جديد للمناخ لاستبعاد الشركات من صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي

العالمي. وقالت وزير المالية، سيف ينسن: «تتوقع اللجنة من الحكومة أن تقترح معيارًا ملموسًا وجديدًا قائمًا على المنتجات في الميزانية الوطنية لسنة ٢٠١٦ هذا الخريف، والمعيار الجديد الذي سيوضع في ١ يناير ٢٠١٦[٢٣٩]. وأضافت قائلة: «ستتابع الحكومة مداولات البرلمان، وستطلب المشورة في إطار عملها من بنك نورجس ومجلس الأخلاقيات»[٢٤٠].

وتعتقد اللجنة الدائمة المعنية بالشئون المالية والاقتصادية في البرلمان النرويجي أنه من المناسب إدخال معيار جديد قائم على المنتجات يستهدف شركات التعدين ومنتجات الطاقة، والتي لها جزء كبير من أعمالها ودخلها المتصل بالفحم. ورأت اللجنة أن هذه القاعدة ستؤثر على الشركات التي تستند إلى ٣٠٪ أو أكثر من أنشطتها على الفحم و/ أو تجني ٣٠٪ أو أكثر من إيراداتها من الفحم.

الاستثمار في الطاقة المتجددة

في مارس ٢٠١٤، أعلنت رئيسة الوزراء النرويجية إرنا سولبرج عن خطط حكومتها لاستثمار نسبة كبيرة من صندوق الثروة السيادية للبلاد في مجال الطاقة المتجددة في محاولة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتصدي لتغير المناخ. وأشارت إلى أن «هذه الحكومة تأخذ المشاكل البيئية على محمل الجد ولكن علينا أن نلقي نظرة جيدة على كيفية التعامل من خلال الاستثمارات الإيجابية في مجال الطاقة المتجددة في الشركات المستدامة في الخارج من خلال الصندوق»[٢٤١]. وأكدت سولبرج: «من المهم أن تقود النرويج الطريق إلى ما وراء حدودها»[٢٤٢].

وقد أعلنت وزيرة المالية النرويجية سيف ينسن، في خطاب ألقته في إبريل ٢٠١٤، أن الصندوق سيضاعف استثماراته في المصادر المتجددة إلى

حوالي ٨ مليارات دولار أمريكي. وقالت: «إن النطاق المتزايد الذي نعطيه للاستثمارات الخضراء سيساعد على قدرة الصندوق على إدارة الاستثمارات في هذا المجال بشكل فعال». غير أنها حذرت من أن الصندوق ليس أداة لتعزيز الاستثمارات الحكومية في الأسواق الناشئة أو المصادر المتجددة للطاقة[٢٤٣]. وقد وصفت شقيقتها، نينا ينسن؛ المدير التنفيذي للصندوق العالمي للحياة البرية بالنرويج، التغييرات بالـ«الفول السوداني»، قائلة: «يمكن للنرويج أن تحدث فرقًا كبيرًا في العالم...هذا الإعلان يقصر عن تلبية توقعات شعب النرويج والعالم»[٢٤٤]. وأجابت: «كل قرار تتخذه النرويج بشأن هذا الصندوق يرسل إشارات في جميع أنحاء العالم»[٢٤٥].

وعلى الرغم من ذلك، فقد دعا تيري أوسموندسن من مؤسسة المناخ النرويجية إلى المزيد من الطموح: «إذا سمح للصندوق باستثمار ما يصل إلى ٥٪ - مساويًا للهدف المحدد لاستثماراته العقارية - من إجمالي أصوله في البنية التحتية المتصلة بالطاقة المتجددة، فيمكن للصندوق في المتوسط تخصيص مبلغ في حدود ١٠ مليار دولار أمريكي سنويًا لسوق الاستثمار في الطاقة الخضراء من ٢٠١٥ فصاعدًا»[٢٤٦]. وأعرب أوسموندسن عن أمله في أن يجعل هذا الاستثمار صندوق الثروة السيادية النرويجي واحدًا من أكبر المستثمرين الوحيدين في العالم في مجال الطاقة النظيفة.

في عام ٢٠١٤، دعا دعاة الطاقة النظيفة النرويج إلى اقتفاء أثر الدانمارك من خلال الالتزام باستثمار ٥٪ من الصندوق في البنية التحتية للطاقة المتجددة - وهو مستوى من الاستثمار يقولون أنه سيكون مغيرًا للعبة قطاع الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي. ولكن بوضع الأسئلة المتعلقة بنسبة ١٪ مقابل ٥٪ جانبًا، يشير النشطاء إلى أن استثمارات النرويج الخضراء لا تعني إلا القليل بينما يواصل الصندوق الاستثمار في كميات هائلة من

الوقود الأحفوري. وعززت القضية المتعلقة بزيادة الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة بتقرير الأمم المتحدة عن التخفيف من آثار تغير المناخ - الذي أوصى بزيادة هائلة في الطاقة المتجددة لتفادي الكوارث المناخية[٢٤٧].

وأشارت حكومة النرويج[٢٤٨] إلى أن «التقرير المقدم إلى البرلمان يعلن أن نطاق ولايات الاستثمار المتصلة بالبيئة [...] سيتم توسيعه إلى ما بين ٣٠، و٦٠ بليون كرونة نرويجية»، وأنه قد تم أيضًا الشروع في عملية لدراسة ما إذا كان ينبغي أن يسمح الصندوق باستثمارها في البنية التحتية غير المدرجة، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة المتجددة.

الاستثمار الأخلاقي

وقد استبعد صندوق الثروة السيادية النرويجي عددًا من الشركات من الصندوق الحكومي للمعاشات التقاعدية، بما في ذلك الشركات الضالعة في إنتاج الأسلحة - مثل الألغام الأرضية، والذخائر العنقودية، وإنتاج الأسلحة النووية - التي تنتهك المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان[٢٤٩] كما حظر الصندوق الاستثمار في شركة ضالعة في بيع الأسلحة والمواد العسكرية إلى بورما، وفي الشركات التي ساهمت -عن طريق الأعمال أو الامتناع - في الأضرار البيئية الشديدة، وفي الشركات الضالعة في إنتاج التبغ، وكذلك في الضالعين في الانتهاكات الخطيرة أو المنهجية لحقوق الإنسان أو المعايير الأخلاقية الأساسية أو حقوق الأفراد في حالات الحرب أو النزاع.

وقد تأثر عدد من شركات التعدين بالحظر - بما في ذلك شركات: Sesa Sterlite; WTK Holdings Berhad; Ta Ann Holdings Berhad; Zijin Mining Group; Volcán Compañía Minera; Lingui Developments

Berhad Ltd.; Samling Global Ltd.; Norilsk Nickel; Barrick Gold Corporation; Rio Tinto plc.; Rio Tinto Ltd.; Madras Aluminium Company; Sterlite Industries Ltd.; Vedanta Resources plc.; Freeport-McMoRan Copper & Gold Inc. International Tbk PT ومن الجدير بالذكر أنه في أكتوبر عام ٢٠١٥، وُضعت شركة تحت المراقبة بسبب خطر الأضرار البيئية الشديدة[٢٥٠].

كما أكد مديرو صندوق الثروة السيادية في النرويج على الحاجة إلى توحيد وتعزيز الإبلاغ العالمي عن المخاطر المناخية. وشددوا على ما يلي: «نتوقع من الشركات وضع استراتيجيات لإدارة المخاطر المتعلقة بتغير المناخ والإبلاغ عما تقوم به للحد من مخاطر تغير المناخ التي تؤثر سلبًا على ربحيتها»[٢٥١]. وكانت أخلاقيات استثمارات الصندوق محور تركيز رئيسي منذ عام ٢٠٠٤، عندما أنشئ مجلس مستقل للأخلاقيات ليسترشد به في قرارات الصندوق الاستثمارية. وبتوجيه من المجلس، قام مدير الصندوق - البنك المركزي النرويجي - بالفعل بفرز عدد من الشركات لأسباب تتعلق بالبيئة والصحة وحقوق الإنسان. واعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٥، يتخذ المجلس التنفيذي لبنك نورجس قرارات فيما يتعلق بالاستبعادات - بدلًا من وزارة المالية.

تصفية الوقود الأحفوري

شهد البرلمان النرويجي جدلًا حول ما إذا كان صندوق الثروة السيادية في النرويج يجب أن يذهب إلى أبعد من ذلك، وأن يتخلص من الفحم والنفط والغاز. وفي عام ٢٠١٤، أشارت سيف ينسين إلى أن «الاستبعاد الأخلاقي هو أداة محدودة نسبيًّا - كمستثمر مالي لا يمكننا أن «نبيعها بالكامل» للخروج من المشاكل المحتملة في حافظة الاستثمارات»[٢٥٢]. ولاحظت أيضًا: «قد لا

يكـون الاسـتبعاد أيضًـا أفضـل طريقـة لتشـجيع التغيـير في الـشركات، أو لحمايـة القيمـة الماليـة لاسـتثمارات الصنـدوق». وهي تـرى أن الاسـتبعاد كمـا اسـتخدمه الصنـدوق هـو «تدبـير يلجـأ إليـه كمـلاذ أخـير» وأنـه مخصـص لأشـد الحـالات خطـورة».

وفي عام ٢٠١٤، وضعـت حكومـة النرويـج مراجعـة، بإنشـاء مجموعـة خـبراء لتقييـم مـا إذا كان اسـتبعاد الاسـتثمارات في شركات الفحـم والنفـط يشـكل اسـتراتيجية أكـثر فعاليـة لمعالجـة قضايـا المنـاخ وتعزيـز التغيـير في المسـتقبل مـن ممارسـة الملكيـة وممارسـة النفـوذ. وكانـت شركات المـوارد الأسـترالية؛ مثـل شركـة BHP Billiton، وشركـة وودسـايد للبـترول، وشركـة وايـت هيفـين للفحـم، متوتـرة بشـأن تلـك المراجعـة؛ بسـبب الاسـتثمارات الكبـيرة الـتي يحتفـظ بهـا صنـدوق الـثروة السـيادية النرويـجي[٢٥٣]. كمـا أن الصنـدوق أيضًـا هـو أحـد المسـاهمين في شركات Glencore Xstrata، وأنجلـو أمريـكان، وشـيل، وإكسـون موبيـل، وBP، وشـيفرون.

وفي مايـو ٢٠١٥، شـنت مجموعـة «عالـم خـالٍ مـن الوقـود الأحفـوري» حملـة عالميـة لتشـجيع النرويـج على تصفيـة الوقـود الأحفـوري. وقالـت المجموعـة: «حـان الوقـت لأكـبر صنـدوق وطـني في العالـم للتوقـف عـن التربـح مـن تدمـير المنـاخ»[٢٥٤]. وفي ذلـك العـام، أعلنـت حكومـة النرويـج أنـه سـيكون هنـاك معيـار جديـد للمنـاخ لاسـتبعاد الـشركات مـن صنـدوق المعاشـات التقاعديـة الحكـومي العالـمي:

وقـد درسـت مجموعـة مـن الخـبراء أدوات السياسـة العامـة المتاحـة للصندوق فيمـا يتعلـق بقضايـا المنـاخ. وقـد عمـم التقريـر المقـدم مـن المجموعـة للتشـاور بشـأنه. سـتقدم الحكومـة، في ضـوء التقريـر والتعليقـات الاستشـارية، معيـارًا

جديـدًا للاسـتبعاد قائمًـا على السـلوك يهـدف إلى «الأفعـال والإغفـالات الـتي تنطـوي، على مسـتوى الشركـة الإجمـالي وبدرجـة غـير مقبولـة، على انبعاثـات غازات الاحتبـاس الحـراري». وهـذا المعيـار واسـع النطـاق، ولا يقتـصر على قطـاعات أو أنـواع معينـة مـن غازات الاحتبـاس الحـراري. كمـا ستسـتوعب التغيـيرات المعياريـة في هـذا المجـال مـع مـرور الوقـت. وهـذه الصيغـة مطابقـة للصيغـة الـتي اقترحهـا المجلـس المعـني بالأخلاقيـات في تعليقاتـه الاستشـارية. وقـد اعتمـدت الهيئـات السياسـية معايـير ذات دوافـع أخلاقيـة لاسـتبعاد الـشركات مـن صنـدوق المعاشـات التقاعديـة الحكـومي العالـمي. وتسـتند بعـض هـذه المعايـير إلى المنتجـات الـتي تنتجهـا الـشركات، في حـين أن البعـض الآخـر يسـتند إلى سـلوك الـشركات. والقصـد مـن وراء المعايـير الأخلاقيـة هـو الحـد مـن خطـر اسـتثمار الصنـدوق في الـشركات الـتي تسـهم في أو المسـئولة عـن الانتهـاكات الجسـيمة للقواعـد الأخلاقيـة[٢٥٥].

وقـد وافقـت حكومـة النرويـج على «التقييـم المهـني لمجموعـة الخـبراء بـأن الدوافـع الأخلاقيـة لاسـتبعاد جميـع شركات الفحـم والنفـط اسـتنادًا إلى منتجاتهـا لـن تكـون مناسـبة»؛ وأن «إنتـاج الطاقـة أو اسـتخدام الطاقـة أو انبعاثـات ثـاني أكسـد الكربـون لهـذه الـشركات لا يمكـن أن يقـال في حـد ذاتـه أنـه يتعـارض مـع القواعـد الأخلاقيـة المقبولـة عمومًـا»[٢٥٦]. وأشـارت حكومـة النرويـج أيضًـا إلى رأي مجموعـة الخـبراء الذي مفـاده أن اسـتخدام الصنـدوق كأداة للسياسـة المناخيـة سـيكون غـير مناسـب وغـير فعـال. وقالـت وزيـرة الماليـة، سـيف ينسـن: «إن التدابـير الـتي اتخذتهـا الحكومـة تسـتند إلى توافـق واسـع في الآراء بشـأن دور الصنـدوق بوصفـه مسـتثمرًا ماليًّـا، وهـو مـا يـسر الإدارة القويـة وطويلـة الأجـل لمدخراتنـا»[٢٥٧].

وقـد أيـدت القـرار جميـع الأحـزاب الرئيسـية في النرويـج. تبـنى راسـموس

هانسون، عضو البرلمان عن الحزب الأخضر في النرويج، وجهة نظر أقوى حول أهمية القرار: «لقد عبرنا خطًّا هامًّا بإعلان الصندوق كأداة للسياسة المناخية»[٢٥٨]. وتوضح هذه المناقشة لمعيار المناخ الجديد أن القرار متحيز فيما يتعلق بتصفية الوقود الأحفوري. ومع ذلك، فقد اجتذب القرار قدرًا كبيرًا من الاهتمام العام، بسبب حجم ونطاق صندوق الثروة السيادية[٢٥٩].

أهمية القرار النرويجي

لقد كان هناك نقاش حول ما إذا كان قرار صندوق الثروة السيادية النرويجي سيؤدي إلى موجة من التصفية الواسعة للوقود الأحفوري من جانب مجموعة من الجهات الفاعلة الأخرى[٢٦٠]. على سبيل المثال، قال مارك كامبانالي؛ مؤسس مبادرة تعقب الكربون: «إن أهمية قرار النرويج ترجع إلى حجمها ومدى انتشارها، فإن ذلك سيكون بمثابة إشارة رئيسية للمستثمرين الآخرين لاتباعها». وقال توم سانزيللو؛ المراقب المالي السابق لولاية نيويورك الذي أشرف على صندوق للمعاشات التقاعدية بقيمة ١٥٦ مليار دولار أمريكي، إن تحرك النرويج من المحتمل أن يثير الآخرين ليفعلوا الشيء نفسه». وعلقت هيفا تشانكنج، من منظمة إرجوالد الألمانية غير الحكومية، والتي كتبت العديد من التقارير المالية حول صندوق الثروة النرويجي، بأن: «أسواق الفحم في خضم تدهور هيكلي موجع على الصعيد العالمي، وأن هذا سيرسل إشارة قوية إلى المستثمرين في جميع أنحاء العالم. فالفحم هو وقود الماضي»[٢٦١].

وكانت مجموعات المجتمع المدني حذرة بشأن هذا القرار؛ لما له من شأن كبير. وأشارت أوراق الإحاطة إلى أن الكثير سيتوقف على كيفية تنفيذ القواعد الجديدة في النرويج[٢٦٢] وقد اتفقت منظمات جرينبيس، والصندوق

العالمي للحياة البرية، والمستقبل في أيدينا، و350.org، وإيرجوالد، على: «أن تكون تصفية الفحم هي الخطوة الأولى للنرويج وليس الأخيرة»[٢٦٣]. وقالت جماعات المجتمع المدني أنها ستشن حملة لكي يستثمر الصندوق ما لا يقل عن ٥٪ من قيمته في المصادر المتجددة، ولا سيما في الاقتصادات الناشئة، ومن أجل التصفية الكاملة لجميع أنواع الوقود الأحفوري؛ بينما أكد نشطاء المناخ أنه بالنسبة للنرويج نفسها، ينبغي أن يكون هدفهم هو الانتقال من النفط والغاز إلى الوظائف الخضراء في المستقبل. وفي رأيهم، «إننا نقترب بسرعة من الوقت الذي لا يمكن فيه لأي دولة أن تعتمد على الوقود الأحفوري في اقتصادها أو في أمن الطاقة الخاص بها»[٢٦٤].

بالإضافة إلى تصفية الفحم، طالبت رئيسة الوزراء النرويجية، إرنا سولبرج، بسعر عالمي للكربون ووضع حد للإعانات الخاصة بالوقود الأحفوري[٢٦٥]. وبهذا المعنى، أعلن جارها، رئيس وزراء السويد، ستيفان لوفان، أن بلاده ستعمل من أجل أن تصبح «واحدة من أول دول الرفاه الخالية من الوقود الأحفوري في العالم»[٢٦٦].

ومن المأمول أن يقود صندوق الثروة السيادية النرويجي الطريق لصناديق الثروة السيادية الرئيسية الأخرى، وصناديق المعاشات التقاعدية، ومصارف التنمية والحكومات لخفض استثماراتها في الوقود الأحفوري. وقد أشار بنيامين ريتشاردسون[٢٦٧] إلى أن صندوق الثروة السيادية في النرويج يمكن أن «يساعد على إضفاء الطابع المؤسسي على مبادئ المساواة بين الأجيال، والتنمية المستدامة في سياق الأسواق المالية».

بالنظر إلى التطورات السريعة فيما يتعلق بتصفية الوقود الأحفوري، لاحظت شارلوت وود من 350.org أستراليا، أن هذه القرارات ليست سوى

البداية، وأن نهاية الفحم «تكتسب بالفعل قبولًا متزايدًا من هاي ستريت، إلى وول ستريت، بينما يقوم المستثمرون بتصفية المليارات من الدولارات من هذا الوقود الأحفوري الأكثر قذارة»[٢٦٨]. وأشارت مع ذلك إلى أن «نهاية الفحم لن تحل أزمة المناخ»، مضيفة «إذا كنا نريد كوكبًا قابلًا للحياة، فنحن بحاجة إلى الاستغناء عن جميع أنواع الوقود الأحفوري، بما في ذلك النفط والغاز». وعلاوة على ذلك، سلطت وود الضوء على الحالة المالية لتصفية الوقود الأحفوري قائلة: «بالإضافة إلى آثارها المدمرة على صحتنا ومناخنا ومجتمعاتنا، فإن معظم مخزونات الفحم قد ساءت؛ بحيث أصبحت استثمارات خاسرة بالمعايير المالية وحدها». وأشارت إلى أن «المستثمرين الحاذقين مثل جامعة ستانفورد، بوقفها الذي يقدر بقيمة ١٨ مليار دولار، وصندوق الثروة السيادية النرويجي، المقدر بمبلغ ٩٠٠ مليار دولار، يخرجون بأموالهم من الاستثمار في الفحم». وفي رأيها إن هذه القرارات «تبعث برسالة قوية إلى الحكومات بأن الاقتصاد الذي يغذيه الفحم لا يتوافق مع كوكب قابل للحياة»[٢٦٩].

وقد دارت مناقشات كثيرة حول ما إذا كان ينبغي لصندوق المستقبل الأسترالي أن يتبع مبادرة صندوق الثروة السيادية النرويجي، وأن ينخرط في تصفية الوقود الأحفوري. وفي نوفمبر ٢٠١٤، قام بيتر كوستيلو - الأمين السابق للصندوق، والمعين رئيسًا لصندوق المستقبل - بالدفاع عن قرار صندوق المستقبل بالسماح بالاستثمار في الوقود الأحفوري قائلًا: «أعتقد أنه سيكون أمرًا استثنائيًا إذا ما صرحت الحكومة الأسترالية أنها ستسحب صندوق الثروة السيادية الخاص بها من استثمارات الفحم أو الغاز أو البترول»[٢٧٠]. وقد شنت مجموعة «عالم خالٍ من الوقود الأحفوري» حملة بارزة تدعو صندوق المستقبل إلى الاستثمار في مستقبلنا. وتقول المجموعة أنه «إذا أردنا

تجنب التغير الخطير في المناخ، فإن الغالبية العظمى من أنواع الوقود الأحفوري يجب أن تبقى في التربة، ومع ذلك يستثمر صندوق المستقبل مليارات الدولارات في شركات الفحم والنفط والغاز[٢٧١]. كما سلطت مجموعة «عالم خالٍ من الوقود الأحفوري» الضوء على استثمارات صندوق المستقبل في الشركات المثيرة للجدل؛ مثل BHP، وRio Tinto، وSantos، وWoodside، وChesapeake Energy، وGazprom، مشيرة إلى أنه لا معنى لمؤسسة تركز على المستقبل أن تقوم بالاستثمار في شركات مثل هذه. وبدلًا من ذلك، ينبغي لصندوق المستقبل أن يحذو حذو صندوق الثروة السيادية النرويجي[٢٧٢].

مختتم

في أعقاب القرار الذي اتخذته حكومة النرويج بالانخراط في تصفية الوقود الأحفوري، كانت هناك دفعة كبيرة للحكومات الوطنية الأخرى لكي تحذو حذوها مع صناديق الثروة السيادية الخاصة بها. ومن السمات الرئيسية لذلك بذل جهود متضافرة لتدويل حركة تصفية الوقود الأحفوري وعولمتها. ومن القضايا المماثلة، الأحكام الصريحة المتعلقة بتصفية السيطرة على التبغ المدرجة في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ لعام ٢٠٠٣. ولكن بالنسبة لتغير المناخ، كان هناك أمل في إمكانية تنقيح اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢، وتعديلها لتشمل دعم الحكومات الوطنية لتصفية الوقود الأحفوري.

وقد دعت مؤسسة ماري روبنسون[٢٧٣]، من خلال الإعلان المتعلق بالعدالة المناخية، إلى تصفية الوقود الأحفوري كوسيلة لتشجيع العدالة المناخية. وأبرزت هذه الوثيقة أهمية الاستثمار في المستقبل:

هنـاك حاجـة إلى نمـوذج اسـتثماري جديـد للتعامـل مـع المخاطـر الـتي يشـكلها تغـير المنـاخ - الآن وفي المسـتقبل، حـتى يمكـن تحقيـق المسـاواة بـين الأجيـال. إن التيقـن مـن السياسـات يرسـل إشـارات للاسـتثمار في الأمـور الصحيحـة. ومـن خـلال تجنـب الاسـتثمار في الأصـول عاليـة الكربـون الـتي أصبحـت متقادمـة، وإعطـاء الأولويـة للبدائـل المسـتدامة، فإننـا ننشـئ نموذجًـا اسـتثماريًّا جديـدًا يبـني القـدرة والمرونـة مـع خفـض الانبعاثـات. ويحـق للمواطنـين أن يكـون لهـم رأي في كيفيـة اسـتثمار مدخراتهـم؛ مثـل المعاشـات التقاعديـة، لتحقيـق المسـتقبل المنـاخي الذي يريدونـه. ومـن الأهميـة بالنسـبة للـشركات أن تـفي بميثاقهـا الاجتمـاعي للاسـتثمار بطـرق تفيـد المجتمعـات المحليـة والبيئـة. ويتعـين على القـادة السياسـيين أن يقدمـوا إشـارات واضحـة لرجـال الأعمـال والمسـتثمرين بـأن المسـتقبل الاقتصـادي العـادل منخفـض الكربـون هـو الخيـار المسـتدام الوحيـد[٢٧٤].

وعـلاوة على ذلـك، دعا الإعـلان المتعلـق بالعدالـة المناخيـة إلى القيـادة المناخيـة التحويليـة. وشـدد البيـان على أنـه «على المسـتوى الدولي ومـن خـلال الأمـم المتحـدة، مـن الـضروري أن يركـز القـادة الاهتمام على تغـير المنـاخ باعتباره قضيـة عدالـة وتنميـة عالميـة وأمـن إنسـاني»[٢٧٥]. وإلى جانـب العمـل الذي قامـت بـه في سـياق مؤسسـتها، قدمـت المبعوثـة الخاصـة بالمنـاخ التابعـة للأمـم المتحـدة مـاري روبنسـون دعمًـا قويًّـا لحركـة تصفيـة الوقـود الأحفـوري[٢٧٦].

وفي عام ٢٠١٤، قالـت كيرسـتيان فيجيريـس - السـكرتير التنفيـذي للاتفاقيـة الإطاريـة - لصناعـة النفـط والغـاز: «إذا أردنـا البقـاء في حـدود درجتـين كحـد أقـصى لارتفـاع درجـة الحـرارة، ومـع صـدور التقريـر الجديـد للفريـق الحكـومي الدولي المعـني بتغـير المنـاخ هـذا الأسـبوع، فـلا شـك أنـه يجـب علينـا أن نبـقى

ضمن كمية محدودة وتراكمية من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي». وقالت: «لقد استخدمنا بالفعل أكثر من نصف تلك الميزانية وهذا يعني أن ثلاثة أرباع احتياطي الوقود الأحفوري بحاجة إلى البقاء في الأرض، وأن الوقود الأحفوري الذي نستخدمه يجب أن يستخدم بشكل مقتصد ومسئول»[٢٧٧].

وفي سبتمبر ٢٠١٥، قدمت الأمم المتحدة دعمها لحملة «تصفية الاستثمار». وشددت فيجيريس على أن «الاستثمار على نطاق واسع في الطاقة النظيفة والفعالة يقدم واحدًا من أوضح الخيارات عديمة الندم التي قدمت على الإطلاق للتقدم البشري»[٢٧٨]. وقال الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون: «لقد كنت أحث الشركات مثل صناديق المعاشات التقاعدية، أو شركات التأمين على خفض استثماراتها في مجال الفحم والاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري للانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة»[٢٧٩].

وفي مارس ٢٠١٥، علق نيك نوتال؛ المتحدث باسم إدارة الاتفاقية الإطارية قائلًا: «نحن ندعم تصفية الوقود الأحفوري لأنها ترسل إشارة إلى الشركات، وخاصة شركات الفحم بأن عصر «احرق ما تريد، وقتما شئت» لا يمكن أن يستمر»[٢٨٠]. كما قدم الدعم لمفهوم ميزانية الكربون قائلاً: «كل ما نقوم به يستند إلى العلم، والعلم أوضح بشكل كبير أننا بحاجة إلى عالم يحوي أقل القليل من الوقود الأحفوري». وأكد نوتال أن الأمم المتحدة قدمت دعمها للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المنخرطة في الدعوة إلى تصفية الوقود الأحفوري:

«لقد أعرنا سلطتنا الأخلاقية الخاصة كالأمم المتحدة إلى تلك الجماعات أو المنظمات التي تقوم بالتصفية»[٢٨١]. ومما لا شك فيه أنه ستكون هناك مناقشة هامة في المستقبل حول ما إذا كان قانون المناخ الدولي ينبغي أن يدعم تصفية الوقود الأحفوري من قبل الدول القومية وصناديق الثروة السيادية».

الاستنتاجات: النظر إلى ما وراء العلاقات الدولية

جوستافو سوسا-نويز
معهد موراء، المكسيك
إيد أتكينز
جامعة بريستول، المملكة المتحدة

لم تكن هناك «خطة بديلة» تقرأ العرض المضيء على برج إيفل خلال مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين لعام ٢٠١٥ لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس، فرنسا. ونظرًا لانهيار أربعة مؤتمرات سنوية سابقة للاتفاقية الإطارية (كوبنهاجن ٢٠٠٩، كانكون ٢٠١٠، دربان ٢٠١١ والدوحة ٢٠١٢)، فإن شبح تغير المناخ ما زال يمثل مشكلة لم تُحل على رأس جدول الأعمال الدولي. وعلى الرغم من الجو السياسي الذي سيطرت عليه الهجمات التي تشنها الدولة الإسلامية على باريس في ١٣ نوفمبر وما ارتبط به من إغلاق للاحتجاجات خارج لو بورجيه، فإن الوعد الذي قطعته قمة باريس كان ملموسا - حيث كان المندوبون يعملون خلال أيام وليالٍ في محاولة التوصل إلى اتفاق مقبول من قِبل الجميع.

إن الأرقام موجودة لإظهار أهمية باريس كنقطة تحول في نظام تغير المناخ. وقد نزل أكثر من ١٥٠ من قادة العالم إلى باريس في اليوم الافتتاحي للقمة وقدمت ١٨٠ دولة خططًا لكيفية الحد من انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٣٠. كما كانت هناك العقبات المعتادة أمام التقدم - أسئلة أهداف درجة الحرارة (١,٥ درجة مئوية أو ٢ درجة مئوية)، والأهداف المتمثلة في خفض الكربون من الانبعاثات الصفرية، والآليات المالية للدعم، والخسارة المتوقعة والضرر الناجم عن تغير المناخ، ومناقشات التنمية، والحاجة إلى

التحسينات في المستقبل، سيطرت على جميع مفاوضات عام ٢٠١٥. ومع ذلك، لم تسفر هذه المناقشات عن جدل أو فشل سياسي. وكانت هناك تقارير محدودة عن التخلي عن الحوار والمناقشة البنَّاءين، وظلت التقارير الصادرة عن المؤتمر إيجابية؛ حيث استمر الحدث إلى أيامه وساعاته الأخيرة. ويبدو أن المندوبين قد استجابوا لكلمات كيرستينا فيجوريس، الأمينة التنفيذية للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، أن «اتفاق باريس ليس ممكنًا فحسب، بل هو ضروري وعاجل. ونحن نعول على مساهمة الجميع»[٢٨٢].

وبينما تجمع المندوبون في لو بورجيه يوم السبت ١٢ ديسمبر، كانت الأجواء إيجابية. وقوبل وصول الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بالتصفيق. وقدم أعضاء تحالف الطموح العالي رمزية هامة بدخول الغرفة معًا. وأعرب مفاوضون من كتلة الدول الأقل نموًّا عن تفاؤلهم بشأن مشروع النص الذي نشر قبل ساعات. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في افتتاح الجلسة العامة:

لقد وصلنا إلى لحظة حاسمة في رحلة طويلة يعود تاريخها إلى عقود. والوثيقة التي عرضتموها للتو هي وثيقة تاريخية. وهي تبشر بأن تضع العالم على مسار جديد، وأن يكون مستقبلًا منخفض الانبعاثات وقادرًا على مقاومة المناخ. دعونا ننهي المهمة الآن. العالم كله يراقب[٢٨٣].

ومن المهم ملاحظة أن هذه المجموعة كتبت في الأسابيع والأشهر التي سبقت مؤتمر قمة باريس ٢٠١٥. ولهذا السبب لم تحاول المشاركة مباشرة في المناقشات المحيطة بالمؤتمر في لو بورجيه. وبدلًا من ذلك، تهدف هذه المجموعة إلى توفير مدخل هام للروابط المعقدة بين تغير المناخ والحوكمة الدولية وجوانبه العديدة ونظرياته وفروقه الدقيقة. وعلى الرغم من أن مؤتمر

الأطراف الحادي والعشرين قد أوجد منعطفًا هامًّا في نظام التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، فإنه لا ينتقص من أهمية العديد من المساهمات في هذه المجموعة - التي تهدف إلى تقديم رؤى مختلفة بشأن دور تغير المناخ في العلاقات الدولية.

وللقيام بذلك، فإن كل مساهمة قد وفرت فهمًا هامًّا للكيفية التي لا يمكن بها لاتفاق باريس - رغم أنه قد يوفر لحظة طموحة ومتوازنة وتاريخية - أن يكون الذروة. إنها بداية الجهود العالمية، وليست النهاية. وتحتاج المجتمعات العالمية إلى العمل معًا لتجميع نهج شامل إزاء القضايا البيئية لا يمكن إلا أن يحسن الظروف البيئية والمناخية في المستقبل. بغض النظر عما إذا كنا - أو سنصبح - نشطاء البيئة الدفاعيين أو المؤثرين[٢٨٤]؛ نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات إضافية على المدى القريب. إنه هذا التصريح بأن المجموعة اتخذت منطلقًا لها - من خلال تقديم عدد من الاستعراضات المجانية وفهم مكان تغير المناخ في نظريات وممارسات الحوكمة الدولية. سيستكشف هذا الاستنتاج الآن المنظورات المقدمة - للربط بين الفصول ووجهات النظر الواضحة فيها.

لقد استكشف القسم الأول من هذه المجموعة المحررة من المقالات الاتجاهات والخلفية والسياق الذي يوجد فيه المجتمع الدولي.

ومن المهم الاعتراف بأهمية البيئة بالنسبة للمجتمع المعاصر وكيفية حفزنا لتغير المناخ. الروابط بين الاثنين هي الدستورية المشتركة - مع أنماط من السياسة الدولية والاقتصاد في كثير من الأحيان بما يخلق العمليات الكامنة وراء تغير المناخ، والتي تؤثر بدورها على طبيعة الحوكمة العالمية. ونتيجة لذلك، يجب علينا أن نسعى إلى فهم كيف أن تغير المناخ ليس موجودًا فقط في طبيعة العلاقات الدولية ولكن كيف يشكله.

وقد استعرض ميزان ر. خان في مساهمته المسارات الرئيسية لنظرية العلاقات الدولية - مثل الواقعية والليبرالية والبنيوية - كنافذة لفهم المقاربات المعاصرة للتكيف مع تغير المناخ. وبذلك، يرسل خان إطارًا هامًّا لفهم النظام الحالي لتغير المناخ بوصفه مزيجًا من المسارات النظرية لليبرالية ونظرية النظام والوظيفية المؤسسية. غير أن هذا غير مضمون. وبدلًا من ذلك، فمن المهم فهم إنشاء قاعدة جديدة - وهي معيار تغير المناخ باعتباره منفعة عامة عالمية/ضررًا عامًّا عالميًّا - وهي قاعدة واضحة بشكل خاص في مفاوضات مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في باريس. إن استخدام خان للمنفعة العامة العالمية/ الضرر العام العالمي يسمح بفتح التحليل للروابط التي تربط بين تغير المناخ ومصير الشعوب الأكثر هشاشة في العالم، كما هو الشأن بالنسبة للمساهمة التي قدمها سبرنج. ومع وضوح الروابط بين تغير المناخ وأوجه الضعف المجتمعية، تؤكد هذه المساهمة أن السياسة العالمية يجب أن تسعى إلى تعزيز الإجراءات المستدامة والوكالات الفردية، في حين ينبغي أن يكون تحسين سبل عيش البشر الضعفاء في غاية الأهمية. بالنسبة للمؤلف، يجب أن تشمل هذه السياسة نزع الكربون من الاقتصاد، وكفاءة الطاقة، واستخدام الطاقة المتجددة، وإعادة التشجير، وإصلاح النظم الإيكولوجية. وهذا، بطبيعة الحال، ينبغي أن يستتبع تعديلات على النموذج الحالي للحضارة.

في حين ناقشت أوزوالد سبرينج أهمية الوكالة، فإن سايمون دالبي استكشف الدور الذي تكتسبه البيئة في المنح الدراسية في العلاقات الدولية. ويرى دالبي أن هذا الدور آخذ في الازدياد - على الرغم من أنه لم يرتبط بعد بشكل كافٍ بقضايا الأشعة تحت الحمراء الرئيسية؛ مثل الحرب والسلام والأمن. والخيار المنطقي لترسيخ هذه الروابط سيكون من خلال النظم

الدولية التي تميز المسائل البيئية. غير أن التأخيرات في تنفيذ الأنظمة البيئية والتهرب الصناعي وحملات التعتيم والإنكار أعاقت هذه الجهود. وبالتالي، فمن الضروري إعادة التفكير جذريًّا في دور الدولة في إطار الحوكمة الدولية.

ومع ذلك، وفي ظل قمة باريس ٢٠١٥، من الممكن تأكيد الأهمية التي يكتسبها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في الشئون العالمية - بسبب تعزيزه لتغير المناخ باعتباره صنيعة البشرية. وهذا التأكيد هو الذي اتبعته نينا هول في مساهمتها. ولهذا السبب، قدمت هول بيانًا مفصلًا عن الأهمية المتزايدة التي اكتسبها تغير المناخ في السنوات الأخيرة، إلى درجة أنه يتصدر جدول الأعمال في بعض التجمعات الدولية، مثل مجموعة السبعة، ومجموعة الثمانية. ويمكن أن نجد سبب ذلك في الكيفية التي أصبح بها تغير المناخ الآن أكثر من مجرد مسألة بيئية. فقد أصبحت شاغلًا اقتصاديًّا وأمنيًّا.

ويمكن في كثير من الأحيان العثور على حاجز هام أمام نجاح التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في تصورات الأفراد غير القابلة للتكيف، وذلك في شكل تشكك في المناخ أو نفور من المخاطر. وسواء كان ذلك بالجهل أو سوء الفهم العلمي أو القناعات السياسية أو التضليل المقصود، فقد أكدت مساهمة كيرستي جيلها أن للإنكار دورًا هامًّا في كيفية تصور الجمهور لتغير المناخ في الوقت الحاضر. ومن المؤكد أن هذا الإنكار غالبًا ما يتسبب فيه ويغذيه عدم اليقين والخوف والشك. وبتحديدها أن غالبية الأدبيات التي تقدم أدلة مضادة لتغير المناخ تُنشر خارج الأوساط العلمية ولها صلات بالحركات المحافظة سياسيًّا، فإنها تشير إلى أن التوجه السياسي هو جانب أساسي يجب أن يوضع في الاعتبار مع المضي قدمًا.

ويهدف القسم الثاني إلى استكشاف الطرق المؤدية إلى التقدم في بناء فهم شامل للتفاعلات بين تغير المناخ والحوكمة الدولية. وعرض عدد من الآراء المتباينة بشأن السياسات والأمن والتمويل وأدوار الجهات الفاعلة غير الحكومية، مما يوضح أن التغيير في الاتجاهات الحالية ممكن. ولكن لكي يحدث هذا التحول، من الضروري مشاركة مختلف الجهات الفاعلة وحدوث تغير في المنظور.

وقد تناول جوستافو سوسا-نويز الطبيعة الهامة للسياسات البيئية بوصفها متقاطعة. ويرى أن المنظورات البيئية ينبغي أن تكون ذات حضور إلزامي عبر أطر أوسع للسياسات، ولا سيما في الحالات التي تحدث فيها مشاكل بيئية عابرة للحدود. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن السياسات البيئية يجري النظر فيها بصورة متزايدة داخل أطر السياسات، فإن ذلك يحدث في كثير من الأحيان ببطء، وفي كثير من الحالات، على هامش نظم السياسات الأوسع نطاقًا. ويمكن أن نجد سبب ذلك في التعقيد. إن المشاريع الكبرى والسياسات والإجراءات - التي سيتم تطويرها عبر بيئات جغرافية أوسع - تميل إلى أن تكون أكثر صعوبة في تحقيقها. وكلما ازداد عدد الأطراف المعنية، ازداد تعقيد التوصل إلى توافق في الآراء أو الاتفاق على الطريق الذي يتعين اتباعه. وهذه هي مشكلة التعقيد وتداخل القضايا البيئية مع الشواغل السياسية التقليدية التي تشكل أسس تحليل إيد أتكينز للصراع البيئي. وقد نظر هذا الإسهام في فضح التأكيدات التقليدية المالتوسية الجديدة للصلات التي تربط بين تغير المناخ والصراع العنيف من خلال استكشاف عدد من مواطن القصور الهامة في هذه الحجج. وفي كثير من حالات الصراع (مثل الحرب العالمية الثانية، والغزو العراقي للكويت، وحرب كرة القدم ١٩٦٩)، كثيرًا ما تتفاعل العوامل البيئية مع القضايا الاجتماعية والسياسية

والاقتصادية لخلق حالات الصراع. بيد أن هذه المساهمة دفعت بأنه غالبًا ما يستحيل الفصل بين هذه الشبكة من السببية. ونتيجة لذلك، فإن التأكيد على أن الصراع هو نزاع بيئي هو أمر حتمي ويهمل أسبابًا إضافية. وهذا يخلق وضعًا خطيرًا لتحليل الصراعات المعاصرة والمستقبلية.

وتشير تأكيدات المساهمات التي تقدم بها كلٌّ من سوسا-نويز، وإد أتكينز إلى الحاجة إلى تحول هام في تأطير التفاعلات الاجتماعية-الطبيعية التي قد توفر للمنظمات غير الحكومية نافذة جديدة من التأثير على السياسات. وفي سبيل تحديد المدى الذي يكون فيه المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية محركات للتغيير، أظهرت إميلي دوبوات أهمية النظر في تعددية الجهات الفاعلة غير الحكومية من الناحية البيئية. وكثيرًا ما تؤدي زيادة المشاركة إلى اتساع شبح الجهات الفاعلة المشاركة. ومع ذلك، قد تؤدي هذه الحالة أيضًا إلى زيادة التنافس على السلطة بين أصحاب المصلحة المعنيين، مما يؤدي إلى مبادلات هامة بين الطلبات. ومن ثم يمكن أن تكون النتيجة المحتملة لذلك هي إعاقة الدور الذي تؤديه الجهات الفاعلة غير الحكومية في عمليات السياسة البيئية. ونتيجة لذلك، تقترح هذه المساهمة إعادة تأطير الاستراتيجيات من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الإدارة البيئية العالمية.

ويمكن أن نجد هذه الحاجة إلى التحول في المساهمة النهائية في هذا القسم. وفي هذا الإسهام، أظهر سيمون لوكاتيلو أن فعالية المعونة البيئية تعتمد على عدد من السمات. وبهذا، فإن المتغيرات التي كثيرًا ما تؤدي إلى اتباع نهج متعدد الأطراف للمساعدة في العمل أفضل بكثير من المخططات الثنائية. غير أن الاتجاهات الحالية ما زالت تظهر تفضيلًا للمساعدة ثنائية الأطراف ولدعم الدول النامية الأكبر حجمًا بدلًا من

الدول الصغيرة ذات القدرات المحدودة على الاستجابة. ويوضح لوكاتيلو هذه الحجة مع حالة أمريكا اللاتينية - ولكن هذا الوضع يمكن تكراره في أماكن أخرى. ويمكن لنظام ما بعد مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين أن يساعد في تحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، فإذا استمر نمط التكاثر الحالي الذي لا تزال تقاومه آليات التمويل، فإن التحديات التي تعترض تخصيص المعونة بالشكل الملائم للأغراض البيئية ستستمر أيضًا.

وقد أظهر القسم الأخير من المجموعة أن إدارة تغير المناخ يجب أن تتجاوز البرج العاجي للأوساط الأكاديمية والقاعات المقدسة للسياسة الدبلوماسية - والتحرك نحو التزامات المؤسسات والأفراد. وللقيام بذلك، تقدم هذه المساهمات مقدمة موجزة للكيفية التي يمكن أن تتفاعل بها هذه الأوضاع المختلفة لتوفير طريق هام إلى الأمام - مع الإشارة إلى مستقبل معقد ولكنه مبشر بالخير.

وكما يستكشف لاو بلاكسكيار في مساهمته، فإن الدبلوماسية البيئية تتمتع بالتجدد في مجال النظام الدولي لتغير المناخ. وباستخدام حالات دور حوار كارتاخينا في مفاوضات الاتفاقية الإطارية، والمنتدى العالمي للنمو الأخضر، رسمت هذه المساهمة الكيفية التي أتاحت بها الشبكات الدبلوماسية ترجمة الشواغل المحلية والوطنية والإقليمية إلى لغة الحوكمة الدولية. وقد بدأت هذه الطرق الدبلوماسية، كما ورد وصفها في الحاشية التي قدمها بشأن مفاوضات باريس ٢٠١٥، تؤتي ثمارًا هامة بسبب ترسيخها للصلة بين القضايا وبناء التحالفات في إطار مفاوضات مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين. ومن المهم أن هذا يمثل تحولًا هامًّا بالنسبة لدور الشراكات في كلٍّ من ممارسة الدبلوماسية البيئية ونظريتها. وهذه الشراكات هي التي تسمح بدخول المجتمعات المحلية الجديدة في العلاقات الدولية لتغير المناخ.

ومع ذلك، وكما جادل دونكان ديبليدج في دراسته للجغرافيا السياسية في منطقة القطب الشمالي، أن القرارت المحيطة بتغير المناخ تحدث على جميع مستويات الحكم - من العالم إلى المجتمع المحلي. وفي هذا السياق، كثيرًا ما تكون أولويات المجتمعات المحلية ضد مصالح المجموعات الدولية الأخرى. ومن المحتمل أن يكون هناك مستقبلان - مع «انفتاح» المنطقة القطبية الشمالية على العمليات الدولية، ومع الاستمرار في «إنقاذ» المنطقة. وتتشكل هذه العقود المستقبلية من ائتلافات الجهات الفاعلة المحلية والدولية الملتزمة بالخطوط السردية المختلفة لما يمكن أن توفره منطقة القطب الشمالي للكرة الأرضية ودورها في عمليات أوسع نطاقًا لإدارة تغير المناخ. وكما يجادل ديبليدج، فإن الكيفية التي ستؤدي بها هذه المنافسة ستكون لها عواقب هامة عبر النطاق السياسي. وهذا التعقيد في التفاعل المحلي-العالمي هو الذي يوفر نقطة البداية لتحليل لادا ف. كوشتشيفا لتنفيذ استراتيجيات الطاقة المتجددة - وهو إسهام له صلة بالعديد من الآراء التي سبق الإعراب عنها في المجموعة. وبالنسبة لكوشتشيفا، كثيرًا ما يقيد نجاح مخططات الطاقة المتجددة بالحواجز التي تخلقها الأهداف السياسية الأخرى - من حيث طبيعتها الاقتصادية أو التكنولوجية أو التنظيمية أو الاجتماعية. ويمكن العثور على دليل على ذلك في استمرار إعانات الوقود الأحفوري أو الصناعات النووية - وكثيرًا ما يتناقض ذلك مع الدعم المحدود لنظم الطاقة المتجددة. على الرغم من أن الطاقة قد تكون متجددة وأبدية، فمن الواضح في كثير من الأحيان أن الدعم السياسي والمالي لها ليس كذلك - كما يتضح من قرار حكومة المملكة المتحدة المحافظة لإنهاء هذا الدعم في عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، تجادل كوشتشيفا من أجل تبني نهج أكثر انتظامًا في الأدبيات الأكاديمية - لفهم الحواجز المعقدة، والسياسية بطبيعتها، التي تحول دون اعتماد تكنولوجيا الطاقة هذه على الصعيد الوطني.

ومع ذلك، فمن المهم أن نلاحظ أن هذه الحواجز المؤسسية يمكن أن تنهار - وهو ما يجري - بالفعل. وتستكشف اثنتان من المساهمات النهائية لهذه المجموعة، حركة تصفية الأسهم الشعبية التي تحمل شعار أنه لا يمكنك حل المشكلة عن طريق دعم الجهات الفاعلة التي خلقتها في جوهرها. وفي مساهمتهما ينظر كلٌّ من ليهي يونا، وأليكس ليفيرنا إلى جذور هذه الحركة - المؤسسات التعليمية - لفهم الطرق المستقبلية فيما بعد. ومن المهم أن نلاحظ أن حركة التصفية هي حركة شبابية نسبيًّا - بدءًا من ربيع عام ٢٠١٠ في كلية سوارثمور، بنسلفانيا. بيد أنه بحلول سبتمبر ٢٠١٤، كانت أكثر من ٥٠٠ مؤسسة قد التزمت بالتصفية من الأصول - وبلغ مجموعها أكثر من ٣,٤ تريليون دولار أمريكي. ويجادل يونا وليفرينا بأن الأسباب الكامنة وراء هذا الانفجار لنشاط التصفية يمكن أن نجدها في الاستيلاء على الشعلة من قبل الجيل الجديد الذي ركز على تكتيكات ربط القضية، والدعم والضغط مع عدد من مجموعات المصالح مختلفة الاعتقاد بأن التغيير مستحيل. وكما يقول ماثيو ريمير: كانت إحدى النتائج الهامة لهذه الحركة الشعبية هي زيادة التركيز على الحاجة إلى أن تفرغ صناديق الثروة السيادية للأمم من صناعات الوقود الأحفوري. وباستخدام عدد من المصادر الأولية، استكشف ريمير هذا الضغط والعملية في إطار القرر الذي اتخذته النرويج في عام ٢٠١٥ بتخلي صندوق الثروة السيادية الذي يضم ٩٠٠ مليار دولار أمريكي عن صناعات الفحم. وكما يقول هذا الإسهام، فإن لهذا القرار آثارًا هامة على النظام الدولي - نتيجة للالتزامات الفردية والمؤسسية بالطرق المتقدمة في إدارة تغير المناخ. ومع ذلك، فإن هذا الأخذ بالتصفية كأداة للسياسات لا يزال جديدًا ويواجه عددًا من العوائق التي تحول دون تنفيذه بنجاح. غير أن هذه المساهمات التكميلية تشير إلى

مستقبل أكثر تبشيرًا بالخير؛ والذي يكمن فيه التصدي للكفاح الشاق ضد الوقود الأحفوري بالنشاط على أرض الواقع.

وبينما نحن نكتب ذلك، فإن الحبر قد جف بالكاد على اتفاق باريس لعام ٢٠١٥. هناك وعد. لكن تلك هي المسألة. هذه وعود، وليست أفعالًا. وفي هذه المرحلة، ليس من المعروف كيف سيكون نظام ما بعد باريس ناجحًا. كما أوجز هذا الكتاب، يجب أن يكون هناك المزيد (ويمكن أن يكون) للقيام به. ولا يمكن العثور على نجاح نظام تغير المناخ في اتفاق بصورة حصرية. وبدون الخطة البديلة، يجب أن تنطوي الخطة المبدئية على درجة من إعادة التقييم، والعمل على عدد من المستويات، والفهم بأن تغير المناخ أكثر من مجرد اتفاق باريس.

هوامش القسم الثالث

(١) Tom Randall, "Fossil Fuels Just Lost the Race against Renewables", *Bloomberg*, https://www.bloomberg.com/news/articles/2015-04-14/fossil-fuels-just-lost-the-race-against-renewables

(٢) "Aims and Rationale", *The New Climate Economy,* http://newclimateeconomy.net/content/aims-and-rationale

(٣) Adam Watson, *Diplomacy: The Dialogue between States* (London: Eyre Methuen, 1982); Hedley Bull and Adam Watson, eds., *The Expansion of International Society* (Oxford: Clarendon Press, 1984).

(٤) Johan Kaufmann, *Conference Diplomacy: An Introductory Analysis*, 2nd rev. ed. (Dordrecht: Martinus Nijhoff, 1988).

(٥) Richard Elliot Benedick, *Ozone Diplomacy: New Directions in Safeguarding the Planet*, Enlarged Edition. (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1998); Pamela S. Chasek, *Earth Negotiations: Analyzing Thirty Years of Environmental Diplomacy* (Tokyo: United Nations Press, 2001); Lawrence E. Susskind and Saleem H. Ali, *Environmental Diplomacy: Negotiating More Effective Global Agreements*, foreword by Zakry Abdul Hamid, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2015).

(٦) Geoffrey Wiseman, "Bringing Diplomacy Back in: Time for Theory to Catch up with Practice", *International Studies Review* 13, no. 4 (2011): 710.

(٧) Vincent Pouliot and Jérémit Cornut, "Practice Theory and the Study of Diplomacy: A Research Agenda", *Cooperation and Conflict* 50, no. 3 (2015): 297.

(٨) Andrew Fenton Cooper, Jorge Heine and Ramesh Chandra Thakur, eds., *The Oxford Handbook of Modern Diplomacy* (Oxford: Oxford University Press, 2013).

(٩) Iver B. Neumann and Halvard Leira, eds., *International Diplomacy*, Sage Library of International Relations (London: Sage, 2013).

(١٠) Ole Jacob Sending, Vincent Pouliot and Iber B. Neumann, eds., *Diplomacy and the Making of World Politics*, Cambridge Studies in International Relations 136 (Cambridge: Cambridge University Press, 2015).

(١١) Kaufmann, *Conference Diplomacy: An Introductory Analysis*.

(١٢) Iver B. Neumann, "Returning Practice to the Linguistic Turn: The Case of Diplomacy", *Millennium: Journal of International Studies* 31, no. 3 (2002): 627–651; Cooper, Heine and Thakur, eds., *The Oxford Handbook of Modern Diplomacy.*

(١٣) Rebecca Adler-Nissen and Vincent Pouliot, "Power in Practice: Negotiating the International Intervention in Libya", *European Journal of International Relations* 20, no. 4 (2014): 889–911.

(١٤) Rebecca Adler-Nissen, "Relationalism: Why Diplomats Find International Relations Theory Strange", in *Diplomacy and the Making of World Politics*: 284–308.

(١٥) Wiseman, "Bringing Diplomacy Back in": 711.

(١٦) Lorraine Elliott, "Climate Diplomacy", in *The Oxford Handbook of Modern Diplomacy*: 848.

(١٧) Radoslav S. Dimitrov, "Inside Copenhagen: The State of Climate Governance", *Global Environmental Politics* 10, no. 2 (May 2010): 22.

(١٨) Susan Casey-Lefkowitz, "New International Agreement to Fight Climate Change Found Spirit for Consensus in Cartagena Dialogue Countries", *NRDC*, https://www.nrdc.org/experts/susan-casey-lefkowitz/new-international-agreement-fight-climate-change-found-spirit

(١٩) Fariborz Zelli and Harro van Asselt, eds., "Introduction: The Institutional Fragmentation of Global Environmental Governance: Causes, Consequences, and Responses", *Global Environmental Politics* 13, no. 3 (August 2013): 1–13.

(٢٠) Matthew J. Hoffmann, *Climate Governance at the Crossroads: Experimenting with a Global Response after Kyoto* (Oxford: Oxford University Press, 2011).

(٢١) Bulkeley *et al*., *Transnational Climate Change Governance*.

(٢٢) Peter Christoff and Robyn Eckersley, *Globalization and the Environment*, Globalization (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2013): 118; "Bali Road Map Intro", *United Nations Climate Change*, https://unfccc.int/process/conferences/the-big-picture/milestones/bali-road-map; "Essential Background-Durban Outcomes", *United Nations Climate Change*, http://unfccc.int/key_steps/durban_outcomes/items/6825.php

(٢٣) Kai Monheim, *How Effective Negotiation Management Promotes Multilateral Cooperation*: *The Power of Process in Climate*, *Trade*, *and Biosafety Negotiations*, *Routledge Research in Global Environmental Governance* (London: Routledge, 2015): 29–62.

(٢٤) Lau Øfjord Blaxekjær and Tobias Dan Nielsen, "Mapping the Narrative Positions of New Political Groups under the UNFCCC", *Climate Policy* 15, no. 6 (2014): 751–766.

(٢٥) Chukwumerije Okereke, Harriet Bulkeley and Heike Schroeder, "Conceptualizing Climate Governance beyond the International Regime", *Global Environmental*

Politics 9, no.1 (2009): 58–78, online e-article, https://econpapers.repec.org/article/tprglenvp/v_3a9_3ay_3a2009_3ai_3a1_3ap_3a58-78.htm

(٢٦) Radoslav S. Dimitrov, "International Negotiations", in *The Handbook of Global Climate and Environment Policy*: 340.

(٢٧) Steven Bernstein, *The Compromise of Liberal Environmentalism* (New York, NY: Columbia University Press, 2001): 10.

(٢٨) Dimitrov, "International Negotiations": 346–347.

(٢٩) Henry Farrell, "Institutions and Midlevel Explanations of Trust", in *Whom Can We Trust? How Groups, Networks, and Institutions Make Trust Possible*, edited by Karen Schweers Cook, Margaret Levi and Russell Hardin, Russell Sage Foundation Series on Trust (New York, NY: Russell Sage Foundation, 2009): 127–148; James Walker and Elinor Ostrom, "Trust and Reciprocity as Foundations for Cooperation", in *Whom Can We Trust? How Groups, Networks, and Institutions Make Trust Possible*: 91–124.

(٣٠) Marcus Holmes, "The Force of Face-to-Face Diplomacy: Mirror Neurons and the Problem of Intentions", *International Organization* 67, no. 4 (Fall 2013): 829.

(٣١) Robyn Eckersley, "Moving forward in the Climate Negotiations: Multilateralism or Minilateralism?" *Global Environmental Politics* 12, no. 2 (May 2012): 24–42; René Audet, "Climate Justice and Bargaining Coalitions: A Discourse Analysis", *International Environmental Agreements* 13, no. 3 (September 2013): 369–386; Steffen Bauer, "Strengthening the United Nations", in *The Handbook of Global Climate and Environment Policy*: 320–338; Dimitrov, "International Negotiations": 346.

(٣٢) Wiseman, "Bringing Diplomacy Back in": 710–713; Geoffrey Wiseman, "Diplomatic Practices at the United Nations", *Cooperation and Conflict* 50, no. 3 (2015): 316–333.

(٣٣) Chris Brown, "The 'Practice Turn', Phronesis and Classical Realism: Towards a Phronetic International Political Theory?" *Millennium: Journal of International Studies* 40, no. 3 (June 2012): 439–456.

(٣٤) Rebecca Adler-Nissen, ed., *Bourdieu in International Relations: Rethinking Key Concepts in IR*, New International Relations (London: Routledge, 2013).

(٣٥) Emanuel Adler and Vincent Pouliot, eds., *International Practices, Cambridge Studies in International Relations* 119 (Cambridge: Cambridge University Press, 2011).

(٣٦) Neumann, "Returning Practice to the Linguistic Turn": 627–651; Didier Bigo and Mikael R. Madsen, eds., "Bourdieu and the International", *International Political Sociology* 5, no, 3 (September 2011): 219–347; Emanuel Adler, "The Spread of Security Communities: Communities of Practice, Self-Restraint, and NATO's Post-Cold War

Transformation", *European Journal of International Relations* 14, no. 2 (June 2008): 195–230; Vincent Pouliot, "The Logic of Practicality: A Theory of Practice of Security Communities", *International Organization* 62, no. 2 (Spring 2008): 257–288; Adler and Pouliot, eds., *International Practices*; Bigo and Madsen, eds., "Bourdieu and the International": 219–347; Adler-Nissen, ed., *Bourdieu in International Relations*; Adler-Nissen and Vincent Pouliot, "Power in Practice: Negotiating the International Intervention in Libya": 889–911.

(٣٧) Adler and Pouliot, eds., *International Practices*: 2–3.

(٣٨) *Ibid*.: 6.

(٣٩) Hendrik Wagenaar, *Meaning in Action: Interpretation and Dialogue in Policy Analysis* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2011): 21.

(٤٠) Pouliot and Cornut, "Practice Theory and the Study of Diplomacy": 297–315.

(٤١) Blaxekjær and Nielsen, "Mapping the Narrative Positions of New Political Groups under the UNFCCC".

(٤٢) Wagenaar, *Meaning in Action*.

(٤٣) Vincent Pouliot, "Methodology", in *Bourdieu in International Relations*: 49.

(٤٤) Per Meilstrup, "The Runaway Summit: The Background Story of the Danish Presidency of COP15, the UN Climate Change Conference", in *Danish Foreign Policy Yearbook* 2010, edited by Nana Hvidt and Hans Mouritzen (Copenhagen: Danish Institute for International Studies, 2010): 120.

(٤٥) Monheim, *How Effective Negotiation Management Promotes Multilateral Cooperation*: 50–51.

(٤٦) "Toward 2015 Dialogue", *C2ES*, www.c2es.org/international/toward-2015

(٤٧) Blaxekjær and Nielsen, "Mapping the Narrative Positions of New Political Groups under the UNFCCC".

(٤٨) Mark Lynas, "Thirty 'Cartagena Dialogue' Countries Work to Bridge Kyoto Gap", *Mark Lynas*: *Environmental News and Comment*, www.marklynas.org/2011/03/thirty-cartagena-dialogue-countries-work-to-bridge-kyoto-gap/

(٤٩) Lau Øfjord Blaxekjær, "Transscalar Governance of Climate Change: An Engaged Scholarship Approach" (PhD diss., University of Copenhagen, Department of Political Science, 2015); Blaxekjær and Nielsen, "Mapping the Narrative Positions of New Political Groups under the UNFCCC".

(٥٠) Etienne Wenger, Richard Arnold McDermott and William Snyder, *Cultivating Communities of Practice: A Guide to Managing Knowledge* (Cambridge, MA: Harvard Business School Press, 2002).

(٥١) Adler and Pouliot, eds., *International Practices*: 17–18.

(٥٢) Etienne, McDermott and Snyder, *Cultivating Communities*: 44.

(٥٣) Blaxekjær, *Transscalar Governance of Climate Change*.

(٥٤) *Ibid*.

(٥٥) *Ibid*.

(٥٦) Zelli and Asselt, eds., "Introduction: The Institutional Fragmentation of Global Environmental Governance": 1–13.

(٥٧) Bernstein, *The Compromise of Liberal Environmentalism*; Bulkeley *et al*., Transnational Climate Change Governance.

(٥٨) *Ibid*.; Blaxekjær, *Transscalar Governance of Climate Change*.

(٥٩) Sending, Pouliot and Neumann, eds., *Diplomacy and the Making of World Politics*: 1.

(٦٠) *Ibid*.: 6.

(٦١) *Ibid*.: 7.

(٦٢) Pouliot and Cornut, "Practice Theory and the Study of Diplomacy": 297–315.

(٦٣) Blaxekjær, *Transscalar Governance of Climate Change*.

(٦٤) *Ibid*.

(٦٥) "3GF Partnerships", 3*GF – Global Green Growth Forum*, http://3gf.dk/en/about-3gf/3gf-partnerships/

(٦٦) "Paris Climate Change Agreement: The World's Greatest Diplomatic Success", *The Guardian*, https://www.theguardian.com/environment/2015/dec/13/paris-climate deal-cop-diplomacy-developing-united-nations

(٦٧) "Report of the U.S.–China Climate Change Working Group to the 6th Round of the Strategic and Economic Dialogue July 9, 2014", *National Development and Reform Commission (NDRC), People's Republic of China*, http://en.ndrc.gov.cn/newsrelease/201407/P020140710297942139135.pdf

(٦٨) "New Global Initiative Launches at COP21 to Boost Green Growth Financing", *Global Green Growth Institute*, http://gggi.org/new-global-initiative-launches-at-cop21-to-boost-greengrowth-fnancing/

(٦٩) Blaxekjær, *Transscalar Governance of Climate Change*.

(٧٠) Scott G. Borgerson, "Arctic Meltdown: The Economic and Security Implications of Global Warming", *Foreign Affairs* 87, no. 2 (March–April 2008): 63–77; Charles K. Ebinger and Evie Zambetakis, "The Geopolitics of Arctic Melt", *International Affairs* 85, no. 6 (2009): 1215–1232; Charles Emmerson, *The Future History of the Arctic* (London: The Bodley Head, 2010); Richard Sale and Eugene Potapov, *The Scramble for the Arctic: Ownership, Exploitation and Conflict in the Far North* (London: Frances Lincoln, 2010).

(٧١) John McCannon, *A History of the Arctic*: *Nature*, *Exploration and Exploitation* (London: Reaktion Books, 2012).

(٧٢) "Arctic Sea Ice News & Analysis", *National Snow and Ice Data Center*, http://nsidc.org/arcticseaicenews/

(٧٣) Sami Moisio and Vilho Harle, "The Limits of Geopolitical Remote Sensing", *Eurasian Geography and Economics* 47, no. 2 (2006): 204–210; Mark Nuttall, "Tipping Points and the Human World: Living with Change and Thinking about the Future", *AMBIO* 41, no. 1, *The Arctic in the Earth System Perspective: The Role of Tipping Points* (February 2012): 96–105.

(٧٤) *Arctic Climate Impact Assessment* (*ACIA*) (New York, NY: Cambridge University Press, 2005); Timo Koivurova, "Limits and Possibilities of the Arctic Council in a Rapidly Changing Scene of Arctic Governance", *Polar Record* 46, no. 237 (April 2010): 146–156.

(٧٥) Vilhjalmur Stefansson, *The Friendly Arctic: The Story of Five Years in Polar Regions* (New York, NY: The Macmillan Company, 1921).

(٧٦) Emmerson, *The Future History of the Arctic*.

(٧٧) "John Diefenbaker's Northern Vision", *Who Owns the Arctic? Arctic Sovereignty and International Relations*, http://byers.typepad.com/arctic/2009/03/john-diefenbakers-northern-vision.html

(٧٨) "Iceland's President: 'Arctic Open for Business'", *BBC World Service: The Real Story*, http://www.bbc.co.uk/programmes/p035qsl5

(٧٩) *Save the Arctic*, https://www.savethearctic.org/

(٨٠) Francis Spufford, *I May Be Some Time: Ice and the English Imagination* (London: Faber and Faber, 1996); Adriana Craciun, "The Frozen Ocean", *PMLA* 125, no. 3 (2010): 693–702.

(٨١) Marlene Laruelle, *Russia's Arctic Strategies and the Future of the Far North* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2014).

(٨٢) William V. Dunlap, *Transit Passages in the Russian Arctic Straits*, edited by Peter Hocknell, ed., *Maritime Briefing* vol. 1, no. 7 (Durham, UK: University of Durham. International Boundaries Research Unit (IBRU), 1996), online e-book, https://www.dur.ac.uk/ibru/publications/download/?id=230

(٨٣) "The Future of Arctic Shipping: A New Silk Road for China?" *Digital Publishing Platform for Magazines, Catalogs, and More – Issuu*, http://issuu.com/thearcticinstitute/docs/the_future_of_arctic_shipping_-_a_n

(٨٤) *Ibid*.

(٨٥) "Arctic Marine Shipping Assessment (AMSA)", *PAME*: *Protection of the Arctic Marine Environment*, http://www.pame.is/index.php/projects/arctic-marine-shipping/amsa

(٨٦) *Ibid*.

(٨٧) Emmerson, *The Future History of the Arctic*.

(٨٨) "Circum-Arctic Resource Appraisal", *USGS.gov*: *Science for a Changing World*, http://energy.usgs.gov/regionalstudies/arctic.aspx

(٨٩) "OPEC Basket Price", *Organization of the Petroleum Exporting Countries* (OPEC), http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

(٩٠) Marianne Fay *et al*., *Decarbonizing Development: Three Steps to a Zero-Carbon Future* (Washington, DC: World Bank, 2015), online e-book, http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/Climate/dd/decarbonizing-development-report.pdf

(٩١) *Carbon Tracker Initiative*, http://www.carbontracker.org/

(٩٢) Christophe McGlade and Paul Ekins, "The Geographical Distribution of Fossil Fuels Unused When Limiting Global Warming to 2°C", *Nature* 517 (January 2015): 187–190.

(٩٣) "Summary for Policy-Makers: Arctic Pollution Issues 2015", *Arctic Monitoring and Assessment Programme* (*AMAP*), http://www.amap.no/documents/doc/Summary-for-Policymakers-Arctic-Pollution-Issues-2015/1195

(٩٤) *Ibid*.

(٩٥) Silvia Hostettler, "Energy Challenges in the Global South", in *Sustainable Access to Energy in the Global South: Essential Technologies and Implementation Approaches* (London: Springer, 2015): 3–9.

(٩٦) International Energy Agency (IEA), *World Energy Outlook* 2014 (Paris: IEA, 2014).

(٩٧) Renewable Energy Policy Network for the 21st Century (REN21), *Renewables* 2014: *Global Status Report* (Paris: REN21, 2014), online e-book, http://www.ren21.net/Portals/0/documents/Resources/GSR/2014/GSR2014_full%20report_low%20res.pdf

(٩٨) Oliver Waissbein *et al., Derisking Renewable Energy Investment. A Framework to Support Policymakers in Selecting Public Instruments to Promote Renewable Energy Investment in Developing Countries* (New York, NY: United Nations Development Programme (UNDP), 2013); *Alliance for Rural Electrification* (*ARE*), http://www.ruralelec.org/; IEA, *World Energy Outlook* 2014.

(٩٩) U.S. Energy Information Administration (EIA), *International Energy Outlook* 2013 (Washington, DC: EIA, 2013).

(١٠٠) *Ibid*.

(١٠١) United Nations (UN), *United Nations Decade of Sustainable Energy for All: Report of the Secretary-General*, A/70/422 (New York, NY: UN, 2015), online e-book, https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/8533SG%20Report_UN%20Decade%20of%20Sustainable%20Energy%20for%20All-advance.pdf

(١٠٢) REN21, *Renewables* 2014.

(١٠٣) Eric Martinot *et al*., "Renewable Energy Markets in Developing Countries", *Annual Review of Energy and Environment* 27 (2002): 309–348; REN21, *Renewables* 2014.

(١٠٤) Patrick Bayer, Lindsay Dolan and Johannes Urpelainen, "Global Patterns of Renewable Energy Innovation, 1990–2009", *Energy for Sustainable Development* 17, no. 3 (June 2013): 288–295; REN21, *Renewables* 2014.

(١٠٥) International Energy Agency (IEA), *Renewable Energy: Medium-Term Renewable Energy Market Report* 2013: *Market Trends and Projections to* 2018 (Paris: IEA, 2013).

(١٠٦) "Developing Nations' Policies Push Renewable Energy Capacity to Record High, Says UN-Backed Report", *UN News*, http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=47952#.VKxDvyvF_7c

(١٠٧) REN21, *Renewables* 2014.

(١٠٨) Hostettler, "Energy Challenges in the Global South": 3–9.

(١٠٩) Jennifer M. MacLeod and Federico Rosei, "Supporting the Development and Deployment of Sustainable Energy Technologies through Targeted Scientific Training", chap. 20 in *Sustainable Access to Energy in the Global South: Essential Technologies and Implementation Approaches* (Cham, Germany: Springer, 2015): 231–233.

(١١٠) REN21, *Renewables* 2014.

(١١١) Simon Müller, Adam Brown and Samantha Ölz, *Renewable Energy: Policy Considerations for Deploying Renewables*, Information Paper (Paris: International Energy Agency, 2011).

(١١٢) *Ibid*.

(١١٣) Tara C. Kandpal *et al*., "Study of Selected Issues Pertaining to the Economics of Renewable Energy Utilization in Developing Countries", *Journal of the Solar Energy Society of India* (*SESI*) 13, no. 1–2 (2003): 57–82.

(١١٤) Shamarukh Mohiuddin, "Expanding the Role of Microfinance in Promoting Renewable Energy Access in Developing Countries", *The Georgetown Public Policy Review* 11, no. 1 (Winter 2005–2006): 119; Hostettler, "Energy Challenges in the Global South": 3–9.

(١١٥) Global Network on Energy for Sustainable Development (GNESD), *Renewable Energy Technologies and Poverty Alleviation: Overcoming Barriers and Unlocking Potentials*. Global Network on Energy and Sustainable Development (Copenhagen: GNESD, 2007).

(١١٦) Sanford V. Berg, "Regulatory Functions Affecting Renewable Energy in Developing Countries", *The Electricity Journal* 26, no. 6 (July 2013): 28–38.

(١١٧) Djiby Racine Thiam, "An Energy Pricing Scheme for the Diffusion of Decentralized Renewable Technology Investment in Developing Countries", *Energy Policy* 39, no. 7 (July 2011): 4284–4297.

(١١٨) Waissbein *et al*., *Derisking Renewable Energy Investment*.

(١١٩) REN21, *Renewables* 2014.

(١٢٠) Birte Pfeiffer and Peter Mulder, "Explaining the Diffusion of Renewable Energy Technology in Developing Countries", *Energy Economics* 40 (November 2013): 285–296.

(١٢١) Waissbein *et al*., *Derisking Renewable Energy Investment*.

(١٢٢) Mohiuddin, "Expanding the Role of Microfinance in Promoting Renewable Energy Access in Developing Countries": 119; MacLeod and Rosei, "Supporting the Development and Deployment of Sustainable Energy Technologies through Targeted Scientific Training": 231–233.

(١٢٣) Thiam, "An Energy Pricing Scheme for the Diffusion of Decentralized Renewable Technology Investment in Developing Countries": 4284–4297.

(١٢٤) Müller, Brown and Ölz, *Renewable Energy*.

(١٢٥) *Ibid*.

(١٢٦) Bayer, Dolan and Urpelainen, "Global Patterns of Renewable Energy Innovation, 1990–2009": 288–295.

(١٢٧) David Ockwell and Alexandra Mallett, eds., *Low-Carbon Technology Transfer*: *From Rhetoric to Reality* (New York, NY: Routledge, 2012).

(١٢٨) Kandpal *et al*., "Study of Selected Issues Pertaining to the Economics of Renewable Energy Utilization in Developing Countries": 57–82; Christa N. Brunnschweiler, "Finance for Renewable Energy: An Empirical Analysis for Developing and Transition Economies", *Environmental Development Economics* 15, no. 3 (June 2010): 241–274; Joern Huenteler, Christian Niebuhr and Tobias S. Schmidt, "The Effect of Local and Global Learning on the Cost of Renewable Energy in Developing Countries", *Journal of Cleaner Production* 128 (August 2016): 6–21.

(١٢٩) Pfeiffer and Mulder,"Explaining the Diffusion of Renewable Energy Technology in Developing Countries": 285–296.

(١٣٠) Müller, Brown and Ölz, *Renewable Energy*.

(١٣١) REN21, *Renewables* 2014.

(١٣٢) *Ibid*.

(١٣٣) *Ibid*.

(١٣٤) Frankfurt School of Finance and Management gGmbH. FS-UNEP Centre for Climate and Sustainable Energy Finance, *Global Trends in Renewable Energy Investment* 2014: *Key Findings* (Frankfurt: Frankfurt School of Finance and Management gGmbH, 2014).

(١٣٥) REN21, *Renewables* 2014.

(١٣٦) IEA, *Renewable Energy: Medium-Term Market Report* 2013.

(١٣٧) REN21, *Renewables* 2014.

(١٣٨) Fabian Wagner, *Renewables in the Future Power Systems: Implications of Technological Learning and Uncertainty, Green Energy and Technology* (New York, NY: Springer, 2014).

(١٣٩) Waissbein *et al*., *Derisking Renewable Energy Investment*.

(١٤٠) Tobias S. Schmidt, "Low-Carbon Investment Risks and De-Risking", *Nature Climate Change* 4 (April 2014). 237–239.

(١٤١) Huenteler, Niebuhr, and Schmidt, "The Effect of Local and Global Learning on the Cost of Renewable Energy in Developing Countries": 6–21.

(١٤٢) *Ibid*.

(١٤٣) Ockwell and Mallett, eds., *Low-Carbon Technology Transfer*; Adrian Lema and Rasmus Lema, "Technology Transfer in the Clean Development Mechanism: Insights from Wind Power", *Global Environmental Change* 23, no. 1 (February 2013): 301–313.

(١٤٤) Huenteler, Niebuhr, and Schmidt, "The Effect of Local and Global Learning on the Cost of Renewable Energy in Developing Countries": 6–21.

(١٤٥) *Ibid*.

(١٤٦) REN21, *Renewables* 2014.

(١٤٧) Helge Jörgens, "Diffusion and Convergence of Environmental Policies in Europe", *Environmental Policy and Governance* 15, no. 2 (2005): 61–62.

(١٤٨) Kristine Kern, Helge Jörgens and Martin Jänicke, *The Diffusion of Environmental Policy Innovations: A Contribution to the Globalisation of Environmental Policy, WZB Discussion Paper FS II* 01–302 (Berlin: Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung, 2001).

Kerstin Tews, "The Diffusion of Environmental Policy Innovations: Cornerstones of an Analytical Framework. European Environment", *The Journal of European Environmental Policy* 15, no. 2 (2005): 63–79.

(١٤٩) Erin R. Graham, Charles R. Shipan and Craig Volden, "The Diffusion of Policy Diffusion Research in Political Science", *British Journal of Political Science* 43, no. 3 (July 2013): 673–701.

(١٥٠) Kern, Jörgens and Jänicke, *The Diffusion of Environmental Policy Innovations*: 5.

(١٥١) *Ibid*.

(١٥٢) Birte Pohl and Peter Mulder, *Explaining the Diffusion of Renewable Energy Technology in Developing Countries*, GIGA Working Paper 207 (Hamburg: German Institute of Global and Area Studies (GIGAS), 2013).

(١٥٣) James Haselip *et al*., eds., *Diffusion of Renewable Energy Technologies: Case Studies of Enabling Frameworks in Developing Countries*, Technology Transfer Perspective Series (Denmark: UNEP Risø Centre on Energy, Climate and Sustainable Development, 2011).

(١٥٤) Jessica Grady-Benson and Brinda Sarathy, "Fossil Fuel Divestment in US Higher Education: Student-Led Organising for Climate Justice", *Local Environment: The International Journal of Justice and Sustainability* 21, no. 6 (2016): 661–681, online e-article, http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13549839.2015.1009825

(١٥٥) "Measuring the Global Fossil Fuel Divestment Movement", *Arabella Advisors*, https://www.arabellaadvisors.com/wp-content/uploads/2016/11/Measuring-the-Global-Divestment-Movement.pdf

(١٥٦) "Measuring the Growth of the Global Fossil Fuel Divestment and Clean Energy Investment Movement", *Arabella Advisors*, https://www.arabellaadvisors.com/wp-content/uploads/2016/10/Measuring-the-Growth-of-the-Divestment-Movement.pdf

(١٥٧) Robert Kinloch Massie, *Loosing the Bonds: The United States and South Africa in the Apartheid Years* (New York, NY: Doubleday, 1997).

(١٥٨) Atif Ansar, Ben Caldecott and James Tilbury, *Stranded Assets and the Fossil Fuel Divestment Campaign: What Does Divestment Mean for the Valuation of Fossil Fuel Assets? Stranded Assets Programme* (Oxford: University of Oxford. Smith School of Enterprise and the Environment (SSEE), 2013), online e-book, https://www.smithschool.ox.ac.uk/publications/reports/SAP-divestment-report-final.pdf

(١٥٩) Grady-Benson and Sarathy, "Fossil Fuel Divestment in US Higher Education: Student-Led Organising for Climate Justice".

(١٦٠) Ed King, "World Bank Chief Backs Fossil Fuel Divestment Drive", *Climate Home News*, http://www.climatechangenews.com/2014/01/27/world-bank-chief-backs fossil-fuel-divestment-drive/

(١٦١) *Ibid*.

(١٦٢) Ottmar Edenhofer, *et al*., eds.,"Summary for Policymakers", in *Climate Change* 2014: *Mitigation of Climate Change: Working Group III Contribution to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Cambridge: Cambridge University Press, 2014): 1–32, online e-book, https://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar5/wg3/ipcc_wg3_ar5_frontmatter.pdf

(١٦٣) Wouter Peeters *et al*., *Climate Change and Individual Responsibility: Agency*, *Moral Disengagement*, *and the Motivational Gap* (London: Palgrave Macmillan, 2015).

(١٦٤) Donella Meadows, "Leverage Points: Places to Intervene in a System", *The Solutions Journal* 1, no. 1 (January 2010): 41–49, online e-article, http://www.thesolutionsjournal.com/node/419

(١٦٥) Bill McKibben, "Global Warming's Terrifying New Math: Three Simple Numbers that Add up to Global Catastrophe – and that Make Clear Who the Real Enemy Is", *Rolling Stone*, https://www.rollingstone.com/politics/politics-news/global-warmings-terrifying-new-math-188550/

(١٦٦) Edenhofer, *et al*., eds.,"Summary for Policymakers": 1–32.

(١٦٧) James Leaton *et al*., *Unburnable Carbon* 2013: *Wasted Capital and Stranded Assets* (London: Carbon Tracker; The Grantham Research Institute, 2013), online e-book, http://carbontracker.live.kiln.it/Unburnable-Carbon-2-Web-Version.pdf

(١٦٨) The Carbon Tracker Initiative (CTI), *Unburnable Carbon – Are the World's Financial Markets Carrying a Carbon Bubble?* (London. CTI, 2012), online e-book, https://www.banktrack.org/download/unburnable_carbon/unburnablecarbonfullrev2.pdf; Leaton *et al*., *Unburnable Carbon* 2013.

(١٦٩) *Ibid*.

(١٧٠) Stern, *The Economics of Climate Change*; Jean-François Gagné, *Energy Technology Perspectives 2014*: *Harnessing Electricity's Potential* (Paris: IEA, 2014), online e-book, https://www.iea.org/media/workshops/2014/esapworkshopiii/JF_Gagne.pdf

(١٧١) Mark C. Lewis, *Energy Transition and Climate Change: Stranded Asets, Fossilised Revenues*: *USD28trn of Fossil-Fuel Revenues at Risk in a 450-ppm World* (Amsterdam: Kepler Cheuvreux, 2014), online e-book, https://www.keplercheuvreux.com/pdf/research/eg_eg_253208.pdf; Jason Channel *et al*., *Energy Darwinism II*: *Why a Low Carbon Future Doesn't Have to Cost the Earth* (New York, NY: Citi GPS: Global Perspectives & Solutions, 2015), online e-book, https://ir.citi.com/E8%2B83ZXr1vd%2Fqyim0DizLrUxw2FvuAQ2jOlmkGzr4ffw-4JCK8s0q2W58AkV%2FypGoKD74zHfji8%3D

(١٧٢) Ashim Paun, Zoe Knight and Wai-Shin Chan, *Stranded Assets: What Next? How Investors Can Manage Increasing Fossil Fuel Risks*, Climate Change Global (London: HSBC Bank plc. HSBC Global Research, 2015), online e-book, http://www.businessgreen.com/digital_assets/8779/hsbc_Stranded_assets_what_next.pdf

(١٧٣) Patrick Bond, *Politics of Climate Justice: Paralysis above*, *Movement below* (Pietermaritzburg, South Africa: University of KwaZulu-Natal Press, 2011); Klein, *This Changes Everything*.

(١٧٤) "The Argument for Divesting from Fossil Fuels Is Becoming Overwhelming", *The Guardian*, https://www.theguardian.com/environment/2015/mar/16/argument-divesting-fossil-fuels-overwhelming-climate-change

(١٧٥) Peeters *et al*., *Climate Change and Individual Responsibility*.

(١٧٦) Gerald Kutney, *Carbon Politics and the Failure of the Kyoto Protocol*, Routledge Explorations in Environmental Studies (Abingdon, Oxon: Routledge, 2014).

(١٧٧) Kathy Mulvey *et al*., *The Climate Deception Dossiers Internal Fossil Fuel Industry Memos Reveal Decades of Corporate Disinformation* (Cambridge, MA: Union of Concerned Scientists (UCS), 2015), online e-book, https://www.ucsusa.org/sites/default/files/attach/2015/07/The-Climate-Deception-Dossiers.pdf

(١٧٨) Paul Krugman, "Enemies of the Sun", *The New York Times*, https://www.nytimes.com/2015/10/05/opinion/paul-krugman-enemies-of-the-sun.html

(١٧٩) Ansar, Caldecott and Tilbury, *Stranded Assets and the Fossil Fuel Divestment Campaign*.

(١٨٠) "A Generation's Call: Voices from the Student Fossil Fuel Divestment Movement", *Dissent*, https://www.dissentmagazine.org/online_articles/a-generations-call-voices-from-the-student-fossil-fuel-divestmentmovement

(١٨١) "Divest Harvard Statement on Black Lives Matter", *Divest Harvard*, http://divestharvard.com/divest-harvard-statement-on-black-lives-matter/

(١٨٢) "XL Dissent: 398 Youth Arrested at Anti-Keystone XL Pipeline Protest at White House", *Democracy Now*! www.democracynow.org/2014/3/3/xl_dissent_398_youth_arrested_at

(١٨٣) Paul Rabinow, ed., *The Foucault Reader* (New York, NY: Pantheon Books, 1984).

(١٨٤) Zack Malitz, "Intellectuals and Power", in *Beautiful Trouble: A Toolbox for Revolution* (New York, NY: OR Books, 2012): 240–241, online e-book, http://monoskop.org/images/6/67/Boyd_Andrew_ed_Beautiful_Trouble_A_Toolbox_for_Revolution.pdf

(١٨٥) Rabinow, ed., *The Foucault Reader*.

(١٨٦) Bärbel Kofler and Nina Netzer, eds., *Towards a Global Energy Transformation* (Berlin: Friedrich Ebert Stiftung, 2014), online e-book, http://library.fes.de/pdf-fles/iez/10817.pdf

(١٨٧) Maria Langholz, "How We Move from Access to Influence", SustainUS: US Youth for Justice and Sustainability, http://sustainus.org/2015/06/how-we-move-from-access-to-influence/; "The Abyss and Salvation", *UK Youth Climate Coalition*, http://ukycc.org/the-abyss-and-salvation/; Leehi Yona, "Arctic Climate Summit: Do Leaders

Love Their Children Enough?" *Climate Home News*, http://www.climatechangenews.com/2015/09/01/arctic-climate-summit-do-leaders-love-their-children-enough/

(١٨٨) Jamie Henn, "A Fossil Fuel Scandal at the Climate Talks in Lima", *HuffPost*, https://www.huffingtonpost.com/jamie-henn/a-fossil-fuel-scandal-at-_b_6278018.html

(١٨٩) Brendan DeMelle, "Lima COP20 Climate Summit Marked by Protests, Publicity Stunts and PR Promises", *DeSmogBlog*, https://www.desmogblog.com/2014/12/11 lima-cop20-climate-summit-marked-protests-promises-and-publicity-stunts

(١٩٠) Henn, "A Fossil Fuel Scandal at the Climate Talks in Lima"; Geoffrey Supran and Ploy Achakulwisut, "Fossil Fuel Companies Grow Nervous as Divestment Movement Grows Stronger", *Grist*, https://grist.org/climate-energy/fossil-fuel-companies-grow-nervous-as-divestment-movement-grows-stronger/

(١٩١) "Global Youth Call on UNFCCC Head to Cancel Coal Summit Attendance", *tcktcktck.org*, tcktcktck.org/2013/11/global-youth-call-unfccc-head-cancel-coal-summit-attendance/

(١٩٢) Jeffrey D. Sachs, "Our Era's Moonshot: Deep Decarbonization", *Shanghai Daily*, https://archive.shine.cn/opinion/foreign-perspectives/Our-eras-moonshot-deep-decarbonization/shdaily.shtml

(١٩٣) Ansar, Caldecott and Tilbury, *Stranded Assets and the Fossil Fuel Divestment Campaign*.

(١٩٤) Shawn McCarthy, "Divestment Efforts Starting to Hit Coal and Oil Firms", *The Globe and Mail*, https://www.theglobeandmail.com/report-on-business/industry-news/energy-and-resources/divestment-efforts-starting-to-hit-coal-and-oil-firms/article26535044/

(١٩٥) Paun, Knight and Chan, *Stranded Assets: What Next?*

(١٩٦) 2° Investing Initiative (2°ii), *From Financed Emissions to Long Term Investing Metrics: State of the Art Review of GHG Emissions Accounting for the Financial Sector* (Paris: 2°ii, 2013), online e-book, http://degreesilz.cluster023.hosting.ovh.net/wp-content/uploads/2017/04/From-financed-emissions-to-long-term-investing-metrics-state-of-the-art-review-of-GHG-emissions-accounting-for-the-financial-sector-July-2013.pdf

(١٩٧) Bill McKibben, *Oil and Honey: The Education of an Unlikely Activist* (Melbourne: Black Inc. Books, 2013).

(١٩٨) Bob Massie, *A Song in the Night: A Memoir of Resilience* (New York, NY: Nan A. Talese; Doubleday, 2012).

(١٩٩) McKibben, *Oil and Honey*: 152.

(٢٠٠) Klein, *This Changes Everything*: 353.

(٢٠١) McKibben, "Global Warming's Terrifying New Math".

(٢٠٢) Klein, *This Changes Everything*; Naomi Klein, "Climate Change: How to Make the Big Polluters Really Pay", *The Guardian*, https://www.theguardian.com/commentisfree/2014/oct/17/climate-change-make-big-polluters-pay-fossil-fuel-industries

(٢٠٣) Klein, *This Changes Everything*.

(٢٠٤) *Ibid*.

(٢٠٥) Klein, "Climate Change: How to Make the Big Polluters Really Pay".

(٢٠٦) Adam Vaughan, "Lego Ends Shell Partnership following Greenpeace Campaign", *The Guardian*, https://www.theguardian.com/environment/2014/oct/09/lego-ends shell-partnership-following-greenpeace-campaign

(٢٠٧) Klein, "Climate Change: How to Make the Big Polluters Really Pay".

(٢٠٨) Carrie Saxifrage, "University Divestment from Fossil Fuels Are Taking Off: Municipalities are Next", *Vancouver Observer*, https://www.vancouverobserver.com blogs/earthmatters/university-divestment-fossil-fuels-taking-municipalities-are-next

(٢٠٩) Marc Gunther, "Where Can Investors Who Worry about Climate Change Put Their Pension?" *The Guardian*, https://www.theguardian.com/sustainable-business/blog/fossil-fuels-pension-divestment

(٢١٠) Michael Green, "Bursting the Carbon Bubble", *The Age*, http://www.theage.com.au/business/carbon-economy/bursting-the-carbon-bubble-20130214-2efob.html

(٢١١) "Resolution Introduced to Push San Francisco to Divest from Fossil Fuels", *Mother Earth News*, http://www.motherearthnews.com/renewable-energy/fossil-fuel-divestment-zb0z1302zpit.aspx

(٢١٢) "Seattle Mayor Orders City to Divest from Fossil Fuels", *350.org*, http://350.org/seattle-mayor-orders-citydivest-fossil-fuels/

(٢١٣) Steve Law, "City, County Join World Fossil Fuels Divestment Movement", *Sustainable Life*, http://portlandtribune.com/sl/274399-150205-city-county-join-world-fossil-fuelsdivestment-movement

(٢١٤) Rory Carroll, "Coal Divestment Bill Passes California State Legislature", *Reuters*, http://www.reuters.com/article/2015/09/02/us-california-divestiture-coal idUSKCN0R226A20150902

(٢١٥) "City of Fremantle to Divest from Carbon Intensive Investments", *City of Fremantle Mayor Brad Pettitt's Blog*, https://cofremantle.wordpress.com/2014/11/14/city-of-fremantle-to-divest-from-carbon-intensive-investments/

(٢١٦) Tristan Edis, "ACT Government to Divest from Fossil Fuels and Target 100% Renewable Energy", *The Australian*, https://www.theaustralian.com.au/business/business-spectator/act-government-to-divest-from-fossil-fuels-and-target-100-renewable-energy/news-story/3835c8d0b82502ac7fa9763c60bf4fae

(٢١٧) Amanda Saunders and Ben Potter, "Newcastle, Home of Coal, Joins Divestment Push", *The Sydney Morning Herald*, http://www.smh.com.au/business/mining-and-resources/newcastle-home-of-coal-joins-divestmentpush-20150826-gj7xz1.html

(٢١٨) "Melbourne City Council Commits to Fossil Free Investments ahead of Paris Climate Talks", 350 *Australia*, http://350.org.au/news/melbourne-city-council-commits-to-fossil-freeinvesting-ahead-of-paris-climate-talks/

(٢١٩) "New Zealand City to Divest from Fossil Fuels", *Free Speech Radio News* (*FSRN*), https://fsrn.org/2015/05/new-zealand-city-to-divest-from-fossil-fuels/

(٢٢٠) Bill Cleverley, "Victoria Seeks Powers to Divest from Fossil Fuels", *Times Colonist*, http://www.timescolonist.com/news/local/victoria-seeks-powers-to-divest-from-fossil-fuels-1.2012468

(٢٢١) Agence France-Presse, "Oslo Moves to Ban Cars from City Centre within Four Years", *The Guardian*, https://www.theguardian.com/environment/2015/oct/19/oslo-moves-to-ban-cars-from-city-centre-within-four-years

(٢٢٢) Suzanne Goldenberg, "Rockefeller Brothers Fund: It Is Our Moral Duty to Divest from Fossil Fuels", *The Guardian*, https://www.theguardian.com/environment/2015/mar/27/rockefeller-fund-chairman-moral-duty-divest-fossil-fuels; Megan Rowling, "Actor DiCaprio Joins Growing Movement to Divest from Fossil Fuels", *Reuters*, https://www.reuters.com/article/us-climatechange-energy-divestment/actor-dicaprio-joins-growing-movement-to-divest-from-fossil-fuels-idUSKCN0RM2PZ20150922

(٢٢٣) "Can the Gates Foundation Be Convinced to Dump Fossil Fuels?" *The Conversation*, https://theconversation.com/can-the-gates-foundation-be-convinced-to-dump-fossilfuels-38993

(٢٢٤) André Picard, "Canadian Medical Association Divesting Fossil Fuel Holdings", *The Globe and Mail*, https://www.theglobeandmail.com/news/national/canadian-medical-association-divesting-fossil-fuel-holdings/article26115904/

(٢٢٥) Michael Green, "Climate Activism's New Frontier Is Targeting Fossil Fuel Investors", *The Age*, http://www.theage.com.au/national/climate-activisms-new-frontier-is-targeting-fossil-fuelinvestors-20140912-10fxoc.html

(٢٢٦) Ansar, Caldecott and Tilbury, *Stranded Assets and the Fossil Fuel Divestment Campaign*.

(٢٢٧) Jeremy Leggett, *The Energy of Nations*: *Risk Blindness and the Road to Renaissance* (New York, NY: Routledge, 2014): 189.

(٢٢٨) *Ibid*.

(٢٢٩) Tim Flannery, *Atmosphere of Hope*: *Searching for Solutions to the Climate Crisis* (Melbourne: The Text Publishing Company, 2015).

(٢٣٠) *Ibid*.: 106.

(٢٣١) Jeff Rubin, *The Carbon Bubble*: *What Happens to Us When It Bursts* (Toronto: Random House Canada, 2015): 161.

(٢٣٢) *Ibid*.

(٢٣٣) *Ibid*.

(٢٣٤) "Measuring the Growth of the Global Fossil Fuel Divestment and Clean Energy Investment Movement".

(٢٣٥) *Ibid*.: 16.

(٢٣٦) *Ibid*.

(٢٣٧) *Ibid*.

(٢٣٨) *Ibid*.

(٢٣٩) "The Government Pension Fund Global – Investments in Coal Companies", *Regjeringen.no*, https://www.regjeringen.no/en/aktuelt/the-government-pension-fund-global--investmentsin-coal-companies/id2413829/

(٢٤٠) *Ibid*.

(٢٤١) Ari Phillips, "Norway's Sovereign Wealth Fund to Mandate Investment in Renewable Energy", *ThinkProgress*, http://thinkprogress.org/climate/2014/03/14/3403251/norway-sovereign-wealthfund-renewable-energy/

(٢٤٢) *Ibid*.

(٢٤٣) "The Norwegian Government Pension Fund Global – A Financial Investor, Not a Political Policy Tool", *Regjeringen.no*, https://www.regjeringen.no/en/aktuelt/The-Norwegian-Government-PensionFund-Global---a-fnancial-investor-not-a-political-policy-tool/id755283/

(٢٤٤) "Norway Raises Ambition, but Not the Bar on Renewable Energy", *WWF*, http://wwf.panda.org/wwf_news/?219116/Norway-raises-ambition-but-not-the-bar-on-renewable-energy

(٢٤٥) *Ibid*.

(٢٤٦) Phillips, "Norway's Sovereign Wealth Fund to Mandate Investment in Renewable Energy".

(٢٤٧) Robin McKie and Toby Helm, "UN Urges Huge Increase in Green Energy to Avert Climate Disaster", *The Guardian*, http://www.theguardian.com/environment/2014/apr/12/un-urges-increase-green-energyavert-climate-disaster-uk?CMP=twt_gu

(٢٤٨) "New Climate Criterion for the Exclusion of Companies from the Government Pension Fund Global (GPFG)", *Regjeringen.no*, https://www.regjeringen.no/en/aktuelt/nytt-klimakriterium-forutelukkelse-av-selskaper/id2405205/

(٢٤٩) "Guidelines for Observation and Exclusion from the Government Pension Fund Global", *Regjeringen.no*, https://www.regjeringen.no/contentassets/7c9a364d2d1c474f8220965065695a4a/guidelines_observation_exclusion2016.pdf

(٢٥٠) "Decision to Place Company in the Portfolio of the Government Pension Fund Global under Observation", *Norges Bank Investment Management*, https://www.nbim.no/en/transparency/news-list/2017/decision-to-place-companies-in-the-portfolio-of-the-government-pension-fund-global-under-observation/

(٢٥١) *Norges Bank Investment Management*, *Government Pension Fund Global*: *Annual Report* 2013 (Sentrum, Norway, 2013): 43, online e-book, http://www.e-pages.dk/nbim/117/html5/43/

(٢٥٢) "The Norwegian Government Pension Fund Global – A Financial Investor, Not a Political Policy Tool", *Regjeringen.no*, https://www.regjeringen.no/en/aktuelt/The-Norwegian-Government-PensionFund-Global---a-fnancial-investor-not-a-political-policy-tool/id755283/

(٢٥٣) Peter Ker, "Norwegian Wealth Fund May Ditch Australian Resource Firms", *The Sydney Morning Herald*, http://www.smh.com.au/business/carbon-economy/norwegian-wealth-fund-may-ditchaustralian-resource-frms-20140303-340g0.html

(٢٥٤) "Dear Norway, Please Divest!" *Fossil Free*, http://gofossilfree.org/norway/

(٢٥٥) "New Climate Criterion for the Exclusion of Companies from the Government Pension Fund Global (GPFG)".

(٢٥٦) *Ibid*.

(٢٥٧) *Ibid*.

(٢٥٨) Saleha Mohsin and Mikael Holter, "Norway's $1.15 Trillion Wealth Fund Curbs Coal Investments in New Industry Blow", *The Sydney Morning Herald*, http://www.smh.com.au/environment/climate-change/norways-115-trillion-wealth-fund-curbs-coal-investments-in-new-industryblow-20150527-ghb8h1.html

(٢٥٩) Jon Queally, "Norway Goes Big on Fossil Fuel Divestment… Now Who's Next?" *Common Dreams*, https://www.commondreams.org/news/2015/06/05/norway-goes-big-fossil-fuel-divestment-now-whos-next; Reuters, "Norway's $900bn Sovereign Wealth Fund Told to Reduce Coal Assets", *The Guardian*, http://www.theguardian.com/world/2015/may/27/norway-sovereign-fund-reduce-coal-assets

(٢٦٠) Damian Carrington, "Climate Change: UN Backs Fossil Fuel Divestment Campaign", *The Guardian*, https://www.theguardian.com/environment/2015/mar/15/climate-change-un-backs-divestment-campaign-paris-summit-fossil-fuels

(٢٦١) Damian Carrington, "Norway Fund Could Trigger Wave of Large Fossil Fuel Divestments, Say Experts", *The Guardian*, https://www.theguardian.com/environment/2015/may/28/norway-fund-could-trigger-wave-of-large-fossil-fuel-divestments-say-experts

(٢٦٢) "Urgewald-Datenbank enthüllt globale Kohle-Giganten", *Urgewald*, https://urgewald.org/kampagne/kohle-divestment

(٢٦٣) Queally, "Norway Goes Big on Fossil Fuel Divestment… Now Who's Next?".

(٢٦٤) *Ibid*.

(٢٦٥) Jessica Shankleman, "Norwegian Prime Minister Demands Global Carbon Price and End to Fossil Fuel Subsidies" *Business Green*, http://www.businessgreen.com/bg/news/2430358/norwegianprime-minister-demands-global-carbon-price-and-end-to-fossil-fuel-subsidies

(٢٦٦) Doug Bolton, "Sweden Wants to Become the First Fossil Fuel-Free Country in the World – How Will It Work?" *The Independent*, http://www.independent.co.uk/environment/sweden-frst-fossilfuel-free-country-in-the-world-a6684641.html

(٢٦٧) Benjamin J. Richardson, *Fiduciary Law and Responsible Investing*: *In Nature's Trust* (Abingdon, Oxon: Routledge, 2013); Benjamin J. Richardson, "Sovereign Wealth Funds and Socially Responsible Investing: An Emerging Public Fiduciary" *Global Journal of Comparative Law* 1, no. 2 (2012): 125–162.

(٢٦٨) Charlotte Wood, "Coal Divestment Is Just the Beginning – Let's Not Forget Oil and Gas", *HuffPost*, http://www.huffngtonpost.com/charlie-wood/coal-divestment-is-just-t_b_7766310.html

(٢٦٩) *Ibid*.

(٢٧٠) Louise Yaxley, "Peter Costello, Chairman of the Future Fund, Defends Investment in Fossil Fuels after Divestment of Tobacco Shares", *ABC – Australian Broadcasting Corporation*, http://www.abc.net.au/news/2014-11-20/peter-costello-defends-the-future-fund27s-fossil-fuelsinvestm/5906458

(٢٧١) "Divest the Future Fund", *Fossil Free Australia*, http://gofossilfree.org.au/future-fund/

(٢٧٢) *Ibid*.

(٢٧٣) "Declaration on Climate Justice" (23 September, 2013). *Mary Robinson Foundation: Climate Justice*, https://www.mrfcj.org/resources/declaration-on-climate-justice/

(٢٧٤) *Ibid*.

(٢٧٥) *Ibid*.

(٢٧٦) Matthew Rimmer, "Mary Robinson's Declaration on Climate Justice: Climate Change, Human Rights, and Fossil Fuel Divestment", in *Ethical Values and the Integrity of the Climate Change Regime*, Farnham, England: Ashgate, 2015): 189–212.

(٢٧٧) Christiana Figueres, "IPIECA 40th Anniversary Conference, London, 3 April 2014", *United Nations Framework Convention on Climate Change* (*UNFCCC*), http://unfccc.int/fles/press/statements/application/pdf/20140204_ipieca.pdf

(٢٧٨) "Investors Worth $2.6 Trillion Looking to Divest Fossil Fuels", *Lima COP*20|*CMP*10, http://cop20.minam.gob.pe/en/26240/los-compromisos-para-desinvestir-en-combustibles-fosiles-suman-26-billones-de-dolares/

(٢٧٩) "Ban Ki-Moon Urges More Fossil Fuel Divestment", *United Nations Framework Convention on Climate Change* (*UNFCCC*), http://newsroom.unfccc.int/fnancial-fows/ban-ki-moon-speaks-in-favour-of-divestment/

(٢٨٠) Carrington, "Climate Change: UN Backs Fossil Fuel Divestment Campaign".

(٢٨١) *Ibid*.

(٢٨٢) "Paris Climate Change Conference – November 2015", *United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)*, https://unfccc.int/process-and-meetings/conferences/past-conferences/paris-climate-change-conference-november-2015/paris-climate-change-conference-november-2015

(٢٨٣) Adam Vaughan and James Randerson, "Paris Climate Talks: Governments Adopt Historic Deal – As It Happened", *The Guardian*, https://www.theguardian.com/environment/live/2015/dec/12/paris-climate-talks-francois-hollande-to-join-summit-as-final-draft-published-live

(٢٨٤) Rudel, *Defensive Environmentalists and the Dynamics of Global Reform*.

المساهمون

لـوي أوفجـورد بلاكسـكيار، حاصـل على درجـة الدكتـوراه في العلـوم السياسـية مـن جامعـة كوبنهاجـن. ويعمـل حاليًّـا في جامعـة جـزر فـارو؛ حيـث يشـغل منصـب أسـتاذ مسـاعد ومديـر برنامـج الماجسـتير في دراسـات الشـمال الغـربي والحوكمـة والإدارة المسـتدامة. وهـو حاصـل على درجـة الماجسـتير المشـتركة مـع الجامعـات المشـاركة مـن جرينلانـد وأيسـلندا والنرويـج. كمـا كان أسـتاذًا زائـرًا في المركـز الصيـني الدانمـاركي للتعليـم والبحـوث في بكـين بالصـين. وتشـمل اهتماماتـه البحثيـة: الحوكمـة العالميـة، وتغـير المنـاخ، والطاقـة، والمجتمـع المعـرض للخطـر، والنمـو الأخـضر، ونظريـات القـوة، والخطـاب والسـرد، فضـلًا عـن البحـث والتعليـم في منظـور متعـدد التخصصـات. وشـارك في تأليـف «رسـم خرائـط للمواقـف السرديـة للجمـاعات السياسـية الجديـدة في إطـار الاتفاقيـة الإطاريـة بشـأن تغـير المنـاخ»، في **السياسـة المناخيـة**. (٢٠١٤، مـع ت. د. نيلسـين).

سـايمون دالـبي، رئيـس مركـز التجديـد في الحوكمـة الدوليـة CIGI في الاقتصـاد السـياسي لتغـير المنـاخ بكليـة بلاسـيلي للشـئون الدوليـة، وأسـتاذ الجغرافيـا والدراسـات البيئيـة في جامعـة ويلفريـد لوريـه، واترلـو، أونتاريـو. وقـد تلـقى تعليمـه في كليـة ترينيـتي في دبلـن، جامعـة فيكتوريـا، وحصـل على درجـة الدكتـوراه مـن جامعـة سـيمون فريـزر. دالـبي هـو مؤلـف كتـاب **الأمـن البيـئي** (جامعـة مينيسـوتا للنـشر، ٢٠٠٢) و**الأمـن والتغـير البيـئي** (بوليـتي، ٢٠٠٩) وشـارك مؤخـرًا في تحريـر مـع شـانون أوليـير، بجامعـة كانسـاس «**إعادة تأطـير تغـير المنـاخ: بنـاء الجغرافيـا السياسـية الإيكولوجيـة**». (روتـلدج، ٢٠١٦).

دونـكان ديبليـدج، اسـتكمل الدكتـوراه في رويـال هولـواي، جامعـة لنـدن في عام ٢٠١٤، بالتركـيز على تطويـر السياسـة البريطانيـة المعـاصرة تجـاه القطـب الشـمالي مـن منظـور جيوسـياسي حاسـم. وهـو يجمـع حاليًـا بـين زمالـة تدريـس مـا بعـد الدكتـوراه في رويـال هولـواي ودوره في إدارة الأمانـة للمجموعـة البرلمانيـة البريطانيـة لجميـع الأحـزاب للمناطـق القطبيـة في وستمنسـتر. وفي السـابق، شـغل أيضًـا منصبًـا بحثيًـا (٢٠٠٩-٢٠١٤) بشـأن برنامـج تغـير المنـاخ والأمـن في المعهـد الملـكي للخدمـات المتحـدة.

إميـلي دوبـوي، مرشـحة للدكتـوراه ومسـاعدة تدريـس في معهـد الدراسـات العالميـة وقسـم العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة في جامعـة جنيـف، سـويسرا. وتركـز اهتماماتهـا البحثيـة على إدارة المـوارد الطبيعيـة المشـتركة - مثـل الميـاه والغابـات - في أمريـكا اللاتينيـة وعلى الشـبكات عـبر الوطنيـة الخارجـة مـن المجتمـع المـدني. وعنـوان أطروحتهـا «مـن المنظمـات القاعديـة إلى الشـبكات عـبر الوطنيـة: تحـولات الميـاه والغابـات حوكمـة المجتمـع في أمريـكا اللاتينيـة».

نينـا هـول، زميـل مـا بعـد الدكتـوراه في كليـة هـيرتي للحوكمـة، في برلـين، ألمانيـا. يستكشـف بحثهـا كيـف تتطـور المنظمـات الدوليـة في القـرن الحـادي والعشريـن. وقـد نـشرت عـن تغـير المنـاخ والنزعـة الإنسـانية والمسـاواة بـين الجنسـين في: السياسـة البيئيـة العالميـة، والحوكمـة العالميـة، والمجلـة الأسـترالية للعلـوم السياسـية. لديهـا كتـاب منتظـر مـع روتليـدج، عـن الـنزوح، والتنميـة، وتغـير المنـاخ: المنظمـات الدوليـة تتجـاوز ولاياتهـا. أكملـت هـول الدكتـوراه في العلاقـات الدوليـة في جامعـة أكسـفورد. وقـد عملـت سـابقًا في وزارة الخارجيـة النيوزيلنديـة ولفـترات قصـيرة مـع اليونيسـيف في نيبـال وإدارة الشـئون السياسـية التابعـة للأمـم المتحـدة.

كيرستي م. جيلها (ني هاككينن)، مرشحة للدكتوراه في علم النفس بجامعة أوبسالا، السويد. يستكشف بحثها كيف ولماذا ترتبط بعض الأيديولوجيات الاجتماعية السياسية (توجيه الهيمنة المجتمعية، والليبرالية المحافظة/ اليسارية، وتبرير النظام والسلطوية اليمينية) بالمواقف البيئية والسلوك. وتركز أطروحتها على العلاقة بين توجه الهيمنة الاجتماعية وإنكار تغير المناخ.

ميزان ر. خان، هو حاليًا أستاذ الإدارة البيئية في جامعة نورث ساوث، دكا، بنجلاديش. وقد حصل على درجة الدكتوراه من كلية السياسات العامة في جامعة ماريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية، وشغل في السابق مناصب في جامعة براون، وجامعة مانيتوبا، وجامعة بواتييه، وجامعات كلكتا. ويتألف عمله الأخير من مجموعة واسعة من المنشورات المتعلقة بالقضايا البيئية وتغير المناخ، بما في ذلك كتابان حديثان: **نحو نظام ملزم للتكيف مع تغير المناخ: إطار مقترح** (لندن ونيويورك: روتلدج، ٢٠١٤، و٢٠١٥) و**السلطة في الاحترار العالمي: السياسات الجديدة لتغير المناخ وإعادة الانتشار من عدم المساواة البيئية** (كامبريدج: معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ٢٠١٥). وهذا الأخير شارك في تأليفه مع ديفيد كيبليت، وج. تيمونز روبرتس. بالإضافة إلى عمله الأكاديمي، فقد شكل جزءًا من الوفد البنغالي لمفاوضات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ منذ عام ٢٠٠١.

لادا ف. كوشتشيفا، حصلت على الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة أوريجون. وهي حاليًا أستاذ مساعد في العلوم السياسية في كلية الشئون العامة والدولية في جامعة ولاية كارولينا الشمالية. وتستلهم أبحاثها الحالية من المشاكل المعاصرة للحوكمة البيئية والتنمية المؤسسية والعلاقات بين الحكومة والمجتمع والسياسة العامة المقارنة. وقد نشرت **اللائحة**

البيئيــة المقارنــة في الولايــات المتحــدة وروســيا: المؤسســات، والإدارات المرنــة، والحكم(نيويــورك: صــني للطباعــة، ٢٠٠٨) - الذي يــدرس السياســات الســابقة للــشروط لاســتبدال القيــادة وأنظمــة التحكــم بــأدوات مرنــة؛ مثــل البرامــج التحفيزيــة والتصاريــح القابلــة للتــداول ورســوم التلــوث.

أليكــس ليفيرنــا، باحــث بمركــز مانــدلا رودس وفولبرايــت بجامعــة واشــنطن، يحــضر رســالته للدكتــوراه بالتركــيز على العدالــة المناخيــة. وقــد استكشــفت بحوثــه مجموعــة مــن المواضيــع ذات الصلــة، بمــا في ذلــك الهجــرة الناجمــة عــن تغــير المنــاخ، والهندســة الجيولوجيــة، وضرائــب الكربــون، وتعويضــات المنــاخ، والفقــر العالــمي، وحقــوق الطبيعــة. وهــو يشــارك بشــكل كبــير في تصفيــة جامعــة واشــنطن، وحملــة مؤسســة جيتــس لتصفيــة الوقــود الأحفــوري، وحملــة 350.Org لتصفيــة نظــام التقاعــد بمدينــة ســياتل. ويعمــل حاليًــا، اســتنادًا إلى أعمــاله البحثيــة والحقوقيــة، عــلي كتــاب عــن حركــة تصفيــة الوقــود الأحفــوري والعدالــة المناخيــة. وهــو أيضًــا عضــو باللجنــة التوجيهيــة للكربــون في واشــنطن، وهي دعــوة غــير ربحيــة لضريبــة الكربــون التدريجيــة المحايــدة للإيــرادات في ولايــة واشــنطن.

ســيمون لوكاتيلــو، باحــث متفــرغ في معهــد لــورا، وهــو مركــز للبحــوث العامة مقــره في مكســيكو ســيتي. ومديــر برنامــج البحــوث في التعــاون الدولي والتنميــة والسياســة العــام في نفــس المؤسســة. يحمــل لوكاتيلــو بكالوريــوس في التاريــخ مــن جامعــة البندقيــة، إيطاليــا، وكليــة لنــدن الجامعيــة. كمــا أنــه حاصــل على درجــة الماجســتير في العلاقــات الدوليــة مــن كليــة لنــدن للاقتصــاد والعلــوم السياســية، ودرجــة الدكتــوراه في الحكــم مــن أجــل التنميــة المســتدامة مــن جامعــة فينيســيا الدوليــة، إيطاليــا. وتتنــاول اهتماماتــه البحثيــة الإغاثة في حــالات الكــوارث وتغير المنــاخ والعمــل الإنســاني والاســتدامة. وقــد عمــل لوكاتيلــو خبــيرًا استشــاريًّا لدى

العديد من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركز الأمم المتحدة للمعلومات، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، فضلًا عن بنك التنمية للدول الأمريكية. وهو مؤلف لأكثر من عشرة كتب والعديد من المقالات نشرت باللغات الإنجليزية والإسبانية والإيطالية. وينسق حاليًا شبكة البحوث المكسيكية المعنية بالتعاون الدولي والتنمية.

أورسولا أوزوالد سبرينج، أستاذة في المركز الإقليمي للبحوث متعددة التخصصات التابع للجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك، وتركز على المساواة بين الجنسين. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية مع التركيز على الإيكولوجيا من جامعة زيورخ. وكانت الرئيسة الأولى لبرنامج الضعف الاجتماعي بجامعة الأمم المتحدة. وهي عضوة في الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ومجموعة العمل الثانية، وفي التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية. وكانت أوزوالد سبرنج منسق المراجعين بشأن قضايا المياه في سياق التوقعات البيئية العالمية (جيو٥). وكانت وزيرة التنمية البيئية (١٩٩٤-١٩٩٨) في ولاية موريلوس المكسيكية، وأول محامية للإيكولوجيا النسائية في المكسيك (١٩٩٢-١٩٩٤). وعلاوة على ذلك، كانت أيضًا رئيسة للرابطة الدولية لبحوث السلام (١٩٩٨-٢٠٠٠) والأمين العام لمجلس أمريكا اللاتينية لبحوث السلام (٢٠٠٢-٢٠٠٦).

ماثيو ريمير، هو أستاذ في قانون الملكية الفكرية والابتكار في كلية القانون بجامعة كوينزلاند للتكنولوجيا. ريمير هو أحد قادة برنامج جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا للبحوث القانونية في مجال الملكية الفكرية والابتكار، وعضو في مركز جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا للأبحاث الإعلامية الرقمية، والمركز الأسترالي لبحوث القانون الصحي، وبرنامج جامعة كوينزلاند

للتكنولوجيا للقانون الدولي والحوكمة العالمية. يود ريمير أن يعبر عن امتنانه لشارلوت وود بمحادثاتها وأبحاثها وعملها في مجال السياسة العامة بشأن الصناديق المستقبلية وتصفية الوقود الأحفوري. وقد حظي هذا البحث بدعم الزمالة المستقبلية لمجلس البحوث الأسترالي بشأن الملكية الفكرية وتغير المناخ: ابتكار تكنولوجيا نظيفة.

ليهي يونا، تستكمل درجة البكالوريوس في الدراسات البيئية والبيولوجيا (السياسات العامة البسيطة) في كلية دارتموث في هانوفر، نيوهامبشاير. وقد درست يونا العلوم والسياسات في القطب الشمالي في دارتموث. يونا هي أيضًا منسقة مجتمعية وقد عملت على العديد من حملات الشباب للعدالة المناخية، بما في ذلك تحول السلطة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وحملة تصفية دارتموث من الوقود الأحفوري. تسلمت لونا ميدالية الشباب من نائب محافظ كيبيك، وحملت لقب الناشطة البيئية الأولى في كندا تحت سن ٢٥ عامًا في ٢٠١٣.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية